

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية قسم اللغة العربية وآدابها

الأسس المعرفية للفكر النحوي عند سيبويه

-البنية والتداول-

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصص: الدراسات اللغوية

إعداد الطالب:

محمد عثمانى

السنة الجامعية:

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية قسم اللغة العربية وآدابها

الأسس المعرفية للفكر النحوي عند سيبويه

-البنية والتداول-

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصص: الدراسات اللغوية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ محمد الحباس

إعداد الطالب:

محمد عثمانى

السنة الجامعية:

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

## الأسس المعرفية للفكر النحوي عند سيبويه

### -البنية والتداول-

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصص: الدراسات اللغوية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ محمد الحباس

إعداد الطالب:

محمد عثمانى

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

أ.د/

مقررا

أ.د/ محمد الحباس

عضوا

أ.د/

عضوا

أ.د/

عضوا

أ.د/

عضوا

أ.د/

السنة الجامعية:

2021-2020

## إهداء

إلى الوالدين الكريمين على ما بذلا وضحيا وجاهدا

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أستاذنا أستاذ الأجيال وباعث الفكر اللساني العربي عبد الرحمن

الحاج صالح عرفانا بالسبق والبعث والتنظير

إلى شخي عبد الحلیم تومیات عرفانا وامتنانا

إلى أساتذتي جميعا

إلى أصدقائي جميعا

## شكر وعرّفان

المستحق للشكر وحده أولاً وأخيراً هو المولى تبارك وتعالى أن وفق لإتمام ما كنّا بدأناه قبل سنوات من الآن، فله الحمد والشكر على ما أنعم وأولى.

ثم الشكر موصول إلى أستاذنا الدكتور المشرف على هذا العمل أبي بلال محمد الحبّاس الذي له عليّ من النعم والأفضال والأأيادي البيضاء ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فلا طالما وجّه ونصح وأرشد ودلّ، فله منّي الشكر الجزيل والمدح الطويل، رفع الله قدره في الدارين وأطال عمره في طاعته، ورزقنا الله برّه.

وأشكر كلّ الأساتذة الأفاضل الذين لهم علينا من حق الذكر الحسن والقول الجميل على ما أولونا من الرعاية والعناية من أوّل الطريق إلى يوم النّاس هذا، وأخصّ بالشكر الجزيل والعرّفان بالجميل الأستاذ الدكتور مخلوف بلعلام فطالما شجّعني ووجهني وأزرنني.

والشكر موصول أيضاً إلى كلّ الأصدقاء والخلان الأوفياء، وأخصّ منهم: الدكتور محمد عقبة قاسمي الحسني الصديق الوفي والخلّ الذي عزّ مثاله والدكتور أمين قادري الذي كان نعم الصديق ونعم الناصح، والأستاذ بلال الحبّاس صاحب الوفي والخل الأمين، حفظ الله الجميع بحفظه وكأهم بعينه التي لا تنام.

المعترف بالجميل والمقدّر للوفاء

محمد عثمانى

"إنّ سيبويه والخليل قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية... ومن أهمّ المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة... وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بغضّ النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية".

(عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج1 ص292).

"ومن الناحية الجوهرية فإنّ ما ندّعيه هو أنّ النّحو (أي النظام الصوري المجرّد للغة)، والتداولية (أي مبادئ أو أصول استعمال اللغة) ميدانان متكاملان ضمن اللسانيات. فنحن لا نستطيع أن نفهم طبيعة اللغة بدون دراسة هذين الميدانين والتفاعل بينهما".

(جيفري ليتش: 1982)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدّمة

## مقدّمة:

الحمد لله وصلى الله وسلّم على نبيّه ومولاه وعلى آله وصحبه، أمّا بعد:

فهذا العمل يندرج ضمن الأعمال التي تتوخّى قراءة التراث اللغوي العربي القديم قراءة تحاول الكشف عن أسسه وأصوله النظرية في دراسة الظواهر اللغوية مع بيان خصوصيّته في نفسه من جهة، والعمل على إبراز وجه انخراطه في الجهد الإنساني العالمي فيما يقدم من بناءات نظرية لها أهميّتها في النظر والبحث والدراسة.

وجعلنا قراءتنا لكتاب سيبويه نموذجا لقراءة التراث اللغوي القديم لما للكتاب من مكانة علميّة منذ أن وضعه صاحبه إلى يوم الناس هذا، فما فتى الناس ينظرون فيه ويعيدون النظر محاولين الكشف عن أسسه المعرفية وآلياته المنهجية في النظر للظاهرة اللغوية في أثناء تحليله للكلام نظرا لكونه لم يصرّح ولم يشرح ويوضّح تلك الأسس ولا تلك الآليات كعادة المتقدّمين في ذلك. فاختلّفت قراءات الباحثين للكتاب اختلافا متباينا بين من يعدّه بنويا على مثال ما يقدمه الفكر البنوي الوصفي الغربي الحديث في النظر والتطبيق، وبين من يراه بنويا على شاكلة تشومسكي فيما قدّمه من نظر وتطبيق، وبين من يراه تداوليا على مثال ما نجده فيما قدّمه الفكر التداولي الغربي الحديث من نظر وتطبيق أيضا. وكلّهم -في رأينا- قد جانب الصواب في ادّعاء التماثل بين فكر سيبويه وما قرأه على ضوئه من فكر لساني غربي من جهة، وفي ادّعاء ألا قراءة أخرى غير تلك القراءة التي يقدمها لفكر سيبويه من جهة أخرى.

ينطلق عملنا هذا ممّا أبداه أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ كتاب سيبويه يحتوي على نظريتين في دراسة الكلام. **أولاهما** النظرة البنوية أي: دراسة الكلام كبنية مغلقة بأدوات رياضية صرفة، **وثانيهما** النظرة التداولية أي: دراسة الكلام كخطاب تداولي يُدرس ويُحلل داخل الاستعمال لا خارجه، فلا يُمكن النظر إليه من

غير الأخذ بعين الاعتبار ما يصاحبه من ملابسات خارجة عن بنيته الداخليّة. هذا الكلام من أستاذنا دفعنا لاختيار هذا الموضوع للنّظر فيه من جهتين:

**الجهة الأولى:** النظر في مدى صحّة كلام الأستاذ في احتواء الكتاب على نظريتين لدراسة اللغة.

**الجهة الثانية:** النّظر في الأسس المعرفية التي تقوم عليها كلّ نظرية مع ما يُصاحب ذلك من مختلف المقدمات الممهّدة لها.

هذا، ويعود اهتمامنا بكتاب سيبويه إلى مرحلة الماجستير، حيث سبق لنا أن تناولنا جانباً من جوانبه بشيء من النظر المختصر، وهو الجانب التداولي منه محاولين تلمّس الأفكار الإجمالية لما يقوم عليه النظر التداولي عنده، ناظرين إليه نظرة خاطفة، مرجئين التوسّع فيه والتفصيل والتدليل المعمّق إلى عمل أكبر وأوسع وأشمل، فكان هذا العمل المقدم أطروحة تنظر في هذا الجانب التداولي إضافة إلى الجانب البنوي منه في الكتاب.

فطرحنا في عملنا هذا سؤالاً مركّزاً يمثّل الإشكالية الكبرى التي يحاول البحث الإجابة عنها في جميع جزئياته، وهو: ما الأسس المعرفية التي وضعها سيبويه لدراسة الكلام كبنية من جهة ودراسته كحدث تداولي استعمال من جهة أخرى؟. وتفرعت عن هذا أسئلة جزئية نذكر أهمّها:

- ما النّحو عند سيبويه؟ وما موضوعه؟ وما طبيعته؟.

- ما خصائص النظر البنوي عند سيبويه؟ ما المفاهيم النظرية التي يعتمدها سيبويه لدراسة الكلام كبنية؟.

- ما الأدوات التقنية التي يوظفها سيبويه لدراسة الكلام كبنية؟.

- ما خصائص النظر التداولي عند سيبويه؟ وما المفاهيم النظرية التي يعتمدها سيبويه لدراسة الكلام كخطاب تداولي؟.

- ما الأدوات التقنية التي يوظفها سيبويه لدراسة الكلام كحدث تداولي؟.

أمّا الفرضيات التي نقدّمها كإجابات مؤقتة عن الإشكالية المركزية فهي:

- أنّ سيبويه ينظر إلى الظاهرة اللغوية نظرة بنوية متوسلا مجموعة من الأسس والتقنيات ذات النجاعة التحليلية في إطار النظرة البنوية المغلقة.

- أنّ سيبويه ينظر إلى الظاهرة اللغوية نظرة تداولية متوسلا مجموعة من الأسس والتقنيات ذات النجاعة التحليلية في إطار النظرة التداولية المفتحة على كلّ ملابسات الخطاب والتخاطب.

- أنّ سيبويه يجمع بين تلك النظرتين من غير تغليب إحداها على الأخرى أو يُقصيها على حساب عديلتها.

فجاء بحثنا بناء على ما سبق موسوما ب: (الأسس المعرفية للفكر البنوي عند سيبويه -البنية والتداول-)، وهو قراءة لكتاب سيبويه معتمدين على المنهج الاستقرائي متوسلين أسس المقارنة القياسية الدلالية التي أرساها أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح تنظيرا وتطبيقا متمثلة في تتبع مختلف سياقات اللفظ لاكتشاف قصد صاحبها منها من جهة، والمنهج التأصيلي من جهة أخرى عن طريق تصنيف تطبيقات سيبويه ضمن أسس وأصول كليّة ترجع إليها. فكان عملنا قائما على:

أوّلا: تتبّع مختلف سياقات ما نريد توضيحه من المصطلحات والمفاهيم عند سيبويه من جهة.

**ثانيا:** تتبع تطبيقاته فيما يخص دراسة الظاهرة اللغوية في جانبها البنوي والتداولي لاكتشاف أسسه وآلياته من جهة أخرى.

فعملنا هذا هو نظر في كتاب سيبويه أولا وأخيرا مع الاستعانة بغيره عند الحاجة استثناسا لا ركونا واعتمادا ليتّضح للنّاطر فيه النّصوص الكثيرة المنتقاة من كلام سيبويه التي ما هي إلا عيّنات لا غير، وجئنا بها لغايتين:

**الأولى:** التدليل على ما نبدي من أسس وآليات ندّعي أن سيبويه يراعيها في نظره إلى الظاهرة اللغوية في جانبها البنوي والتداولي.

**الثانية:** التوضيح والتفسير لما ندّعيه ونسبه لسيبويه من كلّ ذلك.

وقد أخرجنا البحث في خطة نراها كافية بالمطلوب في دراسة موضوعه والإجابة عن إشكاليته المركزية وأسئلته الفرعية. حيث جاءت في بابين يحمل كلّ باب نظرة من النظريتين: البنوية والتداولية، وجاء كلّ باب حاملا ثلاثة فصول وكل فصل حاملا ثلاثة مباحث. وهذا تفصيلها:

جاء الباب الأوّل بعنوان: **الأسس المعرفية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه**، وضعنا الفصل الأوّل منه للنظر فيما أنتجه الفكر البنوي الغربي الحديث من نظريات لدراسة اللسان كبنية مجردة مكتفين من ذلك كلّ ما له اتّصال مباشر بما يساعدنا ويعيننا على قراءة سيبويه قراءة تحاول الكشف والتمييز بين النظيرين الغربي والعربي متمثلا بما قدّمه سيبويه، حيث اكتفينا في **المبحث الأوّل** بالنظر إلى المنهج البنوي في صيغته الكلية وفلسفته الإجمالية معرّجين على واضعه دو سوسير وما جاء به من أسس تحدّد المنهج وترسم حقيقته وماهيته ومنهج النظر من خلاله للظاهرة اللسانية، ثمّ قدّمنا في **المبحث الثاني** نظرة عامّة قدّمه اللساني الأمريكي بلومفيلد فيما يُعرف بالنظرية الاستغراقية لما له من ارتباط بطرق النظر البنوي الصرف للظاهرة اللسانية

من خلال تتبع المواقع والمواضع لما له من ارتباط بوجه ما بما يقوم به سيبويه فيما يعرف بالبحث عن مواضع الوحدات الدالة أو الوحدات غير الدالة، ثم قدّمنا بعد ذلك في **المبحث الثالث** نظرة عامة عما قدّمه اللساني الأمريكي تشومسكي فيما يُعرف باللسانيات التوليدية التحويلية وما تعلّق بها من اعتبار للعامل النحوي لما لها من تعلّق بما نريد النظر إليه عند سيبويه. **أما الفصل الثاني** فجاء للنظر في المفاهيم النظرية **للفكر النحوي البنوي عند سيبويه**، حيث تناولنا في **المبحث الأول** مفهوم النحو عند سيبويه متتبعين مختلف مظهراته التنظيرية والممارسة في الكتاب مدونة البحث غير ناظرين إلى غيره إلا عند الحاجة إلى ذلك، ثم خصّصنا **المبحث الثاني** للنظر في موضوع النحو عند سيبويه متتبعين ما يقدّمه سيبويه من تصريح لموضوع دراسته النحوية ما هو؟ فوجدنا أنّه (الكلام) هكذا على إطلاقه، ممّا دفعنا إلى النظر فيه محاولين اكتشاف مفهومه عن طريق جمع النصوص وتصنيفها بحسب سياقاتها لاستيضاح ما يقصد بكلّ سياق منها في مجموعها، ثم خصّصنا **المبحث الثالث** للنظر في طبيعة التفكير النحوي عند سيبويه مبينين كلّ ذلك على وجه الإجمال ومركّزين على ما له من تماسّ مع الباب محلّ النظر والتفتيش. **أما الفصل الثالث** فكان بعنوان: **مفاهيم تقنية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه**، حيث وضعناه تمثيلاً لما نريده من بيان اعتماد سيبويه على النظر إلى الكلام كبيئة مجردة خارجة عن كلّ ملابسات الإنتاج والتلقي، فكان **المبحث الأول** نظراً إلى تقنية العمل النحوي لما لها من ارتباط وثيق بالنظر إلى الكلام في بعده البنوي الصرف، ناظرين إلى مفهومه عند سيبويه وكيفية اشتغاله عنده خاتمين بالنظر إلى من رفضها ومناقشته بما ظهر لنا من حجج نراها كافية لإثبات النظرية ودفع الاعتراض عليها، ثم أتينا **بمبحث ثانٍ** قدّمنا فيه تقنية ثانية من تقنيات النظر البنوي عند سيبويه، هي تقنية الموضع، ناظرين في مفهومها عنده مجتهدين في بيان ما تدخله من مستويات التحليل سواء ما تعلّق منها بالمفرد أو

ما تعلّق بالجملة والتركيب وكيفية اشتغالها في كلّ مستوى كتقنية تحليلية للبنى، ثمّ وضعنا مبحثًا ثالثًا مقدّمين فيه التقنية البنوية الثالثة، وهي الحمل البنوي ناظرين في مفهومه عند سيبويه وما يدخله سواء على مستوى المفرد أو على مستوى الجملة والتركيب وكيفية اشتغاله كتقنية تحليلية للبنى المجردة. هذا كلّ مع التأكيد على أنّ تلك التقنيات هي نماذج مقدّمة للبرهنة على اعتماد سيبويه النظرة البنوية في تحليل الكلام وليس المقصود منها الحصر والإحاطة.

أمّا الباب الثاني فقد خصّصنا للنظرة الثانية للكلام عند سيبويه، فكان بعنوان: الأسس المعرفية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه، وجاء في ثلاثة فصول، خصّصنا الفصل الأوّل لتقديم الفكر التداولي الغربي الحديث مقتصرين فيه على النظر فيما له تماسّ مباشر بما سنقدّمه من مفاهيم تقنية للفكر البنوي عند سيبويه في الفصل الثالث من هذا الباب، فكان المبحث الأوّل نظرًا في مفهوم التداولية محاولين تتبع المصطلح من بدايته إلى أن بلغ ما بلغ من النضج والاكتمال، معرّجين على الكشف عن مختلف الروافد التي أمدّت الفكر التداولي الغربي بمختلف أدواته الإجرائية، خاتمين بتقديم ما يعنينا من النظريات المؤسسة للفكر التداولي الغربي الحديث. وجاء الفصل الثاني نظرًا في قضية دعوى الفكر التداولي عند سيبويه، مقدّمين النظر في المبحث الأوّل إلى مشروعية البحث التداولي عند سيبويه بتقديم جهود سبقتنا كان لها الحظ الكبير من العناية بما نريد الخوض فيه استمدادا لشرعية التساؤل والتفتيش والبحث عن هذا النوع من الفكر عند سيبويه، معرّجين في المبحث الثاني على التدليل على دعوى أطلقناها وهي أنّ مدونة سيبويه مدوّنة تداولية جمع فيها العبارات اللغوية حيّة دخل الاستعمال الحيّ للناطقين بها، خاتمين الفصل بالمبحث الثالث مقدّمين ما نراه مكونا لتداولية المسموع عند سيبويه متناولين تلك العناصر بشيء من النظر المختصر لما لها من ارتباط مباشر بما سنفصّله في الفصل الثالث من هذا الباب. أمّا الفصل الثالث

فجاء معنونا بـ: مفاهيم تقنية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه، مقدّمين ثلاث تقنيات نراها كافية للتدليل على اعتبار سيبويه هذا النظر في تحليله الكلام في بعده التداولي الاستعمالي، مع التنبيه دوماً إلى أنّ غرضنا التمثيل والتدليل وليس الحصر والإحاطة، فكان المبحث الأوّل نظراً في اعتبار سيبويه المستعملين في تحليله الكلام فنظرنا إلى كلّ من المتكلم والمخاطب وأحوالهما كتقنية تحليلية للكلام عند سيبويه، ومعرّجين في المبحث الثاني على اعتبار المقام عند سيبويه كتقنية تحليلية للكلام أخذنا كلّ ما تعلّق بالمقام وبحال التخاطب من ملاسبات لها دورها في التحليل والدراسة، ثمّ نظرنا في المبحث الثالث في تقنية أخرى من تقنيات النظر التداولي هي: **المبهمات** ودورها في الخطابات العادية داخل الاستعمال العادي وكيفية اشتغالها داخل مختلف المقامات التواصليّة.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الاتّصال المباشر منها: كتب أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح وأهمّها (كتابا الخطاب والتخاطب والبنى النحوية العربية ومنطق العرب في علوم اللسان)، إضافة إلى غيره من الباحثين أمثال: إدريس مقبول محمّد الشاوش وأسعد خلف العوادي وغيرهم كثير ممّن نظر في كتاب سيبويه من زوايا متعدّدة بحسب اهتمام كلّ منهم.

ونعترف هنا بأنّه قد اعترضتنا صعوبات جمّة في طريق إنجاز عملنا هذا، منها: صعوبة قراءة كتاب سيبويه فقد قيل لمن رام النّظر فيه (هل ركبت البحر؟) تعظيماً واستصعاباً، ومما صعّب علينا العمل بل حملنا على المشقة الكبيرة أنّنا ننظر في نظريتين مختلفتين (النظرية البنوية والنظرية التداولية) والبحث فيما في الكتاب من أسس تخصّهما كلّاً على حدة، ممّا دفعنا إلى بذل جهود مضاعفة لتوسيع النظر والفحص والتفتيش.

هذا، وقد كان الأستاذ المشرف على العمل أستاذنا الدكتور محمد الحباس-حفظه الله وبارك في عمره وعمله- نعم الموجه ونعم المتابع، فكم من صعوبة سهّلها وكم من عقبة ذلّلها بخبرته الواسعة وتجربته العميقة. فله منّا جزيل الشكر والعرفان بالجميل، فجزاه الله عنّا خير الجزاء ورفع قدره في الدارين.

والحمد لله وصلّى الله على نبيّه وسلّم تسليمًا

وكتب:

محمد عثمانى

مدينة بومرداس

فجر الأربعاء: 12 رجب الأصمّ 1442هـ.

الموافق لـ: 24 فيفري 2021.

## الباب الأوّل

الأسس المعرفية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه

## الفصل الأول

الفكر اللساني البنوي الغربي الحديث

## المبحث الأول: البنية Structuralisme في الفكر اللساني الغربي الحديث

نشغل في هذا المبحث على النظر في الفكر البنوي اللساني الغربي الحديث منطلقين من تحديد مفهوم البنية أولاً، معرجين على بيان الخلفيات والآليات المؤسسة لهذا الفكر، ثم الوقوف مع واضع منهجها ومنشئ أصولها وأدواتها دو سوسير<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: مفهوم البنية Structure

نبدأ أولاً بالنظر إلى مفهوم البنية ابتداءً من إطلاق حكم فيه من الجدية والمسؤولية ما فيه، وهو: أنه من غير الممكن تحديد مفهوم البنية بشكل دقيق، ذلك أنها مفهوم مرن متحول متلون كثير الحركة بين الحقول المعرفية المختلفة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان إدراك ما يُقصد بها على وجه التحديد. غير أنه يمكن لنا أن نتلمس لها بعض المحددات التي تُعطيها بعض التميز القريب.

فنقدّم -قبل الخوض في تحديد البنية كمفهوم- بيان معنى كلمة (بنية) في اللسان الفرنسي على الخصوص لما له من تقاليد في التأسيس للمذهب الفكري البنوي، وتعميق البحث فيه في مختلف ميادين المعرفة.

---

<sup>1</sup> - يجب التنبيه هنا لأمرين منهجيين: 1- نقصد في هذا المبحث الكلام عن البنية كفلسفة تقوم عليها كثير من الممارسات الغربية في شتى الميادين المعرفية. 2- سنهتم هنا بالفكر البنوي المتعلق بميدان اللسانيات دون غيره، ومن أراد التوسع أكثر رجع إلى مظان ذلك، وهي كثيرة.

ومما يجب التنبيه له أيضاً أنّ هذا الفصل هو تقديم لأهم الأفكار والنظريات التي نراها تناسب ما نريده هنا من قراءة لكتاب سيوييه وليس همناً جمع الأفكار والنظريات البنوية الغربية كيفما اتفق، إذ ليس غرضنا تقديم عرض عن المدارس اللسانية بمختلف تنوعاتها وإن كان يجمعها الفكر البنوي. بل القصد تقديم ما يخدم بحثنا مما يتعلّق بالجانب التطبيقي، وهو: الاتجاه الاستغراقي، والاتجاه التوليدي التحويلي. لما لهما من تعلق بمباحث الفصل الثالث من هذا الباب.

فكلمة (بنية)<sup>1</sup> تقابل في الفرنسية (Structure)، وهي كلمة مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Structura)، وهي مأخوذة من الفعل اللاتيني (Struere)، وهو فعل بمعنى (بيني) و(يشيد)، فإذا كان للشيء (بنية) فإنّ معنى ذلك أنّه شيء منظم وله شكل معيّن، وله صورة خاصة، ووحدة ذاتية. وهنا يظهر لنا التقارب بين (البنية) و(الشكل)=(Forme)، وهو التقارب الذي له أثر كبير في إطلاق تسمية التحليل الشكلي<sup>2</sup> على التحليل البنوي كما هو معروف.

وعلى ما سبق بيانه لكلمة (البنية) من حيث أصلها اللاتيني يظهر لنا جليا ما تتسم به من المميزات المهمة من: الانتظام (انتظام العناصر)، والتماسك (تماسك العناصر فيما بينها)، الوحدة (العناصر موحدة)، وهذا ما يعطينا نظرة أوليّة عن تحديد (البنية) من حيث الاستعمال اللغوي العام الذي لا يبتعد كلّ البعد عن المعنى المفهومي.

هذا، ونظرا لكون مصطلح (البنية) تتقاطع فيه كثير من الحقول المعرفية من مثل: الرياضيات، والفيزياء، والمنطق، والبيولوجيا، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، والجيولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، واللسانيات، والدراسات الأدبية والنقدية...، ممّا جعله يأخذ أبعادا أخرى بحسب خصائص تلك الحقول المعرفية، إذ لكل حقل معرفي طبيعة وميزة يفارق بها غيره. الأمر الذي يجعل تحديده تحديدا دقيقا أمرا صعبا جدا إن لم نقل إنّهُ مستحيل التحقق، بل يزداد هذا اللفظ غموضا وسديمية إذا ما تداخل مع ألفاظ مجاورة له من مثل:

---

<sup>1</sup> - انظر: مشكلة البنية أو أضواء على البنية، إبراهيم زكريا، مكتبة مصر، دط: دتا، ص29. وفي اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت، لبنان، ط1: 2010م، 255.

<sup>2</sup> - وأحسن تمثيل لهذا هو تسميتهم مذهبا أدبيا معروفا بهذا الاسم، وهو الشكلائية الروسية.

- نظام système

- شكل forme

- تنظيم organisation

- هيكل ossature

ومع ذلك فقد وجدنا أنّ لمصطلح (بنية) مجموعة من التحديدات تُعطيها المعنى العامّ الشامل وتُقرّبها من حدود الوضوح والبيان، وهي تحديدات يكمل بعضها الآخر<sup>1</sup>:

1- البنية تكتفي بذاتها ولا تتطلب لإدراكها اللجوء إلى أي من العناصر الغريبة عن طبيعتها. ويتّضح هذا التحديد بالتحديد الثاني:

2- تبدو البنية -بالنظر إلى مجموع إنجازاتها في حقولها المختلف-: مجموعة من التحويلات المحتوية على قوانين كمجموعة تبقى أو تَغنى بلعبة التحويلات نفسها، دون أن تتعدّى حدودها أو أن تستعين بعناصر خارجية.

3- يحدّدها جون لاينز -مع إعطائها البعد اللساني- على أنّها "نظام من العلاقات أو مجموعة من الأنظمة يرتبط بعضها ببعض وحيث إنّ العناصر (أصوات وكلمات... إلخ) ليس لها أيّ قيمة باستقلال عن علاقات التكافؤ والمقابلة التي تربطها"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: البنيوية، جان بياجيه، تر: عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات عويدات -بيروت، باريس-، ط4: 1985م، ص7-8. وأيضا: مشكلة البنية أو أضواء على البنية، إبراهيم زكريا، ص29-30. فقد نقل كلام بياجي نفسه في بيان مفهوم البنية.

<sup>2</sup> -Linguistique générale: introduction à la linguistique théorique, John Lyons, traduction de F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Librairie Larousse, Paris, 1970, p41.

4- ويحددها جون بياجي -في بعدها العام- على أنها "منظومة من التحويلات. وتتكوّن المنظومة من قوانين باعتبارها منظومة مقابل خصائص الوحدات. وتُحافظ المنظومة على نفسها، وتغتنى عن طريق تحويلاتها، دون أن تخرج عن حدودها، أو تستدعي عناصر خارجة عنها"<sup>1</sup>.

فنصل من خلال ما سبق إلى مجموعة ملاحظات تُعطينا تصورا عامًا شاملًا عن البنية في بعدها العام والشمولي<sup>2</sup>:

- المجموعة.

- أجزاء هذه المجموعة.

- العلاقة بين أجزاء هذه المجموعة.

وهو ما نجده ماثلاً في المنظومة الفكرية للبنية في الدراسات اللسانية ذات التوجه البنوي مهما اختلفت رؤاها التنظيرية.

---

<sup>1</sup> - البنيوية، جان بياجي، ص8. مع تغيير في الترجمة مأخوذ عن: وفي اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ص258.

<sup>2</sup> - انظر: في اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ص258.

## المطلب الثاني: أسس الفكر اللساني البنوي الغربي الحديث

بعدما أنهينا القول في مفهوم البنية لا بد من بيان الخلفيات والآليات المؤسسة التي تتحكم في المنهج الذي يسم نفسه بـ"البنوي" في الفكر الغربي الحديث، وذلك ببيان الأطر العامة المتحركة في اشتغال أصحابه كل في ميدانه وتخصصه، حيث وجدنا أنّ ما يجمعهم كلّهم هو تلك الأسس والأطر لا المناهج الجزئية المحوّرة بحسب موضوع البحث وطبيعته وما يتميز به كلّ باحث عن الآخر. بل نريد هنا جمع تلك الخلفيات المتفق عليها بينهم جميعا، حيث من خرج عنها فهو خارج عن حدّ البنوية. وانتهينا إلى أنّها ثلاثة في الأغلب الأعم<sup>1</sup>:

### 1- النزعة الإيجابية Positivisme<sup>2</sup>

تتعلق البنوية من الاعتماد المطلق على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، ومحاولة تتبعها بحسب ما يظهر لهم في تمظهراتها المختلفة. وبناء عليه فهي تردّ كلّ ما خالف هذا المبدأ وتعتبره عملا ميتافيزيقيا غير علمي عندها. فالبحت الصحيح عندها الذي يجيب عن السؤال: كيف؟. وليس الذي يجيب عن السؤال: لم؟. فتري أنّ الظواهر اللغوية الجديرة بالوصف والنظر هي ما وقع تحت الحواس دون غيرها ممّا توارى عنها، فهي ليست محلّ نظر ووصف<sup>3</sup>. وهي نظرة متطرفة جدا سادت خاصّة مع بلومفيلد وأتباعه كما سنرى<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - مع التركيز على الفكر البنوي اللساني. ومع التنبيه أيضا أنّنا لا نقصد الحصر لتعذره، بل نقصد التنبيه فحسب.  
<sup>2</sup> - نستعمل المقابل (إيجابي) عوض المقابل (وضعي) تبعا للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح. انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر: 2007، ص17. وسبب تسميتهم هذا المذهب بالإيجابي ترجع إلى أنّهم تركوا ما يرونه سالبا غير موجب من البحث في علل الظواهر وأسبابها. انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص28.

<sup>3</sup> - هذا التوجه طبع اللسانيات البنوية إلى أنّ جاء تشومسكي فأعاد الاعتبار لما هو غير محسوس.

<sup>4</sup> - انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص17.

وترجع هذه الفكرة إلى الفيلسوف أكوست كونت A. Comte الذي يقرّر أنّ المنهج العلمي الجدير بصفة العلميّة هو الذي لا يتجاوز الظواهر المحسوسة إلى غيرها ممّا لا يُدرك بالحسّ. ومن ثمّ فالبحث العلمي هو التي يتتبع الظاهرة موضوع الدراسة من حيث ظاهرها وصيرورتها دون الالتفات إلى أسباب تلك الصيرورة.

وقد ناقش هذه الفكرة الباحث عبد الرحمن الحاج صالح وردّها من وجهين<sup>1</sup>:

**الأوّل:** أنّه قد ثبت -بإجماع العلماء الفيزياء والأحياء وغيرها- أنّ استنباط العلاقات بين الأحداث -وإن كان ممّا يقصده البحث العلمي- ليس كلّ العلم الذي لا غاية بعده. فإن اكتفى الباحث باكتشاف العلاقات التي تربط عناصر الظاهرة وتتحكّم فيها داخليا فقد وصل إلى إدراك الظاهرة بشكل ناقص، إذ لا بدّ بعد ذلك من الكشف عن الأسباب التي وراء تلك العلاقات ومحاولة تفسيرها<sup>2</sup>.

**الثاني:** أنّ مفهوم العلة الذي يعرضه كونت غير مفهومها الذي استقرّ عليه الأمر عند العلماء المحدثين. حيث يرى العلماء المحدثون أنّ التعليل الحقيقي يتمثّل في البحث عن كيفية إنتاج القوانين بعضها من بعض، فإذا وصلنا إلى إدراك هذه الحقيقة فقد بان لنا حقيقة كيفية خروجها إلى الوجود أي ببيان عللها وأسبابها المنتجة لها، وهو المطلوب.

---

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص28-29.

<sup>2</sup> - وهو ما حمل كثيرا من اللسانيين المحدثين العرب على الإنكار على علماء النحو العرب القدامى لسلوكهم مسلك التعليل والبحث عن التفسير وبيان الأسباب.

فالتفسير العلمي الذي يقصده العلماء المحدثون هو الكشف عن القوانين التي تتحكم في الظواهر إنتاجا وإيجادا انطلاقا من النظر في الظواهر المحسوسة، فما يصدّق القوانين المجرّدة هو خروج الأعيان المحسوسة إلى الوجود<sup>1</sup>.

## 2- مبدأ المحايثة Principe d'immanence<sup>2</sup>:

تقوم المنهجية البنوية على هذا المبدأ بشكل رئيسي، حيث ينطلق أصحابه من أنّ دراسة الظاهرة لا تتمّ إلاّ باعتماد هذا المبدأ. ويقولون في تحديده إنّ "البحث الذي يحدد بُنى موضوعه عن طريق العلاقات الداخلية لهذا الموضوع وحدها ... ويقصي كلّ ما هو خارج لساني Extralinguistique. فتتحدّد البنية الفونولوجية للغة ما بالتقابلات بين الفونيمات مستقلة عن أي مرجعية صوتية ماديّة / محسوسة"<sup>3</sup>.

فما يحمله هذا المبدأ من منهجية صارمة في التعامل مع الظاهرة موضوع الدراسة هو ما يبنّي عليه الفكر البنوي بشكل كبير وجوهري للغاية. ومن ثمّ فلا ينظر الباحث البنوي إلاّ للعناصر المكونة للظاهرة موضوع البحث وما بينا من علاقات داخلية بغض النظر عن أي علاقة لها بما يكون خارج تلك العلاقات ممّا له ارتباط بها مطلقا، بل يُقصي كلّ ذلك حفاظا منه على الموضوعية المنشودة<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - وهو ما قرّره تشومسكي فيما بعد كما سيأتي بيانه في محلّه. حيث تقوم نظريته على التفسير وبيان آليات العمل.  
<sup>2</sup> - وهو مبدأ تقوم عليه اللسانيات البنوية بشكل جوهري. غير أنّ هذا المبدأ قد وُضع موضع الشكّ والنظر من جديد مع لسانيات تشومسكي ومع التداولية الحديثة كما سيظهر لنا لاحقا. وهذا المبدأ يندرج ضمن ما سمّي في كثير من الأدبيات الغربية بـ(موت المؤلف)، أو إقصاؤه وما إلى ذلك من المصطلحات القريبة من هذا. غير أنّ ذلك قد تجاوزته كثير من الأدبيات التي تلت هذه النزعة بشكل كبير جدا كما نجده مع أميرتو إيكو مثلا.

<sup>3</sup> - انظر: Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et autres, Larousse-Bordas/VUEF, 2002, p240.

<sup>4</sup> - وهو الأمر الذي أعادت النظر فيه التداولية الحديثة من حيث اعتبار الظروف الخارجية في عملية التحليل والنظر في مختلف الخطابات داخل الاستعمال غير مقصية لأي عامل من العوامل داخليا كان أم خارجيا.

وهذا ما يُعطي للفكر البنوي حقيقته المميزة له عن غيره من الرؤى المنهجية الأخرى في تعاملها مع الظواهر موضوع الدراسة. حيث تؤكد على ضرورة اعتبار واعتماد هذا المبدأ كأساس منهجي في النظر في الظواهر، يقول جون دوبوا : "تقترح البنوية، ابتداءً، مبدأً المحاينة، حيث يقتصر اللساني على دراسة الملفوظات المحقّقة (المدونة) ويحاول أن يحدّد بنيتها ومعماريتها واستقلالية عناصرها الداخلية. ومع ذلك، يجعل كلّ ما له علاقة بالتلفظ (خاصة المتكلم والوضعية يعتبران كثوابت في ميادين أخرى) خارج البحث"<sup>1</sup>. فيؤكد لنا هذا النصّ المهمّ على اعتبار الفكر البنوي لهذا المبدأ بشكل جوهري وأساسي في النظر إلى الظواهر اللغوية.

ومما نؤكد عليه أيضاً أنّ هذا المبدأ ممّا تشترك فيه النظريات اللسانية البنوية مع اختلافها وتنوعها، يقول جو دوبوا -قبل النصّ الذي نقلناه عنه مباشرة-: "النظريات المختلفة منها الوظيفية أو الغلوسيماتية أو الاستغرافية تجمع في دراسة الملفوظات المحقّقة. وفي هذا المنظور، تقدّم اللسانيات نفسها على أنّها تريد تطوير نظرية للنصّ تُعتبر مكتملة (مغلقة) وتستخدم منهجية التحليل الصوري لهذا الغرض. لذا تقترح البنوية ...."<sup>2</sup>.

وهذا نصّ يبيّن لنا أموراً مهمّة:

- أنّ النظريات اللسانية (الوظيفية والغلوسيماتية والاستغرافية) باختلاف توجهاتها وتنوعاتها تشترك في البحث عن تطوير نظرية شكلية لتحليل الظواهر اللغوية.
- أنّ تلك النظريات تشترك في اعتماد مبدأ المحاينة كمبدأ له أهميته المنهجية الصارمة في النظر والتحليل للظواهر اللغوية. وهو المطلوب هنا.

---

<sup>1</sup> - Dictionnaire de linguistique, p443-444.

<sup>2</sup> - نفسه، p443.

- أن تلك النظريات تُحاول جاهدة إلى إيجاد نظرية مكتملة ومغلقة داخليا تسمح بمقاربة الظواهر اللغوية بحيادية وموضوعية.

هذا ما أردنا بيانه هنا فيما يتعلّق بهذا المبدأ مع ما له من تعلّق بما لا يُعدّ كثرة من التطبيقات في مختلف الميادين المعرفية مجاورة.

### 3- البعد التجريدي **Abstrait**<sup>1</sup>:

وترتكز في اعتماد بعدها على ما أذاعه دو سوسير في دروسه من أنّ (اللسان صورة وليس مادة)، وهي المقولة التي بنى عليها المشتغلون على البنوية كلّ نظرتهم إلى اللسان في بعده الصوري التجريدي غير المادي في مقابل الكلام الذي يمثّل البعد المادي المحسوس.

وهذا البعد كان له تطبيقات كثيرة جدّا عند دو سوسير وعند من جاء بعده من البنويين سواء كانوا أربيين أم أمريكيين. ونقدّم هنا مجموعة من المفاهيم اللسانية المبنية على هذا البعد مع توخي الاختصار قدر المستطاع:

#### أ- اللسان **Langue**:

يعدّ هذا المفهوم الأول الذي نقدّمه كمثال لما نريده من بيان البعد التجريدي الذي تمتاز به اللسانيات البنوية. وهو من المفاهيم التي قدّم تحديدها دو سوسير في دروسه مع عقد مقابلة بينها وبين الكلام **Parole**، غير ما يهّمنا هنا هو التحديد التجريدي

---

<sup>1</sup>- تتميّز اللسانيات البنوية باختلاف منهجياتها ومرجعياتها بالبعد التجريدي الذي تتّسم به بناءاتها النظرية المختلفة ابتداء بدو سوسير إلى تشومسكي. فالبعد التجريدي للفكر البنوي ممّا يمتاز به عن غيره من المقاربات الأخرى من جهة. ومن جهة أخرى نجد أنّ هناك اختلافا كبيرا بين النظريات البنوية من حيث كثرة اعتمادها على التجريد في تحديد مفاهيمها وآلياتها وقلّته.

الذي قدّمه دو سوسير لهذا المفهوم مرجئين الكلام التفصيلي فيه وما يفترق فيه عن الكلام إلى موضعه من هذا المبحث.

فاللسان عند دو سوسير هو نظام من العلامات للتعبير عن الأفكار<sup>1</sup>. وهو شيء غير مادي غير محسوس، فلا يُدرك بالحواس بخلاف الكلام الذي هو شيء مادي محسوس يمكن أن تقع عليه الحواس.

فهو كما يقول دو سوسير شيء يوجد في ذهن الجماعة ولا وجود له في الواقع المادي، فوجوده وجود ذهني لا عيني. أمّا الكلام فوجوده وجود عيني، أي له تعلق بالحواس من حيث الإدراك والتحقّق منه<sup>2</sup>.

وهذا المعنى لا يختصّ به دو سوسير وحده بل يُشاركه فيه غيره من البنويين، يقول جون دويوا: "بالنسبة لدو سوسير، ومدرسة براغ، البنوية الأمريكية، يعتبر اللسان نظاما من العلاقات أو مجموع أنظمة متعلّق بعضها ببعض...."<sup>3</sup>. فهذا المفهوم ليس له ارتباط بما قدّمه دو سوسير فحسب بل نجده قد انتقل إلى غيره من النظريات ذات التوجّه البنوي خاصّة.

## ب- الفونيم Phonème:

يعدّ هذا المفهوم الأول الذي نقدّمه كمثال لما نريده من بيان البعد التجريدي الذي تمتاز به اللسانيات البنوية. وهو مفهوم قدّمته -بتحديد أدقّ واهتمام أكبر- مدرسة براغ

---

<sup>1</sup> - Cours de Linguistique Générale, Ferdinand De Saussure, Edition critique préparée par Tullio de Mauro, Paris : Payot et Rivages, 1995, p33.

<sup>2</sup> - انظر : نفسه p33.

<sup>3</sup> - Dictionnaire de linguistique, p267.

اللسانية لنبيّن به أنّ البعد التجريدي قد سرى في كلّ المقاربات ذات البعد البنوي المتابعة لدو سوسير فيما قدّمه من خطوط عريضة تحكّم البحث اللساني.

ينطلق هؤلاء في تحديد مفهوم الفونيم من أنّ لكلّ لغة من لغات العالم نظاماً صوتياً يتكوّن من وحدات صوتية تتحدّد هويتها بمجموع من المميزات التي تُساهم وحدها أو مع غيرها في التمييز بين معاني الكلام في تلك اللغة. ومن ثمّ فما يجب الاعتداد به في التحليل هو تلك الصفات المميزة لا غيرها ممّا ليس له دور في التمييز بين معاني الكلام<sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق تمّ تحديد الفونيم على أنّه "مجموع أو حزمة من الصفات المميزة (أو العناصر التفاضلية كما يقول سوسير)". وعلى هذا فالوحدة الصوتية ليست في ذاتها صوتاً إنّما هي كيان مجرد، فحرف الجيم مثلاً في العربية هو مجموعة من الصفات التي تتحدّد بها هويته ويتميّز بها عن غيره<sup>2</sup>.

وممّا سبق يتبيّن لنا جلياً ما نريد إثباته هنا من تميّز الفكر البنوي اللساني الغربي الحديث على البعد التجريدي في تقرير أسسه وبناء مفاهيمه. وهو بُعدٌ قد اعتمده جلّ النظريات اللسانية البنوية باختلاف بينها في التطبيق كثرة وقلة.

---

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر -الجزائر-، 2007، ج2ص242.

<sup>2</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص242-243.

## المطلب الثالث: فرديناند دو سوسير مؤسس الفكر البنوي الغربي الحديث<sup>1</sup>

يجمع المشتغلون بالتاريخ للفكر الغربي الحديث على أنّ دو سوسير هو المؤسس الحقيقي للفكر البنوي الحديث بما أذاعه بين تلاميذه في دروسه المشهورة بين سنوات: 1906-1907 و 1907-1908 و 1910-1911. وهي السنوات التي أملى خلالها سوسير محاضراته على طلبته بجنيف<sup>2</sup>، ثم بعد وفاته قام كلّ من زميليه شارل بالي (Charles Bally) وألبرت سيشوهي (Albert Sechehaye) بجمع تلك المخطوطات والمعلومات من كراسات طلبته بغية نشرها بين الناس للانتفاع بها<sup>3</sup>. وقد نُشرت سنة 1916 أي بعد ثلاث سنوات من وفاته 1913.

وانطلاقاً ممّا سبق وجب النظر فيما قاله دو سوسير وقرّره في دروسه أو محاضراته بغية فهم جيّد لما يبني عليه فكره من جهة، وتعميق للبحث لإدراك ما طوّره أتباعه من بعده اعتماداً على كلامه الصريح أولاً ثمّ على إشارات وتلميحاته ثانياً.

---

<sup>1</sup> - رأينا أن نشتغل على بيان الأسس والآليات التي تقوم عليها البنوية اللسانية مع دو سوسير هنا بالخصوص لأمرين: 1- أنّ اشتغالنا لساني، لذلك وجب الاشتغال على ما تعلق بذلك. 2- أنّ دو سوسير مؤسس المذهب على وجه العموم كما يجمع الباحثون، وهو مؤسس البحث اللساني الحديث، فوجب الكلام على ما يقوم عليه هذا المذهب، ومن ثمّ ما يميّز به البحث اللساني عنده.

<sup>2</sup> - انظر: البحث عن فرديناند دو سوسير، ميشال أرفيه، تر: محمد خير محمود البقاعي، درا الكتاب الجديد المتّحدة - بيروت، لبنان-، ط1: 2009، ص36. وفيما يخصّ كون دو سوسير مؤسس البنوية اللسانية الحديثة فانظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، تر: سعد مصلوح ووفاء كامل، المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة-، ط2: 2000، ص193.

<sup>3</sup> - وجب التنبيه هنا إلى أمرين في غاية الأهمية: 1- أنّ كثيراً من الباحثين تختلف أقوالهم في كون هذين الرجلين من تلامذته أو من زملائه وهنا رأي وسط أنّهما من تلامذته القداماء، انظر: البحث عن فرديناند دو سوسير، ص36. 2- أنّ اعتمادنا هنا سيكون على الدروس كما مرّ التنبيه عليه لكونهما الموجّه الحقيقي للفكر اللساني البنوي الغربي بعده، أمّا ما يقوم به كثير من الباحثين من إعادة لقراءة دو سوسير فهو فائدته تتمثل في: - فهم سوسير كما يريد هو. - بناء فكر لساني جديد على ذلك الفهم. أمّا نحن هنا فلا نقيدنا تلك القراءات لأنّ ما سار عليه الناس بعده هو ما جاء في دروسه فوجب الرجوع إليها لفهم مختلف التطورات التي تلتها.

ولنا هنا مجموعة من العناصر نشغل عليها في بيان ذلك الفكر وتلك الأسس:

## 1- أسس ومقدمات البحث اللساني البنوي عند دو سوسير<sup>1</sup>:

قدّم دو سوسير بجملة من الأسس والمقدمات التي رأى ضرورة الإمام بها قبل الخوض في الاشتغال بمسائل اللسانيات ومناقشة موضوعاتها الأساسية. وهي مجموعة من المسلمات يضعها دو سوسير بين يدي المشتغل باللسانيات قبل أن يخوض غمار البحث الموضوعي، وقصده جعلها منطلقات منهجية ومسلمات معرفية تسمح للساني بأن يكون على بينة مما هو مقدم عليه.

وما نريده هنا هو تقديم جملة منها صالحة لأن تكون أساسا لما نريد الاشتغال عليه في بحثنا لما له من تعلق بما نريده من حيث الأسس والآليات ومسلمات الاشتغال، ووجب التنبيه إلى أننا لا نقدّم إلا ما نراه ضروريا من جهتين<sup>2</sup>:

**الأولى:** أنّ بحثنا ليس تأريخا للفكر اللساني، بل هو تقديم لما نراه معينا لنا فيما يتعلّق بقراءتنا لفكر سيبيويه قراءة بنوية.

**الثانية:** أنّ بحثنا يقصد الاختصار في تقديم الفكر الغربي قدر المستطاع مع البعد عن الإخلال ما أمكن.

---

<sup>1</sup> - ونقصد بهذا العنصر كلّ المقدمات التأسيسية التي اشتغل عليها دو سوسير فيما يتعلّق بمفهوم اللسانيات وبطبيعتها وبموضوعها وغيرها من المسائل المرتبطة بها، وهذا قبل الخوض فيما قدّمه من آليات تنير طريقة الباحث اللساني في عمله. مع التنبيه إلى أننا لا نقصد الحصر ولا ندّعيه.

<sup>2</sup> - وهو ما ننّبّه عليه مرارا وتكرارا في بحثنا هذا لتقادي ما يرد علينا من إيرادات غير صالحة للإيراد.

## 1-1- موضوع اللسانيات عند دو سوسير هو اللسان:

يقدم دو سوسير مجموعة من التحديدات لموضوع اللسانيات مشكلة نظريته الكلية لهذه القضية، ونورد هنا تلك التحديدات ليظهر لنا المطلوب<sup>1</sup>:

### 1-1-1- موضوع اللسانيات عند دو سوسير غير معطى سلفا خلافا

لأصحاب العلوم الأخرى. يقول سوسير مقررا هذا المعنى: "تشتغل علوم أخرى على موضوعات معطاة مسبقا ويمكنهم فحصها لاحقا من وجهات نظر مختلفة، أما في مجالنا، فلا شي مماثل... وبعيدا عن القول بأن الموضوع سابق لوجهة النظر، نقول إن وجهة النظر تصنع الموضوع. وليس هناك ما يخبرنا مسبقا أن إحدى هذه الطرق لدراسة الظاهرة سابقة على غيرها أو أفضل منها"<sup>2</sup>. وهذا راجع إلى أن وقائع اللسان ليست أمرا خارجا عن التجربة الإنسانية، ولكنها جزء منها ونتاج عنها، لأن اللغة نشاط إنساني بامتياز.

### 1-1-2- موضوع اللسانيات عند دو سوسير هو اللسان وليس اللغة<sup>3</sup>. وذلك

لأن اللغة ملكة بشرية تتميز بها عن سائر الكائنات، فمجالها أوسع وأقل تميزا من اللسان. فتشمل اللغة كل الإنتاج والتلقي، والتفكير وعباراته الصوتية، وتشمل كذلك كل ما هو جماعي وكل ما هو فردي، وكذا كل ما هو ثابت وكل ما هو متحول. أما اللسان فهو منتج اجتماعي يسمح للفرد بممارسة ملكة اللغة. يقول دو سوسير في هذا المعنى: "ولكن ما اللسان؟، بالنسبة إلينا، لا يختلط مع اللغة. فما هي إلا جزء محدود

---

<sup>1</sup> - انظر: النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة - بيروت، لبنان، ط1: 2012، ص109-111.

<sup>2</sup> - Cours de linguistique générale, p23

<sup>3</sup> - تنبه هنا إلى أننا نستعمل (اللسان) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Langue)، و(اللغة) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Langage)، و(الكلام) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Parole) تبعا لعبد الرحمن الحاج صالح وخلافا لكثير من الباحثين الذين قد يقبلون المقابلات بين اللسان واللغة.

وجوهري، صحيح. اللسان نتاج اجتماعي لمملكة اللغة ومجموع مواضع ضرورية تبناها الكيان الاجتماعي ليسمح بممارسة تلك المملكة من قبل الأفراد. وككلّ، فاللغة متعددة الشكل وغير متجانسة، تشمل عدّة ميادين في الوقت نفسه: الفيزيائية والفيزيولوجية والنفسية، وتنتمي أيضا إلى المجالين الفردي والاجتماعي. ولا تسمح لنا بتصنيفها ضمن أي إطار من أطر الظواهر الإنسانية. لأننا لا نعرف كيف نستخرج وحدته.

أمّا اللسان، فعلى عكس ذلك، فهو كلّ في حدّ ذاته، وخاضع لمبدأ التصنيف<sup>1</sup>.

وهذا (الكلّ في حدّ ذاته) هو (نظام من العلامات) خاصيته الأساسية تتمثل في استقلاليتها وتمتعه بنظام خاصّ به. وهذان الأمران ضروريان ليكون اللسان هو موضوع اللسانيات، ولذا فنظام اللسان هو نموذج صارم لتناول ظواهر اللغة.

### 1-1-3- موضوع اللسانيات عند دو سوسير اللسان وليس الكلام. حيث يعقد

دو سوير مقارنة بين اللسان من جهة وبين الكلام من جهة أخرى ليخرج بمميزات يمتاز بها اللسان عن الكلام، ومن ثمّ فموضوع اللسانيات هو اللسان وليس الكلام. وما يهّمنا هنا هو تصريحه بأنّ موضع اللسانيات اللسان لا الكلام وليس غرضنا تتبع تلك المقارنة، إذ لها موضع نستقصيها فيه بإذن الله.

يقول دو سوسير -بعد حديثه عن لسانيات اللسان ولسانيات الكلام-: "نستطيع بشيء من التسامح أن نحتفظ باسم اللسانيات لكلّ من الميدانيين، ونتكلم عن لسانيات

---

<sup>1</sup> - Cours de linguistique générale, p25

الكلام. لكن لا ينبغي الخلط بينها وبين اللسانيات الحقّة تلك التي تعتبر اللسان موضوعها الوحيد"<sup>1</sup>.

فهذا اعتراف من دو سوسير بإمكانية إطلاق صفة اللسانية على كلّ من الدراسات المتعلقة باللسان أو بالكلام، غير أنّ المستحق لهذا الاسم على الحقيقة هو اللسان لا غير. وهو المطلوب<sup>2</sup>.

### 1-2- مفهوم النّظام<sup>3</sup> عند دو سوسير:

يحدّد دو سوسير اللسان على أنّ نظام من العلامات المتواضع عليها. فما ماهية هذا النظام؟ وما تحديده عنده؟ وكيف نظر إليه؟. ولتفهم القضية على وجهها الصحيح نحاول أن نقرب أكثر من المحاضرات مع الاستعانة بما دار حولها من تقديمات وشرحات.

نجد أنّ هذا المصطلح يتكرّر بكثرة عند دو سوسير في محاضراته إلى درجة كبيرة جدًّا، ومع ذلك فلا نجده يعقد له ولو فقرة لتقديمه كمفهوم له طبيعة محدّدة واضحة المعالم. بل نجد دو سوسير يورده في معرض حديثه عن اللسان: ما هو؟ وما طبيعته؟ وما تعلق بهذا قضايا.

قد قام دو سوسير بتوضيحه عن طريق الاستعارات التي يوظفها كثيرا في كلامه لتحديد المفاهيم. حيث مثل سوسير لمفهوم النظام بلعبة الشطرنج، يقول: "... اللسان نظام لا يخرج عن الترتيب الذي وُضع عليه. وسنمثل لذلك بلعبة الشطرنج حتّى نتبيّن

---

1- Cours de linguistique générale, P38-39. -1

2- وهذا الحكم كان له الأثر بالغ في توجيه البحث اللساني نحو اللسان مع إهمال تامّ لجانب الكلام تماما، بل جعل الاهتمام بالكلام بمنزلة سلة المهملات كما سيأتي بيانه في الفكر التداولي الذي هو دراسة الكلام.

3- اخترنا المقابل (نظام) للمصطلح الأجنبي (System) تبعا لعبد الرحمن الحاج صالح وخلافا لكثير من الباحثين الذين يقابلونه بمصطلح (نسق). وهذا لمناسبة (نظام) لما يريده دو سوسير من حيث المفهوم.

هذا المعنى أحسن. فمن السهل، إلى حدّ ما، أن نميّز ههنا ما هو خارجي عمّا هو باطني، فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوربا هو أمر خارجي بخلاف كلّ ما يخصّ النظام وقواعد اللعب فهو باطني: إن استبدلت القطعة الخشبية بقطعة من العاج، فإنّ هذا التغيير لا يمسّ النظام: ولكنني إن نقصت أو زدت عدد القطع فهذا التغيير سيخلّ أيّما إخلال بـ(التّحو) الذي وضع عليه اللعب"<sup>1</sup>.

وبهذا التمثيل يصل سوسير إلى تحديد النظام على أنّه مجموع العلاقات الداخلية التي تحكم العناصر المكونة للظاهرة موضوع الدراسة، وهي هنا اللسان.

### 1-3- مبدأ القيمة اللغوية<sup>2</sup> عند دو سوسير:

يقرّر دو سوسير مفهوم القيمة اللغوية انطلاقاً من تحديده لمفهوم الارتباط القائم بين عناصر النظام اللغوي. حيث يرى أنّ الارتباك يقوم على أساس اتّحاد واختلافها، أي أنّ العناصر اللغوية في ذاتها تبقى هي هي في أذهان المستعملين لها وإن اختلفت أوجه تأديتهم لها من جهة. وأنّ كلّ عنصر من تلك العناصر يكسب هويته بمقابلته لغيره من العناصر (مبدأ المقابلة Principe d'opposition). وأنّ هذا الاختلاف التقابلي هو جوهر النظام اللساني ذاته<sup>3</sup>.

وبناء على ما سبق، فلكلّ عنصر كيان تبايني أو تفاضلي أو تقابلي (oppositif, différentiel)، ونسبي (Relatif) وسالب غير موجب (Négatif) منه هذه الحيثية لأنّه لا تتحقّق كينونته إلّا بمقابلته مع غيره من العناصر، فلا وجود له في

---

<sup>1</sup> - Cours de linguistique générale, p25

<sup>2</sup> - اخترنا المقابل (قيمة لغوية) للمصطلح الأجنبي (Valeur linguistique) تبعاً للعبد الرحمن الحاج صالح. حيث عملنا في هذا البحث على اتباع اصطلاحات عبد الرحمن الحاج صالح ما أمكن.

<sup>3</sup> - انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص155.

نفسه بل وجوده مرتبط بالإضافة إلى غيره<sup>1</sup>. حيث يقرّ دو سوسير ويؤصّل مبدأ مهمّاً في هذا المعنى، يقول: "ليس في اللسان إلا الاختلافات"<sup>2</sup>. وهي المقولة التي تتبني عليها كلّ الدراسة التي يدعو إليها.

وليزيد القضية توضيحاً أكثر يقوم سوسير بتوظيف الاستعارة كعادته، حيث يشبّه العنصر اللغوي بقطعة النّفود التي لا تتحقّق لها في نفسها بل لا يثبت لها وجود إلا حين تُبادل بشيء آخر من غيرها<sup>3</sup>. وكذلك العناصر اللغوي لا يتحقّق لها وجود إلا حين تُقابل مع غيرها من العناصر الأخرى لتكسب قيمتها من تلك المقابلة لا غير. فقيمة العنصر اللغوي أو الوحدة اللغوية ليس في نفسه بل في غيره.

## 2- ثنائيات دو سوسير<sup>4</sup>:

تعدّ الثنائيات التي اقترحها دو سوسير مجموعة من الأزواج المرتبطة فيما بينها في علاقة تضاد لتُقدّم لنا أسساً منهجية ومبادئ أوليّة في كيفية مقارنة موضوع اللسانيات الذي هو اللسان. وهي في الوقت نفسه نتيجة وثمرّة تأمل طويل ورحلة بحث وتفكير قام بها دو سوسير للوصول إلى بيان ما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللسانية بالمفهوم الجديد. وهذه أشهرها:

## 2-1- اللسان والكلام:

يقدم دو سوسير هذه الثنائية قبل غيرها من الثنائيات لكونها الأساس الذي تتبني عليه الدراسة اللسانية في كليّتها وعموميتها. حيث يرى أنّ هناك فرقا بين اللسان من

---

<sup>1</sup> - انظر : Cours de linguistique générale, p163.

<sup>2</sup> - نفسه، P166.

<sup>3</sup> - انظر : نفسه، p164.

<sup>4</sup> - وهي مجموعة من الثنائيات كان لها أثرها البارز فيما بعده في حقول علمية مختلفة وليس ما تعلق منها باللسانيات فحسب، لذا فالواجب النظر فيها باختصار غير مغلّ.

جهة وبين الكلام من جهة أخرى، وهي ثنائية كان لها الأثر بالبالغ في توجيه البحث اللساني من بعده حقبا عديدة.

أما اللسان فقد مرّ معنا بيان ماهيته وتحديد حقيقته عند دو سوسير بشيء من الاختصار. ونزيده هنا بيانا وإيضاحا ببيان وإيضاح ضده الذي هو الكلام. فاللسان نظام لغوي قائم بذاته، تختص به جماعة ما على حدة، فنقول مثلا (اللسان العربي)، و(اللسان الإنجليزي)، و(اللسان الفرنسي)، ... وهكذا. فاللسان عند سوسير هو<sup>1</sup>:

- كنز مستودع داخل عقول أفراد المجموعة المشتركة في لسان واحد، ويظهر من خلال استعمالهم إياه بصفة فردية.

- يوجد اللسان عند أفراد المجموعة الناطقة به على شكل بصمات في عقولهم.

- يوجد اللسان على شكل صور كلامية مختزنة في ذهن الجماعة.

أما الكلام فهو على عكس ذلك تماما، إذ هو نشاط لغوي فردي، وهو<sup>2</sup>:

- قائم على إرادة الفرد المتكلم ومتعلق بذكائه.

- غير موجود بالطريقة نفسها عند المتكلمين باللغة نفسها.

- نشاط ثانوي عرضي.

ليصل دو سوسير إلى نتيجة حتمية أنّ ما يستحق الدراسة هو اللسان الذي هو نتاج الجماعة المتكلمة باللغة وليس هو الكلام الذي يخضع لعوامل عدّة تجعله غير قابل للثبات والاستمرار الذي يتمتع بهما اللسان.

---

<sup>1</sup>- انظر : Cours de linguistique générale, p29-30.

<sup>2</sup>-انظر: نفسه، p29-30.

## 2-2- الدالّ والمدلول:

وهي ثنائية لها دورها في توضيح العلاقة القائمة بين المعاني وبين الأدلة اللغوية الحاملة لها. وهي نظرة لها أثر بالغ في تطور علم الدلالة، حتى وصلت إلى أن عدت نظرية مستقلة للدليل اللغوي *Théorie de signe linguistique*. حيث يقرّر أنّ اللسان ليس انعكاسا للواقع كما ظلّ كثير من الفلاسفة يردّدون، وليس انعكاسا للفكر أيضا<sup>1</sup>. إضافة إلى تقريره بوجود علم أشمل من علم اللسان هو *La sémiologie* علم الأدلة (أو العلم السيميائية)<sup>2</sup>.

فالدليل اللغوي عنده "لا يربط بين شيء ولفظ، بل بين مفهوم وصورة صوتية (*Image acoustique*) (أي يربط لا الشيء المسمّى باسمه الملفوظ بل مفهوم ذلك الشيء وتصوّره في الذهن بصورة لفظه الذهنيّة). فهذه الصورة الصوتية ليست هي الصوت المادي لأته شيء فيزيائي محض، بل انطباع هذا الصوت في النفس والصورة الصادرة عمّا تُشاهده حواسنا. فهي حسّية وإذا وصفناها بأنّها (ماديّة) فمن هذا الوجه فقط، وبالمقابلة بينها وبين الطرف الآخر في هذا التشارك أي المفهوم، وهو غالبا أكثر منها تجريدا... فالدليل اللغوي إذاً كيان نفساني ذو وجهين. يُسمّى دليلا (لغويا) المركّب المتكوّن من (المفهوم) و(الصورة الصوتيّة) (صورة اللفظ في الذهن)... ولكن نقترح إبقاء لفظة (الدليل) للدلالة على الكلّ، واستبدال لفظتي (المفهوم) و(الصورة الصوتية) بلفظتي (الدالّ *Signifiant*) و(مدلول *Signifié*). وفضل هاتين التسميتين

---

<sup>1</sup> - انظر : Cours de linguistique générale, p97-98.

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p33.

على الأوليين هو أنّ الفرق الذي يفصل بينهما الاثنتين أو بينهما وبين الكلّ الذي يتضمنهما يظهر بهما ظهوراً جلياً...<sup>1</sup>.

ويضع دو سوسير -في تقريره- للدلالة الواقع جانباً (العالم الواقعي أو التفكير): لأنّ الدلالة والواقع ينتميان -في نظره- إلى نظامين مختلفين. ومن غير الوارد جعلهما متماثلين: وبذلك فقد أعلن سوسير القطيعة مع التصور الكلاسيكي الذي يرى أنّ الدلالة تطابق الفكر وكذلك مع مشكل تطابق اللغة مع الواقع، وهي مشاكل فلسفية وليست من صميم البحث اللساني<sup>2</sup>. ثم راح يقرّر ما لهذا الدليل اللغوي من خصائص ومميزات ليس مكان سردها هنا بل قصدنا التنبيه فقط لهذا المعنى.

## 2-3- الدراسة الزمانية والدراسة الآنية<sup>3</sup>:

ميّز دو سوسير بين نوعين من أنواع الدراسة اللسانية، هما الدراسة الآنية، والدراسة الزمانية. وهذا منه تقويم للآراء الخاطئة التي سادت الأوساط الغربية زمنًا طويلاً، وأهمّها مفهوم التطوّر اللغوي كأداة إجرائية لتفسير الظواهر رافضين الدراسات المعيارية أو الدراسات المنطقية العقيمة، وأنكروا أيضاً كلّ دراسة لا تعتمد مفهوم التطور ولا تقارب به الظواهر اللغوية بل تعتمد على وصف الظواهر اللغوية في زمان معيّن، وعدّوا ذلك مجرد وصف وإحصاء ولا علاقة له بالعلم ومناهجه<sup>4</sup>. وهي نظرة موهلة في التعصّب والتطرّف.

---

<sup>1</sup> - Cours de linguistique générale, p98-99. وننّبّه إلى أنّنا اعتمدنا ترجمة عبد الرحمن الحاج صالح

لهذا الموضوع، انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص157.

<sup>2</sup> - انظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص119.

<sup>3</sup> - اخترنا (زمانية) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Diachronique)، والمقابل (آنية) كمقابل للمصطلح الأجنبي

(Synchronique) تبعاً للعبد الرحمن الحاج صالح وخلافاً لكثير من الباحثين الذي يستعملون مقابلات أخرى.

<sup>4</sup> - انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص156.

وما يقصده دو سوسير بهذه الثنائية أنه يمكن دراسة الظواهر اللغوية من جهتين من جهة تاريخية تطورية ومن جهة آنية، ولا يقصد أبدا تفضيل طريقة على أخرى أو إنكار طريقة وإثبات أخرى. بل ما يقصده هو إحلال الدراسة البنوية الآنية محلها من البحث العلمي وإثبات كونها دراسة علمية الغاية منها وصف الظواهر اللغوية في زمان معين ومحدّد<sup>1</sup>.

فالدراسة الآنية هي دراسة الظواهر اللغوية في زمن محدّد دراسة داخلية بغية اكتشاف نظامها الداخلي الذي يحقّق وجودها الفيزيائي<sup>2</sup>. وهي التي جاء دو سوسير لتقريرها وتأكيد أحقيتها في الوجود كدراسة علمية. ولا يقصد أبدا أن يُنكر بهذا الدراسة التاريخية التطورية بل يريد أن يقيم الفروق الضرورية بينهما وأنهما كليهما له حق الوجود كدراسة علمية<sup>3</sup>.

## 2-4- محور التراكيب ومحور الاستبدال<sup>4</sup>:

يقدم دو سوسير هذه الثنائية لتفسير طبيعة العلاقات التي تقوم بين عناصر النظام فيما بينها، فبعد أن قرّر أنّ العنصر لا تتحقّق هويته إلاّ بمقابلته مع غيره من العناصر، ولا يكسب كيانه إلاّ داخل علاقاته مع غيره، شرع في بيان نوع من تلك

---

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص156-157.

<sup>2</sup> - انظر: Dictionnaire de linguistique, J. Dubis, p463. حيث قرّر هناك بتفصيلات كثيرة ومتنوعة حقيقة هذا النوع من الدراسة، وكما نبهنا من قبل فنجن نشير فقط لمثل هذه الأصول دون تفصيل كثير لأنّه ليس من غرضنا في هذه الدراسة، بل غرضنا التنبيه فحسب.

<sup>3</sup> - انظر: Cours de linguistique générale, p141-143.

<sup>4</sup> - اخترنا (محور التراكيب) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Axe syntagmatique)، والمقابل (محو الاستبدال) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Axe paradigmatic). تبعا لكثير من الباحثين وخلافا لغيرهم من الذين يستعملون مقابلات أخرى. مع التنبيه إلى أنّ دو سوسير استعمل شيئين مختلفين عمّا ذكرناهما: 1- استعمل اللفظ (Rapport) بدل (Axe). 2- واستعمل المصطلح (Associatif) بدل (Paradigmatique).

العلاقات التي تقوم بين عناصر النظام، وهي العلاقات التي تقوم على مستوى محو التراكيب، أو العلاقات التي تقوم على مستوى الاستبدال.

### أولاً: محور التراكيب

وهو المحور الذي يتم فيه تعالق العناصر اللغوية أو الوحدات اللغوية فيما بينها بشكل أفقي، أي على شكل خطّي. حيث يتم على مستواه بناء المورفيمات عن طريق تركّب الفونيمات فيما بينها على وفق قواعد مورفولوجية معيّنة تختلف من لغة إلى أخرى من جهة. ومن جهة أخرى يتم بناء الجمل عن طريق تركّب المورفيمات فيما بينها على وفق قواعد (نحوية) معيّنة تختلف من لغة إلى أخرى أيضاً. فعملية التركيب لا تتم بشكل عشوائي بل تتم وفق نظام خاصّ كما أشرنا إليه<sup>1</sup>.

### ثانياً: محور الاستبدال

وهو المحور الذي يتم فيه عملية اختيار المرادفات الممكنة الوقوع في المكان نفسه من محور التراكيب من قبل المستعمل للغة. وتتمّ هذه العملية على وفق ظاهرة التداعي الذي ترد على ذهن المستعمل لمجموعة من الوحدات لها الخصائص المحددة لها نفسها على وجه العموم. فمثلاً الفعل رأى يستدعي جملة من الأفعال القريبة منه من مثل: شاهد، عاين، أبصر... إلخ، وهي كلّها صالحة على وجه العموم أن تقع مكانه في التركيب، غير أنّ المستعمل يختار منها ما يراه مناسباً للسياق الذي هو فيه<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر : Cours de linguistique générale, p172-173.

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p173-175.

## المبحث الثاني: الفكر البنوي في النظرية الاستغرافية<sup>1</sup>

نشغل هنا على تقديم الفكر البنوي في النظرية الاستغرافية Distributionnalisme كما يقدمها اللساني الأمريكي ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield، ومع التعرّيج على ما طوّره معتمدو نهجه من بعده<sup>2</sup>.

ولنا في بيان هذا الاتجاه اللساني مطالب نناقش خلالها: الخلفيات الفلسفية المؤطرة للاشتغال عند بلومفيلد ثم بيان أسس التحليل خاتمين ببيان أهمّ التطويرات التي مسّت نظريته<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - اخترنا تقديم هذا الاتجاه اللساني دون غيره من الاتجاهات ذات التوجّه البنوي لما له من تعلق بنظرية الموضوع في الفكر التحوّلي البنوي عند سيبيويه، إذ يساعدنا على قراءة سيبيويه قراءة جديدة. وننبّه دوماً أنّ علمنا هنا ليس القصد هنا استقصاء البحث في الفكر اللساني البنوي بشكل كامل، بل نريد تقديم ما يُمدّنا بالضرورة في التطبيق.

وقد اشتهر أن يوضع مصطلح (توزيعية) كمقابل للمصطلح الأجنبي (Distributionnalisme)، وقد اخترنا المقابل (استغرافية) اتّباعاً لعبد الرحمن الحاج صالح حيث يرى أنّ الاستغراق أولى من التوزيع لأنّه أصحاب هذا التوجه يستغرقون ما يحفّ بالوحدة اللغوية، وهو جوهر العمل الذي يقومون به. انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر - الجزائر -، 2007، ج2 ص12.

<sup>2</sup> - ويعدّ بلومفيلد رمزا مهماً من رموز اللسانيات في أمريكا، حيث وضع منهاجاً لسانياً جديداً مع نشره كتابه (اللغة) (Language) سنة 1933. وقد اعتمده الباحثون وطوّروه إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي. انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيت بارثشت، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة -، ط1: 2004، ص202. و: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إيليا سرفاتي، ص240.

<sup>3</sup> - ننبّه إلى أنّنا سنشتغل على نظرية تشومسكي في مبحث خاص لما لها من أبعاد وأسس غير التي اعتمدها بلومفيلد، وإن كان قد تأثر تشومسكي بما قدّمه بلومفيلد كثيراً خاصة بالنموذج الذي استقرّ عند هاريس.

## المطلب الأول: الأسس العامّة المؤطرة للاشتغال عند بلومفيلد<sup>1</sup>

نقدّم هنا -قبل الخوض في بيان تقنيات النظرية وأدواتها الإجرائية ومختلف تطویرات أتباعها- أهمّ الأسس العامّة التي ينطلق منها بلومفيلد في الاشتغال على وصف اللغة والنظر في أنجع الوسائل التي تحقّق له غايته بعلمية وموضوعية. وهذه الأسس هي بمثابة خلفيات معرفية ومنطلقات فكرية لا بدّ من الإحاطة بها قبلا:

### أوّلا: المذهب السلوكي<sup>2</sup>

قد تأثر بلومفيلد بالمذهب السلوكي Behaviorisme إلى حدّ كبير جدّا، حيث بنى عليه نظريته الوصفية الجديدة للغة، واعتمد أسسه وأدواته في البحث والنظر، بل لم يعترف إلاّ بالمذهب السلوكي كأساس علمي وموضوعي لدراسة الظواهر.

ويعدّ هذا المذهب من مذاهب علم النفس التي سادت في أمريكا، وتصدّر واجهتها العلمية خلال عشرينيات القرن الماضي، وتزعم هذا الاتجاه في تلك الحقبة عالمان مشهوران ج. ب. واطسون وأ. ب. وايس. حيث نجد واطسون يقدّم هذا المذهب بقوله: "علم النفس، كما يراه السلوكي، فرع موضوعي تماما، تجريبي من علوم الطبيعة. هدفه التنبؤ بالسلوك البشري وضبطه، ولا يؤدي الاستبطان أي دور جوهري في مناهجه، ولا تتوقف القيمة العلمية لبياناته على مدى صلاحيته لتفسير بمفاهيم الوعي. ولا يعرف السلوكي في جهده للحصول على مخطط موحد لردّ فعل الكائن الحيّ، خطأ فاصلا بين الإنسان والحيوان"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- إذ لا يمكن لأيّ كان النظر في النتائج من غير نظر إلى المقدمات المنشئة لها.

<sup>2</sup>- يُجمع المشتغلون بالتأريخ للسانيات والكلام عن مناهجها ومذاهبها على تأسيس بلومفيلد منهجه الجديد على أسس المذهب الفلسفي السلوكي. انظر: مناهج علم اللغة، بريجيتة بارتشت، ص 204.

<sup>3</sup>- انظر: نفسه، ص 205.

وقد صرّح واطسون في موضع آخر تصريحاً شديداً جداً، يقول: "ينبغي إخضاع الإنسان والحيوان لشروط تجريبية مماثلة ما أمكن ذلك". وقد فسّر السلوكيون كلّ أفعال الإنسان انطلاقاً من المثير والاستجابة وتنوعاتها لا غير<sup>1</sup>.

ويقدّم جون لاينز J. Lyons الأسس العامّة للسلوكية، والتي يشترك فيها جميعهم دون استثناء ولا يمكن لأي واحد أن يدّعي أنّه سلوكي ولا يعترف بواحد من تلك الأسس، وهي<sup>2</sup>:

1- صورة العالم عند السلوكيين آلية-حتمية، فكلّ شيء في الكون محدّد بالقوانين الفيزيائية ذاتها. وهي تسري على أفعال إنسانية بدرجة لا تقلّ عن سريانها على حركات المادة غير الحيّة وتغييراتها، وهي نتيجة لذلك يمكن التنبؤ بها أيضاً.

2- لا يمكن الحكم على النشاط الفيزيائي للإنسان إلا على أساس ردود أفعاله. ويعني ذلك رفض الاستبطان كوسيلة للوصول إلى بيانات صحيحة في علم النفس. لذا يجب على الباحث أن يركّز على المنطوقات الممكنة ملاحظتها وإعادة إنتاجها، وعلى علاقتها بالموقف المباشر الذي أنتجت فيه. فموضوع البحث هو سلوك البشر لكونه قابلاً للملاحظة، وليس قدراتهم العقلية.

3- لا يجوز وضع فارق جوهري بين سلوك إنساني وسلوك حيواني.

4- لم يهتمّ المشتغلون بالغرناز والقدرات الفطرية إلا بشكل هامشي، وأكّدوا على دور التعلّم في اكتساب السلوك.

---

<sup>1</sup> - انظر: مناهج علم اللغة، بريجيت بارتشت، ص 205.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 205-206.

قد اطلع واطسون على البحوث التي أجراها الفيزيولوجي الروسي إ. ب. بافلوف I. P. Pawlow على النشاط العصبي لدى الحيوان والإنسان وعلم الانعكاسات المشروطة (ردود الفعل المشروطة)، هاته البحوث التي كانت أساس البحث السلوكي في القرن الماضي<sup>1</sup>.

هذا، ويظهر جلياً تبني بلومفيلد للمذهب السلوكي في الخطاطة الشهيرة التي طبقها على اللغة، وهي مثير-استجابة (Stimulus-réponse). ويصوغها على الشكل: ح-اس-ح-اس، حيث إنَّ ح هو الحافز الخارجي الذي يدفع شخصا لإنتاج الكلام اس، هذه الاستجابة اللغوية تشكل بالنسبة للسامع حافزا ح يثير استجابة اس. وللتعبير عن هذا المسار السلوكي من ح إلى اس يقدم بلومفيلد الحكاية الشهيرة (جاك وجيل)<sup>2</sup>، والتي مختصرها: لنفرض أنَّ جاك وجيل ينزلان إلى بستان، تحسَّ جيل بالجوع، وترى تفاحة على الشجرة. تُصدر صوتا بحلقها ولسانها وشفثتها، يقفز جاك فوق الحاجز، يتسلَّق الشجرة، يقطف التفاحة، ويجلبها لجيل ويضعها في راحتها، تأكل جيل التفاحة. يمكن لتعاقب الأحداث هذا أن يُدرس بطرق متعدّدة، لكننا، نحن دارسي اللغة، سنميز عادة بين فعل الكلام والظروف الأخرى التي سنسميها الأحداث العملية. ومن وجهة النظر هذه، فإنَّ الحادث يتكون من ثلاثة أجزاء مرتبة ترتيباً زمنياً.

أ. أفعال عملية تسبق فعل الكلام.

2. الخطاب.

3. أفعال عملية تلي فعل الخطاب<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: مناهج علم اللغة، بريجيت بارتشت، ص206.

<sup>2</sup> - انظر: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، ص242.

<sup>3</sup> - Language, L. Bloomfield, USA, 1933, p27

ثمّ يقيم بلومفيلد بوضع تلك المثبرات والاستجابات على هذا الترميز<sup>1</sup>:

- رد فعل من دون كلام: ح ← اس

- رد فعل بواسطة اللغة: ح ← اس ← ح ← اس.

فكل من ح واس عاملان خارجيان واس وح يشكلان الفعل اللغوي=الخطاب.

### ثانيا: تأخير المعنى عند بلومفيلد

نجد أنّ بلومفيلد يعود بكثرة في كتابه (Language) إلى مشكلة المعنى، حيث عقد له فصلا بعنوان (Meaning)<sup>2</sup>، حيث قدّم له تعريفين مختلفي الصياغة، أحدهما يحمل صياغة إيجابية، والآخر يحمل صياغة سلبية. ولا بدّ من النظر إليهما كليهما لما لهما من صفة التحكّم المنهجي في فكر بلومفيلد ومنهجه.

### التعريف الأوّل: الصياغة الإيجابية

وهو تعريف ينطلق من الخفية السلوكية المؤطرة للفكر اللساني عند بلومفيلد، حيث يرى أنّ دراسة أصوات الخطاب من دون اعتبار معانيها تجريد: ففي الاستعمال الفعلي تصدر أصوات الخطاب كعلامات، وقد عرّفنا المعنى بالنسبة لصورة لغوية ما بأنّه الوضعية التي تُلَقَّظ فيها المتكلّم بهذه الصورة اللغوية والاستجابة التي تثيرها عند المستمع إنّ وضعية المتكلّم واستجابة المستمع مرتبطان كلياً، لأنّ كلّ واحد منا يتعلّم كيف يتصرّف كمتكلم أو كمستمع من دون تمييز بين الوضعين. ففي المتواليّة السببية:

وضعية المتكلم ← خطاب ← استجابة

<sup>1</sup>- والفعل اللغوي = الخطاب هو محلّ اشتغال اللساني.

<sup>2</sup>- وهو الفصل التاسع من فصول كتابه الثامنة والعشرين. انظر: Language, p139.

عادة ما تكون وضعية المتكلم، كتعبير أول، أكثر بساطة من استجابة المستمع، ولهذا السبب فنحن نتحاور ونحدّد عادة المعاني باعتبار حافز المتكلم<sup>1</sup>.

### التعريف الثاني: الصياغة السلبية

ينطلق بلومفيلد في تحديد هذا النوع من خلال نقد ومهاجمة التصرّور الذهني، وتثبيت التصرّور السلوكي الميكانيكي. حيث يصرّح بأن أصحاب التصرّور الذهني يعتقدون أنّ بإمكانهم تقادي صعوبة تحديد المعاني لأنّهم يظنون أنّ سيرورة غير فيزيائية أو فكرة، أو مفهوم، أو صورة، أو إحساس، أو فعل إرادي أو شيء شبيه بذلك تتشكّل لدى المتكلم قبل ملفوظ صورة لغوية ما. أمّا الذي يأخذ بالآلية فلا يقبل بهذا الحل. ويوضح بلومفيلد أنّ مفاهيم الصورة الذهنية أو الإحساسات لا تعدو أن تكون شاملة لحركات جدّ ملموسة للجسد، ويصنّفها في ثلاثة أنماط:

1- سيرورات على نطاق واسع، تكاد تكون هي نفسها عند أشخاص مختلفين، ولأنّ لها أهميّة اجتماعية فهي تمثّل بصيغ خطابية تقليدية نحو: أحسّ بالجوع (أنا غاضب، خائف، متأسف، سعيد، يؤلمني رأسي... إلخ).

2- انقباضات عضلية وإفرازات لعابية محدودة، غير مرئية وجدّ متنوعة تختلف من شخص لآخر، وليس لها أهميّة اجتماعية مباشرة، ولا تُمثّل بصيغ تخاطبية تقليدية.

3- حركات صامتة للأعضاء الصوتية، تعوض حركات التكلّم ولا تُدرك من قبل

الآخرين<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: Language, p139. وانظر أيضا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري أن بافو وجورج إلبا سرفاتي، ص 245.

<sup>2</sup> - انظر: Language, p142-143. و: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري أن بافو وجورج إلبا سرفاتي، ص 245-246.

فيتضح لنا جلياً أنّ بلومفيلد يهتم بالمعنى بشكل عامّ، ويرسم له المنهج الواجب توافره والأسس اللازم اتباعها لمقاربة ظاهرة المعنى، غير أنّه يرى أنّه من المبكر الخوض في دراسة المعنى قبل التسلح بالعلوم الضرورية المساعدة على مقاربة هذا الميدان الصعب الشائك المتعدّد التظاهرات والتأويلات الخاضع للحالات الخاصّة، لأنّه من الصعب الإمساك بكلّ ما هو غير فيزيائي أو مادي ملموس<sup>1</sup>.

لذلك اقترح بلومفيلد اقتراحاً كان له تأثيرات كبيرة على البحث في علم المعنى أو علم الدلالة. وهو القول بإقصاء البحث عن المعنى من جملة العلوم المهمة بالبحث في الخطاب اللغوي. ففهم بعض أتباعه أنّه يقصد إبعاد البحث في المعنى تماماً عن علوم اللسان، وهو فهم روّجه كثير من أتباعه ومقتفي أثره. غير أنّ الحقيقة على خلاف ذلك تماماً<sup>2</sup> بل رأيه أنّه يجب إبعاد البحث في المعنى إلى حين اكتمال الأدوات المنهجية الكفيلة بمقاربة المعنى بشكل علمي وموضوعي وبشكل تام وكامل. فرأي بلومفيلد على الحقيقة هو تأخير البحث في المعنى والدلالة، ولا يقصد أن يُخرجه نهائياً من جملة العلوم المعنية بالبحث والنظر في اللسان البشري. وسبب هذا التأخير في رأيه يرجع إلى أنّ المعنى يتعلّق بالوضعيات الخاصة بالمتكلم والمستمع وما اتّصل بهما من مختلف المقامات التواصلية، وهي قضايا لم تأخذ حظها من البحث والتفتيش على وجه التمام والكمال الذي يسمح لنا بمقاربة هذا الميدان بكلّ اطمئنان وثقة<sup>3</sup>. لذلك لا نجد أنّ بلومفيلد يعتمد على المعنى في دراسة الظواهر اللسانية بل لا يعتمد إلا على معايير بنوية شكلية لا غير كما سيتضح الأمر في بيان الأسس.

---

<sup>1</sup> - انظر : Language, p142-143.

<sup>2</sup> - انظر : اتجاهات البحث اللساني، ميكا إفيثش، تر: سعد عبد العزيز مصلوح وأخرى، ص278.

<sup>3</sup> - Language, p142-143. مع التنبيه إلى أنّ بلومفيلد يقول هذا في النصف الأوّل من القرن الماضي.

## المطلب الثاني: أسس التحليل الاستغراقي عند بلومفيلد

نقدّم هنا بعض أهمّ الأسس التي كان الفضل لبلومفيلد في التأسيس لها ووضعها كأدوات للبحث والنظر في الظاهرة اللغوية ومقاربتها مقارنة علمية موضوعية تجريبية سلوكية تعتمد الملموس والمحسوس دون اعتبار لما هو ذهني وداخلي غير مدرك بالحاسة الظاهرة.

### 1- الوصف Description:

يعتمد بلومفيلد الوصف كأساس أول لدراسة الظاهرة اللغوية، حيث يرى أنّ الدراسات اللغوية يسودها تياران اثنان مختلفان:

#### 1- التيار المعياري:

وهو التيار الذي يركّز اهتمامه على الاستعمالات اللغوية السليمة في اللغة محلّ الدراسة مستندا إلى معايير معيّنة تعطيه سلطة إصدار تلك الأحكام.

#### 2- التيار الفلسفي:

وهو التيار الذي يدرس القضايا اللغوية اعتمادا على مفاهيم ومصطلحات فلسفية ومنطقية مثل: موضوع، ومحمول<sup>1</sup>.

ودعا إلى تجاوز كلّ هذه التيارات التي لا تقدّم أحكاما واقعية لها علاقة بطبيعة الظاهرة اللغوية. واقترح منهجية تناسب منهجية الوصف لا غير، وأسسها على الإجمال<sup>2</sup>:

---

<sup>1</sup> - انظر: اللسانيات البنوية: منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة-بيروت، لبنان-

ك1: 2013، ص378-381

<sup>2</sup> - انظر: نفسه.

- يجب معاينة الظواهر اللغوية بالدرجة الأولى بنوع من الحياد وباستقلال تامّ عن التصورات الفلسفية القائمة على الأحكام القبلية الجاهزة.
- ضرورة تبني مبدأ الملاحظة لظواهر اللسان كما يتمّ ملاحظة سائر الظواهر الأخرى في العلوم المختلفة.
- اعتماد الاستقراء الكامل في النظر إلى الظواهر اللغوية، لأنّ الكليات لا تكون مفيدة إلا إذا بُنيت على الاستقراء الكامل والتامّ للظاهرة محل الدراسة.
- الاقتصار على دراسة الجانب المادّي الملموس في اللسان، وهو الكلام أو الملفوظ énoncés لا غيره. فالانطلاق عنده دوما من الصوت دون اعتبار للمعنى.
- يمكن أن تُدرس لغة ما دون الحاجة إلى أن يكون للباحث أي اتّصال بتلك اللغة من قبل، فيتمّ اللقاء بينهما أوّل مرّة<sup>1</sup>، وهذا ما يوفّر حظا كبيرا من الموضوعية.
- التركيز على الفرضية البنوية التي ترى أنّ اللغة تُدرس داخليا باعتبارها بنية مغلقة مستقلة عن كلّ الظواهر الخارجة عنها.
- ضرورة الإقصاء التامّ للمعنى في وصف البنية اللغوية إلا بالقدر الذي يكون معينا للباحث على اختبار نتائجه.
- يعتبر الوصف مرحلة مهمّة في اللسانيات تتمثّل في التحليل الصارم لكلّ صيغ الخطاب انطلاقا من أنّ هذه الصيغ لها معنى قارّ وقابل للتحديد.
- وهذا العنصر الأخير هو الذي يسلمنا للأساس التحليلي الثاني، وهو الاعتماد على مواقع العنصر لتحديد فنّته وهويته.

<sup>1</sup> - لا ينبغي إغفال أنّ البحوث اللسانية الأمريكية تعامل أصحابها أوّل الأمر مع لغات لا معرفة مسبقة لهم بها أبدا، خاصة لغات الهنود الحمر.

## 2- الاستغراق Distribution :

يعدّ هذا الأساس هو المبدأ المنهجي الذي تقوم عليه اللسانيات عند بلومفيلد، حيث يقدّمه على أنّه تعليمات وتوصيات يتمّ بها اكتشاف نحو لسان ما. فهو منهجية اختبارية لمعالجة المعطيات اللغوية بصفة دقيقة وموضوعية.

والمقصود بالاستغراق هو حصر كلّ المواقع التي يمكن للوحدة اللغوية أن تقع فيها لبيان فئتها وماهيتها، مع اعتبار ذلك كلّ دليلًا على انتماء كل عنصر يقع الموقع نفسه من الفئة نفسها<sup>1</sup>.

ويتمّ ذلك "باعتداد معايير صورية محضة تضبط توزيع الفئات داخل الملفوظات في إطار العلاقات التي تجمعها بما يتوارد معها من وحدات مماثلة لها. فكلّ الصيغ والمركّبات التي يمكنها أن تحتلّ موقع الفاعل *acteur* في بناء من قبيل فاعل-حدث *acteur-action* تشكل فئة صورية كبرى *classe formelle*. فكلّ الوحدات التي تظهر في نفس الموقع تشكل مقولة لها نفس الوظيفة. فالمواقع التي يمكن أن تظهر فيها صيغة ما هي وظيفتها أو وظائفها، وكلّ الصيغ التي يمكن أن تحتلّ موقعًا معينًا تشكل بهذه الكيفية فئة صورية"<sup>2</sup>.

فالموقع الذي تحتله الوحدة اللغوية هو الذي يحدّد ماهيتها وجوهرها والفئة التي تنتمي إليها بغض النظر عن المعنى الذي تحمله، أو الدلالة التي تدلّ عليها. وبهذا يتمّ اندراج كلّ الوحدات داخل فئة كبرى معيّنة بالنظر إلى وقوع وحدات معينة في موقع واحد داخل مدرج الكلام.

---

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج2 ص12. وهو قريب إلى حدّ ما من مفهوم الموضع عند العلماء العرب -سيبويه بالخصوص-، لذا رأينا أن ندرج هذه النظرية ضمن الجانب النظري لما له من ارتباط بما نريده في الجانب التطبيقي.

<sup>2</sup> - اللسانيات البنيوية، مصطفى غلفان، ص392-393.

### 3- المكونات القريبة (المباشرة) Constituants immédiats:

ينطلق التحليل إلى المكونات القريبة للجملة من فكرة أساسية، هي أن الجملة متوالية من الوحدات الصغرى morphèmes المتناسقة والمترابطة فيما بينها. فكل جملة تتكوّن من بناء تراتبي من أصغر وحدة morphème. حيث إنّ هذا الانتظام بين الوحدات الصغرى morphèmes التي تُكوّن الجملة ليس انتظاما اعتباطيا عشوائيا، بل هو انتظام خاضع لمجموعة من القيود والضوابط العامّة التي تميّز كلّ لسان عن غيره من الألسن. إذ الجملة هي تراتب Hiérarchie من المكونات القريبة والمكونات الفرعية متداخلة فيما بينها<sup>1</sup>.

والمكوّن القريب هو الوحدة اللغوية المكونة لكلّ ما هو فوقها من مكونات إلى أن تصل إلى الجملة. وأساس هذا التحليل قائم على تحديد الفواصل بين الوحدات اللغوية التي تعطي حقيقة المكون الأدنى أو المكون القريب الأوّل، ثم الذي فوقه إلى أن نصل إلى الجملة، فكلّ مكوّن ينقسم بدوره إلى مكون آخر إلى أن نصل إلى أدنى منه نزولا، أو أكبر منه صعودا<sup>2</sup>.

مثاله ما يُقدّمه بلومفيلد لتحليل هذه الجملة: Poor John ran away، حيث يتمّ تقسيم الجملة إلى مكونين قريبين هما: Poor John / ran away، وينقسم كلّ مكوّن منها بدوره إلى مكوّنين قريبين: Poor / John / ran / away. فيتّم بهذا تقسيم الجملة إلى مكونين قريبين لها، ثمّ تقسيم كلّ مكون منهما إلى مكوّنين قريبين له، وهكذا إلى أن يبلغ التقسيم أدنى المكونات الدالة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: اللسانيات البنوية، مصطفى غلفان، ص402.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص402-403.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، 401.

ويتمّ تحليل الجمل العربية مثل هذا التحليل إلى مكونات قريبة كما يلي:

الولد المجتهد أنجز الوظيفة

الولد المجتهد / أنجز الوظيفة

الولد / المجتهد / أنجز / الوظيفة

ال / ولد / ال / مجتهد / أنجز / ال / وظيفة

فكل مكوّن من المكونات هو مكوّن قريب لما فوقه، وهكذا حتى نصل إلى مستوى الجملة صعوداً أو مستوى المكونات الأدنى نزولاً.

ويميّز بلومفيلد هنا بين ما يُطلق عليه بالتركيب المركزية Endocentrique والتركيب اللامركزية Exocentrique. فالمركزية هي ما تؤدي نفس إحدى مكوناتها لاتفاق استغراقها في مدرج الكلام:

الولد الصغير / نام باكراً

↑  
(تركيب مركزي)

الولد / نام باكراً

↑  
(تركيب اسمي)

فما التركيب المركزي (الولد الصغير) هو إلا امتداد Expansion للتركيب الاسمي (الولد). أمّا اللامركزية فهي التركيب التي تختلف عن وظيفة مكوناتها، مثال:

جاء / بسرعة

↑  
(تركيب لامركزي)

فالتركيب (بسرعة) تركيب غير مركزي لأنّه مباين لوظيفة المكونات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - اللسانيات البنيوية، ص 99-100.

وينتهي بلومفيلد إلى أنّ البناء اللغوي متكون من ثلاثة عناصر أساسية<sup>1</sup>:

### 1- التركيب Syntaxe:

وهو الذي يشتمل على كلّ الصيغ الحرّة للمكونات القريبة.

### 2- التصريف Morphologie:

وهو التراكيب اللغوية التي تحتوي مكوناتها على الصيغ غير الحرّة (كعلامة جمع المؤنث السالم -ات في الطالبات). وهي التي تعمل على تشكيل الكلمات وأجزاء الكلم.

### 3- الاستبدال Substitution:

وهي العناصر القادرة على تعويض الأجناس اللغوية في مدرج الكلام، الضمير هو يكتب (بدل الولد يكتب).

---

<sup>1</sup> - اللسانيات البنوية، ص 101.

## المطلب الثالث: أهمّ التطويرات التي مسّت النظرية التوزيعية داخليا<sup>1</sup>

قلنا سابقا إنّ بلومفيلد قد رسم منهجية في البحث حكمت الفكر اللساني في أمريكا حقبا من الزمن أي إلى بداية الخمسين الثانية من القرن الماضي. وقد قام كثير من الباحثين الأمريكيين بالعمل على تطوير نموذج بلومفيلد بإدخال كثير من اللّمسات الخاصّة، ونحن هنا نورد نموذجين لاشتهارهما:

### 1- النّمودج المركبي *Modèle syntagmatique*:

يندرج تحت هذا النّمودج مجموعة من المنهجيات اللسانية البنوية التي اشتهرت في النصف الأوّل من القرن الماضي في أمريكا. وتتلخّص مبادئ هذا التوجه في تمثيل بنية الجملة على شكل تراتبي يتوسّع تدريجيا من الجملة إلى مكوناتها القريبة إلى ما تحتها من المكونات القريبة إلى أدنى تلك المكونات على وفق تصورات بلومفيلد.

وقد تمّت إعادة صياغة تلك التصورات النظرية، البعيدة كل البعد عن أي اعتبار للمعنى، بطرق مختلفة متقاربة أحيانا ومتباعدة في أخرى. وقد أنجز هذه الصياغة مجموعة من اللسانيين نوجز جهودهم فيما يلي<sup>2</sup>:

### 1-1- أقواس ويلز *Rulon S. Wells*:

يقوم ويلز بصياغة المكونات القريبة لبنية الجملة من أعلاها إلى أدناها داخل أقواس تبين موقع كلّ مكون، وهذا مثاله:

---

<sup>1</sup>- قولنا: (داخليا) لئلا يرد علينا التطويرات التي حدثت باعتماد أسس غير أسس بلومفيلد في النظر والاشتغال مثل ما قام به تشومسكي كما سنرى لاحقا.

<sup>2</sup>- انظر: اللسانيات البنوية، مصطفى غلفان، ص 407-412.

## الولد أكل التفاحة

(الولد يأكل التفاحة)

((الولد) (يأكل التفاحة))

((ال) (ولد)) (يأكل التفاحة))

((ال) (ولد)) ((يأكل) (التفاحة))

((ال) (ولد)) (((ي) (أكل)) (التفاحة))

((ال) (ولد)) (((ي) (أكل)) ((ال) (تفاحة)))

فهكذا يتم تحليل بنية الجمل إلى مكوناتها القريبة، وصياغة تلك المكونات داخل أقواس تبيّن حدود كلّ مكون من أكبرها إلى أصغرها.

### 1-2- علب هوكت Cases de Hockett:

وتعدّ هذه الصياغة هي الأشهر في اللسانيات البنوية الاستغرافية الأمريكية، حيث يقوم هوكت بصياغة كلّ مكون من المكونات القريبة داخل علبه خاصّة به، وهذا مثاله:

تحليل جملة: يأكل الولد التفاحة

سابقة	فعل	تعريف	اسم	تعريف	اسم	6
يـ	أكل	ال	ولد	ال	تفاحة	5
يـ	أكل	ال	ولد	التفاحة		4

3	التفاحة	الولد	أكل	يـ
2	التفاحة	الولد	يأكل	
1	التفاحة	الولد	يأكل	

### 1-3- معادلات هاريس Equations de Z. Harris:

اقترح هاريس صياغة بيانية لتحليل الجملة إلى مكونات قريبة على شكل معادلات توضح كل العناصر المكون، وهذا توضيحه:

- ج ← ف + م + س (ف=فعل، م=مركب اسمي، س=اسم)

- ف ← أكل.

- م س ← تعريف + اسم

- تعريف ← ال

- س ← ولد / تفاحة

فكلّ ما على يمين السهم يعاد كتابته بما على يساره، وهي ما تُعرف بقواعد

إعادة الكتابة التي وظفها فيما بعد تشومسكي في نموذج 1957.

هذا وقد وجّهت انتقادات كثيرة لهذا النموذج بسبب عدم كفايته التحليلية، إذ لا يستطيع نموذج التحليلي أن يستوعب جميع التراكيب التي تسمح بها اللغة<sup>1</sup>.

## 2- جهود زليغ هاريس:

نقدّم هنا أهم الأفكار التي تميّز بها زليغ هاريس مع التأكيد على أنّه لم يخرج عن تعاليم بلومفيلد ولا عن المنهج الاستغراقي الذي وضعه. ومع ذلك فقد كان لهاريس إضافات مهمّة كان لها أثر بالغ في مسار اللسانيات عموماً بعده<sup>2</sup>.

## 2-1- هاريس الاستغراقي الصارم:

نجد أنّ اللسانيات الأمريكية مع هاريس قد دخلت مرحلة جديدة تتميّز بالعناية الكبيرة بالمنهج الاستغراقي والذهاب به بعيداً من حيث الصورة Formalisation الدقيقة. حيث وصلت معه إلى درجة الانضباط والصرامة في التعامل مع الظواهر اللغوية وطرائق تحليلها تُضاهي بها مناهج الرياضيات.

وقد قرّر هاريس أنّ الوصف اللساني يمرّ عبر مرحلتين: - جرد الوحدات البنوية للغة، وثانياً: تحديد القواعد التي تربط بينها (أي استغراقها). وهناك مستويان في اللغة

---

<sup>1</sup> - وليس من صميم بحثنا نقد هذه النماذج بقدر بيانها وتوضيحها والاستعانة بها لقراءة ما نريده في الجانب التطبيقي. انظر: اللسانيات البنوية، مصطفى غلفان، ص 413-418، فقد تكلم عن أهمّ الانتقادات التي وجّهت لهذا النموذج التحليلي.

<sup>2</sup> - نقصد بذلك مفهوم التحوّل Transformation الذي اعتمده تشومسكي في نموذج النظرية الجديد مع إضافات هامّة كما سنرى لاحقاً.

يجب التنبيه إلى أنّ هاريس يعدّ أول من حاول دراسة الخطاب أو النصّ، أي حاول دراسة شكل لساني أكبر من الجملة متوسلاً الأدوات الاستغرافية التي حدودها الجملة.

عند هاريس، هما: مستوى الفونيمات، ومستوى المورفيمات. فكلّ تلفظ يمكن أن يوصف بأنه تأليف بين الفونيمات، أو تأليف بين المورفيمات<sup>1</sup>.

ويرتكز مفهوم الاستغراق عنده على مفهوم المحيط. فيكن (أ) عنصرا في تلفظ معيّن، حيث يكون محاطا بعناصر عن اليمين وعنصر عن الشمال، تُدعى متواردات Co-occurents. وهي تشكل انتقاء (أ) في التلفظ المخصوص. ويعطي هاريس مثلا على هذا: (I tried)، ويكتب صوتيا هكذا (ay#trayd) ثم يقول:

"يتشكل محيط /a/ من مجموع الفونيمات /tr—yd/". فإذا أخذت جانب المورفيمات فإنّ محيط المورفيم (try) هو (I-ed). فكلّ مجموع محيطات (أ) الملاحظة في مدونة ما تشكل استغراق (أ).

ويمكن أيضا تحديد الاستغراق بمعنى آخر، بطريقة الاستبدال: فإذا كان من الممكن استبدال العنصر (أ) بعنصر آخر (ب) في المحيطات نفسها، نستطيع القول إنّ العنصران (أ) و(ب) لهما الاستغراق نفسه<sup>2</sup>.

## 2-2 - هاريس والتحويل Transformation:

اقترح هاريس مفهوما جديدا أطلق عليه مصطلح التّحويل، وهو مفهوم جديد تمام الجدّة في ميدان اللسانيات في تلك الحقبة الزمنية، ووظفه هاريس ليصف الجمل المقبولة، ويميّزها عن تلك الجمل غير المقبولة. فهو يحاول أن يجد التوصيف المناسب للعلاقات التي تتكوّن بين الجمل لتصير جملا صحيحة التركيب.

<sup>1</sup> - انظر: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، ص 253.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 255-256.

يقول هاريس: "يتضمّن منهجنا، أولاً، نظرية للعلاقات بين الجمل. وتتجلى هذه المقاربة للنحو، في مقام أول، في التساؤل عن كيفية تعالق الجمل فيما بينها، وليس عن كيفية تقطيعها. إنّ العلاقة الأساسية المبنية، هنا، تتمّ بين خطابات الجمل التي تتطلّب الاختيارات نفسها بالنسبة للكلمات، لإنتاج جمل مقبولة"<sup>1</sup>. يظهر من هذا أنّ هاريس يرى أنّ العلاقة التي تتبني بين الجمل هي علاقة تحويل، فتنشأ جمل جديدة انطلاقاً من جمل أساس هي الجملة القاعدية أو الجمل النواة، ومثال هذا التحويل في الفرنسية:

(Cette robe a été faite par une couturière) وهي جملة محوّلّة عن جملة قاعدية أو جملة نواة عن الجملة: (une couturière a fait cette robe). وهكذا يقدّم هاريس مجموعة من التتويجات التحويلية يتمّ بها الانتقال من الجملة النواة إلى الجملة الجديدة (تحويل البناء للمجهول، التبعية، الاستبدال الضميري، التقليل بالحذف...) <sup>2</sup>. ويجب التنبيه هنا إلى أمرين اثنين<sup>3</sup>:

- أنّ هاريس لم يقصد أن يجعل التحويل مفهوماً صالحاً لوصف كلّ جمل اللغة، فلم يخطر بباله أن يجعله توصيفاً معياراً.

- أنّ هاريس لم يقترح أبداً نموذجاً تجريدياً يتمّ من خلاله توليد الجمل.

- أنّ التحوّل عند هاريس هو أداة توصيفية وتنظيمية للغة لا غير<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، ص 258-259.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 258-259.

<sup>3</sup> - نفسه: ص 259-260.

<sup>4</sup> - يجب الانتباه إلى أنّ هاريس كلساني سلوكي لا يخطر بباله توصيف وتفسير العمليات التي لا تدركها الحواس.

## المبحث الثالث: الفكر البنوي في النظرية التوليدية التحويلية<sup>1</sup>

نشغل في هذا المبحث على بيان وتوضيح الفكر البنوي كما تقدّمه النظرية التوليدية التحويلية بحسب ما قدّمها واضعها اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي Naom Chomsky. مع التأكيد على أننا لا نقصد أبداً الإحاطة ولا ندّعيها لعدّة أسباب موضوعية ومنهجية، بعضها متعلّق ببحثنا<sup>2</sup> وبعضها متعلّق بالنظرية<sup>3</sup>.

ونرى أن نشغل على ذلك في ثلاثة مطالب، نناقش فيها ثلاثة جوانب توضيحا لهذا النظرية، فنبدأ ببيان الأسس الفكرية الكبرى التي تقوم عليها، ثمّ نتّهي بتقديم النظرية في نموذجها الأوّل سنة 1957، ثمّ تقديمها في نموذجها الثاني سنة 1965. مع التأكيد مرّة أخرى على أننا لا ندّعي الإحاطة أبداً، بل نقدّم ما نراه مهمّاً خادماً لبحثنا هنا، ويمكن أن نتوسله لقراءة سيبويه قراءة جديدة<sup>4</sup>.

### المطلب الأوّل: الأسس العامّة لنظرية تشومسكي

نشغل في هذا المطلب على بيان وتوضيح الأفكار الكبرى والأسس العامّة التي تقوم عليها النظرية التوليدية التحويلية مع تشومسكي. وسنقدّم كلّ ذلك على شكل نقاط

---

<sup>1</sup> - اخترنا تقديم هذا الاتجاه اللساني دون غيره من الاتجاهات ذات التوجّه البنوي لما له من تعلق بنظرية العامل والحمل البنوي المعتمد على الفكر الرياضي في الفكر النحوي البنوي عند سيبويه، إذ يساعدنا على قراءة سيبويه قراءة جديدة.

<sup>2</sup> - أمّا ما يتعلّق ببحثنا فهو تقديم ما نراه مساعداً لنا على قراءة سيبويه قراءة جديدة، إضافة إلى أنّ بحثنا هذا لا نريد منه أن يكون مرجعاً للنظريات اللسانية بقدر ما نريد أن نقدّم منها ما يخدم أطروحته ودعواه.

<sup>3</sup> - أمّا ما تعلق بالنظرية فراجع إلى أمرين: 1- أنّ هذه النظرية تتميز بالغنى المفهومي، والتنوع المصطلحي، والتعدّد التمودجي، وهو ما يجعلها عصيّة على الإحاطة لمن أراد. 2- لأنّ هذه النظرية تتميز بتقريعات جديدة سواء ما تعلق بميادين جديدة انبثقت عنها من مثل (علم الدلالة التوليدي) مع لاکوف Lakoff، أو (علم الدلالة التوليدي) مع تشومسكي نفسه، الأمر الذي يعسر على أي بحث مهما كان الإحاطة بكلّ تلك التقوّعات الجديدة.

<sup>4</sup> - وهو ما تعلق بالبعد الرياضي الذي تتسم به.

محدّدة لكلّ ما له أهمّيته التأسيسية من الأفكار والرؤى التي جاء بها تشومسكي وانفرد بها في تلك الحقبة من تاريخ اللسانيات الطويل أو استحضرها من الماضي.

### أولاً: الفلسفة العقلانية

أقدم تشومسكي على القيام بقطيعة معرفية كاملة وشاملة مع منطلقات وخلفيات وفلسفات النظريات اللسانية التي سبقته، وتعدّ هذه الميزة من أهمّ ميزات الفكر البنوي الجديد عند تشومسكي. حيث اعتمد على خلفية فلسفية أخرى تماماً مخالفاً لمن سبقه في هذا الميدان، إذ رجع إلى تبني مقولات العقلانية الفلسفية.

ففي كتابه الأوّل الذي نشره أوضح وكشف فيه عن الأفكار الفلسفية التي رجع إليها مستندا عليها في بناء نظريته اللسانية الجديدة، وهو كتاب *La linguistique cartésienne*<sup>1</sup> الذي نقوم هنا بتتبع مختصر لأهمّ ما ورد فيه من شخصيات اتّخذ تشومسكي أفكارها كخلفية فلسفية.

### 1- ديكارت Descartes:

يظهر ذلك جلياً من خلال عنوان الكتاب الذي وضعه، حيث استعار تشومسكي من ديكارت مفهوم فطرية اللغة، إذ يرى تشومسكي أنّ الإنسان متميّز باستعداده الفطري اللغوي، وهذا الاستعداد هو ملكة ذات بنيات عقلية تميّزه عن غيره من الكائنات وإن كانت ناطقة فبجهازها الصوتي لا غير<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - *La linguistique cartésienne*, Naom Chomsky, éditions de Seuil, Paris, 1969. وهو كتاب يعدّ من أوائل ما ألف تشومسكي ميّناً فيه رجوعه إلى الفلسفة العقلانية معتمداً مفاهيمها وتصوراتها عن طبيعة النشأة العقلي الإنساني، وطبيعة النشاط اللغوي بالتحديد. وقد قام بنقد مختلف النظريات ذات التوجّه السلوكي كالأستغرافية، معتبراً أنّ خلفيتها السلوكية ليست بذات فائدة علمية.

<sup>2</sup> - انظر : *La linguistique cartésienne*, p13

هذا العقل الذي أولاه ديكارت اهتمامه، وهو مجموع العمليات الذهنية ذات البعد المجرد، والتي تميّز الجنس البشري عن غيره من الكائنات ولا يمكن له أن يستعمل اللغة إلا بهذه البنيات الذهنية<sup>1</sup>.

## 2- نحاة بول رويال<sup>2</sup> Port-Royal:

نجد أنّ تشومسكي قد اعتمد بشكل كبير على أفكار نحاة بول رويال أو النحاة الجدد المتأثرين بديكارت أيضا. فقد أخذ منهم عدّة أفكار، منها<sup>3</sup>:

- أنّ اللغة ليست سوى تعبير منطقي عن الفكر، ومن ثمّ فإنّ اللغات جميعها تشترك في بنيات منطقية وعقلية عامّة. وهو ما أعطاه الخلفية الفلسفية لما يدّعيه من بناء النحو الكلي Grammaire Universel.

- أنّ الإنسان متفرد بقدرة عقلية تمكنه من استعمال اللغة بشكل خلاق، وهو ما يجعله مميّزا عن الكائنات الأخرى.

- فكرة البنية العميقة والبنية السطحية كما سيأتي بيان حقيقة الفكرة، فقد انتبه نحاة بول رويال إلى هذه الخاصية اللغوية من خلال تحليلهم لجملتهم المشهورة:

الله اللامرئي خلق العالم المرئي

---

<sup>1</sup> - من يقارن بين ما يقرره تشومسكي وبين ما عند ديكارت يجد التشابه الكبير بينهما، حيث قام تشومسكي باستحضار فلسفة ديكارت العقلية لبناء نظرية لسانية عقلية جديدة، تهتمّ بوصف وتفسير العمليات الذهنية في أثناء إنتاج وتأويل العبارات اللغوية. انظر: مقال عن المنهج، رينيه ديكارت، تر: محمود محمد الخضير، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر -القاهرة-، ط2: 1968، ص109 وما بعدها تقرير ديكارت لفلسفته العقلية القائمة على اعتبار ما للإنسان من استعداد فطري.

<sup>2</sup> - للتوسّع أكثر: يُرجع إلى كتاب: Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal, Arnauld et Lancelot, de l'imprimerie de Munier à Paris, 1809.

<sup>3</sup> - انظر: اللسانيات التوليدية التحويلية، مصطفى غلفان، ص7-10.

فهي في الظاهر جملة تحمل قضية واحدة، وهي في العمق تحمل أكثر من قضية، فـ(الله اللامرئي) تحمل قضية وهي (الله غير مرئي). و(العالم المرئي) تحمل قضية (العالم مرئي). وهكذا ينتقل المتكلم من بناء قضية تحمل قضايا في عمقها.

### 3- ويليام فون همبولدت Wilhelm von Humboldt:

قد استمد تشومسكي أيضا خلفيته الفلسفية من الفيلسوف الألماني الكبير همبولت، حيث يعترف تشومسكي بذلك في كثير من كتبه بتلك الاستمدادات من منابع مختلفة الرؤى متحددة الأساس العقلاني. ومن بين الأفكار التي أخذها عن همبولدت نجد<sup>1</sup>:

- الفكرة المتعلقة بالإبداع اللغوي La création linguistique، وهي أن للمتكلم القدرة على إنتاج ما لا يتناهى من الجمل الصحيحة نحوياً ودلالياً وتأويلها اعتماداً على عدد محدود من القواعد.

- وتتبنى على الفكرة السابقة فكرة غاية في الإبداع، وهي أن الكلام حدث أي فعل ونشاط، ولهذا فإنّ تحديده الحقيقي لن يبنني إلا على مفهوم التوليد Erzeugue. وذلك لأنه يمثل مجهود الذهن المستمر لجعل الصوت المقطع قادراً على أن يكون عبارة للمعاني... فالألسنة نشاط للذهن.

- فكرة أنّ اللغة نظام عضوي وبنية (Sprachbau) وصورة باطنية (Innere Sprachform) غير الصورة الظاهرة في الكلام. وهذا الأمر واضح جداً ما كان له من تأثير في تشومسكي فيما بعد.

هذا عن الخلفية الفلسفية التي بنى عليها تشومسكي نظريته الجديدة.

<sup>1</sup>- انظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص133-134.

## ثانياً: البحث عن نحو كَلِّي Grammaire universelle

رأينا أنّ تشومسكي متأثر بأفكار ديكرت ونحاة بول روابال، ومن أهمّ تلك الأفكار ما تعلّق بالنحو الكَلِّي الذي يقرّرونه ويؤصلون له. وما نشغل عليه هنا هو بيان ما يريده تشومسكي بهذا المفهوم القديم الجديد، وما هي رؤيته عن الموضوع.

إذا رجعنا إلى قاموس اللسانيات لجون دوبوا فإننا نجده يقرّر ما ملخصه<sup>1</sup>:

- يعود مشروع النحو الكلي إلى ديكرت.

- إنّ مصطلحات -النحو العامّ والنحو الفلسفي والنحو الكَلِّي- مترادفة في الاستعمال عند أصحاب هذا المشروع.

- النحو الكَلِّي يتمثّل في مجموعة ملاحظات تشمل جميع اللغات.

- ويتحدّد مشروع النحو الكَلِّي بأنّه دراسة الآليات الضرورية والمشاركة بين جميع اللغات.

- قد طُرِح هذا المشروع منذ القديم ثمّ أُعيد طرحه من جديد مع النحو التوليدي.

- تحتوي كلّ لغة من لغات العالم على جانب مهمّ من قواعدها يمثل الجانب المشترك بينها وبين غيرها، وهو ما يعطي النحو الكَلِّي صفة التحقق العيني.

ممّا سبق نصل إلى أنّ مشروع النحو الكَلِّي قد بدأه فلاسفة كديكرت قبل أن يعيد طرحه تشومسكي في نظريته الجديدة المتعلقة بالنحو التوليدي، وهما معا يسعيان إلى الكشف عن الآليات المشتركة لإنتاج اللغة وتأويلها بين جميع لغات العالم.

---

<sup>1</sup>- انظر: Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et autres, , p501.

## ثالثاً: التوليد Générative والتحول Transformative

نجد أنّ نظرية تشومسكي تُنسب إلى هاتين الكلمتين فيقال عنها: التوليدية التحويلية مع أنّ لكلّ منهما مفهوماً خاصاً غير ملتبس بالآخر، وهذا بيان حدّهما:

### 1- التوليد عند تشومسكي<sup>1</sup>:

ينطلق تشومسكي في تحديده لهذا المفهوم من أنّ النحو مجموعة من الميكانزمات المحدودة التي تسمح بتوليد Générer مجموعة لا متناهية من الجمل النحوية Phrases grammaticales (جيدة التركيب وصحيحة) في لغة معيّنة.

فتشومسكي يريد البحث عن تلك الميكانزمات التي يقوم بواسطتها المتكلم المثالي بتوليد تلك الجمل غير المنتهية والصحيحة نحويًا ودلاليًا انطلاقًا من مجموعة من القواعد المحدودة.

### 2- التحويل عند تشومسكي<sup>2</sup>:

يحدّد تشومسكي بأنّه تلك العمليات التي تسمح بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية سطحية من دون أن يكون للتأويل الدلالي دور في البنية العميقة.

حيث نجد أنّ تشومسكي يبحث عن تلك العمليات التي تسمح للمتكلم بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

---

<sup>1</sup> - انظر : : p214 Dictionnaire de linguistique,

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p215.

## رابعاً: النّحو Grammaire وحدس المتكلم Intuition

نتكلّم هنا على قضيتين لهما أهميّتهما عند تشومسكي في بناء نظريته الحديدة على مفاهيم مختلفة تمام الاختلاف عمّا سبقه قريبا من نظريات لسانية. وما نريده هنا هو المفهوم الجديد الذي طرحه لكلّ من النّحو وحدس المتكلم، وهذا توضيح ذلك:

### 1- النّحو عند تشومسكي<sup>1</sup>:

يقترح تشومسكي في إطاره التنظيري للنّحو في بعده التوليدي تحديداً جديداً لمفهوم النّحو. فإذا رجعنا كعادتنا إلى قاموس اللسانيات لدوبوا فإنّه يقدّم تحديداً عامّاً للنّحو قبل أن يعطي همومه عند تشومسكي، ونحن نقدّم كلّ ذلك إمعاناً في التوضيح.

- فالنّحو على العموم هو الوصف الكامل للغة، بمعنى: مبادئ التركيب في اللغة، ويتصرف على أنحاة عدّة: فالفونولوجيا (دراسة الفونيمات وقواعدها تركيبية)، والتركيب (قواعد تركيب المورفيمات والعبارات)، والمفردات (دراسة المفردة)، والدلالة (دراسة معاني المورفيمات وتركيبها). وهذا الوصف يختلف باختلاف النظريات اللسانية، فهناك النّحو البنوي، والوظيفي، والاستغراقي، والتوليدي، بحسب الإطار النظري.

- ففي اللسانيات التوليدية، نحو لغة هو الكفاءة المثالية النموذجية التي تساعد على إقامة علاقة صحيحة بين الصوت (التمثيل الصوتي) والمعنى (التأويل الدلالي). فقواعد لغة (ل) يولد مجموعة أزواج (ت، تَأ)<sup>2</sup> أين (ت) هي التمثيل الصوتي لعلامة ما، و(تَأ) هو التأويل الدلالي المتعلقة بهذه العلامة بالنظر إلى قواعد اللسان. فالنّحو

<sup>1</sup>- انظر: Dictionnaire de linguistique, p226.

<sup>2</sup>- ل = لغة، ت = تمثيل، تَأ = تأويل.

يولد مجموعة الصفات الشكلية التي تشمل كلّ من البنية العميقة والبنية السطحية. التأويل الدلالي للبنية العميقة والتمثيل الصوتي للبنية السطحية.

فالنحو عند تشومسكي في نمودجه التوليدي هو مجموعة القواعد الواصفة لعملية توليد الجمل والعبارات من قبل المتكلم المثالي.

## 2- حدس المتكلم عند تشومسكي:

نجد أنّ تشومسكي يقيم نحوه على وصف وتفسير ما يجري داخل ذهن المتكلم من عمليات توليدية تسمح له بإنتاج ما لا يتناهى من العبارات الصحيحة نحويا والمقبولة دلاليا ويتأويل ما لا تنهى من العبارات والحكم عليها بالنحوية والمقبولية.

ولما كان غير ممكن لأي أحد أن يطّلع على تلك العمليات لوقوعها داخل الذهن اقترح تشومسكي مفهوما جديدا يقوم بواسطته اختبار تلك القدرة هو حدس المتكلم المثالي Locuteur natif أو الفصيح<sup>1</sup>، فالمتكلم المثالي أو الفصيح هو من يستطيع الحكم على مختلف العبارات بالنحوية والمقبولية وبعدهما.

وعلى هذا فالحدس في النحو التوليدي هو الكفاءة النحوية التي يحملها المتكلم المثالي للغة معيّنة، وتسمح له بالحكم على العبارات والجمل بالنحوية والمقبولية<sup>2</sup>.

## خامسا: الملكة Compétence والتأدية Performance

يقدم تشومسكي مفهومين جديدين لوصف وتفسير الظاهرة اللغوية عند المتكلم المثالي، وهما الملكة والتأدية:

<sup>1</sup> - المتكلم المثالي عند تشومسكي يقابل المتكلم الفصيح عند سيويه ومن معه، مع التركيز على أنه يُشترط في هذا المتكلم أن يكون قد أخذ لغته بالنشأة وليس بالتعلم. انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر - الجزائر -، دط: 2012، ص38-41.

<sup>2</sup> - انظر : : Dictionnaire de linguistique, p257.

## 1- الملكة عند تشومسكي<sup>1</sup>:

نجد أنّ هذا المفهوم المقترح من قبل تشومسكي قد أخذ حيزا كبيرا من النقاش والاختلاف، غير أنّ ما يهّمنا هنا هو تحديده كما يريده صاحبه، حيث يرى أنه نظام من القواعد مُستوعب من قبل المتكلمين، ويكوّن هذا النظام معرفتهم اللسانية، وفضله يمكنهم إنتاج أو فهم عدد غير منتهٍ من الجمل الجديدة. وهذا الاستيعاب للنحو يسمح للمتكمّل أيضا بإصدار أحكام بالنحوية على العبارات الحاضرة.

ومهمة اللسانيات على هذا هي تحديد هذه الملكة المشتركة بين المتكلمين المنتمين إلى الجماعة اللسانية *Communauté linguistique* نفسها. وتحيلنا هذه الملكة التي نجدها في النحو التوليدي على مفهوم (اللسان) كما يقّمه دي سوسير.

## 2- التأدية عند تشومسكي<sup>2</sup>:

هذا مفهوم يقترحه تشومسكي كمقابل لمفهوم (الملكة) الذي سبق تحديده وبيان المقصود منه. وتحدّد على أنّها المظهر الذي تتجلى فيه كفاءة المتكلمين داخل أفعالهم الكلامية.

فالتأديات اللسانية للمتكلمين هي الجمل المحقّقة فعليا في الوضعيات التواصلية المختلفة: وتُشكّل المعطيات الملاحظة التي تُكوّن المدونة التحليل اللساني. وهذا المفهوم (التأدية) يُحيلنا مباشرة إلى مفهوم (الكلام) عند دي سوسير.

ويرتبط هذا المفهوم بالوضعية النفسية للمتكلمين وبالمقام التواصلية، إلى غير ذلك من العوامل المتنوعة مثل: الانتباه، والسياق المجتمعي إلى غير ذلك.

---

<sup>1</sup> - انظر : : Dictionnaire de linguistique, p100.

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p354.

## سادسا: النحوية Grammaticalité والمقبولية Acceptabilité

### 1- النحوية<sup>1</sup>:

يقدم تشومسكي مفهوما جديدا في نظريته التوليدية التحويلية، وهو مفهوم النحوية، حيث يقدمه على أنه حكم المتكلم على جملة أو عبارة ما بالنحوية هو كونها جاءت خاضعة لقواعد التركيب المتعارف عليها بين المتكلمين المثاليين للغة معينة.

فكل متكلم مثالي بلغة معينة يحمل نحوا يسمح له بالحكم على العبارات اللغوية بالنحوية Grammaticalité إذا جاءت على وفق تلك القواعد التركيبية المشتركة بين الناطقين بتلك اللغة، فإن جاءت على غير ذلك فهي غير نحوية Agrammaticalité وهي العبارات أو الجمل التي لم تخضع لتلك القواعد التركيبية المشتركة. مع التركيز على أن هذا الحكم ينتمي إلى مستوى الكفاءة، أي هي مجموع قواعد تسمح بالحكم على العبارات والجمل بالنحوية أو بغيرها.

### 2- المقبولية<sup>2</sup>:

يقدم تشومسكي مفهوما جديدا أيضا في نظريته التوليدية التحويلية، وهو مفهوم المقبولية، حيث يقدمه على أنه حكم المتكلم بلغة معينة على جملة أو عبارة ما بالمقبولية هو كونها تتسم قبل كل شيء بالنحوي مع كونها مفهومة بسهولة وبشكل طبيعي من قبل كل الناطقين بتلك اللغة. وهذا المفهوم مرتبط بالإنجاز وليس بالكفاءة، إذ ليس بكاف وحده كونها جيدة التركيب من حيث القواعد النحوية بل لا بد لها من أن تكون متناسبة مع حال مقام التكلم وغيره من العوامل النفسية للمتكلم. وعلى هذا فيمكننا أن نتكلم عن درجات من المقبولية بحسب كل من المتكلم والمتلقي.

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire de linguistique, p226-227

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p4

## سابعاً: البنية السطحية والبنية العميقة

يقدم تشومسكي لوصف وتفسير ما يقوم به من عمليات في إنتاج الكلام مفهومي: البنية السطحية وهي التي تُطالعا على مستوى الكلام المنطوق أو المكتوب، والبنية العميقة وهي الأصل الذي وقع عليه مجموعة من التغييرات لتصل كما هي على الشكل السطحي:

### 1- البنية السطحية Structure de surface عند تشومسكي<sup>1</sup>:

تتحدّد هذه البنية عند تشومسكي بأنّها التنظيم التركيبي للجملة تظهر على المستوى الصوتي. ويتمّ الوصول إليها بعد سلسلة من العمليات التحويلية على مستوى البنية العميقة. وهذه العمليات هي مجموعة من قواعد المكون الصوتي والمكون الفنولوجي.

### 2- البنية العميقة Structure de profonde عند تشومسكي<sup>2</sup>:

تتحدّد هذه البنية عند تشومسكي بأنّها التنظيم التركيبي للجملة على المستوى المجرد، ويتمّ ذلك المرور من هذه البنية إلى البنية السطحية عن طريق عمليات تحويلية. وهي جملة مجردة تمّ إنشاؤها من قبل القواعد الوحيدة للأساس (مكون تركيبى ومعجمي).

هذا ما أردنا بيانه باختصار شديد هنا ممّا يتعلّق بما يجب الإحاطة به قبل الدخول إلى فكر تشومسكي.

---

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire de linguistique, p381.

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p381.

## المطلب الثاني: نموذج النظرية لسنتي 1957-1965

نقوم هنا بتقديم ما اشتغل عليه تشومسكي في نموذجين اثنين انطلقا ممّا أبداه في أول كتاب له سنة 1957 بعنوان: (البنى التركيبية Structures syntaxiques)، إلى ما أحدثه على نمودجه من تطوير مع العمل الثاني سنة 1965 بعنوان: (Aspects de la Théorie Syntaxique). وفيها يأتي محاولة تقديم النّمودجين باختصار ما أمكن:

### أولاً: نموذج البنى التركيبية 1957

اشتغل تشومسكي في هذا النموذج على عدّة قضايا نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

1- اهتمّ تشومسكي بنمطين من الأنماط الشكلية ذات القدرة التوليدية المحدودة للجمل هما<sup>2</sup>:

1-1- نمط الحالات المحدودة العدد (Modèle à l'état finis) لمركوف

Markov

1-2- نمط المكوّنات القريبة (Modèle à constituants immédiats).

وانتقدتهما وتجاوزهما مبينًا قصورهما عن تقديم تحليل متكامل لجميع التوليدات الممكنة للجمل المحكوم بصحّتها من قبل المتكلم المثالي<sup>3</sup>. واقترح نموذجا جديدا هو:

---

<sup>1</sup> - انظر: أهمّ المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، وزارة التربية القومية -المعهد القومي لعلوم التربية-، تونس، دط: مارس 1986، ص78-85. حيث استعنا بهذا المرجع في ترجمة وتمثيل البنى بالعربية.

<sup>2</sup> - انظر: Trois modèles de description du langage, Noam Chomsky, in Langages, 3<sup>e</sup> année, n°9, 1968, 54-66.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، 70-66p. حيث قام ببيان وجه قصورهما معا.

## 2- النّحو التحويلي<sup>1</sup> :Grammaires transformationnelles

نجد أنّ هذا النموذج التحويلي يشتمل على نوعين من القواعد:

### 2-1- قواعد مركّبية Règles syntagmatiques

2-1-1- ينطلق فيها تشومسكي من مصادرة أوليّة هي رمز ج أي جملة.

2-1-2- ومن معجم مساعد أيضا هو رموز دالّة على المقولات النّحوية:

\* م س أي مركب اسمي Syntagme nominal

\* م ف أي مركب فعلي Syntagme verbal

\* م س أي اسم nom \* ف أي فعل Verbe

إلى غير ذلك من الرموز الدالّة على المقولات النّحوية Catégories grammaticales

2-1-3- ومعجم نهائي أي الوحدات المعجمية، مثل: رجل، بيت، كَتَب...

أمّا القواعد المركّبية أو قواعد إعادة الكتابة règles de ré-écriture فهي على

شكل: ق: ك ← ي

ويتولد عن تطبيق القواعد المركّبية على ما سبق من المعطيات جملا مجردة تُقدّم

على شكل شجرة تُدعى المؤشر المركّبي Indicateur syntagmatique، وتمثّله

كالآتي:

<sup>1</sup> - انظر: Trois modèles de description du langage, p70-74. حيث قام تشومسكي بتقديم نموذج

للنّحو التحويلي الذي تقدّم ملخصه هنا.

\* ق مر 1 : ج ← م ف + م س \* ق مر 2 : م ف ← ف + م س

\* ق مر 3 : م س ← تعريف + س \* ق مر 4 : ف ← دعا، نصح

\* ق مر 5 : س ← رجل، ولد \* ق مر 6 : تعريف ← ال

- إعادة الكتابة أنّ ما كُتب على يمين السهم يُعاد كتابته مفصلا على يساره.

- علامة + تدلّ على ربط العناصر المركبية ربطا لازما.

- علامة الفاصل تدلّ على أنّ ما كُتب على يمين السهم يجوز إعادة كتابته بما

هو على شماله.

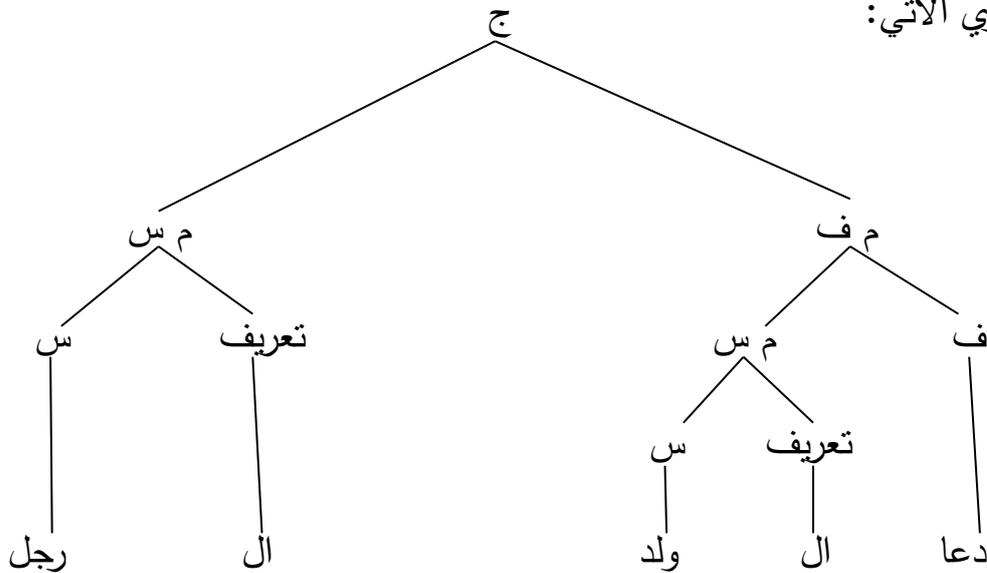
وهذه القواعد المركبية تسمح بتوليد كلّ البنى المبهمة الآتية:

\* دعا + ال + ولد + ال + رجل + ال + ولد \* دعا + ال + رجل + ال + ولد

\* نصح + ال + ولد + ال + رجل + ال + نصح \* نصح + ال + رجل + ال + ولد

فإذا تمّ وصف إحدى هذه البنى في شكل مؤشر مركبي جاءت على الشكل

الشجري الآتي:



وبهذا الشكل يتم وصف العمليات التوليدية التي تتميز بها الكفاءة اللغوية التي يمتلكها الإنسان. مع التنبيه إلى أنّ هذا تمثيل من اللسان العربي للتقريب والتوضيح لا غير.

## 2-2- قواعد التحويل<sup>1</sup>: Règles de transformation

وتعدّ التحويلات Transformations أهمّ الإضافات على النمط التوليدي، وهي قواعد سيحتفظ بها النحو التوليدي مع إدخال بعض التنقيح عليه. وما تقدّمه هنا هو نموذجها المقترح سنة 1957، حيث يقدّمها تشومسكي على أنّها قواعد تُحدث نوعاً من التغييرات على البنية الناتجة على القواعد المركبية حتى تجعلها قريبة من صورتها المنجزة فعلاً، وذلك بحذف عناصر تغيير محلها أو زيادة غيرها.

ومما يحسن هنا أن نُقدّم مثال ذلك باللغة الفرنسية لصلاحيّتها لذلك<sup>2</sup>:

Le garçon Présent avoir Participe Passé manger le fromage

فتصير هذه الجملة بعد إدخال بعض القواعد التحويلية عليها على الشكل:

Le garçon avoir Présent manger Participe Passé le fromage

وهذه الجملة الأخيرة الناتجة عن تطبيق القواعد التحويلية على الجملة الأولى تُسمى الجملة النواة (La phrase-noyau)، وهي تحتاج إلى كثير من القواعد الصرفية الفونولوجية لتتحول إلى جملة منجزة فعلاً.

---

<sup>1</sup> - انظر: أهمّ المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، ص 83-85.

<sup>2</sup> - وهذا المثال خاص باللغة الفرنسية لصلاحيّتها لمثل هذا التمثيل مثلها مثل اللغة الإنجليزية. ويمكن التمثيل لهذا في العربية بما يصفه سيوييه بـ(هذا تمثيل ولا يُتكلّم به).

وتنقسم التحويلية إلى<sup>1</sup>:

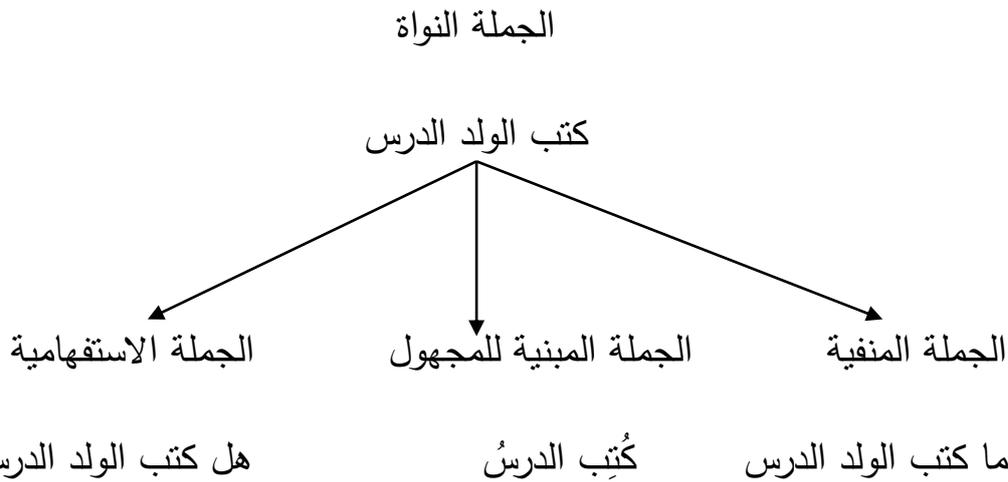
## 2-2-1- تحولات لازمة Transformations obligatoires:

وهي تحولات لا بدّ منها ليتمّ توليد الجملة النواة المجرّة في صورتها غير المنجزة، أي قبل أن تطبق عليها مجموعة من القواعد الصرفية وال fonologique. والجملة النواة هي الجملة الخبرية المثبتة والتصريحية والبسيطة قبل أن تتحول إلى غير ذلك تفرّعا عنها.

## 2-2-2- تحولات جائزة Transformations facultatives

وهي جملة التحويلات التي يتمّ بها توليد التشجيرات المشتقة عن الجملة النواة، من مثل الجمل المنفية المبنية للمجهول والاستفهامية والمركبة.

ومثال ذلك:



يتمّ كلّ ذلك بواسطة القواعد الصرفية وال fonologique اللازمة لتوليد تلك الجمل من الجملة النواة.

<sup>1</sup> - انظر: أهمّ المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، ص 83-85.

## ثانياً: نموذج 1965<sup>1</sup>

قد أدخل تشومسكي على نمودجه الجديد تعديلات كثيرة تسمح للنمودج السابق بأن يكون ذا كفاءة أكثر في وصف وتفسير العمليات الذهنية لإنتاج وفهم الكلام. حيث قد سمّي هذا النموذج بالنمودج المعياري Modèle standard، وهذه أهم أسسه<sup>2</sup>:

### 1- التحويلات:

1-1- أصبحت التحويلات في هذا النموذج كلها لازمة وضرورية، وتمّ التخلص من التحويلات الجائزة كما مرّ في النموذج السابق.

1-2- نجد تشومسكي يرى أنّ هذه التحولات لا يتمس المعنى أبداً بتغيير، وأنّ ما مسّ المعنى فهو سابق لهذه العمليات التحويلية.

### 2- علم الدلالة Sémantique:

قد أهمل تشومسكي الدلالة في نمودجه السابق 1957 ممّا دفع غيره من المشتغلين بهذه النماذج مثل كاتز وفودور (1963)، وكاتز وبوسطال (1964) حيث قاموا بإدخال الجانب الدلالي في دراسة البنيات التركيبية، ممّا دفع تشومسكي إلى تبني هذه الإضافة في نمودجه الجديد هنا.

---

<sup>1</sup>- انظر: . نلفت الانتباه إلى أنّ تشومسكي أضاف مفاهيم جديدة كمقدمات منهجية ومعرفية لهذا النموذج تتمثّل في ثنائيتين: ثنائية الملكة والتأدية، وثنائية البنية العميقة والبنية السطحية، وقد مرّ بيان كلّ هذا في المقدمات التي سبقت في المطلب الأول.

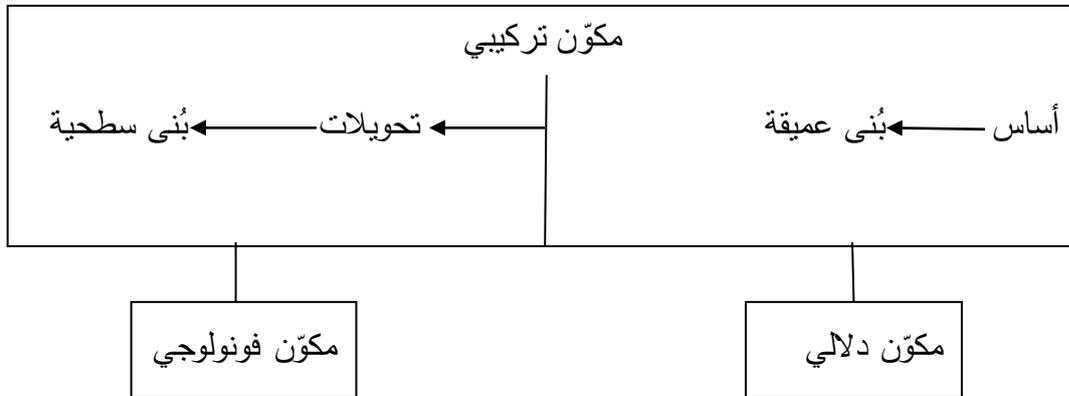
<sup>2</sup>- انظر: أهمّ المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، ص 86.

### 3- أهم مميزات النموذج الجديد:

نقدّم هنا وصفا مختصرا لما قدّمه تشومسكي في نموذجه الجديد، والذي هو النموذج المعياري كما مرّ بيانه. حيث نجد أنّ نموذجه هذا ينقسم إلى ثلاثة مكونات:  
- المكون التركيبي - ومكوني التأويل، وهما المكوّن الدلالي والمكون الفونولوجي. وهذا توضيح كلّ ذلك:

### 3-1- المكون التركيبي<sup>1</sup> La composante syntaxique:

ويعدّ هذا المكون أهمّ المكونات إذ يربط بين الصوت من جهة وبين المعنى من جهة أخرى كما يظهر في هذا المخطط:



ونجد أنّ هذا المكون ينقسم إلى قسمين<sup>2</sup>:

### 3-1-1- أساس Base:

وهو يشمل كلا من مكون المقولات Composante catégorielle والمعجم .Lexique

<sup>1</sup> - انظر: أهم المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، ص 87.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 87-91.

## - مكوّن المقولات:

يشتمل على المقولات المستعملة: م ف للمركب الفعلي. م س للمركب الاسمي.

وعلى العلاقات النحوية مثل: المسند والمسند إليه ...

والقواعد المركبية مثل: ج ← م ف + م س ...

## - المعجم:

والمقصود به العناصر أو الوحدات المعجمية مثل: رجل وامرأة وخَرَجَ وكتَبَ ...

ولكل عنصر أو وحدة من هذه العناصر أو الوحدات سمات خاصة فونولوجية وتركيبية ودلالية تجعله مميزا عن غيره. فرجل مثلا هو اسم لعاقل مذكر حسي محدود ... إلى غير ذلك من السمات. ونصل بهذه الطريقة إلى البنى الابتدائية التي تُدعى

البنى العميقة Structures profondes

## 3-1-2- Transformations: تحويلات

وهي كلّها لازمة كما مرّ التثبيح عليه.

ووظيفتها نقل البنى العميقة إلى بنى سطحية في شكلها المنجز فعليًا، ومثالها:

تحويلات تنقل الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول.

## 3-2-3 - المكوّن الصرفي-الفونولوجي - Composante morpho-

phonologique:

وهو الرابط بين البنى السطحية والمستوى الصوتي حسب قواعد كلّ لغة: ففي

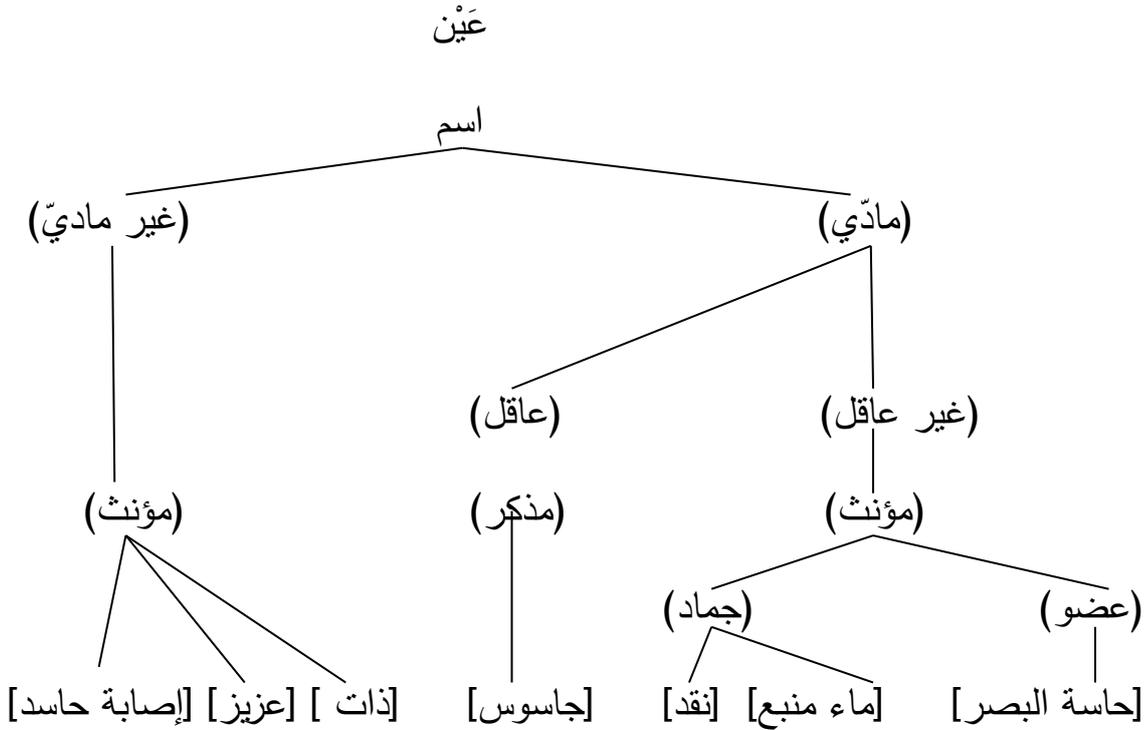
العربية مثلا: ال + رجل ← أرْجَل . جزائر + يّ (النسبة) ← جزائريّ

### 3-3- المكوّن الدلالي Compositante sémantique :

ويتكوّن من:

#### 3-3-1- المعجم:

- يجعل لكلّ عنصر أو وحدة معجمية مجموعة من الدلالات على شكل شجرة، وهو بدوره يتكون من: - علامات تركيبية، تدلّ على مقولات نحوية (اسم، فعل...).
- علامات دلالية، وهي مقولات عامّة مشتركة بين مجموعات من العناصر أو الوحدات الدالة، مثل: عاقل-حيّ-مذكر-مؤنث... وتوضع بين قوسين ( ).
- مميزات دلالية، تخصّ العنصر أو الوحدة المعجمية دون غيرها، وتوضع بين معقوفين مستقيمين [ ]. وقد يوضع المميّز بين معقوفين حادّين < >. مثل:



- 3-3-2- قواعد الانعكاس: حيث يتمّ الاحتفاظ بما يتناسب وترك غيره من الخصائص الدلالية.

### المطلب الثالث: نظرية العمل عند تشومسكي<sup>1</sup>

تُعدّ نظرية العمل أو مبدأ العمل *Principe de gouvernement* من التطويرات التي أدخلها تشومسكي على نظريته في نموذجها الثاني أي بعد 1965، حيث لعب هذا المبدأ دوراً أساسياً في نظرية الربط العاملي خلال ثمانينيات القرن الماضي وكلّ ما تعلّق بها من فروع. وأساسه المفهومي مبني على العلاقة بين رأس الجملة أي صدرها، وما يرتبط بها من فئات داخلها<sup>2</sup>.

وتعتمد نظرية العمل على قانونين مهمّين، هما:

#### 1- التحكّم المكوّني ونظرية العمل<sup>3</sup>

يعدّ مفهوم التحكّم المكوّني *C. commande* مبدأً محوريّاً في نظرية العمل عند تشومسكي، حيث يقرّر أنّه لتقول عن مقولة (أ) إنّها تعمل في (ب)<sup>4</sup>:

- إذا كانت (أ) تتحكّم في (ب).

- وإذا كانت الفئة *Catégorie* تُشرف أيضاً على (أ) (أي التي تعلو أ) تُشرف أيضاً على (ب).

---

<sup>1</sup> - ليس القصد هنا تتبّع هذه النظرية بالتفصيل من حيث الأسس والتفريعات، وإنّما القصد التنبيه إلى هذا الجانب من فكر تشومسكي لما له من اتّصال مباشر بما نريده في الجانب التطبيقي من هذا البحث. هذا وقد استعنا كثيراً ببحث عميق عن هذه النظرية عند تشومسكي، بعنوان (نظرية تشومسكي في العامل والأثر - محاولة سيرها منهاجاً وتطبيقاً-)، رسالة دكتوراه للباحثة: شفيقة العلوي، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، 2002، ص71-74. حيث اعتمدنا على هذه الأطروحة في تقريب النظرية وتبسيطها.

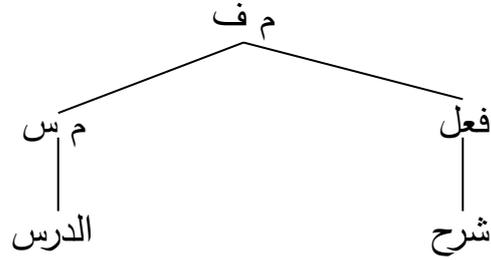
<sup>2</sup> - انظر: *Dictionnaire de linguistique*, J. Dubois et autres, p399 et 406. حيث تكلم عن مفهوم (Rection) و (Régir) و (Régissant) وجعل كلّ هذه المفاهيم قريبة من مفهوم (Gouverne).

<sup>3</sup> - انظر: المعرفية اللغوية، تر: محمد فتّيح، دار الفكر العربي، ط1: 1992، ص299 وما بعدها.

<sup>4</sup> - انظر: نفسه.

- وكان كلاهما لا يُشرفان على بعضهما. ومثاله ما يأتي:

ج [الأستاذ م ف [شرح الدرس] ]



حيث إنّ الفعل (شرح) يتحكّم مكونيًا في المركّب الاسمي (الدرس)، لأنّهما يشتركان في نفس العجزة.

وقد وضع تشومسكي تخطيطًا توضيحيًا لهذه العلاقة:

ل[ ص ... ع ... ص ... ] [ ... ]، حيث:

\* ع = س .

\* إذا كانت (ق) إسقاطًا أقصى يعلو (ص)، إذاً (ق) تعلو (ع).

\* (ع) تتحكّم مكونيًا في (ص)، إذاً (ع) ستعمل في (ص).

ففي التمثيلين التاليين:

(1) - [م ف [ ف + م س ] ]

(2) - [م س [ تعريف + س ] ] .

ففي التمثيل الأوّل: نجد أنّ الفعل يعمل في المركّب الاسمي لأنّه يتحكّم فيه

مركبياً، لأنّهما ينتميان إلى العجزة نفسها (م ف).

أمّا في التمثيل الثاني: فنجد أنّ أداة التعريف تعمل في الاسم، لأنّها تتحكّم فيه.

ويمكن وضع صياغة القانون العام لنظرية العمل هكذا:

ج [ .. أ .. ] ب [ .. ]، إذا فقط إذا:

(1) - كانت (ج) الإسقاط الأقصى الذي يعلو (أ) و (ب).

(2) - (أ) و (ب) مستقلتان ومتفرعتان عن (ج).

(3) - (ب) لا تنتمي لأي إسقاط أقصى مختلف عن (ج)، أذاً (أ) ستعمل في

(ب).

## 2- المقولة أو الفئة العاملة<sup>1</sup>:

نجد أنّ نظرية العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الفئة، لأنّها المجال المحلي Le domaine de localité، ويوجد الضمير والعائد سوابقهما Ses antécédents التي تُحدّد مرجعيتهما وتفسيرهما.

فالمقولة العاملة عند تشومسكي هي "الفئة الصغرى التي تحتوي العنصر (ب)، والعامل في (ب)"<sup>2</sup>. "إنّها الجملة (ج) أو المركب الاسمي الأدنى الذي يحتوي (ب) والعامل في (ب)"<sup>3</sup>.

ونجد أنّ تشومسكي قد طوّر مفهومه هذا فيما بعد حيث صارت (المقولة العاملة) تشتمل على إشارة لازمة للفاعل المناسب Le sujet accessible على النحو الذي

---

<sup>1</sup> - انظر: المعرفية اللغوية، ص 314 وما بعدها.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 314.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 314.

وضعه تشومسكي كما يلي: "المقولة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمن فاعلا ومقولة معجمية تعمل في  $\alpha$ ، (ومن لم تتضمنه أيضا)"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - المعرفة اللغوية، ص314.

## الفصل الثاني

مفاهيم نظرية للفكر النحوي عند سيبويه

## المبحث الأول: النحو عند سيبويه

نقوم في هذا المبحث بتتبع مختلف استعمالات سيبويه لكلمة (نحو) محاولين بيان وجوه إطلاقها عنده وما مفهومها وما أركانها، ونعالج هذه القضايا في مطلبين:

### المطلب الأول: إطلاق النحو عند سيبويه<sup>1</sup>

وجدنا من خلال تتبعنا لمختلف استعمالات سيبويه لكلمة (نحو) أنه يطلقها على ثلاثة أوجه، ونحن نقتصر هنا على وجهين هما المقصودان بالنظر والتفتيش، أما الإطلاق الثالث فهو إطلاق لغوي لا أثر له فيما نريد<sup>2</sup>:

### الإطلاق الأول: إطلاق سيبويه النحو على مسائل التصريف

وجدنا من خلال تتبعنا لكتاب سيبويه أنه يطلق كلمة (نحو) حين دراسته المفردات، فهو بهذا يطلق النحو على العلم الذي يدرس فيه المفردات، وهو العلم الذي أُطلق عليه فيما بعد (علم الصرف). فسيبويه هنا نجده لا يخص هذا العلم بتسميته صرفا كما استقر عليه الاصطلاح عند من بعده.

---

<sup>1</sup> - لم نجد سيبويه يطلق على العلم الذي يدرس التراكيب (علم النحو) في كتابه، مع أننا وجدناه يطلق كلمة (نحويين) على الناظرين في كلام العرب في أكثر من موضع في كتابه. منها يقول سيبويه: "هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب... ولا يختلف النحويون في نصب التنب... (الكتاب، سيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر، دط: 1316هـ/1900م، ج1ص167-168). والمقصود بهم: هو الذين اشتغلوا بدراسة كلام العرب وتتبع استعمالاتهم وتعليقها وتوجيهها. وسُموا (نحويين) لاشتغالهم بدراسة أنحاء كلام العرب كما سيأتي بيانه قريبا. ننبه إلى أننا نعتمد في بحثنا هذا على طبعة بولاق كونها أصح طبعة إلى يوم الناس هذا، وقد اعتمدها أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح لذات السبب.

<sup>2</sup> - نجد سيبويه يطلق كلمة (نحو) قاصدا بها المعنى اللغوي، وهو مثل وشبه في كثير من إطلاقاته هذه الكلمة في كتابه من أوله وآخره، ومثله هذه المواضع: يقول: "ومما لا تجري الصفة عليه نحو: هذان أخواي ابنيك العقلاء الحكماء... (الكتاب، ج1ص247).

ونورد نحن هنا مجموعة من المواضع من كتابه يصرح فيها بإطلاق (نحو) في أثناء دراسة المفردات<sup>1</sup>:

1- يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً وكان قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً.

وذلك نحو: ظَبِيٍّ وَرَمِيٍّ وَعَزْوٍ وَنَحْوٍ، تقول: ظَبِيٍّ وَرَمِيٍّ وَعَزْوِيٍّ وَنَحْوِيٍّ، ولا تُغَيِّرُ الياء والواو في هذا الباب ... فإن كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً، فمن الناس من يقول في رمية: رَمِيٍّ، وفي ظبية: ظَبِيٍّ ... وهو القياس ... فتُجْرِي مجرى ما لا يعتل نحو درع وترس ومتن، فلا يُخالفُ هذا النَحْوُ، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء."<sup>2</sup>.

هذا الموضع الأول الذي يطلق فيه سيبويه (نحو) على المفردات لا التراكيب، فهو في هذا الموضع يصرح بإطلاق (نحو) على هذا الضرب من علم العربية، وهو يناقش مسألة تتعلق بعلم الصرف، وهي مسألة من مسائل النسبة (يسمى سيبويه: الإضافة كما في مطلع الباب)، فيظهر جلياً أن سيبويه لا يقيم فرقاً بين علم النحو وعلم الصرف كما استقر عند من بعده.

2- يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع. وذلك مُسَلَّمَاتٌ وَتَمَرَاتٌ ونحوهما. فإذا سميت شيئاً بهذا النَحْوِ ثم أضفت إليه قلت: مُسَلِّمِيٍّ وَتَمَرِيٍّ"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- ليس المقصود هنا حصر المواضع التي أُطْلِقَتْ فيها كلمة (نحو) على مسائل الصرف وإيرادها جميعها هنا، بل المقصود إيراد جملة من هذه المواضع للتدليل على ما ننسبه إلى سيبويه لا غير. هذا والمواضع التي أُطْلِقَتْ فيها كلمة (نحو) بهذا المعنى كثيرة جداً في الكتاب.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج2ص74.

<sup>3</sup>- نفسه، ج2ص86.

هذا الموضوع الثاني الذي نوردته هنا لبيان إطلاق سيبويه (نحو) على علم الصرف خلافا لما استقر عند من بعده، وهو هنا دائما يناقش مسألة من مسائل النسبة، أو الإضافة كما يسميها هو.

**3-** يقول سيبويه: "هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

سألت الخليل عن قولهم: (الأشعرون)، فقال: إنّما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا فقالوا: (الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة)، فلما كسروا مسمعا والأشعث حين أرادوا بني مسمع وبني الأشعث ألحقوا الواو والنون.

وكذلك الأعجمون. وقد قال بعضهم: (النمّيون). وليس كلّ هذا النحو يلحقه الواو والنون، كما ليس كلّ هذا النحو يُكسّر، ولكن تقول فيما قالوا وكذلك وجه الباب.<sup>1</sup>

وهذا الموضوع الثالث الذي نوردته هنا لبيان إطلاق سيبويه (نحو) على مسائل الصرف، إذ نجده هنا يناقش مسألة من مسائل جموع التكسير، وهي هل يلحق الاسم المكسّر الواو والنون الدالين على الجمع، فرأى أنّ ذلك مقتصر على السماع لا غير.

**4-** يقول سيبويه: "وقد يكسرون هذا النحو على بناء يردّ ما ذهب من الحرف، وذلك قولهم: (شفة وشفاه...)<sup>2</sup>."

هذا هو الموضوع الرابع الذي نوردته هنا حيث أطلق فيه سيبويه كلمة (نحو) على مسألة من مسائل الصرف، وهي هنا مسألة من مسائل (جمع التكسير)، حيث يرى أنّ العرب قد ترد الحرف المحذوف من المفرد في الجمع.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص103.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2ص190.

5- يقول سيبويه: "...وقالوا: لُعْنَةُ اللَّهِ الَّذِي يُلْعَن. والمصدر اللُّعْن. وقالوا: الخَلْق، فسوّوا بين المصدر والمخلوق، فأعرف هذا النَّحْو وأجره على سبيله".<sup>1</sup>

هذا هو الموضوع الخامس من المواضع التي نوردتها للدلالة على إطلاق سيبويه كلمة (نحو) على مسائل الصرف، وهي هنا مسألة من مسائل المصدر، حيث يرى سيبويه أنّ العرب تُطلق المصدر وتريد المفعول كما في : إطلاقهم الخلق ويريدون المخلوق، ويبيّن أنّ هذا الضرب من الاستعمال موجود في كلام العرب يصحّ القياس عليه.

6- يقول: "... ولا نَعْلَمُ في الكلام (إِفْعَلان)، ولا (أَفْعَلان)، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره".<sup>2</sup>

هذا هو الموضوع السادس من المواضع التي اخترناها من الكتاب للدلالة على إطلاق سيبويه كلمة (نحو) على مسائل الصرف، وهي هنا مسألة نجده ينفي أن تكون العرب قد استعملت وزنين معيّنين في كلامها، هما: (إِفْعَلان)، و(أَفْعَلان).

وعلى هذا النهج يسير سيبويه في كتابه في إطلاقه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالصرف، غير قاصر لها على مسائل التركيب كما استقر عند المتأخرين.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص229.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2ص317.

## الإطلاق الثاني: إطلاق سيبويه النحو على مسائل التركيب

وجدنا من خلال تتبعنا لكتاب سيبويه أنه يطلق كلمة (نحو) حين دراسته التركيب أيضا، فهو بهذا يطلق النحو على العلم الذي يدرس فيه التركيب، وهو العلم الذي أُطلق عليه فيما بعد (علم النّحو). فسيبويه هنا نجده لا يخصّ هذا العلم بتسميته (علم النّحو أو النّحو على التجوّز<sup>1</sup>) كما استقر عليه الاصطلاح عند من بعده.

ونورد نحن هنا مجموعة من المواضيع من كتابه يصرّح فيها بإطلاق (نحو) في أثناء دراسة التركيب<sup>2</sup>:

**1- يقول سيبويه:** "وسمنا من يوثق به من العرب يقول: (اجتمعت أهلُ اليمامة)، لأنّه يقول في كلامه: (اجتمعت اليمامة)، فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام ... وتركُ التاء في جميع هذا الحدِّ والوجه، وسترى ما إثباتُ التاء فيه جيّدٌ إن شاء الله من هذا النّحو لكثرتّه في كلامهم."<sup>3</sup>.

هذا هو الموضوع الأوّل الذي نورده من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي هنا مسألة بقاء تاء التأنث ملازمة للعامل مع كون معموله غير مؤنث لضرب من ضروب التأويل، وهو هنا كونه مضافا إلى مؤنث، والعرب تتسامح وتتساهل في هكذا مواضع.

---

<sup>1</sup> - قصدنا من قولنا (النحو على التجوّز) احترازا من التفريق الذي استقر عليه التحقيق بين علم النّحو والنّحو، فالأوّل هو دراسة وتحليل للظاهرة النحوية، فهو نظرية للظاهرة. أمّا النّحو فهو الظاهرة الممارسة من قبل المتكلمين باللغة.

<sup>2</sup> - وكما قلنا سابقا في بيان إطلاقه كلمة (نحو) على مسائل الصرف، فليس مقصودنا هنا حصر جميع المواضيع وذكرها، بل قصدنا إيراد جملة منها للتدليل على ما نقول من أنّ سيبويه يطلق كلمة (نحو) أيضا على المسائل المتعلقة بالتركيب.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1ص26.

## 2- يقول سيبويه: "هذا بابٌ تخبرُ فيه عن النكرة بنكرة

وذلك قولك: (ما أحدٌ مثلك، وليس أحدٌ خيرا منك، وما كان أحدٌ مُجترباً عليك).  
وإنما حُسُنُ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردتَ أن تنفي أن يكون في حاله شيءٌ أو  
فوقه، لأنَّ المخاطبَ قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثلَ ذلك، وإذا قلت: (كان رجلٌ ذاهبا)  
فليس في هذا شيءٌ تُعلمُه كان جهله، ولو قلت: (كان رجلٌ من آل فلان فارسا) حُسُنُ،  
لأنَّه يحتاج إلى أن تُعلمه أنَّ ذاك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: (كان رجلٌ في  
قومٍ فارسا) لم يحسُن، لأنَّه لا يُستتكرُ أن يكون في الدنيا فارسٌ وأن يكون من قومٍ،  
فعلى هذا النحو يحسُنُ ويقبُحُ.<sup>1</sup>

هذا هو الموضوع الثاني الذي نوردته من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على  
المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي هنا مسألة تداولية بامتياز تتعلق بكيفية ترتيب  
عناصر الجملة لتكون ذات معلومية بالنسبة للمخاطب، وأصل المسألة هي كون  
المعمول الأول لكان معرفة ثم يكون معمولها الثاني نكرة لأنَّه محلُّ الفائدة تداوليا.

ولكن قد يجوز أن يكون معمولها الأوّل نكرة وتحصل الفائدة التداولية<sup>2</sup>، وذلك ما  
يريد سيبويه بيانه هنا، حيث يرى أنَّ النكرة تقع معمولا أوّلا لكان متى أفادت فائدة  
تداولية، مثل ذلك: ما أحدٌ مثلك، فهي هنا أفادت في سياق النفي العام بكلمة (أحد)  
وهذا شيءٌ يحتاج المخاطب أن يُعلمه به. فإن لم تغد فلا يصحّ وقوعها حيث أفادت أنَّ  
ما من أحد في الدنيا مثل المخاطب، ، مثل ذلك: كان رجلٌ ذاهبا، فهذه معلومة لا  
فائدة منها تداوليا، إذ لم تُعطِ المخاطبَ جديدا لا يعرفه.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص26-27.

<sup>2</sup> - تختلف الفائدة التداولية عن الفائدة الدلالية، فالأولى تتعلق أساسا بالمخاطب ومقام الخطاب وملايساته، أمّا  
الثانية فلا تتعلق إلا بالجملة في ذاتها ولا اعتبار لشيءٍ آخر. ولنا عودة لهذا المعنى فيما يُستقبل بإذن الله.

**3-** يقول: "ومن ذلك قولك: (أو فَرَقًا خَيْرًا من حُبِّ)، أي: أو أفرُقكَ فَرَقًا خيرا من حُبِّ، وإِنَّمَا حملة على الفعل لِأَنَّهُ سُئِلَ عن فعله فأجابته على الفعل الذي هو عليه، ولو رفع جاز كَأَنَّهُ قال: أو أمري فَرَقٌ خَيْرٌ من حُبِّ، وإِنَّمَا انتصب هذا النَحْو على أَنه يكون الرجل في فعل فتريد أَن تنقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر..."<sup>1</sup>.

هذا هو الموضوع الثالث الذي نوره من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي مسألة من مسائل حذف الفعل مع بقاء المصدر مبنيًا عليه، فرأى سيبويه هنا أَن ذلك جائز غير مدفوع مع تجويزه الرفع على الخبرية.

**4-** يقول: "ولكنه (يقصد تقدير المحذوف) كان أحسن أَن تُوضَّحَ بما يُتَكلم به إذا كان لا يُغَيَّرُ معنى الحديث. وكذلك هذا النحو...."<sup>2</sup>.

هذا هو الموضوع الرابع الذي نوره من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي مسألة متعلقة بتقدير المحذوفات في الجملة، فيرى سيبويه أَن التقدير الأحسن والأفضل يكون بحسب ما تتكلم به العرب في مختلف تخاطباتها شرط أَن يكون ذلك المقدر غير مخرج للحديث عن معناه المقصود، فإن أخرجها فلا يصح ذلك.

**5-** يقول سيبويه: "ومَّا جاء في القرآن من الموات قد حذف في التاء قوله عزَّ وجلَّ: (فمن جاءه موعظة من ربه) (البقرة: 275)، وقوله: (من بعد ما جاءهم البينات)، (آل عمران: 105). وهذا النحو كثيرٌ في القرآن..."<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص136.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص173.

<sup>3</sup>- نفسه، ج1ص235-236.

هذا هو الموضوع الخامس الذي نوردته من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي مسألة تتعلق بمسائل تأنيث العامل لتأنيث المعمول، فإن كان المعمول من غير ذوات الأرواح (يعبر عنه سيبويه بالموات) جاز أن يكون أن يكون مؤنثا وعامله غير مؤنث كما في الأمثلة التي أوردتها سيبويه.

6- يقول سيبويه: "وغيروا ... لأنّ الشيءَ إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنّك تقول: (لم أكُ)، ولا تقول: (لم أُنُ)، إذا أردت: (لم أقل)."<sup>1</sup>.

هذا هو الموضوع السادس الذي نوردته من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي مسألة تتعلق بخصائص ما يكثر استعمالهم عندهم، إذ يتصرفون فيه بما لا يتصرفون في غيره، فيكون له وجه مخالف لغيره.

7- يقول سيبويه: "هذا باب بيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على (الألف) تقول: (أم من تقول، وأم هل تقول)، ولا تقول: (أم أتقول)، وذلك لأنّ (أم) بمنزلة (الألف)، وليست (أيّ ومن وما ومتى) بمنزلة (الألف)، إنّما هي أسماء بمنزلة (هذا وذلك) إلا أنّهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلمّا علموا أنّه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن (الألف)."<sup>2</sup>.

هذا هو الموضوع السابع الذي نوردته من كلام سيبويه يطلق فيه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب، وهي مسألة تتعلق بما يكون لبعض العناصر الكلامية من الخصائص لا يكون لغيرها لاختصاصها في بابها.

هذا، ومما سبق نقله عن سيبويه نصل إلى جملة استنتاجات، هي:

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص310.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص491-492.

- 1- يُطلق سيبويه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالصرف.
- 2- يُطلق سيبويه كلمة (نحو) على المسائل المتعلقة بالتركيب.
- 3- يُطلق سيبويه كلمة (نحو) بمعنى مفرد الأنعاء، ومقصوده ما تنتجيه العرب في كلامها، وما تستعمله في مخاطباتها.
- 4- يُطلق سيبويه كلمة (نحويين) على من كانوا يشتغلون بكلام العرب تحليلاً وتأصيلاً وتنظيراً وتوجيهاً وتخريجاً.
- 5- أمّا إطلاق كلمة (نحويين) على المشتغلين بكلام العرب فذلك لاشتغالهم بدراسة أنحاء كلام العرب أفراداً وتركيباً<sup>1</sup>.
- 6- لا يُمكن أن نقول إنّ كلمة (نحو) عند سيبويه تساوي في الدلالة والمعنى كلمة (قواعد) لما تمّ بيانه من قصد سيبويه بها.
- 7- لم ترد كلمة (نحو) بمعنى العلم الذي يدرس كلام العرب أفراداً أو تركيباً عند سيبويه مطلقاً.

---

<sup>1</sup> - انظر: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للتشر - الجزائر -، 2012، ص 27.

## المطلب الثاني: مفهوم النحو عند سيبويه<sup>1</sup>

نحاول في هذا المطلب بيان مفهوم النحو عند سيبويه متتبعين مختلف إطلاقاته لمجموعة من الأحكام على الكلام بالحسن أو الاستقامة أو القبح أو عدم الاستقامة، وهي أحكام مبنية على مجموعة من المعايير يجمعها وصفان هما: معايير بنوية، ومعايير تداولية. ومع التأكيد على أنّ تلك الأحكام من قبل سيبويه هي أحكام على الكلام بالنحوية على وجه العموم من غير تمييز لما له تعلق بالبنية أو بما له تعلق بالتداولية. إذ لا بدّ - عند سيبويه - للكلام من أن يجمع بين المعيارين البنوي والتداولي ليتّصف بالنحوية ومن ثمّ ليكون مقبولاً في الاستعمال.

وقد افتتح سيبويه كتابه بمجموعة من المقدمات تُعدّ مداخل مهمّة لدراسة الكتاب، منها مقدّمة لها تعلق مباشر بما نحاول بيانه في هذا المطلب، هي " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"<sup>2</sup>. وهو باب نحاول البناء عليه هنا لتأسيس وتأصيل ما نقول إنّ سيبويه أراده بكلامه.

ونحن في هذا المطلب نحاول أن نبين أنّ تلك الأحكام الصادرة من سيبويه إلى ذينك المعيارين دون سواهما، محضرين جملة من الأحكام التي تندرج ضمن واحد منهما.

---

<sup>1</sup> - ننبه هنا إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنّ أحكام سيبويه على الكلام بالحسن والاستقامة أو القبح وعدم الاستقامة منطلقهما هو مجموعة من المعايير البنوية والتداولية، وأنّ توفرهما نتیجته الحكم بالحسن أو الاستقامة وانعدامهما أو انعدام واحد منهما نتیجته الحكم بالقبح أو عدم الاستقامة. وأنّ هذا الحكم يُمثّل حكماً بالنحوية أو بعدمها من قبل سيبويه. مع التأكيد على أنّ سيبويه لم يستعمل كلمة (نحو) للدلالة على تلك المعايير.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص8.

## أولاً: المعيار البنوي

هذا هو المعيار الأول الذي يعتبره سيبويه في بناء أحكامه على الكلام بالنحوية أو بغير النحوية، وهو حكم مبني على حزمة من الأسس البنوية لا بد من توفرها في الكلام ليصح أن يتصف بالنحوية البنوية.

ونحن هنا نورد جملة من المواضع التي حكم فيها سيبويه على الكلام بالحسن أو الاستقامة أو القبح أو عدم الاستقامة اعتماداً على المعيار البنوي، فإن توفر هذا المعيار فالكلام حسن أو مستقيم، وإن انعدم هذا المعيار فالكلام قبيح أو غير مستقيم وهكذا:

1- يقول سيبويه: " وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: (قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا)<sup>1</sup>.

هذا هو الموضع الأول الذي نورده هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير بنوية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم بالقبح وعدم الاستقامة، وهذا الموضع يصرح فيه باعتماد هذا النوع من المعايير وهي البنوية، إذ نجده واعياً تمام الوعي بما يعتمده من معايير تتعلق بالشكل البنوي للكلام المحكوم عليه.

فنجده يعطي تعريفاً دقيقاً جداً للمعيار البنوي، إذ هو عنده (وضع اللفظ في غير موضعه)، ولا نقصد نحن هنا أكثر من ذلك، وهو أن يقع الكلام على نحو من الترتيب لم تعهده العرب، بل عهداً على غير هذا.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص8. مع التنبيه على أن سيبويه يصف هذا الاستعمال غير البنوي بالمستقيم القبيح، وقصده بالاستقامة هنا هي الاستقامة التداولية لا البنوية، فالكلام هنا جمع الاستقامة التداولية وفقد الاستقامة البنوية لذلك فقد حكم عليه بعدم النحوية.

2- يقول سيبويه: "إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ)، لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَحْمِلْهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ) لَمْ يَسْتَقِمْ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى شَيْءٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى (عَلَيْكَ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: (عَلَيْكَ زَيْدًا فَاقْتُلْهُ).

وقد يحسن ويستقيم أن تقول: (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ)، إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مَظْهَرًا أَوْ مَضْمَرًا<sup>1</sup>.

هذا هو الموضوع الثاني الذي نوردته هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير بنوية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم عليه بالقبح وعدم الاستقامة، وهو موضع يبني فيه سيبويه حكمه على الكلام بالاستقامة على معيار بنوي محض، هو هنا عدم دخول الفاء في خبر المبتدأ غير المنبئ بشرط مضمر (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ). حيث علل سيبويه حكمه هذا بالمنع على كون نظيره لا يصح فيه هذا التركيب ( زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ) فدخول الفاء هنا لا موضع له بنويا بل عدم دخولها هو الصواب.

3- قد اعتمد سيبويه على المعيار البنوي في كلِّ الكتاب ممزوجا بالمعيار التداولي، وقد وجدناه في كثير من أبوابه قد اعتمد على المعيار البنوي وحده دون غيره، ونحن هنا نورد واحدا من تلك الأبواب، وهو باب بناء سيبويه على المعيار البنوي في الحكم على الكلام بالحسن والاستقامة، ورأينا إيراده مهماً في بيان اعتماد سيبويه على هذا المعيار في الحكم على الكلام. وهو باب في الكثير من التمثيل، لذلك رأينا أن نُقدِّمه مقطعا بحسب كلِّ باب من أبواب النَّحو التي قدَّما سيبويه أمثلة ليتضح المراد.

يقول سيبويه: "هذا باب الحروف التي لا تُقدَّم فيها الأسماء على الفعل، فمن تلك الحروفُ العواملُ في الأفعال النَّاصِبَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: (جِئْتُكَ كِي زَيْدٌ يَقُولُ

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص69.

ذاك)، ولا: (خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذلك)، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والفاعل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل<sup>1</sup>.

هذه القطعة الأولى من الباب يظهر بوضوح أنَّ سيبويه يعتمد المعيار البنوي المحض في بيان ما يصحُّ تركيبيا وما لا يصحُّ، إذ لا يصحُّ أن تفصل بين الحروف الناصبة الفعل وبين ما تنصبه باسم وإن كان ذلك الاسم معمولا لذلك الفعل كما في الأمثلة التي جاء بها سيبويه لبيان ما لا يصحُّ، فهي أمثلة جاءت محكوما عليها بعدم النحوية لاختلال شرط الترتيب، ثم أعطى سيبويه نظيرا لهذه الحروف وهي إنَّ وأخواتها فلا يصحُّ أن يفصل بينها وبين اسمها بفعل كما صرح بذلك. وهذا حكم بعدم النحوية مبني على معيار بنوي محض.

يتابع سيبويه: "ومَّا لا تَقَدِّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العواملُ في الأفعال الجازمة، وتلك: (لَمْ، وَلَمَّا، ولا التي تجزم الفعل في النَّهي، واللام التي تجزم الفعل في الأمر. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: (لَمْ زيدٌ يَأْتِكُ)، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء كما لم يَجُزْ أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنَّ الجزم نظير الجرِّ. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشْوٍ كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجارِّ والمجرور بحشو إلا في شعر"<sup>2</sup>.

هذه القطعة الثانية من الباب يظهر بوضوح أنَّ سيبويه يعتمد المعيار البنوي المحض في بيان ما يصحُّ تركيبيا وما لا يصحُّ، إذ لا يصحُّ أن تفصل بين الحروف الجازمة الفعل وبين ما تجزمه باسم وإن كان ذلك الاسم معمولا لذلك الفعل كما في الأمثلة التي جاء بها سيبويه لبيان ما لا يصحُّ، فهي أمثلة جاءت محكوما عليها بعدم

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص456-457.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص457.

النحوية لاختلال شرط الترتيب، ثم أعطى سيبويه نظيرا لهذه الحروف وهي حروف الجرّ فلا يصحّ أن يفصل بينها وبين مجرورها بفعل كما صرّح بذلك. وهذا حكم بعدم النحوية مبني على معيار بنوي محض.

يتابع سيبويه: "واعلم أنّ حروف الجزاء يَبْحُحُ أن تتقدّم الأسماءُ فيها قبل الأفعال، وذلك لأنّهم شبّهوها بما يجزّم مما ذكرنا، إلّا أنّ حروفَ الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشّعْر لأنّ حروفَ الجزاء يَدْخُلها فَعَلٌ وَيَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فتُرْفَع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي، فلما كانت تَصَرِّفُ هذا التَّصَرِّفَ وتُفَارِقُ الجزْمَ ضاعت ما يجزّم من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: (ضارب عبد الله)، لأنّك إن شئت نوّنت ونصبت، وإن شئت لم تُجاوز الاسمَ العامل في الآخر، يعني ضارب، فلذلك لم تكن مثل (لَمْ) و(لا) في النّهي والأمر، لأنّهنّ لا يفارقن الجزم..."<sup>1</sup>.

هذه القطعة الثالثة من الباب بيّن بوضوح أنّ سيبويه يعتمد المعيار البنوي المحض في بيان ما يصحّ تركيبيا وما لا يصحّ، إذ لا يصحّ أن تفصل بين حروف الجزاء (الحروف الجازمة لفعلين) وبين ما تجزّمه باسم وإن كان ذلك الاسم معمولا لذلك الفعل كما وضّح ذلك سيبويه مع التفريق بين هذا النوع من الحروف وبين الحروف التي تجزّم فعلا واحدا. إذ يجوز في هذه الجوازم أن يفصل بينها وبين فعلها باسم في الشّعْر خاصّة لاعتبارات كثيرة ذكرها في الكتاب كما سبق نقله.

### ثانيا: المعيار التداولي

هذا هو المعيار الثاني الذي يعتبره سيبويه في بناء أحكامه على الكلام بالنحوية أو بغير النحوية، وهو حكم مبنيّ على حزمة من الأسس التداولية لا بدّ من توفرها في الكلام ليصحّ أن يتّصف بالنحوية التداولية.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص457.

ونحن هنا نعطي جملة من المواضع التي حكم فيها سيبويه على الكلام بالحسن أو الاستقامة أو القبح أو عدم الاستقامة اعتماداً على المعيار التداولي، فإن توفر هذا المعيار فالكلام حسنٌ أو مستقيم، وإن انعدم هذا المعيار فالكلام قبيح أو غير مستقيم وهكذا:

1- يقول سيبويه: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: (أتيتك أمس، وسأتيك غدا).

وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فنقول: (أتيتك غدا، وسأتيك أمس).

وأما المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه).

وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: (قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيك، وأشباه هذا).

وأما المحال الكذب فإن تقول: (سوف أشرب ماء البحر أمس).<sup>1</sup>

هذا هو الموضوع الأول الذي نورده هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير تداولية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم بالقبح وعدم الاستقامة، وهذا الموضوع يصرح فيه باعتماد هذا النوع من المعايير وهي التداولية، إذ نجده واعياً تمام الوعي بما يعتمده من معايير تتعلق بالجانب التداولي للكلام المحكوم عليه.

نجد أنّ سيبويه نوع الكلام إلى خمسة أنواع من حيث الاستقامة والإحالة، فالكلام عنده على هذه الأحوال الخمسة. ونحن نرى أنّ هذا التقسيم يرجع إلى ثلاثة في

---

1- الكتاب، ج1ص8.

الحقيقة، وهي ترجع في أصلها إلى معيارين اثنين، هما: المعيار البنوي والمعيار التداولي.

فالكلام على هذا تكون أنواعه:

1- **المستقيم الحسن:** وهو ما جمع المعايير البنوية والتداولية.

2- **المستقيم القبيح:** وهو ما جمع المعايير التداولية دون البنوية.

3- **المحال تداوليا المستقيم بنويا:** وهو ما نوعه سيبويه إلى أنواع، وهو يجمع

الثلاثة الأنواع الأخرى، وهي:

أ- **المحال:** وهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: (أتيتك غدا، وسأتيك أمس).

ب- **المستقيم الكذب:** فقولك: (حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه).

ج- **المحال الكذب:** فأن تقول: (سوف أشرب ماء البحر أمس).

فهذه الثلاثة فقدت المعيار التداولي مع حفاظها على المعيار البنوي كما هو واضح لمن تأملها.

ويُعدّ هذا الباب من الكتاب هو الباب المؤسس لهذا المطلب الذي نضعه هنا من أنّ سيبويه يعتبر المعايير البنوية والتداولية ليحكم على الكلام بالنحوية أو بعدمها.

2- يقول سيبويه: "وأما قول عديّ بن زيد:

أرواحٌ مُودَّعٌ أمُّ بُكُورُ      أَنْتَ فَاَنْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنسوب في الذي ينصب على أنه على شيء هذا تفسيره. تقول: ترفع أنت، على فعل مضمر، لأنّ الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر الذي في (انظر).

وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: (أنت الهالك)، كما يُقال: (إذا ذكر إنسانٌ لشيء قال الناس: زيدٌ. وقال الناس: أنت)، ولا يكون على أن تضمر هذا لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: (هذا أنت)، لم يستقم.<sup>1</sup>

هذا هو الموضوع الثاني الذي نورد هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير تداولية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم بالقبح وعدم الاستقامة، وهذا موضع يعتمد فيه سيبويه على المعيار التداولي للحكم على استعمال معيّن بالاستقامة ومنها بالتحوية.

حيث اعتمد على مؤشرات تداولية في قوله (ولا يكون على أن تضمر هذا لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه)، ليصل إلى حكم بعدم استقامة هذا الاستعمال بقوله: (فقلت: (هذا أنت)، لم يستقم). وهو المطلوب البرهنة عليه هنا من نقل هذا الموضوع من كلام سيبويه للاستشهاد على اعتماد سيبويه على المعيار التداولي في الحكم على الكلام.

### 3- يقول سيبويه: "هذا بابٌ تخبرُ فيه عن النكرة بنكرة

وذلك قولك: (ما أحدٌ مثلك، وليس أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مُجترباً عليك). وإنما حسنُ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في حاله شيءٌ أو

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص70-71.

فوقه، لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثلَ ذلك، وإذا قلت: (كان رجٌّ ذاهبا) فليس في هذا شيء تُعلمُه كان جهله، ولو قلت: (كان رجلاً من آل فلان فارسا) حسُن، لأنَّه يحتاج إلى أن تُعلمه أنَّ ذاك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: (كان رجلاً في قومِ فارسا) لم يحسُن، لأنَّه لا يُستتكرُ أن يكون في الدنيا فارسٌ وأن يكون من قومٍ، فعلى هذا النحو يحسُن ويقبُح.<sup>1</sup>

هذا هو الموضوع الثالث الذي نورده هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير تداولية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم بالقبح وعدم الاستقامة، وهذا باب اعتمد فيه سيبويه على المعيار التداولي في إطلاق أحكام الاستقامة وعدمها على الكلام، وبالحسن وعدمه على ذلك.

حيث يعتمد سيبويه في هذا الموضوع على اعتبارات تداولية في جواز وقوع النكرة اسما لكان وأخواتها، ومعياره التداولي الأبرز هو الإفادة، فإن أفادت هذه النكرة حسُن واستقام وقوعها، وإلا فلا يحسُن ولا يستقيم.

#### 4- يقول سيبويه: "هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعلُ الفاعل"

اعلم أنَّ المفعولَ الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقعُ إيَّا موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر إيَّا.

فأمَّا علامة الثاني التي لا تقعُ إيَّا موقعها فقولك: (أعطانيه وأعطانيك)، فهذا إذا بدأ المتكلِّم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (أعطاني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح لا تكلم به العربُ، ولكنَّ النحويين قاسوه. وإنما

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص26-27.

قُبْح عند العرب كراهيةً أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكنّ تقول: (أعطاك أيّاي)، وأعطاه إيّاي)، فهذا كلام العرب.<sup>1</sup>

هذا هو الموضع الرابع الذي نوردّه هنا لبيان اعتماد سيبويه على معايير تداولية للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة أو الحكم عليه بالقبح وعدم الاستقامة، وهذا الموضع يظهر فيه جليا اعتماد سيبويه المعيار التداولي في ترجيح ما رجحه على أنّه كلام العرب رادا قياس النحويين. هذا ما أردنا التّذليل عليه هنا أنّ سيبويه يعتمد على المعيارين البنوي والتداولي للحكم على الكلام بالحسن والاستقامة = النحويّة أو بالقبح وعدم الاستقامة = عدم النّحوية.

فالنّحو عند سيبويه معايير بنية وتداولية يتّصف بها الكلام ليستقيم ويحسن.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص383.

## المبحث الثاني: موضوع النّحو عند سيبويه

نشغل في هذا المبحث على قضية نراها مهمة فيما يتعلق بالفكر النّحوي عند سيبويه، وهي قضية موضوع النّحو عنده. إذ يقف المطالع لكتاب سيبويه على مواضع كثيرة جدا يصرّح فيها سيبويه بموضوع دراسته بل لا تخلو صفحة من تصريح. وهذا الموضوع هو ما نريد بيانه وبيان حقيقته وهويته وبيان حدوده في هذا المبحث.

### المطلب الأوّل: موضوع النّحو عند سيبويه هو الكلام<sup>1</sup>

يظهر من التصفح الكامل لكتاب سيبويه أنّ موضوع الدراسة النّحوية عنده هو (الكلام)، إذ لا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من مصطلح (الكلام) من أوّله إلى آخره. ونحن هنا نعطي المواضع التي لها أهميّتها في بيان هذه الحقيقة.

واللافت لمتصفح الكتاب أنّ سيبويه لا يستعمل في بيان موضوع دراسته إلا لفظ (الكلام) سواء كانت دراسته إفرادية أو تركيبية وسواء كانت بنوية محضة أو كانت تداولية ما يعطينا إمكانية القول أنّ سيبويه لا غاية له إلا تحليل (الكلام).

فالمتتبع لكتاب سيبويه يدرك إدراكا قطعياً أنّ موضوع الدراسة عند سيبويه هو الكلام على إطلاقه من غير تقييد له بشكل ما. إذ أول موضع نجد فيه لفظة (كلام) في الكتاب ينفي فيه سيبويه هذه الصفة عن تركيب معين، يقول سيبويه -مبيّنا أنّ الأفعال المضارعة ليست بأسماء على الحقيقة-: "وبينّ لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: (إنّ يضرب يأتينا) وأشباهه لم يكن كلاماً؟"<sup>2</sup>. ثمّ نجده يسترسل في إطلاق الكلام على موضع دراسته، يقول أيضاً: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأوّل وهي أشدّ تمكّناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً؟ والاسم

<sup>1</sup>- ما ينبغي أن يقع في ظنّ أحد أن يسوي بين الكلام عند سيبويه والكلام عند دو سوسير.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج1ص3.

قد يستغني عن الفعل، تقول: (الله إلهنا وعبد الله أخونا).<sup>1</sup>. ويوضّح هذا جيّدًا في موضع آخر حين يقول: "واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مُجرى ما يستقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفّون، فيكون في موضع الجرّ مفتوحا، استقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء، وذلك نحو: (أبيض وأسود وأحمر وأصفر)...".<sup>2</sup>.

ثمّ ينطلق في تعداد كثير من الظواهر اللغوية الخاصّة بموضوع دراسته، وهو الكلام. يقول: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: (لم يك، ولا أدر وأشبه ذلك)".<sup>3</sup>. ويقول أيضا مبينًا أحوال الكلام موضوع الدراسة من حيث الاستقامة والإحالة: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ما هو محال كذب"<sup>4</sup>. ومن تلك النصوص الدالّة على هذا المعنى من أنّ موضوع الدراسة عنده الكلام نذكر منها:

- يقول: "فأمّا الخلف والأمام والتّحت فهنّ أقلّ استعمالا في الكلام أن تُجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار"<sup>5</sup>.

- ويقول أيضا: "وإن رحمت رجلا اسمه طُفاوة قلت: يا طُفاءُ أقبّل، من قبل أنّه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرفُ الإعراب، يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألفٌ زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما، ولكن تُبدل الهمزة مكانهما"<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج 1 ص 6.

<sup>2</sup> - نفسه، ج 1 ص 6.

<sup>3</sup> - نفسه، ج 1 ص 8.

<sup>4</sup> - نفسه، ج 1 ص 8.

<sup>5</sup> - نفسه، ج 1 ص 204.

<sup>6</sup> - نفسه، ج 1 ص 334.

فاتّضح بهذا أنّ موضوع الدراسة عنده هو الكلام على إطلاقه غير أنّنا نزيد الأمر توضيحاً بنصوص تبيّن لنا أنّ الكلام المقصود هنا هو كلام العرب خاصّة دون غيرهم. حيث يقول: "ويجوز لك -وهو من كلام العرب- أن تحذفَ (لا) وأنت تريدُ معناها، وذلك قولك: واللهِ أفعلُ ذاكُ أبداً، تريد: واللهِ لا أفعلُ"<sup>1</sup>. فالمقصود بالكلام في الكتاب هو كلام العرب الفصحاء<sup>2</sup> لا غيرهم، ويوضّحه النّص الموالى، حين يقول: "ومن الكلام ما لا يُدرى أنّه منقوص حتّى تعلم أنّ العربَ تكلمُ به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنّها ياءٌ وقعت بعد فتحة أو واوٍ..."<sup>3</sup>. فهذا الموضع تصرّح من سيبويه بأنّ الكلام هو كلام العرب لا غير، إذ عليه المعوّل وإليه الرجوع.

ونجده في بعض الأحيان يكتّي بضمير الجماعة الغائبة دالّاً على العرب ناسبا الكلام إليهم، يقول: "... ومع أنّه بناءً ليس في كلامهم إلّا في هذا الموضع من الفعل، فكروها أن يُحوّلوا ألسنتهم إلى الاستئقال"<sup>4</sup>. ويقول: "... وذلك مطّردٌ في كلامهم... ولم يجعلوه معتلاً من محوّلٍ إليه كراهية أن يُحوّلَ إلى ما ليس في كلامهم. ولو كان يخرجُ إلى ما هو من كلامهم لاستغنيَ به"<sup>5</sup>. فهذه مواضع كافية للدلالة على أنّ سيبويه دارس لكلام العرب أفراداً وتركيباً ومحلّلاً له كاشف عن بُناه الوضعية وأصوله الاستعمالية عندهم.

ولسيبويه مجموعة من الإطلاقات للفظة (كلام) تحمل مجموعة من الدلالات المختلفة فيما بينها نوضّحها فيما يأتي في المطلب الموالى.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص454.

<sup>2</sup> - والمواضع الدالّة على ذلك أكثر من أن تُحصى كثرةً منها: "سمعنا فصحاء العرب يقولون...". الكتاب، ج1ص477. و"وقد قال قومٌ من العرب تُرضى عربيّتهم...". الكتاب، ج1ص193. و"سمعنا العربَ الموثوق بهم...". الكتاب، ج1ص198. فهذه نصوص تبيّن لنا أنّ المقصود بالعرب هم الموثوق بهم، وهو الفصحاء الذي تُرضى لغتهم العربيّة لا غيرهم ممّن تغيّرت لغتهم، يقول سيبويه في بيان النّوع الأخير، "لم تكن العربُ الموثوق بعربيّتهم تقوله". الكتاب، ج1ص226. وفي هذا القدر كفاية للتدليل على ما نريد.

<sup>3</sup> - نفسه، ج2ص162.

<sup>4</sup> - نفسه، ج2ص258.

<sup>5</sup> - نفسه، ج2ص362.

## المطلب الثاني: إطلاقات سيبويه لمصطلح (الكلام)

نحاول في هذا المطلب تتبع المواضيع التي وردت فيها كلمة (كلام) عند سيبويه في كتابه للوصول إلى غرضين:

1- تحديد ما يطلقها عليه من خلال استعماله لها في كتابه.

2- تحديد ما يقصد بكلّ إطلاق على حدة.

وجدنا من خلال تتبعنا لمختلف استعمالات سيبويه كلمة (كلام) أنّه يُطلقها على مجموعة من الأغراض والمعاني، نحصرها فيما يأتي:

1- الكلام كطريقة في التعبير يختصّ بها قوم معيّنون، وهم هنا العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

وهو محور اهتمام سيبويه ومحلّ تحليلاته، إذ ما هو إلا دارس لكلام العرب أفراداً وتركيباً بنية وتداولاً. ولا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من هذا المعنى الذي نريده هنا، ونحن نسوق هنا جملة من المواضيع تشهد لما نقول:

### 1-1-1 - أفراداً<sup>1</sup>:

قد وجدنا أنّ سيبويه قد درس وحلّل في كتابه الظواهر اللغوية الإفرادية والتركيبية على حد سواء. وما نريد بيانه هنا هو أنّ سيبويه يقيم مختلف تحليلاته على كلام العرب الفصيح فيما يتعلّق بالمفردات، وهذه مواضع تشهد لذلك:

1-1-1-1 يقول سيبويه -في باب من أبواب التحقير-: "... وذلك قولك في خاتم: خُوَيْتِم، وطابق: طُوَيْبِق، ودانق: دُوَيْنِق، والذين قالوا: دوانيقُ وخواتيمُ وطابقُ

<sup>1</sup> - قد جاءت المسائل المتعلقة بالظواهر الإفرادية في الجزء الثاني حسب طبعة بولاق التي نعتمدها هنا.

إنّما جعلوه تكسير فاعال، وإن لم يكن من كلامهم. كما قالوا: ملامح والمستعمل في الكلام لمحّة...<sup>1</sup>.

1-1-2- ويقول أيضا -في باب التكسير-: "... وقالوا للذكر: جزورٌ وجزائرٌ، لما لم يكن من الأدميين جاز في الجمع كالمؤنث، وشبهوه بالذنوب والذنائب، كما كسروا الحائط على الحوائط. وقالوا: رجلٌ ودود ورجال ودداء، شبهوه بفعيل، لأنّه مثله في الزيادة والزنة، ولم يتقوا التضعيف لأنّ اللفظ في كلامهم نحو: خُششاء"<sup>2</sup>.

1-1-3- ويقول أيضا -في باب أبواب الكلم-: "... وليس لبنات الخمسة فِعْلٌ، كما أنّها لا تُكسّر للجمع، لأنّها بلغت أكثر الغاية ممّا ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلتزمهم الزوائد فيها، لأنّها إذا كانت فعلا فلا بدّ من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازما لهم، إذ عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيدا ولا غير مزيد"<sup>3</sup>.

فما سيبويه إلّا دارس لكلام العرب محلل له كاشف عن أبنيته.

## 1-2- تركيبا:

قد رأينا أنّ سيبويه قد تناول في كتابه تحليل الظواهر اللغوية الإفرادية والتركيبية على حد سواء، وقد أبدينا هناك ما يشهد لهذا الكلام. وما نريده هنا هو بيان أنّ سيبويه يقيم مختلف تحليلاته التركيبية على كلام العرب الفصيح مما سمعه منهم أو نقله إليه غيره عنهم، وهذه بعض المواضع تشهد لذلك:

1-2-1- يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوّضون،

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص110.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2ص209.

<sup>3</sup> - نفسه، ج2ص340.

ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: (لم يك، ولا أدر وأشباه ذلك).<sup>1</sup>.

1-2-2-1 يقول أيضا: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع الشيء على غير حاله في سائر الكلام ... وربما قالوا في الكلام: (ذهبتُ بعضُ أصابعك)، وإنما أتت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: (ذهبتُ عبدُ أمك) لم يحسن."<sup>2</sup>.

1-2-3-1 يقول أيضا -في قضية ترتيب الضمائر المتصلة بالفعل-: "... وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم: أعطاه إياه"<sup>3</sup>.

فما سيبويه إلا دارس لكلام العرب محلل له كاشفٍ عن أبنيته.

فاتضح بهذا أن سيبويه يطلق الكلام ويقصد به الطريقة التي يختص بها العرب الفصحاء في التعبير.

## 2- الكلام في مقابل الشعر:

نجد أن سيبويه يطلق الكلام مريدا به الاستعمال المطلق<sup>4</sup> وذلك حين يقابل بين الكلام وبين الشعر في ثنائية اختلافية، حيث يُطلق سيبويه كثيرا أحكاما على استعمال لغوية معينة بأن ذلك جائز في الشعر وفي الكلام، أو بأنه جائز في الشعر وفي ضعيف الكلام، أو أنه جائز في الشعر وليس جائزا في الكلام. فتلخص لنا من هذا ثلاثة أنواع من التقابلات بين الكلام والشعر:

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص8.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص24-25.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص384.

<sup>4</sup> - سواء كان ذلك الاستعمال فنياً أو عادياً، ويُطلق في دراستنا هذه الكلام المطلق للدلالة على غير الشعر.

## 2-1-1- يجوز في الكلام وفي الشعر، وهو الأغلب الأعم:

نجد أنّ سيبويه يعي تمام الوعي قضية افتراق الكلام المطلق عن الشعر، إذ للشعر خصوصية على غيره. لذلك نجده ينبّه كثيرا إلى أنّ ذلك ممّا يجوز في الكلام العادي وفي الشعر وفي أحيان كثيرة وهي الأغلب لا ينبّه إذ التزم التنبيه عندما يختص الشعر بوجه من وجوه الاستعمال لا يُشاركه فيها الكلام. وهذه عينة منها:

2-1-1- يقول: "وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنّهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر".<sup>1</sup>

2-1-2- يقول أيضا: "وممّا جاء في الشعر على لفظ الواحد يُراد به الجميع:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ

ومثل ذلك في الكلام<sup>2</sup> قوله سبحانه: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا)، و: قررنا به عينا، وإن شئت قلت: أنفسا وأعينا"<sup>3</sup>.

2-1-3- ويقول أيضا -في (باب ما لا يكون إلّا على معنى ولكن)-: "... وهذا الضرب في القرآن كثيرٌ. ومن ذلك من الكلام: ... ومثل ذلك في الشعر... ومثل ذا في الشعر كثيرٌ"<sup>4</sup>.

فسيبويه يعي تمام الوعي بقضية الاختلاف بين الكلام المطلق والشعر لذلك نجده ينبّه كثيرا على أنّ هذه الظاهرة ممّا يعمّ استعمالها في الجانبين دون اختصاص للشعر بها. وهذا ليس التزاما مطلقا بل الأصل التساوي، بل التزم التنبيه عند اختصاص الشعر بوجه غير مستعمل في الكلام المطلق.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص37.

<sup>2</sup> - يُلاحظ أنّ سيبويه يستعمل الكلام للدلالة على ما ليس بشعر، فيدخل فيه القرآن والحديث وكلام الناس.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1 ص107-108.

<sup>4</sup> - نفسه، ج1 ص366-368.

## 2-2-2- يجوز في الشعر ويجوز في الكلام على ضعف أو يكون قليلا في الكلام.

يحكم سيبويه على مجموعة من الظواهر اللغوية بأنها ممّا يجوز للشاعر أن يستعملها من غير نكير، مع أنّه إن استعملها غيره في الكلام المطلق فإنّه يعدّ ذلك الاستعمال (ضعيفا) أو (قليلا) بحسب الظاهرة محلّ الدراسة. وذلك الحكم قائم على أساس الكثرة والقلة في استعمال العرب الفصحاء لتلك الظاهرة<sup>1</sup>. فالمعيار في الحكم على الظواهر هو استعمال أصحاب اللغة لا غير. وهذه عينة منها:

2-2-2-1 يقول: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة (ضرب)، وأنّه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنّه صاحب الصفة على ضعف من الكلام"<sup>2</sup>.

2-2-2-2 يقول: "ولا يحسُن في الكلام أن تحمل الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام"<sup>3</sup>.

2-2-2-3 يقول أيضا -في جواز مجي الحال من المبتدأ النكرة المؤخر مع وجوب تأخيره، مثل: فيها قائما رجلاً-: "وهذا كلام أكثره في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"<sup>4</sup>.

وهذه ممارسة واعية من قبل سيبويه لأصله المائل في تطبيقاته، وهو خصوصية القول الشعري.

<sup>1</sup> - انظر: منطق العرب في علوم اللسان، 2012، ص203 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص22.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص43.

<sup>4</sup> - نفسه، ج1ص277.

## 2-3-3- يجوز في الشعر خاصة ولا يجوز في الكلام.

يطلق سيبويه هذا الحكم كثيرا على مجموعة من الظواهر اللغوية التي اختص بها الشعر ولا تُستعمل في الكلام المطلق. وهذه عينة منها:

2-3-3-1 ويقول: "هذا باب ما يحتمل الشعر. اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام... وربما مدّوا مثل: مساجد ومنابر فيقولون: (مساجيد ومنابير)، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام... ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام: قلّ ما يدوم وصالّ. وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء...<sup>1</sup>.

2-3-3-2 وقد عقد بابا خاصا بعنوان: "(هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام)"<sup>2</sup>.

وهذا كلّه وعيا منه بخصوصية القول الشعري، وأنه يتميّز عن الكلام بميزات تسمح له بأن يختص باستعمالات لا تصحّ في الكلام.

ونخلص ممّا سبق إلى:

- أن سيبويه يعي تمام الوعي بخصوصية النصّ الشعري، لذلك نحده يؤكد دوما على التفرقة بينه وبين الكلام العادي.

- أن هذا يدلّ على خلاف ما يقرّره كثير من المحدثين من أن سيبويه اعتمد على الشعر في تقرير القواعد النحوية.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص8-12.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص382-383.

- أن ما استقرّ في الكلام العادي فيجوز ويصحّ استعماله في الشعر. لذلك نجد سيبويه كثيراً ما يمثل للحكم ببيت من الشعر أو أكثر تنبيهاً على أن هذا من الأحكام العامة بينهما. ووعياً منه بخصوصية القول الشعري.

- أن ما استقرّ استعماله في الشعر خاصة فلا يصحّ استعماله في الكلام العادي.

- أن مفهوم الضرورة عند سيبويه هي الشعر لا غير، وليس ما استقرّ عند كثير من المتأخرين كابن مالك من أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

**3- الكلام كوحدة خطابية تستقل في تبليغ الغرض وهو الكلام المستغني عند سيبويه أو الجملة المفيدة عند من جاء بعده.**

يطلق سيبويه الكلام مع إضافة قيد جديد هو (المستغني) للدلالة على شكل من أشكال التواصل، وهو الكلام المستغني عنده، وهو ما اشتمل على مسند ومسند إليه وحسن السكون عنه. وهو الذي يسمّيه من بعده الجملة المفيدة، وسيأتي توسيع هذا الإطلاق في المطلب الموالي بإذن الله. وهذه عينة من تلك الإطلاقات:

3-1- يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثلُ ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للسام الأوّل بدءٌ من الآخر في الابتداء"<sup>1</sup>

3-2- يقول سيبويه: "وأما قولهم: داري خلف دارك فرسخاً، فانتصب لأنّ خلفَ خبرٌ للدّار، وهو كلامٌ قد عملَ بعضه في بعض واستغنى"<sup>2</sup>.

3-3- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائماً، وعبدُ الله فيها قائماً، فعبدُ الله ارتفع لابتداء، لأنّ الذي ذكّر قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضعٌ له، ولكّنه

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص7.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص207.

يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ الله: حَسَنَ السَّكُوتُ وكان كلاما مستقيما، كما حَسَنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله، ونقول: عبدُ الله فيها، فيصيرُ كقولك: عبدُ الله أخوكَ إلا أن عبدَ الله يرتفع مقدّما كان أو مؤخرا بالابتداء...<sup>1</sup>.

وسنوسّع القول فيها كما أشرنا في المطلب الموالي إن شاء الله.

#### 4- الكلام من حيث هو استعمال<sup>2</sup>، ويقابل اللسان أو اللغة بمعناها المحدث.

يستعمل سيبويه الكلام بمعنى الخطاب الذي يحصل بين متخاطبين في أثناء عملية الاستعمال، وهو بهذا يقارب ما اشتهر عند دو سوسير بـ(الكلام) في مقابل (اللغة أو اللسان) الذي هو نظام ذو بعد تجريدي. وهذه مواضع تبيّن ذلك:

4-1- يقول سيبويه: "واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيءٌ دون ما بعدها، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كَلَّمْتُهُ فإها، حتّى تقول: إلى فيّ، لأنك إنّما تريد: مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا بين اثنين...<sup>3</sup>".

فقضية المشافهة أصل في هذا الذي نريد التدايل على أنّ سيبويه يقيم تحليله عليه، وهو النظر إلى الكلام كحدث يقع بين متخاطبين ومتكلمين في وقت معيّن وفي مكان معيّن وفي أحوال معيّنة<sup>4</sup>.

4-2- ويقول أيضا: "هذا بابُ الحروف التي يُنبّه بها المدعو. فأما الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأيّ، وبالآلف. نحو: أحرار بن عمرو. إلا أنّ الأربعة غير الآلف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص261.

<sup>2</sup> - حيث يطلق سيبويه كثيرا مصطلح (الاستعمال) على كثير من الظواهر موضوع الدراسة، فيشتغل عليها من حيث كونها مستعملةً عندهم وداخل أحوال استعمالها.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1ص196.

<sup>4</sup> - وهي النظرة التي خصّصنا لها الباب الثاني من هذا العمل.

عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يُقبلُ عليهم إلاً باجتهاد، أو النَّائم المستنقل...<sup>1</sup>.

فهنا واضح جدًا للناظر أنّ سيبويه يدرس الكلام كحدث استعمالٍ مراعيًا فيه كلّ ما يحفّ به من أحوال.

4-3- ويقول أيضا: "هذا بابُ استعمالهم (إيّا) إذا لم تقع مواضع الحروف التي ذكرنا. فمن ذلك قولهم: إِيَّاكَ رَأَيْتُ، وإِيَّاكَ أَعْنِي، فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَ (إِيَّاكَ) هنا من قبل أنّكَ لا تقدر على الكاف... وتقول: إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ كما تقول: إِيَّاكَ رَأَيْتُ، من قبل أنّكَ تقول: إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقَيْتُ، ف(أَفْضَلَهُمْ) منتصبٌ ب(لَقَيْتُ). هذا قول الخليل، وهو في هذا غيرُ حسنٍ في الكلام، لأنّه إنّما يريدُ: إنّهُ إِيَّاكَ لَقَيْتُ، فترك الهاءَ، وهذا جائز في الشعر"<sup>2</sup>.

وقصدنا من هذا النص أمران: - أنّ سيبويه يدرس الاستعمال. - أنّ سيبويه يطلق الكلام على الاستعمال.

ومما سبق، فقد حصل المطلوب من أنّ سيبويه ينظر إلى الكلام على أنّه استعمال له أحوال معيّنة.

#### 5- الكلام بمعنى البنية المطردة غير المغير فيها، وهو الأصل الأوّل.

ويستعمل سيبويه للدلالة على هذا المعنى ألفاظا متقاربة، نوردها بمثالها ليتضح المقصود، مع التنبيه على أنّ القصد بها أنّ ذلك الوجه من الاستعمال هو الأصل الذي ينبغي أن يأتي عليه الكلام وإن جاء غيره فعلى غير الأصل والوجه والحدّ، وهي ألفاظ متقاربة للدلالة على البنية الأولى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص325.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص380-381.

<sup>3</sup> - وما يدلّ على كونها متقاربة الدلالة ورودها عند سيبويه مقترنة في أكثر من موضع منها: "... وجهُ الكلام وحدّه الجُرُّ...". الكتاب، ج1ص87.

## 5-1- أصل الكلام:

يقول سيبويه: "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويُعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً... فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدِر وأشباه ذلك..."<sup>1</sup>.

فالأمر هنا ظاهر أنّ سيبويه يقصد بأصل الكلام أو الأصل في الكلام: البنية الأولى التي لم يقع عليها تغيير في الاستعمال.

## 5-2- وجه الكلام:

يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا ممّا نُفي عنهم ما أُدخل فيه. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو، وما رأيتُ أحداً إلا عمرا، جعلتَ المستثنى بدلا من الأوّل، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيتُ إلا زيدا. كما أتك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ فهذا وجه الكلام، أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أُخرجت منه الأوّل... وتقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا. هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار في الفعل فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيد، فِعريّ"<sup>2</sup>.

فالقصد أنّ وجه الكلام هنا بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه على وجه الأولوية من حيث البنية الأولى التي عليها الاستعمال، وإن كان يصحّ غيرها على خلاف الأولى.

## 5-3- حدّ الكلام:

يقول سيبويه: "وزعم الخليل (رحمه الله) أنّه يستقبِح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيا على المبتدأ، كما تُؤخّر وتقدّم فتقول: ضربَ زيدا عمرو،

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص8.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص360.

وعمرُو على ضرب مرتفع. وكان الحدُّ أن يكون مقدّما ويكون زيدٌ مؤخّرا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء<sup>1</sup> فيه مقدّما<sup>2</sup>.

فالقصد بالحدِّ هنا هو ما ينبغي أن يأتي عليه الكلام من حيث بنيته الأصلية التي هو عليها<sup>3</sup>.

**6- الكلام كطريقة في التعبير تختص بها جماعة لغوية معينة مختلفة عما استقرّ عليه الاستعمال عند الأغلبية، وهو ما يُطلق عليه سيبويه مصطلح (لغة).**

يُطلق سيبويه لفظ (كلام) ويقصد به الطريقة التي اختص بها بعض العرب في تأدية بعض الظواهر اللغوية الخاصة ولا يُشاركهم فيها العرب جميعهم. ومنها:

**6-1- يقول سيبويه: "وليس (أستغفر الله ذنبا) و(أمرتك الخير) أكثر في كلامهم جميعا، وإنما يتكلم بها بعضهم."<sup>4</sup>**

**6-2- يقول أيضا: "وزعم الخليل (رحمه الله) أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا. وهذه قليلة، ومن تكلم بقياسه: اضرب أيهم قائل لك شيئا.**

**قلت<sup>5</sup> له: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنّه إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلا، وكانّ طوله عَوْضٌ من ترك (هو). وقلّ من يتكلم بذلك"<sup>6</sup>.**

**6-3- ويقول أيضا: "وهذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تتكلم بها، تقول: لهنّك لرجلٌ صدق، يريدون (إنّ) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان**

---

<sup>1</sup> - وجب الانتباه إلى أنّ سيبويه يستعمل (الابتداء) بمعنى المبتدأ، والمبتدأ بمعنى الابتداء، وهذا أحد تلك المواضع. ونبّه على هذا لأنّه وقع وهم لكثير ممّن قرأ الكتاب.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص278.

<sup>3</sup> - ويستعمل سيبويه لفظ (الحدّ) للدلالة على معانٍ أخرى ليس هذا موضع ذكرها.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج1 ص17.

<sup>5</sup> - القائل سيبويه يُحاور الخليل.

<sup>6</sup> - الكتاب، ج1 ص399.

الألف كقوله: هَرَقْتُ، ولحقت هذه اللام (إِنَّ) كما لحقت (ما) حين قلتَ: إِنَّ زيدا لما لينطلقنَّ...<sup>1</sup>.

هذه وجوه من استعمالات وإطلاقات سيبويه مصطلح كلام مع ذكر مواضعها وتتبع معانيها ودلالاتها.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص474.

## المطلب الثالث: بين الكلام والجملة في كتاب سيبويه

بعدما قدّمنا أنّ سيبويه يشتغل في كتابه على دراسة وتحليل (الكلام) وبيننا هناك مختلف الأوجه التي يطلق سيبويه عليها الكلام. نشغل هنا على قضية لها أهميتها فيما يتعلّق بالكلام تحقّقًا وتمييزًا: تحقّقًا من حيث مفهومه المُقام عليه التحليل كموضوع علم النّحو عنده، وتمييزًا من حيث علاقته بغيره عن غيره من الأشكال الأخرى التي لا تُعدّ كلامًا.

ولنا في بيان ذلك نقطتان: الأولى النظر إلى الجملة في كتاب سيبويه وجودا وعدمًا من حيث المصطلح والمفهوم، والثانية النظر إلى الكلام المستغني عند سيبويه من حيث حقيقته وتحديدته البنوي والتداولي.

### 1- لفظ (الجملة) في كتاب سيبويه

نلاحظ أنّه لم يرد في كتاب سيبويه لفظ (جملة) كمصطلح علمي<sup>1</sup>، بل الوارد فيه لفظ (جملة) بمعناها اللغوي المعجمي: وهو معنى الإجمال وهو الجمع المقابل للتفصيل كما يظهر للمتتبع لها في الكتاب. وقد وردت في موضع واحد بصيغة الجمع وفي سبعة مواضع بصيغة المفرد وهذا بيان تلك المواضع<sup>2</sup>:

1-1- يقول سيبويه: "وما يجوز في الشّعْر أكثر من أن أذكره ههنا، لأنّ هذا موضع جملٍ وسنبيّن ذلك فيما نستقبل إن شاء الله"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - ويصرّح بهذا عبد الرحمن الحاج صالح في بحث أنجزه بعنوان: (الجملة في كتاب سيبويه)، انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر - الجزائر، -، 2012، ج1 ص290-291. ووصف هذا الغياب بالغرابة هناك. ويرى الحاج صالح أنّه لم يعثر على (جملة) كمصطلح إلّا عند المبرّد ويرجّح أنّ المازني شيخ المبرّد قد استعملها أيضًا ويرى أنّ الأخفش المتوسط هو من وضع (جملة) كمصطلح ثمّ اشتهرت بعده.

<sup>2</sup> - قد نبّه لهذا حسن عبد الغني جواد الأسدي، انظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، -، ط1: 1428-2007، ص26-28. ونوافقه هنا على ما يقول.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1 ص13.

1-2- "ومما أُجْرِي مجرى الأبد والدَّهر والليل والنهار: المحرَّم وصفر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة، لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، وكأنَّهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً"<sup>1</sup>.

1-3- ويقول -في باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء-: "وجملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا أُضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنَّه في معنى إذ..."<sup>2</sup>.

1-4- ويقول: "فكلَّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سميتَه باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم يتصرَّف. فهذه جملة هذا كلَّه"<sup>3</sup>.

1-5- ويقول: "ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارب المعاني قولك: يئسْتُ يأساً ويأساً، وسئمتُ سأمًا وسامةً وزهدتُ زهدًا وزهادة. فإنَّما جملة هذا لترك الشيء..."<sup>4</sup>.

1-6- ويقول: "وقد جاء على فَعَل يَفْعَل وهو فَعَلُ أشياء تقاربت معانيها، لأنَّ جملتها هَيْج. وذلك قولهم: أَرَج يَأْرَج أَرْجًا وهو أَرْجٌ، وإنَّما أراد تحرَّك الرِّيح وسطوعها، وحمس يحمس حمسًا وذلك حين يهيج ويغضب"<sup>5</sup>.

1-7- ويقول: "فجملة هذا أنَّ كلَّ ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص111.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص461.

<sup>3</sup> - نفسه، ج2ص8.

<sup>4</sup> - نفسه، ج2ص219.

<sup>5</sup> - نفسه، ج2ص220.

<sup>6</sup> - نفسه، ج2ص263-264.

1-8- ويقول: "فجملّة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورا، وذلك قولك: اضرب بيّنك"<sup>1</sup>.

فهذه هي المواضع التي وردت فيها كلمة (جملة) في الكتاب لا تدلّ أبداً على المفهوم الاصطلاحي الذي استقرت عليه فيما بعد. غير أنّ هذا الغياب عن الكتاب كمصطلح لا يعني أنّها غير موجودة كمفهوم، فقد وجدنا سيبويه يطلق على مفهوم الجملة مصطلحا آخر، هو مصطلح (كلام)، أو (الكلام المستغني). وهو ما سنشتغل عليه في النقطة الموالية من حيثيات عدّة.

## 2- الكلام المستغني = الجملة المفيدة عند من بعده:

قد سبق بيان أنّ سيبويه يطلق الكلام قاصداً به مفهوماً معيّناً، هو الكلام المستغني، ووضّحنا هناك وجه هذا الإطلاق ومعناه. وما نشغل عليه هنا هو بيان الحدود البنوية والتداولية لهذا الكلام المستغني، أي: ما المميزات الأساسية التي أعطته صفة الاستغناء من جهة، وأعطته شكلاً معيّناً في الكلام لا يتجاوزه إلى ما هو أكبر منه من الأشكال اللغوية.

ورأينا في المبحث الأوّل حين اشتغالنا على مفهوم النّحو عند سيبويه أنّ معايير النّحوية عنده نوعان: معايير بنوية ومعايير تداولية. وهو ما نستحضره هنا لنبني عليه بيان الحد الخاصّ بالكلام المستغني ليستغني حقيقةً وحكماً. ونجعل (باب المسند والمسند إليه)<sup>2</sup> معولنا في التنظير لهذه القضية مع الإتيان بالنصوص المساعدة على ما نريد من مختلف تصرّفات سيبويه في وصفه للكلام بالاستغناء وبعده.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص275.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص7. وقد قلنا مرارا إنّ الأبواب الأولى من الكتاب هي بمنزلة المقدمات الكلّية الحاكمة لتصرفات سيبويه التطبيقية.

## 2-2- الحدّ التداولي للكلام المستغني:

ويندرج هذا التحديد ضمن نظرة سيبويه للكلام من حيث كونه خطاباً له ظروفه وملايساته الخاصّة داخل الاستعمال. وهي النظرة التي وضعنا الباب الثاني لبيان آلياتها وأسسها الخاصّة في الاشتغال على تحليلها ودراستها عند سيبويه<sup>1</sup>.

وننطلق في بيان حدّ الكلام من حيث هذه النظرة من الباب السابق ذكره، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثُل ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للسام الأوّل بدُّ من الآخر في الابتداء"<sup>2</sup>.

ففي هذا النصّ الابتدائي الذي يقدّمه سيبويه يقسم الكلام أيّ كلام إلى قسمين كبيرين، هما: المسند والمسند إليه. حيث لا يمكن لأيّ كلام أي يخلو منهما حقيقة (أي: في ظاهر اللفظ) أو حكماً (أي: في التقدير، إذ قد يصيب الكلام حذف ما). وهما عنصران لا يمكن أن يستغني عنهما المتكلم ليصل إلى إفادة المخاطب عما لم يكن عنده. مع التنبية إلى أنّ المسند عند سيبويه<sup>3</sup> قد يكون مبتدأً أو ما ينزل منزلته ويأخذ حكمه، والمسند إليه قد يكون الخبر أو ما ينزل منزلته.

فالإسناد عند سيبويه هو ضمّ عنصر إلى آخر ليتولّد عن هذا الضمّ (كلام مستغن) أي جملة مفيدة. وأقلّ ما يتكوّن منه الكلام هو المبتدأ والمبني عليه من جهة الجملة الاسمية، أو الفعل والفاعل من جهة الجملة الفعلية ولا يقصد غير هذا. مع

<sup>1</sup> ويندرج تحتها الحدّ التداولي للكلام المستغني، إذ هو نظر للكلام في حالته المفتوحة على الاستعمال.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص7.

<sup>3</sup> - شاع عند المتأخرين أنّ المسند هو الحديث وأنّ المسند إليه هو المحدث عنه. وهو خلاف استعمال سيبويه حيث نجد الأمر عنده معكوساً فالمسند هو المحدث عنه والمسند إليه هو الحديث، وعلى سنسير في بيان مقاصد سيبويه على وفق اصطلاحه لا على وفق اصطلاح غيره. يقول سيبويه: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"، الكتاب، ج1ص256. ويقول أيضاً: "فالمبتدأ الأوّل والمبني عليه ما بعده فهو مسند ومسند إليه"، الكتاب، ج1ص278.

التأكيد على أنّ الإسناد عند سيبويه مبني على علاقة إفادة ينشأ منها كلام وحديث، سواء بين المبتدأ والمبني عليه أو بين الفعل وفاعله، فالعلاقة هي علاقة إسناد إفادي أو إسناد خطابي أو كما نسمّيه هنا إسناد تداولي.

وبهذه العلاقة التداولية التي تنشأ بين المسند والمسند إليه سواء كان المسند مبتدأ أم فاعلا وسواء كان المسند إليه مبنيا عليه أم فعلا. فيحصل التكافؤ على المستوى التداولي الإفادي المبني على الإسناد كما في الشكل الآتي<sup>1</sup>:

	المسند	المسند إليه	
هناك تكافؤ في الإسناد بين	المبني عليه	المبتدأ	نواة ثنائية
المبتدأ والفاعل ولا تكافؤ بينهما	الفعل	الفاعل	إفادية
في البنية.			

وعلى هذا فهناك علاقة تكافؤ بين المبتدأ والفاعل من جهة، وبين المبني عليه والفعل من جهة أخرى عند سيبويه على المستوى التداولي الذي أساسه الإسناد وعلاقته الإفادة التداولية التي تنظر إلى الكلام داخل الاستعمال مراعية كلّ الظروف المحيطة بالحدث التلفظي.

تدرج ضمن هذا التحديد مختلف التحليلات التي يجريها سيبويه على الكلام باعتباره حدثا تواصليا له مقام معيّن وزمان معيّن وأطرافا متفاعلة خاصّة، فيتم تحليل الكلام بالنظر إلى كلّ العناصر غير اللسانية ذات الأهميّة الكبيرة.

ونضع هنا تمثيلا لممارسة سيبويه هذا النوع من التحليل على هذا النوع من التحديد للكلام، يقول سيبويه -في بيان باب ظنّ وأخواتها- : "... وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تُبيّن ما استقرّ عندك من حال

<sup>1</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب: في نظرية الوضع والاستعمال العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط، دتا، ص 152-155.

المفعول الأول يقينا كان أو شكّا، وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو...<sup>1</sup>. ثم يواصل سيبويه تحليله لهذه التراكيب بناء على ملابسات الاستعمال من قصد المتكلم وعلم المخاطب وظروف التخاطب وما تعلقّ بذلك.

## 2-1- الحدّ البنوي للكلام المستغني:

ويندرج هذا التحديد ضمن نظرة سيبويه للكلام من حيث كونه بنية مغلقة لها حدودها الشكلية وصورتها المجردة. وهي النظرة التي وضعنا هذا الباب لبيان آلياتها وأسسها الخاصة في الاشتغال على تحليلها ودراستها عند سيبويه. وهي نظرة تختلف عن النظرة الأخرى التي خصّصنا لها الباب الثاني من هذا العمل.

وننطلق في تحديد هذا المعنى عند سيبويه في تفريقه بين المسند والمسند إليه والإسناد من جهة، وفي تفريقه بين المبني والمبني عليه والبناء من جهة أخرى. وذلك يرجع حسب قراءتنا للكتاب إلى:

- أنّ الإسناد شيء راجع إلى المستوى التداولي المفتوح على ظروف الاستعمال كما مرّ تأكيد هذا في العنصر الذي سبق هذا بيانا فيه كفاية.

- أنّ البناء شيء راجع إلى المستوى البنوي المغلق على نفسه وعلى ذاته دون نظر لما حوله من ظروف الاستعمال.

وبناء على ما سبق، وعلى قراءتنا لكتاب سيبويه خلصنا إلى ما يأتي:

- أنّ سيبويه يستعمل مصطلحي المبني والمبني عليه والبناء من جهة، ومصطلح المسند والمسند إليه من جهة. وهذا يعطينا تصوّرا على أنّ مدلولهما مختلف عنده.

- أنّ سيبويه يطلق المبني والمبني عليه والبناء في توضيح العلاقة التي تربط بين شيئين هما: المبتدأ وخبره في الجملة الاسمية، والفعل والمفعول به في الجملة

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص18.

الفعلية. ومثاله: يقول سيبويه: "فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام"<sup>1</sup>. ومثله: يقول: "... وهذا عبدُ الله معروفًا. فهذا اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبدُ الله. ولم يكن ليكون كلامًا حتّى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله"<sup>2</sup>.

- أن سيبويه لا يستعمل مطلقًا كلمة المبني أو المبني عليه أو البناء فيما تعلق بتوضيح العلاقة التي تربط الفعل بالفاعل. بل يستعمل كلمة أخرى، هي: (شَغَلَ) بصيغة الماضي أو (تشغل) بصيغة المضارع. ومثاله: يقول سيبويه: "... وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدا، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب (يقصد في قولك: ذهب عبدُ الله)، وشغلتَ ضرب به كما شغلت به ذهب..."<sup>3</sup>.

- أن سيبويه لم يستعمل مطلقًا كلمة (البناء) ونحوها لتفسير العلاقة التي تربط بين المبتدأ وما يعمل فيه من الابتداء.

- أن سيبويه يستعمل مصطلح العامل والمعمول في توضيح العلاقات التي تنشأ بين العناصر داخل الجمل، وهذا ممّا يوضّح ما يأتي بيانه لاحقًا.

وبناء على كلّ ما سبق يتّضح لنا ما يأتي:

- أن مصطلح (البناء) وما صيغ منه من صيغ للدلالة على عناصر البنية المجردة من مبني ومبني عليه يستعمله سيبويه فيما يخصّ المبتدأ وخبره والفعل ومفعوله لا غير. ويظهر هذا التساوي في الاستعمال جليًا في باب خصّه سيبويه لتفسير قضية بناء الاسم على الفعل فتصير الجملة فعلية، أو بناء الفعل على الاسم فتصير الجملة اسمية، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدّم أو أُخّر، وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم. فإذا بنيت الاسمَ عليه قلت: ضربتُ زيدا، وهو الحدّ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ: ضرب زيدٌ عمرا، حيث كان زيدٌ أوّل ما تشغل به الفعل، فكذاك هذا إذا كان يعملُ فيه..."

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص278.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص256.

<sup>3</sup>- نفسه، ج1ص14.

وإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتهُ، فلزمتَه الهاءُ، وإنَّما تُريدُ بقولك: مبنِيٌّ عليه الفعلُ أنَّه في موضعٍ منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضعٍ هذا الذي بُنيَ على الأوَّل وما ارتفع به"<sup>1</sup>. وفي هذا النصِّ أمور:

\* منها أنَّ سيبويه يطلق المبنى عليه على خبر المبتدأ وعلى مفعول الفعل.

\* منها أنَّ سيبويه يفرق بين علاقة المبتدأ بخبره والفعل بمفعوله من جهة، وبين علاقة الفعل بفاعله من جهة أخرى. حيث يستعمل للأول البناء وللثاني الشغل.

\* منها أنَّ الكلام من حيث بنيته مواضع ومواقع في الكلام، فتقع بعض العناصر مكان الأخرى كما نرى هنا وقوع الخبر جملة (ضربته) وهو موضع المفرد (منطلق) فيُعطى حكمه الموضعي من هذه الحيثية.

- أنَّ العلاقة التي تربط بين المبتدأ وعامله الذي هو الابتداء من جهة، والعلاقة التي تربط بين الفعل وفاعله من جهة ثانية، هي علاقة تكافؤ على مستوى البنية لا غير. ويظهر ذلك جلياً في استعمالات كثيرة في الكتاب. حيث نجد سيبويه يسوي بينهما من حيث هذه الجهة في أكثر من موضع منها: "... إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء"<sup>2</sup>.

ومما سبق بيانه نخلص إلى وضع تلك العمليات التكافئية على الشكل التالي<sup>3</sup>:

التكافؤ الحقيقي في البنية	الزوائد	المبنى عليه	المبتدأ	الابتداء	نواة ثلاثية بنوية
		± المفعول به	الفاعل	(والنواسخ) الفعل	

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص41.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص308.

<sup>3</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن الحاج صالح، ص153.

فهذا الشكل التمثيلي يعطينا العلاقة الحاصلة بين كلّ من المبتدأ وعامله (الابتداء) من جهة، وبين الفاعل وعامله (الفعل) من جهة أخرى. وهي علاقة تكافؤ على مستوى البنية لا غير. وهذا ما سنراه في مختلف العلاقات التي تربط كلّ عناصر الجملة من حيث البنية المغلقة لا غير منظورا إليها في إطار علاقة العمل.

## المبحث الثالث: طبيعة التفكير النحوي عند سيبويه

نحاول في هذا المبحث معالجة قضية نراها تستحق العناية والنظر، هي طبيعة التفكير النحوي عند سيبويه: كيف هي؟ وما مميزاتها على وجه الإجمال والعموم؟. ولنا في ذلك عدة مطالب تكون كفيلاً ببيان المقصود.

### المطلب الأول: اعتماد سيبويه المطلق على المسموع<sup>1</sup>

يجد المتصفح لكتاب سيبويه الكم الهائل من العبارات المسموعة شعراً ونثراً، وهي كثرة تدل لمن تأملها على مدى احترام سيبويه لكلام العرب الذي سمعه هو منهم أو نقله شيوخه عنهم، فيدلنا هذا على أولى مميزات التفكير النحوي عند سيبويه.

ونحن هنا نقدّم مجموعة من النصوص من كلام سيبويه تبين احترامه هو وشيوخه لكلام العرب شعراً ونثراً، وأنهم يفقون منه موقف المعظم المقدم له على مختلف أنظارهم العقلية.

#### 1- سماعات سيبويه:

وهي نصوص نجدها مبنوثة في كتابه يصرح فيها أنه سمع من العرب الفصحاء أو روى عنهم نصوصاً محفوظة، أو نجده يقدم ملاحظات مهمة بعد بعض الاستعمالات الاستثنائية التي رويت عنهم. وهذه نبذة منها مستلّة من كتابه:

1-1- يقول: "وقال عمرو بن شأس:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا

<sup>1</sup> - انظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 96-98.

أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم. وسمعتُ بعض العرب يقول: (أشنعاً) ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعاً<sup>1</sup>.

فهذا موضع من الكتاب يصرح سيبويه بسماعه عن العرب موضحة وجه ما رواه عنهم من حيث التحليل النحوي، فنجده معملاً ذلك المسموع غير مهدر له، والتأويل فرع الأعمال.

**1-2-** يقول سيبويه: "وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: (اجتمعتُ أهل اليمامة)، لأنه يقول: اجتمعتِ اليمامة. يعني: أهل اليمامة، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام."<sup>2</sup>.

في هذا الموضع ينقل سيبويه عن العرب استعمالاً خاصاً هو جواز تأنيث العامل لتأنيث المضاف إليه (اليمامة) مع أنّ المضاف مذكر (أهل). وهو هنا يُعمل هذا السماع ولا يُهدره بل يجد له تأويلاً.

**1-3-** يقول سيبويه: "وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمود فهديناهم)، إلا أنّ القراءة لا تُخالف، لأنها سنة"<sup>3</sup>.

هذا أصل مهم من الأصول المتعلقة بالمسموع والتي سار عليها سيبويه في كتابه، وهي تنبئ عن تعظيم للمسموع عموماً، وللقرآن بمختلف قراءاته الصحيحة على وجه الخصوص. وفي هذا ردّ صريح على من ادّعى بأنّ سيبويه يرد القراءات القرآنية بمجرد مخالفتها للقواعد التي قررها، بل على العكس من ذلك تماماً بل هو هنا يعتمد اعتماداً مطلقاً على القرآن بجميع قراءاته وأنّ تلك القراءات حجة تُعمل ولا تُهدر.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص22.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص26.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص74.

1-4- يقول سيبويه: "ومما جاء في النصب أنّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول:  
(خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)."<sup>1</sup>.

في هذا الموضع ينقل سيبويه عن العرب أنفسهم بأنّه سمعهم يستعملون تركيبا معينا استعمالا معينا، وهو هنا يُعمل ذلك السماع من غير إهدار له، وهذا يبيّن لنا طبيعة الدراسة النحوية عنده، وأنّها دراسة تعتمد اعتمادا مطلقا على السماع عن العرب.

1-5- يقول سيبويه: "وقد قال قومٌ من العرب تُرضى عربيتهم: (هذا الضاربُ الرّجلِ)، شبّهوه ب (الحسنِ الوجهِ)"<sup>2</sup>.

في هذا الموضع ينقل سيبويه عن العرب استعمالا معينا لتركيب معيّن بقصد بيان أنّه سائغ من حيث الاستعمال اعتمادا على هذا المسموع عن العرب الفصحاء.

وهكذا نجد أنّ سيبويه يواصل في النقل عن العرب كلامهم الذي سمعه هو منهم محلا معللا موجها إلى آخر الكتاب، ومعتادا عليه في تقرير ما يقرر من أصول وفصول للكلام.

## 2- سماعات شيوخ سيبويه:

وهذه النصوص نجدها مبنوثة في خلال كتابه، وهذه نبذٌ منها:

2-1- يقول سيبويه: "وقال المّرار الأسدي:

فردّ على الفؤاد هوى عميدا وسؤئل لو يُبينُ لنا السّؤالا

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص77.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص93.

وقد نَغَى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدالا

حدّثنا به أبو الخطاب عن شاعره<sup>1</sup>.

هذا نص ينقله سيبويه عن شيخه أخي الخطاب النحوي واللغوي المعروف يصرّح فيه بأنّه سمع المرّار الأسدي يُشد شعره على هذا الوجه، وهو نصب (الخرد) بالفعل الأول (نرى).

2-2- يقول سيبويه: "وقال الشاعر، وهو اللعين:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

أشدناه يونس مرفوعا عنهم<sup>2</sup>.

هذا نص ينقله سيبويه عن شيخه يونس بن حبيب النحوي المعروف يصرّح فيه بأنّه سمع من العرب الموثوق بعربيتهم أنّهم رروا بيتا للعين على هذا الوجه، وهي مسألة من مسائل الإلغاء في باب (ظن).

2-3- يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب -وسألته عنه غير مرّة- أنّ ناسا من

العرب يوثق بعربيتهم وهو بنو سلّيم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل باب (ظننت)<sup>3</sup>.

وفي هذا الموضع ينقل سيبويه عن شيخه أبي الخطاب أنّ ناسا من العرب الفصحاء المحتج بلغتهم يستعملون باب (قلت) مثل باب (ظننت) دون قيد أو شرط، وقد نصّ على هويّة هؤلاء العرب وهم بنو سلّيم، فتكون هذه لغة لهم.

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص40.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص61.

<sup>3</sup>- نفسه، ج1ص63.

2-4- يقول سيبويه: "وحدّثنا يونسُ أنّ العرب تُنشدُ هذا البيت وهو لعبدّة بن

الطّبيب:

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تهدّما"<sup>1</sup>.

وهذا مثال آخر لما نقله سيبويه عن أحد شيوخه وهو هنا يونس بن حبيب، فقد روى عن العرب أنّها تُنشدُ هذا البيت على هذا الوجه (وهو نصب هُلك) على خلاف الكثير عن العرب وهو نصبه، وهي رواية معمول بها.

2-5- يقول سيبويه: "وزعم عيسى أنّ بعض العرب يُنشدُ هذا البيت لأبي

الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكِرِ الله إلا قليلا"<sup>2</sup>.

وفي هذا الموضع ينقل سيبويه عن شيخه عيسى بن عمر النحوي المعروف ناقلا عن العرب إنشادهم بيتا لأبي الأسود الدؤلي على وجه غير الوجه الآخر، وهو ترك تنوين (ذكر) مع نصب (الله) مفعولا لها. والرواية هذه حجة لأننا إن لم نحتج بها كقول لأبي الأسود فنحتج بها كقول للعرب.

2-6- يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنّه سمع قوما من العرب يُنشدون قولَ

الحر بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشّعري رقابا"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص77.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص85.

<sup>3</sup>- نفسه، ج1ص103.

ينقل هنا سيبويه عن شيخه أبي الخطاب أيضا أنه سمع العرب المحتج بهم يروون بيتا على وجه آخر، وهو نصب (الرقابا) معمولا لـ(الشُّعرى) على حدّ (الحسن وجها). وهي رواية من روايات هذا البيت وكلّها حجّة.

وهكذا نجد سيبويه في كتابه جميعه ما شيا على هذه الطريقة في التعيد والتحليل والبناء على ما سمع هو عن العرب الموثوق بهم المحتج بلغتهم، أو ممّا رواه عن شيوخه ممن سمع من العرب، غير مفرّق بين الشعر والنثر في الاحتجاج بل كلاهما حجة عنده مع ما للشعر من خصوصيات لكونه شعرا.

## المطلب الثاني: تقديم سيبويه السماع على القياس<sup>1</sup>

وهذه خاصية ثانية من خصائص التفكير النحوي عند سيبويه، وهو اعتماده المطلق على السماع وتقديمه على القياس مطلقاً دون تردد، بل تجده يقف حيث وقف العرب من غير أن يُقدّم عليهم قياساً رآه أو رأياً عنّ له، وحرصه الشديد على الوقوف على ما سمعه عن العرب من غير أن يتجاوزوه بقياس. ونحن هنا نقدّم مجموعة من الأمثلة توضّح هذا المسلك وتبيّنه:

1- يقول سيبويه: "... فإنّما تُجرّيها كما أجزت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضعت فيها، ولا تُدخلنّ فيها ما لم يدخلوا من الحروف"<sup>2</sup>.

يصرح سيبويه في هذا الموضوع بأنّه لا يصحّ بحال من الأحوال أن يعدّي المتكلم الحكم الذي ثبت لبعض الكلمات في تركيب معيّن إلى غيرها من الكلمات التي تساويها في الموضوع نفسه من التركيب، بل لا تتجاوز الكلمات التي تصرّفت فيها العرب دون قياس غيرها عليها، لأنّ العرب لم تُرد تلك التعديّة ولا قصدتها.

2- يقول سيبويه: "ولو قالت العرب: (اضرب أيّ أفضل) لقلّته، ولم يكن بدّ من متابعتهم"<sup>3</sup>.

يظهر في هذا النصّ جلياً أنّ سيبويه يقف عند ما تقوله العرب ولا يتجاوزها أبداً، بل نجده يحترم ما تستعمله مطلقاً ولو خالف ما استقرّ عنده من أصول وأقيسة، وقوله: (لم يكن بدّ من متابعتهم) فهو هنا يقرر أصلاً مهمّاً، وهو وجوب متابعة العرب فيما

<sup>1</sup> - انظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 99-105.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج 1 ص 166.

<sup>3</sup> - نفسه، ج 1 ص 398.

تستعمل من الكلام ولو خالف ما خالف من الأصول والأسس التي استقرت عند النحويين.

**3-** يقول سيبويه: "وليس كلّ هذا النحو يلحقه الواو والنون، كما ليس كلّ هذا النّحو يُكسّر ولكن تقول فيما قالوا وكذلك وجه الباب".<sup>1</sup>

هذا الموضوع من الكتاب يؤكّد ما سبق بيانه من وقوف سيبويه عند ما تقوله العرب لا يتخطاه بل يحترمه ويتّبعه، ويوضح هذا جليا قوله: (ولكن تقول فيما قالوا)، فهو يقف حيث وقفوا ويسير حيث ساروا، وهذا منهجه من أول الكتاب إلى آخره دون تجاوز لهذا الأصل تنظيرا وتطبيقا، فما من أصل يضعه أو من قياس يستنبطه إلا وله مستند من كلام العرب ولا يتعداه.

**4-** يقول سيبويه: "... وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذّ، ولكنّه يجري على بابه حتّى تعلم أنّ العرب قد قالت غير ذلك. وكذلك تقول العرب، ينونون. وجميع التنوين يثبت في الأسماء إلا ما ذكرت لك".<sup>2</sup>

هذا النص يقرّر بوضوح منهج سيبويه في التعامل مع كلام العرب فيما سمعه هو منهم أو بلغه عنهم بطريق صحيح، وهو أنّ يُعمل كلّ ذلك ولا يُهمله ولا يُهدره، بل نجده يقف عنده ولا يتجاوزه، وهنا زاد شيئا آخر، وهو ألا يتجاوز الدارس ليس ما قالته فحسب بل ما لم تقله، فلا يصحّ استعمال أي واحد ما لم تستعمل العرب ذلك الحرف فيما يريد استعماله فيه.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص103.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2ص149.

5- يقول سيبويه: "والقياس في (فَعَل) ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر"<sup>1</sup>.

يقرّر سيبويه هنا قضية الاعتماد على المسموع عن العرب فيما يقرر من أصول ويضع من أسس، فلا يُجيز سيبويه للباحث أن يضع ما شاء من عند نفسه بل عليه أن يقف حيث وقفت العرب ويحتذي حذوها.

وبعد، فهذا هو منهج سيبويه في الاعتماد المطلق على المسموع عن العرب دون أن يتجاوزه أو يتعدّاه أو يُقدم نظرا عليه أو قياسا.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص176.

### المطلب الثالث: البعد الرياضي في التفكير النحوي عند سيبويه<sup>1</sup>

نحاول في هذا المطلب الكشف عن الخاصية الثالثة من الخصائص المميزة للنظر النحوي عند سيبويه، وهي ما أطلقنا عليه البعد الرياضي، والمقصود به أنّ سيبويه يتوسل في نظره العقلي للكلام وتحليله إياه على منهج رياضي بامتياز ويعتمد على مفاهيم رياضية محضة، وقد ظهر لنا هذا من خلال تتبعنا لمختلف التحليلات التي يقيمها سيبويه على الكلام.

ونحن في هذا المطلب نحاول أن نُقدّم بعض المفاهيم الرياضية التي اعتمدها سيبويه في نظره للكلام كبنية وليس في نظره للكلام كخطاب إفادي إعلامي مع تقديم أمثلة من كلامه تبيّن توسّله تلك المفاهيم.

#### أولاً: توظيف سيبويه لمفهوم الجداء الديكارتي

ينطق سيبويه في تحليله للكلام من مفهوم رياضي محض هو الجداء الديكارتي، وقبل تبين كيفية توظيف سيبويه هذا المفهوم لا بدّ من بيان ماهيته عند علماء الرياضيات:

#### 1- الضرب الديكارتي أو الجداء الديكارتي<sup>2</sup>:

نقف على تعريف هذا المفهوم من خلال كتب علماء الرياضيات إذ هو عندهم اسم يُطلق لضرب مجموعة A في المجموعة B، ويُرمز له بـ  $A \times B$ ، على مجموعة الأزواج المرتبة التي ينتمي عنصرها الأول إلى المجموعة A وينتمي عنصرها الثاني إلى المجموعة B.

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج2ص48.

<sup>2</sup> - انظر: في الجبر المجرد، جون ب. فرالي، تر: مجموعة من المترجمين، مكتبة العبيكان -الرياض-، ط1: 1435هـ/2014م، ص14-15.

$$A \times B = \{ (a, b) / a \in A, b \in B \}.$$

فإذا كانت  $A = \{1,2,3\}$  و  $B = \{3,4\}$  . فينتج من ضرب المجموعة A في المجموعة B ما يأتي:

$$A \times B = \{(1,3), (1,4), (2,3), (2,4), (3,3), (3,4)\}$$

ويمكن أن نضع لهذه العمليات الجدول التالي:

4	3	
1,4	1,3	1
2,4	2,3	2
2,3	3,3	3

سمي كذلك نسبة إلى رينيه ديكرت الذي قام بتأسيس الهندسة التحليلية مُطلقاً هذا المفهوم من جداء المجموعات.

## 2- توظيف سيبويه لمفهوم الجداء الديكارتي<sup>1</sup>:

أمّا توظيف سيبويه لهذا المفهوم فيكفي هنا أن نُقدّم باباً من أبواب الكتاب أقام سيبويه تحليله فيه على الجداء الديكارتي، وهو (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)<sup>2</sup>. وهو باب يقوم على بيان سيبويه لوجوه بناء الاسم الثلاثي المجرد (فعل)،

<sup>1</sup> - انظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص224-225.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج2ص315.

فهو يكون على اثنتي عشرة صيغة نظريا نتيجة ضرب مجموعة في مجموعة، وذلك أنّ (فاء الصيغة) تعنورها ثلاثة حركات هي (الفتحة والضمة والكسرة) أمّا السكون فلا تعنورها لكونها أولا، أمّا (العين) فتعنورها أربعة حركات هي (الفتحة والضمة والكسرة والسكون لوقوع العين وسطا)، أمّا (لام الصيغة) فهي موضع الحركة الإعرابية، وضرب ثلاثة في أربعة هو اثنتا عشرة صيغة نظرية ممكنة، وهذا هو التطبيق الفعلي لمفهوم الجداء الديكارتي.

وهذا كلام سيبويه الذي يقوم على المفهوم الرياضي، يقول: "أمّا ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون:

- 1- (فَعَلًا) ... ويكون 2- (فَعَلًا) ... ويكون 3- (فُعَلًا) .... ويكون
- 4- (فَعَلًا) ... ويكون 5- (فَعَلًا) ... ويكون 6- (فَعَلًا) ... ويكون 7- (فُعَلًا) ...
- ويكون 8- (فُعَلًا) ... ويكون 9- (فَعَلًا) ... ويكون 10- (فَعَلًا) ... وهو قليل ...
- واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات 11- (فُعِل) ولا يكون إلّا في الفعل، وليس في الكلام 12- (فُعِل).<sup>1</sup>

هذا النص من سيبويه يبيّن بوضوح ما قام به من عمليات رياضية لحصر الإمكانات المحتملة لصيغة الاسم الثلاثي المجرد (فعل) فتحصل له من ذلك اثنتا عشرة صيغة، فوجد أنّ المستعمل منها عشر صيغ أمّا المهملة فهي صيغتان.

أمّا عن التمثيل لما قام به بحسب الجداء الديكارتي فهو كالآتي:

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص315.

سكون Ø	كسرة ا	ضمّة u	فتحة a	
aØ	ai	au	aa	فتحة a
فَعْل	فَعِل	فَعُل	فَعَل	
uØ	ui	uu	ua	ضمّة u
فُعْل	فُعِل	فُعُل	فُعَل	
iØ	ii	iu	ia	كسرة ا
فِغْل	فِغِل	فِغُل	فِغَل	

فهذا الجدول يبيّن لنا ما قام به سيبويه من عمليات رياضية للحصول على ما حصل عليه من الصيغ الممكنة والمحتملة لصيغة الاسم الثلاثي المجرد. وبدلّ على أنّ سيبويه قصد هذا المعنى الذي ننسبه إليه مجيئه بصيغتين لم تردا عن العرب بل اقتضتھما العملية الرياضية إذ هما من جملة الاحتمالات الممكنة، وهما (فَعِل و فَعُل)، فلو لم تحتلها العملية الرياضية لما كان لمجيئهما معنى، بل إتيانه بهما تصريح بأنّه أجرى تلك العملية الرياضية قبل عرضها على ما جاء عن العرب، وهو المطلوب.

## ثانياً: توظيف سيبويه لمفهوم المجموعات الرياضية

ينطلق سيبويه في تحليله الكلام من مفهوم رياضي محض هو نظرية المجموعات، وقبل تبين كيفية توظيف سيبويه هذا المفهوم لا بدّ من بيان مفهوم هذه النظرية عند علماء الرياضيات:

### 1- مفهوم المجموعات عند علماء الرياضيات<sup>1</sup>:

يبدأ علماء الرياضيات في بيان مسائل الجبر بالمجموعات من حيث بيان ماهيتها، وبيان أنواعها، وبيان العلاقات فيما بينها. ويرجع سبب هذا البدء بها إلى أمرين: الأول أنّه لا يُمكن البدء بما هو أعمق وأشدّ تجريداً قبل المجموعات، والثاني أنّ ما بعده يبني كثير منه عليها.

أمّا من حيث الماهية والمفهوم فقد اتفق علماء الرياضيات على أنّ المجموعات تُعدّ من المفاهيم البدائية لا تحتاج إلى تعريف يحدد ماهيتها، بل هي من المفاهيم التي تُبنى عليها غيرها من المفاهيم التي تحتاج إلى التحديد والبيان<sup>2</sup>.

غير أنّهم حاولوا إعطاء بعض الافتراضات التي تُوضّحها عند الاقتضاء<sup>3</sup>:

1- تتكوّن المجموعة  $S$  من عناصر، وإذا كان  $a$  أحد هذه العناصر، فنشير إلى

ذلك بالرمز  $a \in S$

2- هناك مجموعة واحدة بالضبط ليس فيها عنصر، وهي المجموعة الخالية،

ويُرمز لها بـ  $\emptyset$ .

---

<sup>1</sup> - انظر: في الجبر المجرد، جون ب. فرالي، تر: مجموعة من المترجمين، ص 13-23.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 13.

3- يمكننا وصف المجموعة، إمّا بإعطاء صفة مميّزة لعناصرها، مثل (مجموعة أعضاء المجمع اللغوي) أو بسرد العناصر. الطريقة القياسية لوصف مجموعة بسرد العناصر هي بحصر أسماء العناصر -مفصولة بفواصل- بين حاصرتين، على سبيل المثال  $\{1,2,15\}$  إذا وصفت مجموعة بصفة مميزة  $P(x)$  لعناصرها  $x$ ، فإنّه عادة ما يستخدم رمز الحواصر  $\{x|P(x)\}$  ويقرأ (مجموعة كل  $x$  بحيث إنّ العبارة  $P(x)$  عن  $x$  صحيحة) وعليه:

$$\{x|P(x)\} = \{1,2,15\} \text{ غير صحيح موجب أقل من أو يساوي } 8|x$$

$$\{2x | x = 1,2,15\} =$$

الرمز  $\{x|P(x)\}$  عادة ما يسمى (رمز بناء- المجموعة).

4- المجموعة حسنة التعريف تعني أنّه إذا كانت  $S$  مجموعة و  $a$  شيء ما، فإنّه إمّا  $a$  في  $S$  ويرمز لها بـ  $a \in S$  أو بالتأكيد  $a$  ليس في  $S$  ويرمز لها بـ  $a \notin S$ . ومن ثمّ يجب علينا ألا نقول أبدا (اعتبر المجموعة  $S$  لبعض الأعداد الموجبة) لأنّه ليس واضحا فيما إذا كان  $2 \in S$  أو  $2 \notin S$ . من الناحية الأخرى، يمكننا اعتبار المجموعة  $T$  لكل الأعداد الصحيحة الموجبة الأولى حسنة التعريف وذلك لأنّ لكل عدد صحيح موجب هو بلا ريب إمّا أوليا أو غير أولي. ومن ثمّ  $5 \in T$  و  $14 \notin T$ . من الممكن أن يكون صعبا أن نحدّد بالفعل ما إذا كان شيء ما في مجموعة، على سبيل المثال.

## 2- توظيف سيبويه لمفهوم المجموعات الرياضية:

وظّف سيبويه مفهوم المجموعات في بعدها الرياضي في تحليله الكلام من وجهة النظر البنوية، ويظهر ذلك جلياً في مستويي الإفراد والتركيب. ونحن هنا نقدّم لكلّ واحد من المستويين مثالا يوضّح ما نريده:

### 2-1- مستوى الإفراد:

ويظهر اعتماد سيبويه على مفهوم المجموعات في بعدها الرياضي في بناء المُثَلّ الصرفية لجمع المفردات في صيغة مجرّدة لا حقيقة لها في الواقع، بل ما هي إلا صيغة جامعة للمفردات التي تجري المجرى نفسه، والقصد بالمجى هنا هو أن يكون لها الحكم البنوي نفسه، أي على مستوى البناء المجرد لا على أي مستوى آخر.

ومثاله ما قام به سيبويه في حصر صيغ الاسم الثلاثي المجرد، حيث أوصلها إلى اثنتي عشرة صيغة مجرّدة عن طريق توظيف الجداء الديكارتية كما مرّ بيانه، وهي: "1- (فَعَلًا) ... ويكون 2- (فَعَلًا) ... ويكون 3- (فَعَلًا) .... ويكون 4- (فَعَلًا) ... ويكون 5- (فَعَلًا) ... ويكون 6- (فَعَلًا) ... ويكون 7- (فَعَلًا) ... ويكون 8- (فَعَلًا) ... ويكون 9- (فَعَلًا) ... ويكون 10- (فَعَلًا) ... وهو قليل ... واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات 11- (فَعَلًا) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام 12- (فَعَلًا)<sup>1</sup>.

فما نراه هنا هو تنويع للصيغ المجرّدة التي تحصر مفردات الاسم الثلاثي المجرد من غير نظر إلى توظيفها في الاستعمال الحقيقي أو عدم توظيفها في الاستعمال الحقيقي، فهذه الصيغ في الحقيقة تُمثّل مجموعات بالمفهوم الرياضي.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص315.

ومما تمتاز به هذه المجموعات عند سيبويه هو كونها دائرة بين<sup>1</sup>:

#### أ- المجموعات الممتلئة:

وهي المجموعة التي لها أكثر من مفرد واحد في الاستعمال الحقيقي، ومثالها ما قدّمه سيبويه في الصيغتين: {فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا}. فهذه الصيغ صيغ وردت في الاستعمال الحقيقي ووردت بكثرة.

#### ب- المجموعات ذات العنصر الواحد:

وهي المجموعات التي تحتوي على عنصر وحيد هو كلُّ مفرداتها، ومثالها هنا الصيغة العاشرة التي أوردتها سيبويه في تنويع صيغ الاسم الثلاثي المجرد، وهي: {فَعَلًا}، وهي صيغة لم يرد فيها إلا مفردة واحدة هي (إِبِل) دون غيرها من المفردات الداخلة تحت حدّ هذه الصيغة.

#### ج- المجموعات الخالية:

وهي المجموعات التي لا تحتوي على عنصر مطلقا، فهي خالية من أي مفرد يدخل تحت حدّ الصيغة المفترضة، فهي صيغة لا وجود لها محققا في الاستعمال. ومثالها مما قدّمه سيبويه في قوله: (واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات 11- (فَعَل) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام 12- (فَعَل)). فهاتان الصيغتان مفترضتان ولا حقيقة لهما في واقع الاستعمال بل فرضتهما القسمة التركيبية والجداء الديكارتي كما مرّ بيانه. فهي مجموعة خالية بالمفهوم الرياضي البحت.

---

<sup>1</sup> - تمتاز هذا المجموعات عند سيبويه بمجموعة من الخصائص ترجع كلّها إلى خاصيتين اثنتين: الخاصية الأولى: أنّها مجموعات ذات بعد رياضي بامتياز. الخاصية الثانية: أنّها مجموعات ذات بعد مجرد أي ما يجمع بينها ليس مما يُدرك بالحسّ بل ممّا يُدرك بالعقل المجرد.

## 2-2- مستوى التراكيب:

وهو ما نراه عند سيبويه من بناء الأبواب النحوية ذات المجرى الواحد في الكلام، فهذه الأبواب -في حقيقة الأمر- هي مجموعات مشتركة في بناء واحد مجرد، أي أبواب يجمعها شيء واحد، وهذا الجامع هو جامع بنوي لا غير.

ومن الأمثلة التي نضعها هنا توضيحاً لما نريد بيانه:

### أ- باب (كان وأخواتها):

وهي مجموعة تضمن عناصر لها المجرى نفسه، فهي ممّا يرفع اسماً أصله مبتدأ وينصب اسماً أصله خبر، فهذا المجرى المجرد هو الجامع بينها لا غير.

وهذه الأفعال هي يقول سيبويه: "وذلك قولك: {كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر}. تقول: (كان عبدُ الله أخاك<sup>1</sup>).

وهذا مجراها في جدول توضيحي:

المعمول <sup>2</sup>	المعمول <sup>1</sup>	العامل
أخاك	عبدُ الله	كان
أخاك	عبدُ الله	يكون
أخاك	عبدُ الله	صار
أخاك	عبدُ الله	مادام
أخاك	عبدُ الله	ليس

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص21.

هذا الجدول يبيّن المجرى الذي يجري عليه الباب، وهو الجامع بين هذه العناصر المكوّنة له، وهو جامع بنوي محض لا علاقة له بما تحمله من معنى أو دلالة.

### ب- حروف الجزم:

وهي مجموعة العناصر التي تعمل الحزم في الفعل المضارع، وهي مجموعة محدودة من العناصر لا غير. وما يجمع بينها ليس معناها ولا دلالتها بل مجراها في الكلام وبنيتها العاملة لا غير.

يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها

وذلك: (لَمْ، لَمَّا، واللامُّ التي للأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، و (لا) التي في النَّهْيِ، وذلك قولك: لا تَفْعَلْ، فإنَّما هما بمنزلة لَمْ".<sup>1</sup>

{لَمْ، لَمَّا، لام الأمر، لا الناهية}. هذه مجموعة الأدوات الجازمة للفعل المضارع، وما يجمعها هو مجراها كما سبق بيانه، ويوضحه الجدول التالي:

المعمول (الفعل المجزوم)			العامل (الجازم)
المعمول 2	المعمول 1	العامل	
شيئاً	∅	تَفَعَّلْ	لَمْ
شيئاً	∅	تَفَعَّلْ	لَمَّا
شيئاً	∅	تَفَعَّلْ	لـ
شيئاً	∅	تَفَعَّلْ	لا

هذا الجدول التالي يوضح ما نريده هنا بقولنا إنّ ما يجمع بين تلك العناصر المكوّنة لمجموعة الأدوات الجازمة للفعل المضارع هو مجراها في العمل.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص408.

## الفصل الثالث

مفاهيم تقنية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه

## المبحث الأول: نظرية العمل النحوي عند سيبويه<sup>1</sup>

نشتغل في هذا المبحث على تقنية من تقنيات الفكر النحوي البنوي عند سيبويه، وهي تقنية (العمل النحوي) ذات البعد الرياضي المحض كما سنوضح ذلك هنا. إذ لا يكاد يغيب لفظ (العمل) عن كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فيما تعلق بالتركيب الكلامية. الأمر الذي دعانا إلى تلمس هذه التقنية عند سيبويه محاولة منّا الكشف عن ماهيتها بنتبع مختلف إطلاقاتها عنده للوصول إلى تحديد كافٍ لها على وجه الدقة والموضوعية<sup>2</sup>، مع التعرّيج على محاولات كثيرين النظر فيما أراده سيبويه من تطبيقاته المختلفة لهذه التقنية<sup>3</sup>.

ف تقنية (العمل النحوي) من التقنيات التي يوظفها سيبويه في نظره إلى الكلام كبنى مجردة مغلقة، أي: تقنية يفسر بها البنى الكلامية في بعدها التجريدي خاضعة للمعايير الرياضية لا علاقة للمعنى أو الاستعمال بها. بل يقتصر نظره إليها في هذا الإطار مشتغلا على جعل الكلام كلّه بُنى تركيبية تخضع عناصرها لمجموعة من العلاقات العاملة. وهذا كلّه سنشتغل على بيانه في المبحث متوسلين الاختصار غير المخلّ، إذ قصدنا التّأصيل لهذه التقنية كتقنية من تقنيات النظر إلى الكلام كبنية عند سيبويه، وليس قصدنا تتبعها والاشتغال على جزئياتها جميعها. فهذا إن فُعل فإنّما يُفعل لغاية في نفسه وليس للتدليل على الأطروحة العامّة التي نشتغل عليها.

---

<sup>1</sup> - هذه التقنية الأولى المتعلقة بالنظر إلى الكلام كبنية رياضية مغلقة لا اعتبار لما يحدث خارجها من ملاسات. فليس القصد هنا النظر في نظرية العمل النحوي العربية في ذاتها من جميع جوانبها بل القصد النظري إليها كتقنية تنتمي إلى التحليل البنوي الرياضي المجرد فحسب.

<sup>2</sup> - وهو الأمر الذي ألزمتنا نفسنا به في بحثنا فلا نخرج عن الكتاب إلّا بقدر الحاجة إلى الاستئناس بنا قاله غيرنا تأييدا لما وصلنا إليه هنا وقرّناه، لأنّ قصدنا الوصول إلى ما يريد سيبويه بحسب الجهد والطاقة، والله الموفق.

<sup>3</sup> - فليس القصد النظر في مختلف تلك التحليلات أو تتبعها بل القصد التمثيل بأهمها فحسب.

## المطلب الأول: مفهوم العمل النحوي

أول ما ينبغي التنبيه عليه هنا أن سيبويه قد استفتح كتابه بمقدمات تعدّ بمنزلة الأصول الضابطة لما سيقوم به في كتابه، ومنها الباب الثاني الذي عقده لبيان مجاري أواخر الكلمات العربية، وهو الإعراب عند من جاء بعده. هذا الباب هو تأصيل من سيبويه لنظرية العمل النحوي التي تحكم تحليلاته النحوية من أول الكتاب إلى آخره.

وهذا المدخل هو أساس التراكيب في العربية، إذ الإعراب هو الأساس الذي تتبين به المعاني وقصود المتكلمين. لهذا يعدّ الإعراب خاصية عربية لا تشاركها فيه لغة من لغات الأمم جمعاء. يقول ابن فارس: "ومن العلوم التي اختصت بها العرب الإعراب: الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول، ولا مضاف من منوعات ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"<sup>1</sup>.

ومن أجل هذه المزية الظاهرة التي يتمتع بها الإعراب في العربية كان لا بد من أن يعطيه سيبويه المكانة اللائقة به، وذلك بأن يجعله من المقدمات التي قدّم بها كتابه. هذا وكلّ من جاء بعده لم يضيف جديدا لما ذكره سيبويه بل كلهم ساروا على منواله، واقتفوا أثره.

يقول سيبويه: "هذا باب مجاري<sup>2</sup> أواخر الكلم من العربية. وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضمّ، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب

<sup>1</sup> - الصاحبى، ابن فارس، تحق: أحمد حسن بهدلي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، -، ط1: 1991، ص43.

<sup>2</sup> - ويسمى سيبويه (الإعمال) أيضا بـ(الإجراء)، يقول: "وفعل أقلّ من فعيل بكثير، وأجروه حين بنوه للجمع، يعني فعولا، كما أجري في الواحد ليكون كفواعل حين أجري مثل فاعل"<sup>2</sup>. (الكتاب، ج1ص58)، يعني (أعمل).

واحد، والجرّ والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفترق لك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب. فالنصب والجرّ والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون. وذلك قولك: (أفعلُ أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو ونفعل نحن).<sup>1</sup>

وهذا الباب بعينه هو المؤسس لنظرية العامل التي تحكمت في التحليل النحوي العربي من العصور الأولى إلى اليوم رغم من رفضها من المتقدمين من أمثال ابن مضاء القرطبي، أو من المحدثين من دعاة الوصفية وتيسير النحو، وهم أكثر.

وفي هذا النص بيان من سيبيويه لماهية العمل والعامل وبيان وجه عمله دون تدليل ولا برهنة، وهذا يدلنا على أنّ نظرية العمل النحوي كانت قد استقرت في زمنه استقراراً تاماً حتّى أصبحت من مسلّمات الاشتغال.<sup>2</sup>

وممّا نأخذه كمحدّدات ومنطلقات في تحديد مفهوم العمل من خلال هذا النصّ:

- أنّ العمل هو تغيير يُحدثه<sup>3</sup> العامل فيما عمل فيه، وذلك العمل هو ما يُحدثه من المعاني النحوية مثل الفاعلية، وما العلامة الإعرابية إلا دليل على ذلك المعنى.

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبيويه، ج1 ص2-3.

<sup>2</sup> - انظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، فؤاد بوعلي، عالم الكتاب الحديث -إربد، الأردن-، ط1: 2011/1432، ص349-352.

<sup>3</sup> - مفهوم الأحداث مفهوم محوري في فهم وتفهم نظرية العامل أو العمل النحوي.

- أن ذلك الأثر يتغير بحسب تغير تلك العوامل الداخلة على المعمولات بحسب ما يقتضيه التركيب المخصوص ذو البنية المخصوصة.

- أن ذلك الإحداث (الذي هو العمل) مرتبط بتغير الوظائف النحوية للكلم المعربة، فيكون إحداثاً له بعدّ وظيفي دلالي.

- أن المبنيات من الكلم ما استقرت وأخرها على حالة واحدة من غير أن تحدث تلك الحالة نتيجة عامل ما.

هذا ما يُقدّمه لنا نصّ سيبويه هذا من محدّدات أولية نتفهم بها حقيقة العمل النحوي كما يتصوره هو فيكون هنا ما أحدث إعراباً في الكلم المعربة. فإذا رجعنا إلى نصّ آخر لنتفهم القضية أكثر فإتينا نجده يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك)، ومثّل: (يذهبُ زيدٌ)، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء".<sup>1</sup> ففي هذا النصّ:

- أن أقل ما يتكوّن منه الكلام المستغني هما: المسند والمسند إليه كما مرّ معنا.

- أن هناك تكافؤاً بين التركيبين الفعلي والاسمي من حيث تكوّن كلّ واحد منهما من مسند ومسند إليه كحدّ أدنى.

- أننا نلاحظ أنّ سيبويه يستعمل ستة مصطلحات متقابلة على شكل أزواج، وهي: المسند / المسند إليه، والمبني / المبني عليه كما يتضح في النصّ السابق، أو العامل والمعمول من جهة أخرى بمعنى آخر، مع أنّ ما يقصده بهذه الأزواج مختلف

---

<sup>1</sup>- الكتاب، سيبويه، ج1ص7.

تماما فيما بينها. يقول سيبويه: "... فإذا بنيت الاسم عليه (يقصد الفعل) قلت: (ضربتُ زيدا)، وهو حدّ الكلام لأنك تريدُ أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ (ضرب زيدَ عمرا)...". وهذا التنويع حمل كثيرا من الدارسين يسوي بين الستة من غير نظر خاص لكل زوج منهما<sup>1</sup>. والذي نراه في ذلك هو رأي عبد الرحمن الحاج صالح في التفريق بين كل تلك الأزواج على النحو الآتي<sup>2</sup>:

- أن مصطلحي المسند والمسند إليه يخصّان النظر إلى الكلام كخطاب إعلامي فيما يكون في وضع مخصوص وزمن مخصوص وحالة خطابية مخصوصة، وهو أقلّ ما يمكن أن يتركب منه الكلام المستغني أو الجملة التي تحصل بها فائدة من غير أن يحدث فيها شيء من الحذوف.

- أن مصطلحي المبني والمبني عليه يخصّان النظر إلى الكلام كبنية مجردة من غير نظر إلى ما يمكن أن تدلّ عليه في نفسها أو في الوضعيات الخطابية المختلفة، ومن ثمّ فهي بنية مجردة ذات بعد رياضي تجريدي غير النوع الأوّل. ويندرج معها في نفس القصد مصطلحا العامل والمعمول فيما يقعان عليه من التحليلات المختلفة في الكتاب.

---

<sup>1</sup>- فقد وقع في مثل هذه التسوية الدلالية فؤاد بوعلي، انظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ص353-354.

<sup>2</sup>- انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص295-296.

ودليل هذا التوجيه من الحاج صالح هو أنّ هذا التنوع من سيبويه لا يمكن أن يكون من غير فائدة منهجية خاصّة في التحليل من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المتتبع لإطلاقات سيبويه تلك المصطلحات يدرك الفرق بينهما عند التأمل<sup>1</sup>.

فينتج لنا ممّا سبق أنّ سيبويه يُطلق على العامل والمعمول مصطلحي المبني والمبني عليه كما مرّ، ممّا يُعطينا معنى جديداً أنّ سيبويه يستعمل البناء في معنى العمل سواء بسواء، وممّا يُلاحظ أيضاً أنّ يستعمل مصطلحا آخر قريباً من البناء والعمل هو مصطلح (الشغل)، ولا يستعمله إلاّ في العلاقة بين الفعل والفاعل لا غير يقول: "... وذلك قولك: (ضربَ عبدُ الله زيدا)، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلتَ ضرب به كما شغلتَ به ذهب"<sup>2</sup>.

ونلخص ما سبق من أفكار سيبويه فيما يخصّ ما نريده هنا من تحديد مفهوم العمل النحوي على النحو الآتي:

- يستعمل سيبويه (العمل) النحوي كمحدّد ومؤثر ومُحدث للمعنى النحوي في معموله.

- يستعمل سيبويه مصطلح (البناء) للعلاقة التي تنشأ عن طريق العمل النحوي فيما بين عناصره فيما عدا العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله.

- يستعمل سيبويه مصطلح (الشغل) للعلاقة التي تنشأ بين الفعل وفاعله.

---

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص295-296.

<sup>2</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص14.

- يتضح لنا بما لا مجال للشكّ فيه أنّ العمل عند سيبويه يتجاوز ظاهرة الإعراب إلى ما هو أوسع من ذلك، وهو التحكّم في العلاقات القائمة بين عناصر الجملة النحوية<sup>1</sup>، وهو ما يقوم هذا المبحث ببيانه وتفصيله.

- أنّ لهذا العمل النحوي بنية تخصّه في مستوى التركيب النحوي لها عناصرها المعينة وقوانينها الداخلية الخاصة سيأتي تفصيلها في موضعها<sup>2</sup>.

هذا، ونزيد قضية العمل النحوي بيانا وإيضاحا عن طريق تتبّع مفهومها عند من جاء بعد سيبويه من النحاة مُوجّهين عنايتنا إلى من تبع نهجه وسلك طريقه في النظر والتحليل<sup>3</sup>، محاولين النّظر فيما قرّروه من رؤى تخصّ هذا المفهوم لها أهميّتها في تحديد المصطلح تنظيرا وتطبيقا:

1- يقول عبد القاهر الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"<sup>4</sup>. وهو مفهوم لا يخرج عن المفهوم الأوّل عند سيبويه من ربط للعمل النحوي بظاهرة الإعراب.

2- يقول السّهيلي: "وأما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم، ومن ثمّ وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملا في كلّ ما

---

<sup>1</sup> - وهو المفهوم الذي نجده عند تشومسكي كما مرّ معنا في بيان مذهبه في العمل النحوي الذي هو تحكّم عنصر معيّن في العلاقات القائمة بين عناصر التركيب.

<sup>2</sup> - وهي بنية تجمع كلّ أشكال التركيب على مستوى الجملة أو الكلام.

<sup>3</sup> - ننطلق ممّا قرّره عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ علماء النحو من القرن الأوّل إلى القرن الرابع على منهج واحد في النظر والتحليل على وجه العموم كالفارسي وابن جني، مع إضافة بعض من عباقرة المتأخرين - كما يقول هو - من أمثال السّهيلي، والرّضي، وبناء عليه فإننا رجعنا إلى تحديدات بعضهم لبعض المفاهيم التي اعتمدها سيبويه استئناسا بهم - كما فعلنا مع مفهوم العمل هنا -. انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص23-24.

<sup>4</sup> - العوامل المئة النحوية في علم أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهرى، تحق: البدرابي زهران، دار المعارف - القاهرة -، ط2: 1988، ص73.

دلّ على معنى فيه، لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبّث به لفظاً، وذلك هو العمل<sup>1</sup>. وهذا التحديد يعطينا شيئاً من المحددات ذات الأهميّة، وهي:

- أن العامل على الحقيقة ما لا معنى له على الحقيقة، وهو الحرف.

- أن العمل هو تشبّث العامل بما عمل فيه لفظاً.

- أن العمل معلّل بالتشبّث المعنوي بما عمل فيه.

3- يقول ابن جنّي: "وإنّما قال النّحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزید، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفه المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح<sup>2</sup>. يتضح من كلام ابن جنّي:

- أن العامل نوعان: لفظي ومعنوي.

- أن العمل يكون للمتكلّم وليس للفظ المنسوب إليه العمل على جهة التجوّز.

- أن ابن جنّي يُناقش مسألة لم تكن مطروحة عند سيبويه، وهي قضية العامل

الحقيقي من هو، هل هو اللفظ أو المتكلّم؟ وهي قضية فلسفية كما يبدو منها.

---

<sup>1</sup>- نتائج الفكر في النّحو، لأبي القاسم السهيلي، حقّقه وعلّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، -، ط1: 1412هـ/1992م، ص59.

<sup>2</sup>- الخصائص، ابن جنّي، تحقق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دتا، ج1ص109-110.

4- قال الرضي الأستريادي: "ويدخل في عموم لفظ (ما) العامل، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الواقع كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة، ولهذا سمّوه عاملاً"<sup>1</sup>.

ويقول في موضع آخر: "ثم اعلم أنّ مُحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا مُحدث علاماتها، لكن تُسبب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة."<sup>2</sup>.

ويقول في موضع آخر: "قال ابن الحاجب: والعامل ما به يتقوم المُقتضي. قال الرضي: إنّما بيّن العامل، لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل، إلى بيانه، ويعني بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر، فإنّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل. فالموجد -كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلّها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها الموجدة للمعاني ومعانيها -كما تقدم- لهذا سميت الآلات عوامل."<sup>3</sup>. فيتّضح من خلال هذه التّقول:

- أنّ العمل عند الرضي له تعلّق بما يحدثه من أثر في المعربات.

<sup>1</sup> - شرح الرضي على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار بونس -بنغازي-، ط2: 1996، ج1ص57.

<sup>2</sup> - شرح الرضي على الكافية، ج1ص63.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص72. وقد أكثرنا من النقل عنه لما في كلامه من التفصيل لقضية العامل الحقيقي من هو؟ ولماذا أطلق النحاة العمل على الألفاظ؟.

- أن العامل هو ما أحدث أثرا في معمولاته من تغير بحسب الوظائف المختلفة.

- أن العامل الحقيقي هو المتكلم لا غير.

- أن النحاة أطلقوا العمل على الألفاظ لكونها علامات وأمارات على المعاني

التي قامت بمعمولاتها.

## المطلب الثاني: نظرية العمل النحوي عند سيبويه

نقدّم هنا نظرية العمل النحوي كما يقدّمها سيبويه في كتابه مع بيان وجه بنويّتها وكونها ذات بعد رياضي محض بما يتناسب من البناءات التجريدية المناسبة<sup>1</sup>. هذا مع التنبيه إلى استصحاب مفهوم العمل النحوي<sup>2</sup> كما مرّ بيانه قبل هذا.

### أولاً: البنية العامليّة النحويّة عند سيبويه

يقدم عبد الرحمن الحاج صالح البنية العاملية المجردة التي يندرج تحتها كلّ كلام مستغني أو جملة سواء كانت اسمية أم فعلية<sup>3</sup>، وهي على الشكل<sup>4</sup>:

$$[ (ع ← م) ± 2م ± خ ] ± خ$$

حيث: ع = العامل، م = المعمول الأوّل، م2 = المعمول الثاني، والقوسان مع السّهم = الزوج الرتب، وما بين المعقوفين النواة، خ = المخصّصات، ± = زائد أو ناقص فقد يحضر المعمول الثاني أو المخصّصات أو يغيبان<sup>5</sup>.

هذه البنية العاملية التي تجمع كل أشكال الجمل الصحيحة نتجت من حمل البنى التركيبية بعضها على بعض على ما استقرّ عليه العمل عند سيبويه ومن قبله وما بعده، يقول سيبويه في هذا المعنى -نبتدئ بما يخصّ بنية الجملة الاسمية-: "واعلم

---

<sup>1</sup> - فالغرض الأساس هو البرهنة على البعد البنوي ذي الطبيعة الرياضية عند سيبويه من جهة، وبيان بنوية نظرية العمل من جهة أخرى. مع التنبيه إلى أنّنا نعتمد هنا ما أبداه عبد الرحمن الحاج صالح من رؤى وأفكار عن نظرية العمل عند سيبويه كما في كتابه: البنى النحوية العربية، ص121-186.

<sup>2</sup> - خاصّة فيما تعلق بالربط البنوي بين أجزاء التركيب على مستوى الكلام أو الجملة.

<sup>3</sup> - مع التنبيه إلى أنّه بهذا العمل يُقدّم قراءته للفكر النحوي عند سيبويه من خلال كتابه، وهي قراءة نستضيء بها كثيراً في عملنا هذا.

<sup>4</sup> - وهو شكل له أهميته في دراسة البنى النحوية العربية على مستوى التركيب الجمليّة.

<sup>5</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص311.

أنَّ الاسمَ أوَّلَ أحواله الابتداء، وإِثْمًا يَدْخُلُ النَّاصِبُ وَالرَّافِعُ سِوَى الْإِبْتِدَاءِ مَا دَامَ مَعَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ إِلَّا أَنْ تَدْعَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا كَانَ مَبْتَدَأً قَدْ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ حَتَّى يَكُونَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ؟ وَلَا تَصِلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ مَا دَامَ مَعَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ إِلَّا أَنْ تَدْعَهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ)... فَالْإِبْتِدَاءُ أَوَّلٌ...<sup>1</sup>. وَيَقُولُ - عَنْ حَسْبَتٍ<sup>2</sup> -: "... وَذَلِكَ لِأَنَّ (حَسْبَتٌ) بِمَنْزِلَةِ (كَانَ)، إِثْمًا تَدَخَّلَانَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ، فَيَكُونَانِ فِي الْإِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْإِسْمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُمَا كَمَا لَا يُقْتَصَرُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأٌ. وَالْمَنْصُوبَانِ بَعْدَ (حَسْبَتٌ) بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بَعْدَ (لَيْسَ) وَ(كَانَ). وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ (حَسْبَتٌ) وَ(كَانَ)، لِأَنَّهُمَا يَجْعَلَانِ الْمَبْتَدَأَ وَالْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى يَقِينًا أَوْ شَكًّا أَوْ عِلْمًا، وَلَيْسَ فِعْلًا أَحَدُتَهُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ كَضْرِبْتُ وَأَعْطَيْتُ...<sup>3</sup>. وَيَقُولُ عَنِ -إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا-: "... تَقُولُ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ... وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ كَمَا ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي (ظَنَنْتُ))<sup>4</sup>. إِضَافَةٌ إِلَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ.

نَأْخُذُ مِنْ هَذِهِ النَّصُوصِ الْعَمَلِيَّاتِ الْحَمَلِيَّةِ الَّتِي تَتَمَّ عَلَى مَسْتَوَى الْبِنْيَةِ الْعَامِلِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ لِلجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ مَعَ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنَ الْعَوَامِلِ سِوَاءِ كَانِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَنَمَثَّلُهَا عَلَى هَذَا الشَّكْلِ فِي هَذَا الْجَدْوَلِ:

ع	م 1	م 2	خ
∅	زيدٌ	منطلقٌ	/
إِنَّ	زيدا	منطلقٌ	/
كَانَ	زيدٌ	منطلقا	/

<sup>1</sup> - الكتاب، ج 1 ص 7.

<sup>2</sup> - يطلق سيبويه باب (حَسْبَتٌ) عَلَى هَذِهِ النَّوَاسِخِ وَلَيْسَ بَابِ (ظَنَ وَأَخَوَاتِهَا) كَمَا انْتَشَرَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ. انْظُرْ: الْبِنْيَةُ النَّحْوِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ، الْحَاجُّ صَالِحٌ، ص 145-146.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج 1 ص 384-385.

<sup>4</sup> - نفسه، ج 1 ص 21.

/	منطلقا	زيدا	حسبتُ
/	منطلقا	زيدا	أعلمتُ بكرا

أمّا فيما يخصّ البنية العاملية للجملة الفعلية فيقول سيبويه في هذا المعنى: "... فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: (ذهب زيدٌ وجلسَ عمرو). والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعلُ الفاعل فقولك: (ضربَ زيدٌ ويضربُ عمرو)<sup>1</sup>. هذا بيان لبنية الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني لما لم يُسمّ فاعله. ويقول أيضا في هذا المعنى: "هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: (ضربَ عبدُ الله زيدا)، ف(عبد الله) ارتفع وهنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلتَ (ضرب) به كما شغلتَ به (ذهب)، وانتصب (زيد) لأنّه مفعول به تعدّى إليه فعلُ الفاعل"<sup>2</sup>. هذا فيما يخصّ بنية الفعل المبني للمعلوم المتعدّي إلى مفعول واحد. ويقول أيضا: "هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوّل وإن شئتَ تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيدا ثوبا)..."<sup>3</sup>. وهذا فيما يخصّ بنية الفعل المتعدّي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ ومبنيًا عليه. ويقول أيضا: "هذا بابُ المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: (كسبَ عبدُ الله الثوبَ وأعطى عبدُ الله المالَ)، رفعتَ عبد الله هنا كما رفعتَه في ضربٍ حين قلتَ: ضربَ عبدُ الله، وشغلتَ به (كسبَ وأعطى) كما شغلتَ به (ضرب)، وانتصب الثوبُ والمالُ لأنّهما مفعولان تعدّى إليهما فعلُ مفعول هو بمنزلة الفاعل"<sup>4</sup> هذا فيما يخصّ الفعل المبني للمجهول الذي يتعدّى إلى مفعولين ليسا أصلهما مبتدأ وخبرًا. هذه النصوص من كلام سيبويه تمثّل البنية العاملية للجملة الفعلية في جميع صورِ فعلها من حيث

<sup>1</sup> - الكتاب، ج 1 ص 14.

<sup>2</sup> - نفسه، ج 1 ص 14.

<sup>3</sup> - نفسه، ج 1 ص 16.

<sup>4</sup> - نفسه، ج 1 ص 19.

اللزوم والتعدّي سواء كان متعديا إلى مفعول واحد أم إلى مفعولين. ويكون تمثيل بنيتها على الجدول الحملي الآتي:

ع	1م	2م	3م	خ
ذَهَبَ	زيدٌ	/	/	/
ضُرِبَ	زيدٌ	/	/	/
ضَرَبَ	عبدُ الله	زيدا	/	/
أعطى	عبدُ الله	زيدا	ثوبا	/
أُعْطِيَ	زيدٌ	المالَ	/	/

هذا فيما يخصّ الجدول الممثل للبنية العاملة للجملة الفعلية في جميع تقلبات وتصرفات فعلها كما هو موضّح.

وانطلاقاً ممّا سبق كلّهُ -من البنية العاملة للجملة الاسمية والبنية العاملة للجملة الفعلية- واعتماداً على البنية العاملة الجامعة لأشكال الجملة بنوعيتها الاسمية والفعلية ينتج لنا الجدول الحملي للبنية العاملة للجملة مهما كانت<sup>1</sup>:

ع	1م	2م	خ
∅	زيدٌ	منطلقٌ	/
كان	زيدٌ	منطلقا	/
إنّ	زيدا	منطلقا	/
حسبتُ	زيدا	منطلقا	/
أعلمتُ بكرا	زيدا	منطلقا	/
ذهبَ	زيدٌ	/	/
ضُرِبَ	زيدٌ	/	/

<sup>1</sup> - انظر: البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 145-149.

ضربَ	عبدُ الله	زيدا	/
أعطَى	عبدُ الله	زيدا	ثوبا
أعطِيَ	زيدٌ	المالَ	/

بهذا الجدول الحملي الممثل للبنية العاملية النحوية للجملة العربية بجميع أشكالها وتتنوع تمظهراتها.

### ثانيا: مواضع البنية العاملية النحوية عند سيبويه

لنا لبيان هذه المواضع ثلاثة عناصر:

#### 1- تعداد المواضع وبيان حقيقتها وما يمكن أن يشغلها:

يُلاحظ ممّا سبق ممّا فصلناه من البنية العاملية النحوية للتراكيب العربية أنّها بنية تحتوي على مواضع معيّنة في مستوى تلك البنية المجردة بغض النظر عمّا يمكن أن يشغل تلك المواضع، ولنا في بيان ذلك عنصران هما:

#### 1-1- تعداد مواضع البنية العاملية النحوية وبيان حقيقتها:

ممّا مرّ بيانه سابقا أنّ البنية النحوية العاملية على مستوى الكلام/الجملة لها مواضع معيّنة لها وجودها المجرد على مستوى البناء الكلّي، وهذه المواضع هي:

#### 1-1-1- العامل:

وهو أول تلك المواضع على مستوى البنية العاملية النحوية<sup>1</sup>، وهو الذي يتحكّم في بنية الكلام/الجملة بجميع عناصرها. وهو نوعان:

<sup>1</sup> - مع التنبيه لوجود موضع يسمّيه عبد الرحمن الحاج صالح بـ(مستوى الصدارة أو ما فوق العامل)، وهي مختلف العناصر التي تسبق العامل من حيث الموضع على مستوى البنية العاملية. انظر: البنية النحوية العربية، ص213-233.

### 1-1-1-1- العامل المعنوي:

وله موضعان عند سيبويه ومن تبعه:

### 1-1-1-1-1- الابتداء:

وهو عند سيبويه عامل من العوامل المؤثرة فيما بعده على مستوى البنية العلامية النحوية في الجملة الاسمية. وهو موضع اعتباري خالٍ من اللفظ المنطوق، فلا وجود له متحقق على مستوى اللفظ، ويكون تمثيله على هذا الشكل:

ع	م 1	م 2	خ
∅	زيدٌ	منطلقٌ	/
إنّ	زيدا	منطلقٌ	/
كان	زيدٌ	منطلقا	/

ويتمّ اكتشاف هذا العامل عن طريق حمل بنية على بنية لاكتشاف تلك المواضع الاعتبارية غير المتحققة على مستوى اللفظ، فمجيء (إنّ، وكان) على المستوى نفسه مع الفراغ الذي في الجملة الأولى دليل على وجود موضع ولكنّه موضع فارغ، مجموعة خالية على حدّ تعبير أهل الرياضيات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 147.

## 1-1-1-2- الوقوع موقع الاسم:

وهو عند سيبويه عامل من العوامل المؤثرة فيما بعده على مستوى البنية العلامية النحوية في الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع. وهو موضع اعتباري خالٍ من اللفظ المنطوق، فلا وجود له متحقق على مستوى اللفظ<sup>1</sup>.

فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم أعطاه الرفع وهو عامل معنوي لا لفظ له متحقق غير ما يقوم به النحوي من العمليات العقلية لاكتشاف النظام النحوي. يقول سيبويه في هذا المعنى: "... وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: (أنّ عبد ضالله ليفعل)، فيوافق قولك: لفاعلٌ حتّى كأنك قلت: إنّ زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى"<sup>2</sup>.

## 1-1-1-2- العامل اللفظي:

وهو ما كان العامل فيه متحققاً في اللفظ سواء على مستوى الجملة الاسمية أو الفعلية، وقد مرّ تمثيل كلّ ذلك فيما سبق.

## 1-1-1-2- المعمول الأوّل:

يقرّر سيبويه أن هناك موضعاً يلي العامل مباشرة ويشكّل معه (زوجاً مرتباً) لا يمكن له بحال أن يتقدّم عليه أبداً، يقول سيبويه في هذا المعنى عن الابتداء ومعموله الأوّل (المبتدأ): "... كقولك: (عبدُ الله أخوك)... إلا أنّ (عبد الله) يرتفع مقدّماً كان أو مؤخراً بالابتداء"<sup>3</sup>. فالمبتدأ في جميع حالاته يشكّل زوجاً مع الابتداء سواء كان مقدّماً على خبره (المبني عليه) أو مؤخراً عنه. ويقول سيبويه عن علاقة الفعل مع معموله

---

<sup>1</sup> - فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم هو العامل على مذهب سيبويه والبصريين خلافاً للكوفيين الذين يجعلون العامل فيه تجرّده من الناصب والجازم، وعلى جميع الأقوال فالعامل معنوي. انظر:

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص3

<sup>3</sup> - نفسه، ج1 ص261.

الأول (الفاعل): "... وذلك قولك: (ضرب عبدُ الله زيدا)، فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)"<sup>1</sup>. ويقول أيضا: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر... فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربتُ زيدا)، وهو الحدُّ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ (ضربَ زيدَ عمرا)، حيثُ كان زيدٌ أوَّلَ ما تشغل به الفعل..."<sup>2</sup>. وهذه التَّقُول تُوِّيد الفكرة القائلة بأنَّ بين العامل ومعموله الأول علاقة خاصة جدًا هي علاقة الترابط التام حيث يكونان (زوجا مرتبًا) لا يتقدّم أحدهما الآخر، وما يؤكّد هذا الحكم ما يأتي:

- أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدّم المعمول الأول للنواسخ عليها كما في (إنَّ وأخواتها) وكما مرَّ فإنَّ الابتداء نظير النواسخ على مستوى البنية العاملية النحوية، فلا يمكن بوجه من الوجوه أن يخلو العامل من معمله الأول أو أن يتقدّم المعمول الأول على عامله أبداً.

- أن هناك فرقا في العلاقة بين العامل مع معمله الأول وبين العامل ومعموله الثاني، فالمعمول الأول لازم له مرتب معه كزوج لازم. أمّا الثاني فعلاقته معه هي علاقة بناء غير لازم فيمكن أن يغيب عن اللفظ أو أن يتقدّم عليه. وتظهر العلاقة بين العامل والمعمول الأول في قضية تقدّم الفاعل على فاعله فقد رفضه النحاة المحققون<sup>3</sup> يقول المبرّد<sup>4</sup>: "فإذا قلت: (عبدُ الله قام)، فـ(عبدُ الله) رفعٌ بالابتداء، و(قام) في موضع

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج 1 ص 14.

<sup>2</sup> - نفسه، ج 1 ص 41.

<sup>3</sup> - حيث يرون ومنهم سيبويه أن قولهم: (عبد الله قام) يخالف تماما عن قولهم: (قام عبدُ الله) من حيث البنية مع ثبات المعنى الوضعي غير الخطابي، وهو فرق جوهري بين ما يكون راجعا لتحليل البنية أو راجعا لتحليل المعنى الوضعي أو راجعا لتحليل الخطابي.

<sup>4</sup> - جريا على عادتنا في الاستعانة بتحليلات كثير من أتباع مدرسة سيبويه وشيخه الخليل فهم على نهج فكري واحد لا يحدون عنه إلا فيما قلّ كما مرَّ بيان هذا الأمر.

الخبر، وضميره الذي في قام فاعل. فإن زعم زاعمٌ أنه إنّما يُرفع (عبدُ الله) بفعله، فقد أحال من جهات: - منها أنّ (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك، نحو: (قام عبدُ الله وزيدٌ)، فكيف يرفع (عبد الله) وضميره، وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: (عبدُ الله قام أخوه)، فإنّما ضميره في موضع أخيه. - ومن فساد قولهم أنّك تقول: (رأيتُ عبدَ الله قام)، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله. - ومن ذلك أنّك تقول: (عبدُ الله هل قام)، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله. - ومن ذلك أنّك تقول: (ذهب أخواك)، ثمّ تقول: (أخواك ذهباً). فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدّماً لكان موحّداً، وإنّما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان، أو خافضاً أو ناصباً. فقولك: (عبد الله قائمٌ)، بمنزلة قولك: (عبدُ الله ضربته، وزيدٌ مررتُ به).<sup>1</sup> وهذا كلام دقيق جدّاً في التفريق بين البنيتين، بنية الجملة الفعلية وبنية الجمالية الاسمية، وهذا توضيحه في الشكل<sup>2</sup>:

قام	عبدُ الله	-	-
∅	عبدُ الله	قام	∅
∅	عبدُ الله	قام	أبوه
رأيتُ	عبدَ الله	قام	∅
ذهبَ	أخواك	-	-
∅	أخواك	ذهب	ل

فاتّضح بهذا أنّ هناك فرقا بين بنيتين على الشكل:

الفعل مع الفاعل و/الابتداء مع المبتدأ و(الخبر جملة).

<sup>1</sup> - المقتضب، أبو العباس المبرّد، ج4 ص128.

<sup>2</sup> - انظر في هذا المعنى: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج1 ص298-299.

### 1-1-3- المعمول الثاني:

وهو الموضع الثالث في مستوى البنية العاملة ومن خصائصه أنه يمكن أن يحضر أو يغيب وما نريد بيانه هنا هو تفريق بين تحليلين أحدهما بنوي والآخر تداولي، وهو العلاقة بين المبتدأ وخبره من جهة، والعلاقة بين الفعل ومفعوله من جهة أخرى. فقد وجدنا أنّ سيبويه يُطلق مصطلحا موحدًا بين العلاقة التي تربط بين المبتدأ مع خبره وبين العلاقة التي تربط الفعل مع مفعوله<sup>1</sup>.

يقول سيبويه مبيّنًا العلاقة بين القبيلين: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم الفعل أو أُخّر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم. فإذا بنيت عليه قلت: (ضربتُ زيداً)، وهو الحدُّ لأنّك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ (ضرب زيداً عمراً)، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، فكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قُدّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربيّاً جيّداً، وذلك قولك: (زيداً ضربتُ)، والاهتمام والعناية ههنا في التقديم والتأخير سواءً، مثله في: (ضرب زيداً عمراً، وضرب عمراً زيداً). وإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلت: (زيدٌ ضربتُه)، فلزمته الهاء، وإنّما تريد بقولك: مبنيٌّ عليه الفعل أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بُنيَ على الأول وارتفع به"<sup>2</sup>.

هذا نصّ يوضّح العلاقة بين الفعل مع مفعوله من جهة، وبين المبتدأ مع خبره، وممّا يلاحظ أنّ سيبويه يُطلق مصطلح (بيني) ولا يستعملها إلا لتفسير العلاقة بين ما سبق، فينتج أنّ المفعول به يكون نظيراً للخبر على مستوى البنية العاملة، وموقعه هو (المعمول الثاني) كما يظهر في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> - وهذا الفرق مهمّ جداً لما من وجهة في التفريق بين النظر البنوي والنظر التداولي في الكتاب.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص41.

ع	1م	2م
ضربُ	تُ	زيدا
∅	زيدُ	ضربتهُ
	عبدُ الله	منطلقُ

على اعتبار أنّ (ضربته) جملة واقعة خبرا للمبتدأ (زيدُ) فينتج عن العمليات الحملية السابقة أنّ (المفعول به) بمنزلة واحدة من حيث البنية مع الخبر، ويطلق عليهما سيبويه مصطلح (المبني) ولا يطلقه على غيرهما<sup>1</sup>. أمّا الفاعل فهو بمنزلة المبتدأ من حيث البنية العاملة والفعل بمنزلة الابتداء والجامع كونهما عاملين. فاتّضح هنا أنّ هذا التحليل غير التحليل القائم على بيان المسند والمسند إليه، وهو تحليل تداولي قائم على ما يؤديه كلّ عنصر داخل الاستعمال، فعلى هذا التحليل نجد أنّ الفعل يساوي الخبر وأنّ الفاعل يساوي المبتدأ، على الشكل التالي:

مسند إليه	مسند
زيدُ	منطلقُ
زيدُ	انطلق

فهذا هو نظر للكلام على مستواه التداولي.

فالمفعول به يكون على صفتين: عنصرا أساسيا في البنية العاملة المجردة، وعنصرا فضلة باعتبار قوانين الإفادة والتخاطب التداولي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص140-141.

<sup>2</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج1 ص299-300.

#### 1-1-4- المخصّصات:

وهي كلّ الزوائد على النواة الثابتة في البنية العاملة السابقة، وهي كلّ المنصوبات غير المفعول به من مثل: المفعول فيه، والمفعول المطلق، ونحوهما ممّا يزداد على تلك النواة<sup>1</sup>.

#### 1-2- ما يمكن أن يشغل تلك المواضع:

نلاحظ أنّ تلك المواضع السابقة الذكر على مستوى البنية العاملة تتميز بشيء في غاية الأهميّة، وهو كونها مواضع اعتبارية بمعنى أنّها مواضع ذات بعد تجريدي غير حقيقي بالنظر إلى واقعها فقد تكون خالية وقد يشغلها شيء ما، كما يوضّحه التفصيل التالي:

#### 1-2-1- الفراغ:

فقد رأينا سابقاً أنّ الابتداء عامل من العوامل المؤثرة فيما يدخل عليه وهو المبتدأ، فيؤثر فيه الرفع، وإن كان الابتداء لا حقيقة له على مستوى اللفظ، ولكنه عنصر اعتباري مجرّد يُستنتج من خلال حمل النظائر بعضها على بعض، كما مرّ بيانه من حمل الجملة (زيد قائم) على الجملة (إنّ زيدا قائم) فاتّضح أنّ هناك موضعاً اعتبارياً قبل (زيد) في الجملة الأولى سمّاه النّحاة ابتداء<sup>2</sup>. يقول سيبويه في هذا المعنى: "واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ..."<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج1ص299.

<sup>2</sup> - انظر: البنى النحوية العربية، 147.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1ص7.

## 1-2-2- المفردات:

الجملة النواة أو الجملة الأصلية التي يقع التفريع عنها هي جملة بسيطة تشتمل على عناصر بسيطة ، وهي العناصر ذات البعد الإفرادي.

فالجملة البسيطة هي الجمل التي يشغل مواضعها عناصر إفرادية مثل: زيدٌ منطلق، وهي الجمل التي يتم التحليل والتفسير للبنى المركبة بالرجوع إليها، لأنّ البنى المركبة تتم من خلالها وبناء عليها. ويوضح هذا التركيب العنصر الموالي:

## 1-2-3- الجمل:

يمكن أن يشغل الموضع عنصر مركب غير مفرد، بل يكون الواقع داخل الموضع جملة تامّة التركيب، ويكون محلّها هو محلّ المفرد في ذلك الموضع. ونقدّم نصّين لسببويه يوضّحان هذه القضية، يقول: " وإذا بنيت الفعلَ على الاسم قلت: (زيدٌ ضربته)، فلزمته الهاء، وإنّما تريد بقولك: مبنيٌّ عليه الفعل أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بُنيَ على الأوّل وارتفع به"<sup>1</sup>. فيتّضح هذا التحليل بالجدول الحملي التالي:

2م		1م	ع
منطلقٌ		عبدُ الله	∅
هـ	تُ	ضربُ	زيدٌ
2م	1م	ع	

فجملة (ضربته) هي في موقع (منطلق) وكلاهما في موضع المعمول الثاني، وينتج هذا من خلال حمل بنية على بنية لاكتشاف المواضع داخلها.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص41.

ويقول أيضا: "وقد يقع الشيءُ موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك:  
 (مررتَ برجلٍ يقولُ ذاك)، فـ(يقول) في موضع (قائل)، وليس إعرابه كإعرابه"<sup>1</sup>. يقول  
 السيرافي شرحا لهذا الموضع: "... (يقول) مرفوع و(قائل) مخفوض"<sup>2</sup>. فيتّضح أمران:  
 الأوّل: أنّ الموضع يمكن أن تشغله جملة كما هنا، ويوضحه الجدول الحملي:

	ع	1م	2م	خ
مرر	تُ	برجلٍ <sup>3</sup>	يقول	∅
مرر	تُ	برجلٍ	قائلٍ <sup>4</sup>	ذاك
			ع	1م
				2م

فاتّضح بهذا الجدول الحملي أنّ (يقول ذاك) في موقع المخصّص في البنية  
 العاملة للجملة السابقة.

**الثاني:** أنّ حال المفرد داخل الموضع مختلف عن حال الجملة داخله، فالمفرد  
 يتحمّل الحركة الإعرابية للموضع أمّا الجملة فلا يمكنها ذلك بل تكون في محل ذلك  
 الموضع.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص280.

<sup>2</sup> - شرح كتاب سيوييه، لأبي سعيد السيرافي، مصور عن مخطوط دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - رقم:  
 137/نحو. ج2ص9 الوجه الأول.

<sup>3</sup> - حيث نجد أنّ الجار والمجرور في موقع المفعول به.

<sup>4</sup> - حيث يكون اسم الفاعل عاملا في المفعول به.

## 2- بيان العلاقة بين تلك المواضع:

نجد أنّ عناصر البنية العاملية النحوية يجري بينها مجموعة من العلاقات منها علاقة التقديم والتأخير، حيث تتنوع إلى ثلاثة أشكال<sup>1</sup>:

### 2-1- البنية الأصلية:

وهي تكون على الشكل:  $[ع+م (1) ± م (2)]$ ، وهي حدّ الكلام عند سيبويه إذ يقول: " فإذا بنيت عليه قلت: (ضربتُ زيدا)، وهو الحدُّ لأتّك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ (ضرب زيدٌ عمرا)، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، فكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قدّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربياً جيّداً، وذلك قولك: (زيدا ضربتُ) ومثله في: (ضرب زيدٌ عمرا، وضرب عمرا زيداً)."<sup>2</sup>

### 2-2- تقديم المعمول الثاني على الأول:

وهو على الشكل: (ع، م2، م1). وهو وارد في النصّ السابق عن سيبويه في: ضرب عمرا زيداً.

### 2-3- تقديم المعمول الثاني على العامل:

على الشكل: (م2، ع، م1)، كما في: زيدا ضربتُ.

---

<sup>1</sup> - وهي ثلاثة أشكال جائرة وبشروط معيّنة من حيث الوضع فأما من حيث التداول والتخاطب فكلّ شكل موضع لا يتجاوزه ولا يصحّ فيه غيره. انظر في تلك المواضع: البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص134. ولا يمكن أن يتقدّم المعمول الأول على عامله أبداً كما تقدّم بيانه.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص41.

### المطلب الثالث: رفض نظرية العمل النحوي في الدراسات اللسانية العربية

تعرضت نظرية العمل النحوي لحملة حادة من الرفض قديما وبخاصة مع المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي الغربي الحديث. ونحن في هذا المطلب سنحاول النظر بشيء من الاختصار إلى تلك الآراء الراضة مع مناقشتها.

#### أولاً: رفض نظرية العمل النحوي في الدراسات اللسانية العربية القديمة

وجدنا أنه لم يثبت عن أحدٍ من المتقدمين القول برفض نظرية العامل<sup>1</sup> قبل ابن مضاء القرطبي النحوي الأندلسي المعروف الذي تقرّد بهذا الزعم من النحاة القدامى. فنحاول النظر هنا في بيان ما جاء به من حجج، فنقول:

قد وضع ابن مضاء القرطبي كتابا في نقد النحاة منهجيا ومعرفيا بعنوان (الردّ على النحاة)<sup>2</sup>، وجاء فيه بنظرة جديدة مخالفة تمام الخلاف لمن تقدّمه من علماء العربية من زمن الوضع الأول إلى زمنه<sup>3</sup>. وقد صدر كتابه هذا برفض نظرية العامل جملة وتفصيلا عقلا وشرعا مبدئيا البديل الذي يراه مناسباً لدراسة التراكيب العربية<sup>4</sup>.

وما يهمنا هنا هو التنويه لموقفه هذا الراض لنظرية العامل دون تفصيل في

شئيين:

---

<sup>1</sup> - قد نُسب إلى بعض النحاة القدامى القول برفض نظرية العامل، ولكنّها نسبة لا تصحّ عند التحقيق.

<sup>2</sup> - طبع الكتاب بتحقيق شوقي ضيف، بعنوان (كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي)، دار المعارف - القاهرة، ط2، دتا.

<sup>3</sup> - حيث لم يقل واحد بما قال من حذف لنظرية العامل وللعلل الثواني والثالث وللقياس وللتمارين القياسية غير المسموعة التي يُقصد بها إحكام الصنعة.

<sup>4</sup> - وهو موقف كما سنرى فيه خلط كبير بين عدة مفاهيم معرفية ومنهجية في دراسة الكلام كموضوع معطى وفق أدوات معرفية ومنهجية وبين تعليم كيفية ممارسة الكلام لغير المتمرس. مع الخلط بين ما يقصده أصحاب النظرية وما يريدونه برسومهم ومصطلحاتهم ومفاهيمهم.

1- الخلفيات التي حملته على هذا أو الدوافع وراء تلك الدعوى العريضة منه على نظرية العامل من جهة، ومن جهة أخرى تجنب التفصيل فيها لأنه ليس هو المقصود هنا بل المقصود التنبيه على الرافضين وموقفهم<sup>1</sup>.

2- التعرض لنظرية العامل في الكتاب دون غيرها من الأنظار الأخرى الماثورة فيه لاتصالها المباشر بما نحن فيه.

وقد افتتح كتابه ببيان أنّ نظرية العامل كانت السبب في تحريف كلام العرب عن وضعه الفصيح بما أدخل عليها النحاة من تقديرات لا دليل عليها -بحسبه-، وأنّ الأمر قد وصل إلى القرآن الكريم حيث حطوا من بلاغته وفصاحته بتقديراتهم تلك. حيث يقول في هذا المعنى: "ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى، على ظن باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه..."<sup>2</sup>.

هذا، وقد بدأ برفض نظرية العامل حيث يقول: "فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ويعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب"<sup>3</sup>. هذا تصريحه الأوّل برفض نظرية العمل النحوي وأنها لا حقيقة لها عقلية أو شرعية<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - إذ مقصودنا في هذا المبحث التدليل على اندراج نظرية العامل أو العمل ضمن البحث النبوي.

<sup>2</sup> - الردّ على النحاة، ص 82. حيث جعل تقديرات النحاة تبعا لمقتضيات العامل من الزيادة في القرآن التي يستحق صاحبها الوعيد الوارد في ذلك. وهذه سقطّة كبيرة منه لم يتابعه عليها أحد من العلماء بعده.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 76.

<sup>4</sup> - نفسه، 77-78.

وأدلته على ذلك كثيرة نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

1- أنّ نسبة العمل إلى الألفاظ بعضها في بعض ليس أمراً إجماعياً بين النحاة جميعهم، إذ قد صرح ابن جني بخلاف ذلك<sup>2</sup>.

2- أنّ القول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا دليل عليه من الشرع أو العقل، فالفاعل لا يمارس عمله إلا بإرادة كالحیوان أو طبع كالنار. أمّا تلك العوامل التي وضعها النحاة فلا تعمل لا بإرادة أو طبع. فإن قيل: إنّ تلك العوامل تعمل بالشبه والتقريب، قيل لهم: يمكن الأخذ بذلك ما لم يؤد إلى خطر كبير وهو تحريف كلام العرب عن مواضعه والخطّ به عن رتبة البلاغة التي عُرفت عنهم، فلا يصحّ اتباعهم في ذلك<sup>3</sup>.

3- أنّ القول بالعامل قد أدّى إلى ادّعاء حذف لا أساس لها بل تُخرج كلام العرب عن أصل وضعه إلى وضع جديد. فالحذف عند النحويين على ثلاثة أنواع: الأوّل ما لا بدّ منه ليتم الكلام مع علم المخاطب به، وهذا حذفه بلاغة و إيجاز مثاله: قولك لمن رأيتَه يُعطي الناس، زيدا أي أعط زيدا. أمّا الثاني فما لا ينبغي ذكره، بل يعدّ ذكره عيّا و عيباً مثاله: أزيدا ضربتَه، حيث قالوا: هي على أضربت زيدا ضربتَه. أمّا الثالث فما ذكره يغيّر المعنى إلى غير المقصود به، مثاله: قولهم في النداء: إنّه على نيّة أدعو في: يا عبد الله، فإن أنت قدرت ما جعلته في النيّة انتقل المعنى من الإنشاء إلى الخبر<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: الردّ على النحاة، ص76-93. و: نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية"، مصطفى بن حمزة، ط1: 1425-2004، ص341-344.

<sup>2</sup> - انظر: الردّ على النحاة، ص77.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص77-78.

<sup>4</sup> - انظر: نفسه، ص78-80.

فالتّوعان الأخيران ممّا ادّعاها النّحاة بناء على نظرية العمل وما تقتضيه من اشتراط لكلّ معمول من عامل دون أن تقتضيه ضرورات التخاطب وملابساته كما في النّوع الأوّل، وهو ادّعاء حملهم على القول في القرآن بالزيادة سواء كانت في اللفظ أم المعنى، وهي باطلة بل محرّم ادّعاؤها<sup>1</sup>.

4- أنّ إجماع النّحاة على القول بالعامل لا حجة فيه، لكون إجماعهم لا تقوم به الحجّة كما صرّح بهذا ابن جنّي<sup>2</sup>.

وبهذا يصل ابن مضاء إلى التّدليل على ما يزعمه من بطلان نظرية العمل النّحوي كما يقدّمها النّحاة قبله<sup>3</sup>.

### ثانياً: رفض نظرية العمل النّحوي في الدراسات اللسانية العربية الحديثة

لم تتعرّض نظرية العمل النّحوي من الاعتراض والنقض والرفض كما تعرّضت له من قبل المحدثين المتأثرين بالمذهب الوصفي الحديث بمختلف توجهاته اللسانية. فقد تناول المحدثون الوظائف النحوية في نطاق بحث قضية الإعراب ونظرية العوامل في التراث النحوي، وقد أجمعوا على نقد نظرية الإعراب والعوامل وسلّموا بضرورة تخليص النحو العربي منها واجتهدوا اجتهادات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، واستبدال هذه الفرضيات بمبادئ أخرى بدت لهم أفضل لوصف العربية<sup>4</sup>. هذا كلّه قبل مجيء

<sup>1</sup> - انظر: الردّ على النّحاة، ص 80-82.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 82-84.

<sup>3</sup> - ولنا عودة إلى مناقشة زعمه فيما يُستقبل.

<sup>4</sup> - المنوال النّحوي العربي، عز الدين المجذوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع -كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة-، ط1: ديسمبر 1998، ص 253.

تشومسكي الذي أعاد بعثها من جديد فرجع كثير من الدارسين العرب إلى اعتمادها كأداة من أدوات التحليل البنوي<sup>1</sup>.

وسنعرض هنا لمحاولة علم من أعلام المُحدثين الذين رفضوا هذه النظرية، وهو:

## تمام حسان<sup>2</sup>:

وقد أبان عن موقفه هذا في كتابه المشهور (اللغة العربية: معناها ومبناها)<sup>3</sup>، حيث يرى أنّ النّحاة قد أكثروا "الكلام على العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النّحوية أو بعبارة أخرى باعتبار مناط (التعليق) وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكري التّقدير والمحلّ الإعرابي وألّفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل"<sup>4</sup>. ورأى أنّ فكرة عبد القاهر الجرجاني -التعليق<sup>5</sup>- تُمثّل "الفكرة المركزية للنّحو العربي وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية"<sup>6</sup>. جاعلاً فكرة -التعليق- بديلاً عن فكرة العوامل النّحوية التي وضعها الأوّلون، ثمّ رأى أنّ التعليق مبنيّ على نوعين استمدّهما من نظرية السياق في النسخة التي قدّمها فيرث:

---

<sup>1</sup> - كما مرّ معنا في الفصل الأوّل فيما يخصّ اللسانيات البنوية في شكلها الجديد مع تشومسكي.

<sup>2</sup> - وقد اخترنا تمام حسان ممثلاً للاتجاه الحديث الراض نظرية العمل النّحوي لسبب علمي موضوعي، وهو أنّه الوحيد من المُحدثين الذي قدّم محاولة جدية بديلاً عن نظرية العمل، وهي نظرية تضافر القرائن كما يأتي بيانه.

<sup>3</sup> - اللغة العربية: معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب -القاهرة-، ط2: 1418-1998.

<sup>4</sup> - نفسه، ص185. حيث رفض فكرة العامل وجعل بدلها فكرة التعلّق النّحوي مستلهماً إياها ممّا قدّمه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النّظم، مع ما استمدّه من أفكار النظرية السياقية كما قدّمها فيرث. فخرج برؤية جديدة قدّمها بديلاً لنظرية العامل -في زعمه-.

<sup>5</sup> - يرى تمام حسان أنّ عبد القاهر الجرجاني جعل فكرة -التعليق- بديلاً عن نظرية العامل، وهي رؤية لا يُوافق عليها لأمر كما سيأتي بيانه في معرض مناقشتنا لأطروحاته.

<sup>6</sup> - اللغة العربية: معناها ومبناها، ص189.

## 1- القرائن وتضامها عند تمام حسان:

يُقَدِّم تمام حسان نموذجاً يزعم أنه هو البديل المناسب عن نظرية العمل يُمكن من تحليل التراكيب اللغوية بكفاءة أعلى من نظرية العامل النَّحوي القديمة، وهي نظرية القرائن وتضامها. والقرائن عنده نوعان:

### 1-1- القرائن المعنوية<sup>1</sup>:

وهي (العلاقات السياقية) عنده أيضاً، وهي تتفرّع إلى أربع قرائن كبرى، ولكلّ قرينة من تلك القرائن قرائن فرعية عنها:

1-1-1- قرينة الإسناد: وتتدرج ضمنها العلاقة الإسنادية بين ركني الجملة الاسمية أو الفعلية أو الوصفية كما بيّن هذا<sup>2</sup>.

1-1-2- قرينة التخصيص: وهي عنده قرينة كبرى أدرج تحتها مختلف المنصوبات المخصّصة للعلاقة الإسنادية، وجعلها ثمانية فروع<sup>3</sup>.

1-1-3- قرينة النسبة: وهي أيضاً قرينة كبرى أدرج تحتها مختلف المجرورات، يقول: "والنسبة قيدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"<sup>4</sup>. وفرّق بين قرينتي التخصيص والنسبة أنّ الأولى تضييق والثانية إلحاق<sup>5</sup>، وأوصل فروعها إلى تسعة وعشرين فرعاً<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 191-204، ونقدّم تلك القرائن بشكل مختصر جداً.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه: معناها ومبناها، ص 194.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص 194-201.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 201.

<sup>5</sup> - انظر: نفسه، ص 201.

<sup>6</sup> - انظر: نفسه، ص 201-204.

#### 1-1-4 - قرينة التبعية: وهي أيضا قرينة كبرى أدرج تحتها أربع قرائن فرعية

هي مختلف التوابع المعروفة في النحو (النعت والعطف والتوكيد والبدل)<sup>1</sup>.

#### 1-2-2 - القرائن اللفظية:

وهي مختلف القرائن ذات المؤشر اللفظي في السياق التركيبي، وهي ثمانية<sup>2</sup>:

#### 1-2-1 - قرينة العلامة الإعرابية: يرى أن هذه العلامة هي التي وضع النحاة

من أجل بيانها (نظرية العامل)<sup>3</sup>، وأنها لا تكفي وحدها مطلقا في تحديد المعنى بل لا بدّ من (تضافر القرائن) جميعها<sup>4</sup>.

#### 1-2-2 - قرينة الرتبة: وهي إمّا تقديم أو تأخير وفي كلّ واحد منهما إمّا أن

تكون محفوظة أو غير محفوظة<sup>5</sup>.

#### 1-2-3 - قرينة الصيغة: وهي مختلف الصيغ الصرفية المحددة للكلمة العربية

من أسماء وأفعال وحروف وغيرها<sup>6</sup>.

#### 1-2-4 - قرينة المطابقة: ويكون مسرحها خاصا بالصيغ الصرفية والضمائر،

وتكون في: (العلامة الإعرابية والشخص -التكلم أو الخطاب أو الغيبة- والعدد - الأفراد والتثنية والجمع- والنوع -التذكير والتأنيث- والتعيين -التعريف والتذكير)<sup>7</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 204.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 205-231.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص 205.

<sup>4</sup> - انظر: نفسه، ص 207.

<sup>5</sup> - انظر: نفسه، ص 207-210.

<sup>6</sup> - انظر: نفسه، ص 210-211.

<sup>7</sup> - انظر: نفسه، ص 211-213.

**1-2-5- قرينة الربط:** وهو القرينة التي تنشأ من ضرورة وجود لفظ ما يعود على اللفظ الأوّل من الجملة التي تليه، وهو إمّا ربط بالضمير أو بالحرف أو باللفظ أو بمعناه أو بالعهد<sup>1</sup>.

**1-2-6- قرينة التضام:** وهو أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين التّحويين عنصراً آخر، ويسمى هذا التضامّ (التلازم) أو يتنافى معه فيسمى (التنافر)<sup>2</sup>.

يقول المجدوب عن هذه القرينة: "ما نلاحظه أنّ هذه القرينة تؤدي بتمام حسان إلى قبول التّقدير... بينما كان التخلّص منه أحد أهدافه الرئيسية شأنه في ذلك شأن عامّة المحدثين"<sup>3</sup>.

**1-2-7- قرينة الأداة:** وهي عنده نوعان: أدوات داخلة على الجمل (وربّتها على العموم الصدارة مثل النواسخ...)، وأدوات داخلة على المفردات (مثل حروف الجرّ...)<sup>4</sup>.

**1-2-8- قرينة النّعمة:** وهي مختلف التّأديات النغميّة التي تصاحب تحقيق الجمل في سياقات معيّنة ممّا يعطيها الدلالة المقصودة منها<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص213-216.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص217.

<sup>3</sup> - المنوال التّحوي العربي، ص270.

<sup>4</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص224-226.

<sup>5</sup> - انظر: نفسه، ص226-231.

## 2- القرائن تغني عن العوامل عند تمام حسان<sup>1</sup>:

يزعم تمام حسان أنّ ما قدّمه من القرائن المعنوية واللفظية تكفي وحدها في بيان الوظائف النحوية للكلم في مختلف سياقاتها التركيبية، وأنّها تُغني تمام الغنى عن فكرة العامل النحوي التي دار عليها الفكر النحوي القديم.

ويزعم أيضا أنّ النحاة الأوائل قد اعتمدوا على قرينة واحدة ووحيدة هي قرينة الإعراب فجاء قولهم بالعامل تفسيراً لاختلاف هذه العلامات، وقدّم حجّتين دالّ بهما على قصور هذا التّصور -في زعمه-:

1- أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير من العلامات الأخرى الواردة في سياقات أخرى مثل: الحذف والإعراب المقدّر للتعدّر أو النّقل أو اشتغال المحلّ إضافة إلى الإعراب المحلّي مع المبنيات والجمل. وهذه كلّها لا يمكن أن يكون إعرابها بالحركات<sup>2</sup>.

2- أنّ القول بالحركات الإعرابية الظاهرة يفضي إلى اللّبس في تحديد الوظائف النّحوية الذي ينشأ من دلالة الحركة الواحدة على أبواب مختلفة من الأبواب بالنّحوية<sup>3</sup>.  
ثم يخلص إلى أنّ العامل النحوي "قاصر عن تفسير الظواهر النّحوية والعلاقات السياقية جميعها وأنّ فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تُعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تُعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلّها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص231.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص231.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص232.

<sup>4</sup> - نفسه، ص232.

فيكون بهذا تمام حسان قد قدّم مجموعة رؤى، نختصرها فيما يأتي:

- 1- قراءة الفكر النحوي القديم وما قدّمه من دوال لتفسير الظواهر النحوية.
  - 2- نقده لذلك الفكر فيما يخص فكرة العامل.
  - 3- تقديمه نموذجا بديلا لتفسير تلك الظواهر هو أفضل ممّا تقدّم -في زعمه-.
- هذا، ولنا عودة لمناقشة تلك المزاем في موضعه فيما يلي هذا العنصر.

### ثالثاً: مناقشة الرافضين نظرية العمل النحوي

نناقش الرافضين نظرية العمل النحوي أولاً بتقديم أصول وأسس ابستمولوجية لعلوم اللسان العربي، تكون ردّاً عليهم على وجه الإجمال. ثم نُنتهي بالردّ عليهم على وجه التفصيل، مقدّمين لكلّ من عرضنا من الرافضين ما يخصّه من النُقود.

#### 1- مناقشة الرافضين نظرية العمل النحوي على وجه الإجمال:

نقدّم في هذا الموضع جملاً من الأسس والأصول النظرية التي يجب مراعاتها على وجه الإجمال قبل الخوض في مناقشة الرافضين نظرية العمل النحوي على وجه التفصيل، لما لهذه الأسس من تماسّ مباشر بما نريد التلّيل عليه هنا من حجّية نظرية العمل النحوي.

#### 1-1- التّفريق بين اللغة كظاهرة وبين العلم الذي موضوعه اللغة:

يجب التميّز بين ثلاثة حقائِق يشترك فيها كلّ الدارسين مهما كان ميدان دراستهم، ومنها ميدان اللغة، وهي<sup>1</sup>:

أ- الأوّل وهو الظاهرة محلّ الدراسة، وهي هنا اللغة، فاللغة كظاهرة بناء يميزها باعتبارها ظاهرة اجتماعية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، ويميز كذلك لغة ما عن لغة أخرى إذ لكلّ لغة بنية خاصّة بها<sup>2</sup>.

ب- الثاني وهو العلم الذي موضوعه اللغة كظاهرة، وهو محاولة الكشف عن بينتها الداخليّة في مختلف مستوياتها المعروفة، والكشف عن أسرارها المكوّنة لها ومختلف القوانين التي أعطتها حقيقتها الوجودية، ومن ثمّ فهو يحتاج إلى توّسل وسائل

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج1 ص316.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه

عقلية وأدوات منهجية لمقاربة الظاهرة محلّ الدراسة، وهو هنا اللغة. وهذا ميدان علوم اللسان كلّها: النّحو العلمي والصوتيات والدلالة والبلاغة وغيرها<sup>1</sup>.

ج- الثالث وهو نظرية المعرفة بالمفهوم الحديث، وهو محاولة النظر في أسس تلك العلوم وكيفية اشتغالها حال نظرها في تلك الظاهرة، وهو ما يسمّى بالنقد الابستمولوجي للعلوم بصفة عامّة<sup>2</sup>.

وهو ما غاب عن الرافضين نظرية العمل النّحوي، إذ هي أداة من أدوات تحليل الظاهرة النّحوية ومحاولة تفسير ما يقوم بين الألفاظ من علاقات داخلية تسمح بتشكّل ما يُسمّى بالجمل اسميّة كانت أو فعلية. فظنّ المنكرون أنّ الدارسين يعتقدون أنّ العمل النّحوي جزء من الظاهرة محلّ الدراسة، وما هو عندهم إلّا آلية من آليات الكشف عن النّظام الداخلي لا غير<sup>3</sup>.

## 1-2- الفرق بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي:

يجب التفريق والتمييز أيضا بين ميدانين مهمّين من ميادين الدراسة النّحوية، هما: النّحو العلمي والنّحو التعليمي. فقد أوتي كثيرٌ من المنكرين نظرية العمل النّحوي من قبل عدم تفريقهم بين الميدانين كما حدث مع ابن مضاء وغيره من المحدثين.

فالنّحو العلميّ هو تلك البناءات النظرية الواصفة لبنية اللسان في مستواه التركيبي<sup>4</sup>، وما قدّمه النّحاة من تفسيرات تلك البنية من حيث الكشف عن أسرار

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج1 ص316.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه.

<sup>3</sup> - قارن هذا بما حقّقه عز الدين المجذوب في: المنوال النّحوي العربي، ص295-298.

<sup>4</sup> - على اعتبار أنّ النّحو يختصّ بالجانب التركيبي كما استقرّ عند المتأخرين أو يشمل الجانب الإفرادي الصرفي كما شاع عند المتقدّمين، كما مرّ بيان ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب.

استمرارها أو الكشف عن وجوه عدولها<sup>1</sup>. فقد قدم العلماء المتقدمون أعمالاً مهمة في الكشف عن تلك الجوانب سواء ما تعلّق منها بوصف اللسان محل الدراسة في كلّ مستوياته وما يهّمنا هنا هو المستوى التركيبي، وما كتاب سيبويه إلّا تنويع لمرحلة مهمّة من مراحل هذا التأسيس العلمي الموضوعي الواصف المفسّر لبنى اللسان العربي<sup>2</sup>. وهو ميدان علمي محض هدفه الوصف والتحليل والتفسير لقوانين الظاهرة محلّ الدراسة لا غاية له تعليمية خاصّة.

أمّا النّحو التّعليمي فينتمي إلى ميدان آخر هو ميدان التّعليميّات<sup>3</sup>، وهو ميدان الغاية منه إكساب مهارة معيّنة، هي هنا إكساب لغة لمن ليست العربية لغة منشئه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اجتهد النّحاة القديما في إبراز هذا الجانب في دراساتهم النّحوية من زمن بعيد جدّاً<sup>4</sup>. وقد خاض القديما في قضية إكساب واكتساب اللسان بأي شيء يكون وعلى أي وجه يصحّ، وهل يمكن تعليم اللسان انطلاقاً من قواعد النّحو؟. وما إلى ذلك من إشكاليات تختصّ بميدان التّعليميّات وعلاقته بالنّحو وما يمكن أن يمدّ كلّ منهما الآخر لصناعة منهج علمي لإكساب اللسان واكتسابه<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - فالنّحو: وصف لبنية اللسان وتفسير للأصول التي استمرّت منها أو تفسير لما خرج عنها ببيان علل عدولها عن وجوها.

<sup>2</sup> - وقد اختلف الدارسون في الكتاب بين كونه كتاباً علمياً أو كتاباً تعليمياً، وما اخترناه أنّه كتاب علمي محض لتفسير بنية اللسان العربي في مستوياته: الصرفية والصرفية والنحوية والتداولية، وليس قصده تعليم اللغة.

<sup>3</sup> - وهو ميدان يجمع بين معطيات علوم اللسان ومعطيات علوم التربيّة.

<sup>4</sup> - فقد صنّف كثير من العلماء العرب الأوّل مختصرات القصد منها تعليم غير المتكلمين العربية بالمنشأ.

<sup>5</sup> - فقد عنون ابن خلدون الفصل الخمسون من مقدّمته بيّن فيه الفرق بين النّحوين: (فصل في أنّ ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم. والسبب في ذلك أنّ صناعة العربية إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة. فهو علم بكيفية، لا نفس الكيفيّة. فليست نفس الملكة، وإنّما هي كمن يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً). (المقدّمة، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دار الوعي-عين مليلة، الجزائر-، دط: 2009، ص638) ثمّ جاء بكثير من الأمثلة في التفريق بين الصناعة التي هي علم بكيفية وبين الملكة أو المهارة التي هي نفس تلك الكيفية. وللتفصيل أكثر انظر: البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص273-287.

هذا التفريق مهمّ جدًّا لإدراك ما وقع فيه كثير من المنتقدين للنحاة المتقدّمين انطلاقًا من أنّ النحو وضع لتعليم اللسان إكساب مهارة معيّنة كما وجدنا ذلك عند ابن مضاء أو عند المحدثين أيضًا من غير إدراك منهم لجانب النحو العلمي الذي هو غير التعليم ولم يوضع لقصد التعليم بل لوصف بنية اللسان وتفسيرها وتعليلها لا غير<sup>1</sup>.

## 2- مناقشة الرافضين نظرية العمل على وجه التفصيل:

قد مرّ فيما تقدّم قبل هذا مناقشة الرافضين نظرية العمل النحوي على وجه الإجمال بتقديم أسس لم يراعوها فوقعوا فيما وقعوا فيه. ونحن هنا نُقدّم على مناقشتهم على وجه التفصيل غير المطيل محاولين النظر فيما قدّمه كلّ دارس ممّن سبق:

### 2-1- مناقشة ابن مضاء القرطبي:

نناقش ابن مضاء من جهتين:

#### 2-1-1- فيما قدّمه من نقود للنموذج النحوي القديم:

2-1-1-1- يزعم ابن مضاء أنّ الغرض من النحو هو تعليم العربية وتصحيح النطق بها لغير الناطقين بها<sup>2</sup>. وقد مرّ معنا بيان أنّ النحو منه ما هو علمي ومنه ما تعليمي، وأنّ لكلّ منهما حقيقته، وأنّ الخلط بينهما أوقع ابن مضاء فيما وقع فيه.

---

<sup>1</sup> - فقد زعم كثيرٌ من دعاة تجديد النحو وتيسيره أنّ النحو بحاجة إلى حذف كلّ ما لا يفيد مهارة منه لأنّه في زعمهم وضع لإكساب اللسان لا غير، غير مدركين الفرق بين العلم والتعليم.

<sup>2</sup> - الرد على النحاة، ص 141.

## 2-1-1-2- يزعم ابن مضاء أنّ القول بالعامل أدّى إلى تقدير تقديرات تجعل

الكلام يخرج على صور معيبة من مثل قولهم في: أزيذا ضربته؟ إنّه على تقدير: أضريت زيدا ضربته<sup>1</sup>. وهذا مردود من جهتين:

- الأولى: أنّ من شروط النظرية أي نظرية احتواءها على مجموعة من الآليات تتكهن من خلالها بما يمكن أن يحدث وتقدّم له تفسيراً مناسباً<sup>2</sup>. فالنحاة في هذا الموضوع وضعوا نظرية العمل لتفسير الظواهر التركيبية المتحققة والتمكّنة.

- الثانية: أنّ التقدير المعتمد ينتمي للغة الواصفة وليس للغة الموصوفة، ومن ثمّ فلا اعتراض عليه لما بينهما من الخلاف الكبير في الاعتبار، فقد تكون اللغة الواصفة لغة أخرى تماماً، أو تكون نظاماً رمزياً رياضياً. هذا كلّه بشرط تحقيق أهم شرط في أي نظرية وهو التكهن لما يحدث وتفسيره<sup>3</sup>.

## 2-1-1-3- يزعم ابن مضاء أنّ القول بالعامل أدّى إلى تغيير في الواقع

اللغوي، فقد جعل النداء الذي هو إنشاء خبراً بحسب تقديرهم<sup>4</sup>. وهذا مردود أيضاً وهو مبني على عدم التفريق بين ما يرجع للنظرية وما يرجع للواقع، فهناك فرق ظاهر بينهما فما يوجد على مستوى التنظير والتحليل من التقدير والتجريد هو تفسير للوقائع اللغوية وتعليل تحولاتها وليس هو الواقع في نفس الأمر<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: الردّ على النحاة، ص79. وانظر أيضاً: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مخلوف بلعالم، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003، ص197.

<sup>2</sup> - انظر: المنوال التحويلي العربي، المجدوب، ص298.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص300. و: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، ص196-197.

<sup>4</sup> - انظر: الردّ على النحاة، ص79-80.

<sup>5</sup> - انظر: المنوال التحويلي العربي، المجدوب، ص300.

## 2-1-2- فيما قدّمه من مقترح لبناء نموذج نحويّ جديد:

قدّم ابن مضاء نماذج لما زعمه من إصلاح النّحو الذي أفسده النحاة قبله بنظرية

العمل وما اتّصل بها من التقدير والحذف وغيرهما، فجاء بما ملخصه<sup>1</sup>:

### 2-1-2-1-2- أنّه اختار مصطلح (تعليق) ورفض مصطلح (عمل) دون أن

يُقدّم مبرّرا مقنعا بذلك من جهة، ومن جهة أخرى دون أن يُقدّم الفرق الجوهرية بين

(العمل) و(التعليق) عنده مع اعتماده القول بالحذف والإضمار<sup>2</sup>.

### 2-2-1-2- أنّه يعتمد القول الأسهل من جملة الأقوال الاختلافية بين النحاة

قبله، فما كان سهلا فهو المعتمد عنده من غير نظر في دليل ذلك القول<sup>3</sup>.

### 2-3-1-2- أنّه قد قال بالحذف والتقدير الذي هرب منهما، إذ لا يمكن بحال

من الأحوال رفضهما لأنّهما وسيلتان عقليتان يُستترشد بهما في تفسير وتعليل الوقائع

اللغوية.

## 2-2- مناقشة تمام حسان:

نناقش تمام حسان من جهتين أيضا:

### 2-1-2- فيما قدّمه من نقود للنموذج النحوي القديم

قدّمنا فيما سبق تفصيل اعتراضه وهنا نورد اعتراضاتنا عليها تفصيلا:

---

<sup>1</sup> - قد صرّح أنّه شرع في وضع كتاب يشتمل على أبواب النّحو كلّها على وفق ما أورده من نماذج تطبيقية على ضوء ما قدّمه مُقترح نظري (وهو رفض العامل والتقدير والعلل الثواني والثالث ومتعلقات المجزورات وغيرها من الاعتراضات على منهج النحاة قبله)، انظر: الردّ على النحاة، ص94.

<sup>2</sup> - انظر: الردّ على النحاة، ص94 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص101.

2-2-1-1-1- يزعم تمام حسّان أنّ الجرجاني يستعمل مصطلح (التعليق) في مقابل مصطلح (العمل) وبديلا عنه<sup>1</sup>. وهو زعم لا نوافقه عليه مطلقا فقد استعمل الجرجاني مصطلح العمل في أكثر من موضع وفي دلائل الإعجاز نفسه، ممّا يُعطينا أنّ مصطلح (التعليق) ليس بدويلا أبدا عن مصطلح (العمل) عنده، يقول الجرجاني: "... فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما... فعمل الرفع في الفاعل... والنّصب في المفعول..."<sup>2</sup>.

2-2-1-2- يزعم أنّ النّحاة الأوائل اعتمدوا على قرينة الإعراب كقرينة واحدة ووحيدة في تفسير التراكيب وتحليلها<sup>3</sup>. وهذا زعم لا نوافقه عليه أيضا، حيث نجد أنّ النّحاة الأوائل قد اعتمدوا على القرائن الأخرى غير العلامة الأعرابية، وهي التي توعها تمام حسّان إلى أنواع كثيرة عديدة<sup>4</sup>. فليته زعم أنّه جاء بترتيب وكشف جديدين لما قصده النّحاة القدامى دون تصريح ظاهر، فأظهره هو لا غير.

2-2-1-3- أنّه قد وقع فيما عابه على النّحاة المتقدّمين من القول بالتقدير قد وقع فيه هو نفسه، حيث يقول وهو يتحدّث عن قرينة (التضام): "... أو يدلّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التّقدير بسبب الاستتار أو الحذف"<sup>5</sup>. فهذا تصريح منه بالقول بالتّقدير تصريحا ظاهرا فوقع فيما عاب عليه القدامى.

<sup>1</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص188.

<sup>2</sup> - انظر: دلائل الإعجاز، تحق: محمود شاكر، شركة القدس، ط3: 1413-1992، ص153.

<sup>3</sup> - انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، ص231.

<sup>4</sup> - انظر: نظرية العامل، مخلوف بلعالم، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996/1997، ص131.

<sup>5</sup> - نفسه، ص217.

## 2-2-2- فيما قدمه من مقترح لبناء نموذج نحويّ جديد

قدّمنا ما اقترحه من نموذج يزعم أنّه يجله بديلا عن نموذج النحاة المتقدّمين،  
وهنا نقدّم اعتراضاتنا عليه (النموذج) تفصيلا مع توخّي الاختصار غير المخلّ:

2-2-2-1- أنّ ما قدّمه من نموذج (تضافر القرائن) ما هو إلا تفصيل لما  
أجمله النحاة المتقدّمون في مختلف الأبواب النحويّة لا غير<sup>1</sup>.

2-2-2-2- أنّ توهمه أنّ النحاة القدامى لا يهتمون بالمعنى بل كلّ اهتمامهم  
بالمبنى لا غير جعله يقع في كثير من التقولات عليهم ممّا لا مستند له غير الوهم<sup>2</sup>.

2-2-2-3- أنّه قد قدّم شيئا لا يلغي بحال نظرية العمل بل يوضحها ويبينها  
ويجعلها أكثر عملية من ذي قبل لا غير<sup>3</sup>.

2-2-2-4- أنّه لم يبتعد عن أن يقول ما قاله من قبله ولكن بشيء من  
التوضيح أكثر من جهة (تعداد القرائن)، وبكثير من الوهم من جهة أخرى (القول  
بإهمال المعنى في التحليل النحوي بالكلية<sup>4</sup>).

---

<sup>1</sup>- انظر: المنوال النحوي العربي، ص324.

<sup>2</sup>- انظر: نفسه، ص324.

<sup>3</sup>- انظر: نفسه.

<sup>4</sup>- وقد مرّ معنا بيان اهتمام النحاة القدامى الأوائل (سببويه بالخصوص) بالدلالة والاستعمال في تحليل الكلام.

## المبحث الثاني: الموضوع عند سيبويه

نشتغل في هذا المبحث على تقنية من تقنيات الفكر النحوي البنوي عند سيبويه، وهي تقنية (الموضع) ذات البعد الرياضي المحض كما سنوضح ذلك هنا. إذ لا يكاد يغيب لفظ (الموضع) عن كتاب سيبويه من أوله إلى آخره سواء تعلّق الأمر بالكلم المفردة أو تعلّق بالتركيب الكلامية. هذا الأمر دعانا إلى تلمس هذه التقنية عند سيبويه محاولة منّا الكشف عن ماهيتها وتتبع مختلف إطلاقاتها عنده للوصول إلى تحديد كافٍ لها على وجه الدقة والموضوعية دون التفات إلى ما يقوله غيره ممّن جاء بعده سواء من شراح كتابه أو من غيرهم<sup>1</sup>.

فتقنية الموضع من التقنيات التي يوظّفها سيبويه في نظره إلى الكلام كبنى مجردة مغلقة، أي: تقنية يفسّر بها البنى الكلامية في بعدها التجريدي خاضعة للمعايير الرياضية لا علاقة للمعنى أو للاستعمال بها. بل يقتصر نظره إليها في هذا الإطار مشتغلا على جعل الكلام كلّ مفردات وتركيب بُنى لها تخضع عناصرها لمجموعة من المواضيع لا تتجاوزها في التقدير وإن تجاوزتها في الحقيقة والظهور من جهة، وكونها موقعا يشغله عنصر لغوي ما أو كونه فراغا غير مشغول من جهة أخرى. وهذا كلّ سنشتغل على بيانه في المبحث متوسلين الاختصار غير المخلّ، إذ قصدنا التّأصيل لهذه التقنية كتقنية من تقنيات النظر إلى الكلام كبنية عند سيبويه، وليس قصدنا تتبعها والاشتغال على جزئياتها جميعها. فهذا إن فُعل فإنّما يُفعل لغاية في نفسه وليس للتّدليل على الأطروحة العامّة التي نشتغل عليها.

---

<sup>1</sup> - وهو الأمر الذي ألزمتنا نفسنا به في بحثنا فلا نخرج عن الكتاب إلا استثناسا لأنّ قصدنا الوصول إلى ما يريد سيبويه بحسب الجهد والطاقة، والله الموفق.

## المطلب الأول: مفهوم الموضع عند سيبويه

اللافت للنظر أنّ سيبويه يعتمد على مفهوم (الموضع) كتقنية تحليلية في كتابه معتمداً عليه في دراسة مستويات مختلفة للغة (الكلم المفردة واللفظات وأبنية الكلام)<sup>1</sup> من جهة، ومن جهة أخرى لا نجده -كعاداته- يُعطي تصوّره لهذه التقنية تحديداً وتبيناً لأسسها. الأمر الذي يجعلنا نرى أنّ مفهومه واضح تمام الوضوح في ذهنه وفي تصوّره، ويظهر ذلك من خلاله تطبيقاته المختلفة المبنوثة في كلّ الكتاب من أوّله إلى آخره. فالمطلوب منّا هو تتبع تلك المواضع ومحاولة الوقوف على تصوّر سيبويه لمفهوم الموضع كيف هو؟ وهو الذي سنشتغل عليه هنا.

**حيث** يظهر جلياً اعتماد سيبويه على الموضع كتقنية تحليلية للكلام من أوّل الكتاب، وأنّ الكلام -عنده- كلّه مجموعة بُنى قائمة على مجموعة مواضع في جميع مستوياته، وأنّ تلك المواضع هي مواقع ثابتة في الكلام لا تتغيّر ولا تتبدّل كموضع، وأنّ تلك المواضع شيء وما يشغلها شيء آخر. ونقدّم مجموعة من الأمثلة من الكتاب تدلّ على المطلوب<sup>2</sup>:

1- يقول سيبويه: "هذا باب ما تُجرىه على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: (ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك)، والوجه فيه الجرُّ لأنّك تُريد أن تُشرك بين الخبرين وليس يَنقُض إجراءه عليه المعنى. فإن يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه. وقد حملهم قُرب الجوار على أن يجروا: (هذا جُحْرٌ ضبٌّ خَرِبٌ) ونحوه، فكيف ما يصحّ معناه. ومما جاء من الشّعْر في الإجراء على الموضع قولُ عُقيبة الأسدي:

<sup>1</sup> - يستعمل سيبويه كلمة (موضع) أيضاً للدلالة على مخرج الحرف في الجهاز النطقي، وهو أمر لا يعيننا هنا.  
<sup>2</sup> - سنخصّص مبدئياً الكلام على مفهوم الموضع على مستوى الكلام كبنية عاملية ثم يأتي تفصيل الموضع في مختلف المستويات الأخرى عند سيبويه.

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجَحْ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ      وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى ولم يُحتج إليها  
ولكان نصبا. ألا تراهم يقولون: (حسبك هذا، وبحسبك هذا)، فلا يتغير المعنى؟. وجرى  
هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأنَّ (بحسبك) في موضع ابتداء، ومثل ذلك قول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا      ودون معدٍ فلتزعك العواذل

والجرّ الوجه. ولو قلت: (ما زيدٌ على قومنا ولا عدننا)، كان النصب ليس غير،  
لأنَّه لا يجوز حمله على (على). ألا ترى أنك لو قلت: (ولا على عدننا) لم يكن؟ لأنَّ  
(عدننا) لا يُستعمل إلا ظرفا وإنما أردت أن تُخبر أنه ليس عندكم. وقال: (أخذتنا  
بالجود وفوقه)، لأنَّه ليس في كلامهم (وبفوقه). ومثل (ودون معدٍ) قول الشاعر وهو  
كعب بن جُعيل:

ألا حيّ نداماني عُمير بن عامر      إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقال العجاج:

كشحا طوى من بلدٍ مختارا      من يأسه اليأس أو حذارا

وتقول: (ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهها به، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحًا)، النصب في  
هذا جيد لأنَّك إنما تريد: ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحًا. هذا معنى الكلام. فإن أردت أن  
تقول: ولا بمنزلة من يشبهه جررت، نحو قولك: (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهه به) فإنما  
أردت: ولا كشبيهه به. وإذا قلت: (ما أنت بزيدٍ ولا قريبا منه)، فإنه ليس ههنا معنى  
بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمَثَّل. ويكون (قريبا) ههنا إن

شئتَ ظرفاً. فإن لم تجعل (قريباً) ظرفاً جاز فيه الجرُّ على الباء والنصب على  
الموضع<sup>1</sup>. ويوضِّح هذا النَّص الطويل نسبياً الجدول التالي:

محمل على موضع الخبر	مو م 2	مو م 1	مو ع
ولا بخيلاً	بجبان	زيد	ليس
ولا صاحبك	بأخيك	زيدٌ	
ولا الحديداً	بالجبال	نا	لسـ
/	هذا	حسبك	
/	هذا	بحسبك	
ولا شبيهاً به	كعمرو	زيدٌ	ما
ولا مفلحاً	كخالدٍ	عمرو	ما
ولا قريباً منه	بزيدٍ	أنت	ما

هذا الجدول يبيِّن لنا العمليات التحليلية المعتمدة على الموضع كتقنية التي قام بها سيبويه في تحليله للكلام، فالموضع عنده شيء مستقر لا يحتاج إلى تنظير ولا تدليل بل نجده يجري عليه مختلف عمليات التحليل دون أن يُعطي مفهوماً له<sup>2</sup>. ونحن هنا نحاول أن نتلمَّس مفهومه عنده، وذلك بتتبع السياقات التي ورد فيها ذكر الموضع في عملية التحليل.

2- يقول أيضاً: "يقول: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فُدم الفعل أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم. فإذا بنيت عليه قلت: (ضربتُ زيداً)، وهو الحدُّ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ (ضرب زيدٌ عمراً)، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، فكَذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قَدِّمت الاسم

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص33-35.

<sup>2</sup> - وهذا ينطبق على جميع الأصول والتقنيات التحليلية للمؤسسين الأوائل، إذ همهم تحليل الكلام تطبيقاً لا التنظير لتلك الأسس.

فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربيًا جيّدًا، وذلك قولك: (زيدًا ضربتُ)، والاهتمام  
والعناية ههنا في التقديم والتأخير سواءً، مثله في: (ضرب زيدٌ عمرا، وضرب عمرا زيدٌ)  
وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: (زيدٌ ضربته)، فلزمته الهاءُ، وإنّما تريد بقولك:  
مبني عليه الفعل أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ)، فهو في موضع  
هذا الذي بُني على الأوّل وارتفع به، فإنّما قلت: عبدُ الله فنَبّهته ثمّ بنيت عليه الفعلَ  
ورفعته بالابتداء، ومثّل ذلك قولُه عزّ وجلّ: (وأما ثمود فهديناهم)، وإنّما حسُن أن يُبنى  
الفعلُ على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن لأتّك  
لم تشغله بشيء.

وإن شئتَ قلت: (زيدًا ضربته)، وإنّما نصبُه على إضمار فعلٍ هذا تفسيره، كأنّك  
قلت: (ضربتُ زيدًا ضربته)، إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره.

والاسم ههنا مبنيٌّ على هذا المضمر، ومثّل ترك إظهار الفعل هاهنا تركُ  
الإظهار في الموضع الذي يُقدّم فيه الإضمار... لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك  
أن يقول: (ضربتُ زيدا، وزيدا ضربتُ) ولا يُعملُ الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا  
المتناول البعيد. وكل هذا في كلامهم.<sup>1</sup> ففي هذا النقل الطويل عدّة أصول تحليلية  
مبنية على مفهوم الموضع:

2-1- بيان مواضع العناصر اللغوية على مستوى البنية العاملة، أي بيان  
ترتيب الكلام من حيث مراتبه في الظهور والحقيقة، أي الموضع في الحقيقة والحكم.  
يبين هذا الجدول التالي:

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص41. وهو نصّ مهم جدًا نبني عليه مجموعة من الملاحظات ذات الأهميّة القصوى فيما يخصّ  
الموضع عند سيبويه، مبينين كلّ ذلك في شكل جداول مفصّلة عمّا نريد.

ع	م1	م2	خ
ضرب	تُ	زيداً	-
ضرب	زيدُ	عمرًا	-
	زيدُ	منطلقُ	-

هذا الجدول يبيّن لنا الأصل في تركيب الكلام، إذ الجملة الفعلية لكلّ عنصر منها موضعه، والجملة الاسمية لكلّ عنصر منها موضعه.

2-2- قد يقع تقديم وتأخير في عناصر الجملة مع بقاء الموضع كما هو، فالحرية للعنصر لا للموضع، ويبيّن هذا الجداول التالي:

### الجدول 1:

م به مقدّم	ع	م1	م2
زيدا	ضرب	تُ	-

فهذا الجدول يبيّن لنا أنّ المعمول 2 قد يتقدّم على العامل لكنّه يبقى المعمول الثاني للعامل ولا ينتقل إلى حالة أخرى، فهو يتغير ظاهريا ويبقى على حاله موضعيا. وهذا ما يعطي للموضع خاصية الثبات البنوي. ودليل ثباته حركته الإعرابية إذ لو تحوّل عن موضعه لتغيّرت.

### الجدول 2:

ع	م به مقدّم	م1	م2
ضرب	عمرًا	زيدُ	-

وهذا الجدول يعطينا كذلك خاصية الثبات البنوي للجملة الفعلية، فقد تغيّر موضع العنصر الثالث (م2) وتقدّم على العنصر الثاني (م1) ومع ذلك فلم يتغيّر شيء، ودليل الثبات الحركة الإعرابية، إذ لو تحوّل عن موضعه لتغيّرت.

### الجدول الثالث:

ع	م1	م2	مبتدأ مؤخر
∅	زيد	منطلق	
∅	-	منطلق	زيد

فالملاحظ أنّ الموضوع لم يتغيّر وإنّ تغيّر موقع العنصر الذي كان يشغله، ودليل ثبات ذلك العنصر في موضعه الأوّل حقيقة وإنّ تغيّر ظاهراً حركته الإعرابية، إذ لو تحوّل عن موضعه لتغيّرت.

### الجدول الرابع:

ع	م1	م2	
	ع	م1	م2
∅	زيد	ضرب	هـ
∅	زيد	منطلق	

هذا الجدول يبيّن بوضوح مسألة في غاية الأهميّة هي جوهر مفهوم الموضوع عند سيبويه، وهي: أنّ الموضوع شيء وما يقع فيه شيء آخر، فالموضوع شيء اعتباري تقديري وليس شيئاً ملموساً. يوضح هذا أنّ موضع الخبر شيء وما يحل محله شيء آخر، إذ في المثال الأوّل نجد أنّ الجملة (ضربته) وقعت موقع (منطلق) وهو ما يجعلها متكافئتين في البنية المجردة كما هو ممثّل في الجدول.

## المطلب الثاني: الموضع على مستوى الكلم المفردة عند سيبويه

نشتغل في هذا المطلب على بيان توظيف سيبويه لتقنية الموضع على مستوى الكلم المفردة<sup>1</sup> في حصر بناها وحمل بعضها على بعض لاشتراكها في مواضع الأصول منها ومواضع الزيادات التي تدخل عليها<sup>2</sup>. حيث نجد أنّ التحليل عنده يعتمد التحليل للكلم المفردة (المتصرفّة منها غير الجامدة) على مبدأ ذي بُعد رياضي بامتياز، إذ يقوم على تجريد تلك العناصر اللغوية إلى كيانين اثنين هما:

**الكيان الأوّل: الجذر المعجمي للكلمة المفردة**، وهو ذو طبيعة تجريدية إذ لا وجود له على الحقيقة على تلك الهيئة الممثلة. وهو أيضا ذو مواضع معيّنة فلا يمكن لعناصر ذلك الجذر أن تحيد عنها أبدا. مثل قولهم في (جالس) هو من الجذر اللغوي (ج-ل-س)، ونحوه.

**الكيان الثاني: بناء الكلمة المفردة**، وهو شكل مجرد ذو بُعد رياضي يتم عن طريق تخليص تلك الكلم المفردة من بعدها المادّي المحض وتشكيلها في صورة جديدة لا حقيقة لها إلا في الذهن والاعتبار دون الوجود المتحقّق في الأعيان. وهو ما يسمّيه النحاة بالوزن أو الصيغة<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - وهي التي يعبر عنها سيبويه بقوله: "اسمٌ ينفصل ويبندى"، (الكتاب، ج1ص96). وهو عنده نوعان: الاسم المظهر، والاسم المضمّر المنفصل. ولا يُطلق سيبويه الكلم المفردة على غير هذا، فالكلم المفردة أخصّ من الكلمة مطلقا. وفي تفصيل هذا انظر: البني النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2016، ص37 وما بعدها.

<sup>2</sup> - مع التنبيه إلى أمرين مهمّين: 1- أننا سننوّبه دوما إلى البعد الرياضي الذي تتّصف به هذه التقنيات التحليلية. 2- أننا سنحاول تقديم تلك التقنيات بشيء من الاختصار غير المخلّ، لأنّ قصدنا التّليل على وجود هذه النظرة التحليلية عند سيبويه.

<sup>3</sup> - وهو مستوى من التجريد يدلّ على ما نريد هنا من النظرة البنوية البحتة للكلام بتقنيات ذات بعد رياضي.

والذي يهمننا من هذين الكيانين هنا هو الثاني لارتباطه الوثيق بالبعد الرياضي الملغى لكل ما له صلة بالمعنى، بمعنى آخر دراسة الكلام في بعده المغلق بغض النظر عن أي عنصر غير البنية المجردة كما هي في الاعتبار لا في واقع التلفظ والاستعمال من قبل المتكلم. وهو كيان مجرد له مواضع معينة لا تتخطاها عناصره المجردة أو المحققة. وهو كيان يحصل به التوافق بين مجموعة كلم بانتمائها إلى بناء يجمعها بعلاقة تكافئية فيما بينها على هذا المستوى لا على مستوى الواقع<sup>1</sup>.

ونستعين هنا بتحديد دقيق جدًا لما نريد بيانه للرضي الأسترابادي<sup>2</sup> إذ يقول: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن تشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه. ف(رَجُل) مثلا على هيئة وصيغة يُشاركه فيها (عَضُد)، وهي كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها مضموم. وأمّا الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، ف(رَجُلٌ، وَرَجُلًا، وَرَجُلٍ) على بناء واحد، وكذا (جَمَل) على وزن (ضَرَب)، لأنّ الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه. وإنّما قلنا: (يمكن أن تُشاركها) لأنّه قد لا يُشاركها في الوجود ك(الحَبْك) -بكسر الحاء وضّمّ الباء- فإنّه لم يأت له نظير<sup>3</sup>. وإنّما قلنا: (حروفها المرتبة) لأنّه إذا تغيّر النظم والترتيب تغيّر الوزن كما نقول: (يَيْسَ على وزن فَعِل، وأَيْسَ على وزن عَفَل). وإنّما قلنا: (مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية) لأنّه يُقال: إنّ (كَرَم) مثلا على وزن (فَعَل) ولا يُقال: على وزن (فَعَلَل أو أَفَعَل أو فَاعَل) مع توافق الجميع في الحركات المعينة

<sup>1</sup> - فالنظر هنا نظر تجريدي محض.

<sup>2</sup> - ويعدّ الرّضي من النحاة القليلين من المتأخرين -بعد القرن الرابع- الذين ساروا نهج سيبويه وشيخه الخليل ومن هذا نحوهم من كبار النحاة المتقدّمين -قبل نهاية القرن الرابع-. فكلامه هنا هو في الحقيقة تفسير لنص نكتف جدًا لسيبويه سيأتي التنصيص عليه في المتن.

<sup>3</sup> - وهي للمجموعة ذات العنصر الواحد كما مرّ معنا في الفصل الثاني.

والسّكون. وقولنا: (كلّ في موضعه) لأنّ (دِرْهَم) ليس على وزن (قِمَطْر) لتخالف مواضع الفتحيتين والسّكونين، وكذا نحو (بَيْطَر) مخالف لـ(شَرَيْف) في الوزن كتخالف موضعي الياءين وقد يُخالف ذلك في أوزان التّصغير...<sup>1</sup>.

وهذا نصّ أوردناه هنا لأهميّته في تحديد مفهوم البناء كما يريدّه واضعو النّحو الأوائل -ومنهم سيبويه-. حيث نجد أنّ الرضيّ يركّز في تحديده على أمور ذات أهميّة عنده، وهي كون البناء صيغة تجمع بين عدد من الكلم المفردة جمعا تكافئيا من حيث التّكافؤ على مستوى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها مع الاعتداد بالأصول والزوائد بشرط مهمّ عنده، وهو كونها لا تتعدّى مواضعها<sup>2</sup> التي اختصّت بها. وقد نصّ سيبويه على هذا المعنى في كلام مكثّف جدّا، يقول: "... لأنّ العدّة والزّنة والزّيادة واحدة"<sup>3</sup>. فقصّد سيبويه بهذا الكلام أنّ عدد الحروف ووزن الكلمة وما فيها من زيادة واحد مشتركة بين تلك العناصر المتكافئة فيمت بينها.

وقد عمد النّحاة إلى وضع رموز مجرّدة للدلالة على ذلك البناء للكلمة لتمثيل صيغتها تمثيلا مجرّدا يتمّ من خلاله بيان الحروف الأصول والحروف الزائدة ومواضع كلّ ذلك من البناء مع مراعاة الحركات والسكنات ناظرين إلى الكلمة كبناء واحد. وسمّوا تلك الصيغة التمثيلية (وزنا) أو (مثالا). حيث جعلوا لكلّ حرف أصليّ في بناء الكلمة رمزا مجرّدا فارغا يجمعه الحروف (فعل)<sup>4</sup>، فالأوّل هو (الفاء) والثاني هو (العين) والثالث هو (اللام) مرتبة بهذا الرّتيب مع الاحتفاظ بالحروف الزائدة كما هي في مواضعها. ويُرجّح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن يكون أوّل من جعل (فعل)

<sup>1</sup> - شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأسترابادي، تحق: محمد نور سيف وآخرون، دار الكتب العلميّة - بيروت، لبنان -، دط: دتا، ج1ص2-3.

<sup>2</sup> - وهذا الذي نريد بيانه هنا في هذا المطلب.

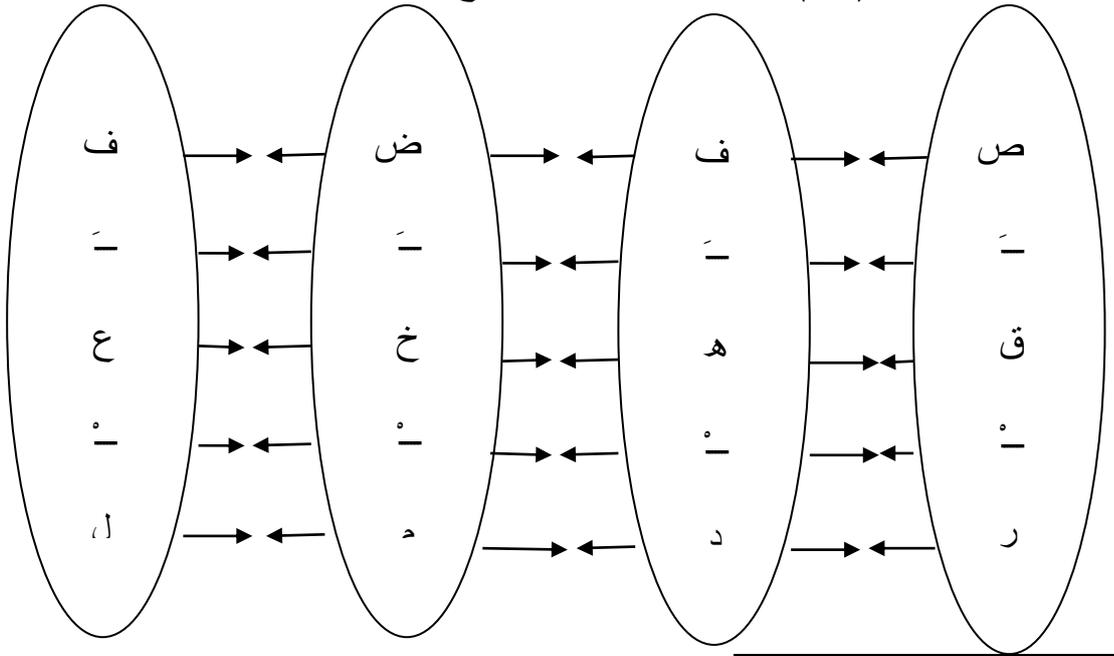
<sup>3</sup> - الكتاب، ج2ص208.

<sup>4</sup> - وهذا أوّل تجريد خضت له بنية الكلمة العربيّة ناظرين إليها نظرا ذا بُعد رياضي.

رمزا لكل أصل يُشتق منه هو عبد الله بن أبي إسحاق. أما من جعل تلك الرموز (الفاء والعين واللام) في مقابل كل حرفٍ أصليٍّ مرتبة بحسب مواضعها في البنية الأصلية فهو الخليل بن أحمد<sup>1</sup>. وهذا ما يُعطيها بعدها الرياضي المحض من حيث هي بُنى مجردة لا حقيقة لها في نفسها بل تحققها يكون بطورها في شكل جديد ملموس. حيث تمثل تلك الرموز الأصول في الوزن والمثال العناصر المتغيرة لكونها تتحقق في أشكال أخرى غير ما هي عليه كرموز أمّا العناصر الثابتة فهي الزوائد إذ تحتفظ بحروفها كما هي في واقع الكلام الملموس<sup>2</sup>، إضافة إلى الحركات والسكنات.

وتدليلا على ما نشغل عليه هنا من مواضع حروف الوزن والمثال والصيغة أصلية كانت أم زائدة مع ما يصاحبها من الحركات والسكنات في مواضعها أيضا، مستخرجين كل ذلك من كلام سيبويه في تحليله للكلام كبنية على مستوى الأفراد. وذلك بالإتيان ببعض الأبنية ممثلة في كلمات متكافئة بنوياً:

يقول سيبويه: "... (فَعْل) ... صَقْر، وفَهْد... وضَخ<sup>3</sup>.



<sup>1</sup> - منطق العرب في علوم اللسان، ص32.

<sup>2</sup> - البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص47.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج2ص315.

فتلك الكلمات حروفها كلها أصول وصيغة (فَعْل) تمثل مواضع اعتبارية في بينة الكلمة. إذ نجد أنّ (الصاد والفاء والضاد) في كلّ من كلمات (صقر وفهد وضخم) هي حروف أصول تقع في موضع واحد، وهو موضع الفاء من البناء الاعتباري (فَعْل). وهكذا سائر الحروف الأخرى كلّ حرف في موضع معيّن سواء كان (العين) أم (اللام) على التوالي. فيتّضح لنا من الدوائر السابقة:

- أنّ لكلّ حرف من حروف الكلمة موضعا له لا يحيد عنه أبدا.

- أنّ تلك الحروف هي حروف أصول للكلمة.

- أنّ تلك الحروف ثابتة في البنية الاعتبارية (فعل) ومتغيرة في الواقع الملموس (الصاد والفاء والضاد مثلا).

- أنّ للحركات والسكنات مواضع معيّنة لا تتجاوزها في البنية الاعتبارية وفي الواقع الملموس.

- أنّ تلك الحركات والسكنات ثابتة غير متغيرة عكس ما هو في الحروف الأصول ذات الطبيعة المتغيرة.

هذا فيما يتعلّق بالحروف الأصول في البنية ذات التجرد من أي عنصر زائد أو عناصر زائدة.

أمّا فيما يتعلّق بالبنية ذات العنصر الواحد الزائد أو ذات أكثر من عنصر زائد فقد حدّد سيبويه ماهية تلك العناصر الزائدة من جهة<sup>1</sup>، وحدّد مواضعها في بينة الكلمة من حيث وقوعها أولا أو ثانيا أو ثالثا أو غير ذلك بحسب عدد حروف الكلمة محل التحليل من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - انظر: الكتاب، ج2 ص212-213. (هذا باب علم حروف الزوائد)، حيث حدّد سيبويه حروف الزيادة.

يقول سيبويه: "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل فالهمزة تلتحق أولاً...<sup>1</sup>. فمقصود سيبويه في هذا الباب هو بيان المواضع التي تقع فيها حروف الزيادة من بنية الكلمة الثلاثية المجردة، مع تخصيصه ذلك فيما يكون اسماً أو صفة دون غيره من الفعل الذي سيقعد له باباً خاصاً فيما بعد. حيث جاء بكل حرف من حروف الزيادة مبيّناً مواقعها من بنية الكلمة باعتبار ورودها فيها أولاً أو ثانياً وهكذا.

وما نورده هنا تدليلاً على ما نريد بيانه هو أن نورد من كلام سيبويه ما يخص حرفاً واحداً من تلك الحروف وهو الهمزة متتبعين مواضعها التي تختص بها زائدة على البنية الأصلية الثلاثية للكلمة<sup>2</sup>.

يقول سيبويه: "... فالهمزة تلتحق أولاً فيكون الحرف<sup>3</sup> على (أفعل)، ويكون للاسم والصفة. فالاسم نحو: أفكل... والصفة نحو: أبيض... ويكون على (إفعل) نحو: إثم... ولا نعلمه جاء صفة. ويكون على (إفعل) نحو: وإبرم... ولا نعلمه جاء صفة. ويكون على (أفعل) وهو قليل نحو، أصبغ. ولا نعلمه جاء صفة. ويكون على (أفعل)، وهو قليل نحو: أبلم... ولا نعلمه جاء صفة. ولا يكون في الأسماء والصفات (أفعل) إلا أن يكسر عليه الاسم للجمع نحو: أكلب... وليس في شيء من الأسماء والصفات (أفعل)، وليس في الكلام (إفعل)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص315.

<sup>2</sup> - فالقصد هو التنبية على النوع من المواضع فيما الكلمة كبنية مجردة في نظر سيبويه للكلام وتحليله له كبنى مجردة لا اتصال لها بما لها من دور في الخطاب. واكتفينا بحرف واحد لئلا يتسع علينا البحث بحشو لا فائدة منه إلا التوكيد لا غير.

<sup>3</sup> - مما يلفت النظر أنّ سيبويه يستعمل هنا (الحرف) بمعنى الكلمة المفردة. ولسيبويه إطلاقات متعدّدة للحرف غير هذا، وليس من قصدنا حصرها في بحثنا.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج2ص315-316.

وهذا النَّص من الكتاب فيه من الأصول التحليلية للكلام كبنية مجردة تخضع للنَّظَر العقليِّ الشَّيْءُ الكثير، نبيِّن ما يعنينا منه هنا منبَّهين على غيره لأنَّه أصل تجري عليه تحليلات سيبويه كلَّها في كتابه.

أولاً: اعتمد سيبويه في حصر الزيادة التي تدل على الكلمة ذات البناء الثلاثي (فعل) على القسمة التركيبية كما يظهر في الجدول الآتي:

كسرة i	ضمة u	فتحة a	
أَفْعَلْ ++	أَفْعُلْ --	أَفْعَلْ ++	فتحة a
أَفْعِلْ *	أَفْعُلْ ++	أَفْعُلْ --	ضمة u
إَفْعَلْ ++	إَفْعُلْ --	إَفْعُلْ ++	كسرة i

الرموز: ++ هو للدلالة على مجيء الصيغة عن العرب اسماً وصفة.

-- هو للدلالة على مجيء الصيغة عن العرب اسماً ولم تجئ صفة.

-- هو للدلالة على عدم مجيء الصيغة عن العرب اسماً ولا صفة.

اعتمد سيبويه في توليد هذه الصيغ على القسمة التركيبية التي مرَّ بيانها فيما سبق<sup>1</sup>، حيث تتحمَّل الهمزة ثلاث حركات (الفتحة والضمة والكسرة) دون السكون لوقوعها أولاً. أمَّا (فاء) الكلمة فيكون ساكنة أبداً لتفادي وقوع أربعة متحركات في كلمة واحدة وهو ممنوع في العربية. أمَّا (عين) الكلمة فتحمَّل ثلاث حركات (الفتحة والضمة والكسرة) دون السكون لتفادي التقاء ساكنين. أمَّا (لام) الكلمة فلا تُعتبر لكونها حرف الإعراب. فتكون نتيجة التوليد تسعة، وهي ضرب ثلاثة (حركات الهمزة) في ثلاثة (حركات العين).

<sup>1</sup> - انظر: الفصل الثاني من هذا الباب.

ثانياً: قد حدّد سيبويه مواضع كلّ حرف داخل الصيغة سواء كانت أصلية أو زائدة وحدّد الحرف الزائد وبيّن موضعه (أولاً هنا) مع الأخذ بعين الاعتبار الحركات والسكنات كلّ في موضعه لا يتجاوزه وإلاّ اختلّ الوزن وتغيّرت الصيغة إلى صيغة أخرى، وهو أمر مهمّ فيما يخصّ التوليد عن طريق تغيير الحركات والسكنات لا غير. فنتج لنا عن تلك الصيغ هذه المواضع الممثلة في هذا الجدول:

موضع اللام	حركة العين	موضع العين	الفاء ساكنة دائماً	موضع الفاء	حركة الهمزة	موضع الزيادة
ل	ـَ	ع	ـُ	ف	ـَ	أ
ل	ـُ	ع	ـُ	ف	ـَ	أ
ل	ـِ	ع	ـُ	ف	ـَ	أ
ل	ـَ	ع	ـُ	ف	ـُ	أ
ل	ـُ	ع	ـُ	ف	ـُ	أ
ل	ـِ	ع	ـُ	ف	ـُ	أ
ل	ـَ	ع	ـُ	ف	ـِ	إِ
ل	ـُ	ع	ـُ	ف	ـِ	إِ
ل	ـِ	ع	ـُ	ف	ـِ	إِ

وهو جدول يبيّن بوضوح مواضع كلّ حرف من حروف الصيغة داخل بنائها مع الاعتداد بكلّ الحركات والسكنات ككيانات لها موضعها داخلها أيضاً.

هذا ما أردنا بيانه والتدليل عليه هنا من كلام سيبويه في دراسة أبنية الكلم المفردة كلّها كبنى لها صيغ وأوزان معيّنة تحتوي على حروف وحركات لها مواضعها المعينة التي لا تحيد عنها أبداً. وهو المطلوب.

## المطلب الثالث: الموضع على مستوى اللفظة<sup>1</sup> عند سيبويه

يعدّ هذا المستوى من مستويات التحليل عند سيبويه التي تتوسّط بين مستويين اثنين واحد أقلّ منها وهو مستوى الكلم المفردة كما مرّ قبل هذا، والآخر هو مستوى الجمل التامة وهو ما سيأتي بيان المواضع فيه بعد هذا إن شاء الله.

حيث رأى سيبويه أنّ هناك عناصر لا يمكنها أن تنفصل في الكلام وتبتدئ، بل لا بدّ لها من ارتباط بغيرها ممّا هو كلم مفردة. ويتمّ ذلك الارتباط بين تلك العناصر وبين الكلم المفردة على وفق تراتبية معيّنة وليس عشوائيا مع الانتباه إلى أنّ تلك الزيادة التي تتحمّلها الكلم المفردة لا تُخرجها إلى مستوى الجمل التامة بل تنتقل من مستوى الكلم المفردة إلى مستوى أعلى منها وأقلّ من مستوى الجمل التامة، وهو مستوى اللفظة. وفي هذا المطلب نشغل على بيان مفهوم اللفظة كما يراها سيبويه من خلال ما جاء في كتابه، مع بيان تنوعها إلى أنواع معيّنة وبيان تحديد كلّ نوع منها بما يتّصل به من تلك العناصر.

### 1- مفهوم اللفظة:

يُطلق سيبويه كثيرا أوصافا معيّنة على نوع معيّن من العناصر اللغوية التي هي ليست بكلمات مفردة وليست بجمل تامة بل هي بين بين. حيث نجده يطلق مجموعة من الإطلاقات ذات الدلالات المنهجية التحديدية لما نريد بيانه هنا<sup>2</sup>، ومن تلك الإطلاقات نجد:

---

<sup>1</sup> - وهو مفهوم انفردت بالتنظير له النظرية الخليلية الحديثة ممثّلة عند مؤسسها عبد الرحمن الحاج صالح، ولا نعلم أحدا تكلم عن هذا المستوى قبله بحسب اطلاعنا على ما نُشر. وسنشغل على هذا المستوى ببيان حقيقته من كلام سيبويه وتطبيقاته المؤسسة لهذا المستوى من التحليل. وقصدنا هنا بيان الموضع فيه وليس دراسته دراسة مستفيضة بشكل خاصّ.

<sup>2</sup> - انظر: البنى النحوية العربية، ص78-82.

عن علاقة الصفة بموصوفها: يقول: "اعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك: هذا زيدٌ الطويلُ. ويكون هو هو وليس من اسمه كقوله: هذا زيدٌ ذاهبا. ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهمٌ وزنا"<sup>1</sup>.

فهذا النَّص من سيبويه يدلُّ به على أمر مهم هنا، وهو كون الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، داخل أحدهما في الآخر متمم له. وعدد ما يُمكن أن يختلط به من غيره ممّا هو متّصل بالاسم غير أنّهما لا يكونان شيئا واحداً ألبتة، وهو: الحال وصاحبه، والتمييز ومبهمه. ودليل ذلك حصول التمايز بينهما من حيث الحركة الإعرابية أبداً بخلاف الصفة والموصوف. ويوضح هذا الارتباط عند سيبويه النَّص الموالي: ويقول أيضاً: "... وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، يا أيُّها الرجلان، يا أيُّها المرأتان، فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل (رحمه الله) كقولك: يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا. وإنّما صار وصفهُ لا يكون فيع إلاّ الرفعُ لأنّك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا: يا أيُّها، وتسكت، لأنّه منهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد... صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد... لأنّها والوصف بمنزلة اسم واحد"<sup>2</sup>. وهذا نصٌّ صريحٌ جداً في كون الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في بيئة الكلام عند سيبويه، فالصفة داخلة في الموصوف متممة له.

ويقول أيضاً في تأكيد تلك العلاقة: "... وهو في الوصف (حذف العائد) أمثلُ منه في الخبر، وهو على ذلك ضعيفٌ ليس كحسنه بالهاء، لأنّه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه، وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأً، فصارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء. وذلك قولك: هذا رجلٌ ضربته، و: النَّاسُ رجلاً: رجلٌ أكرمته، ورجلٌ أهنته، كأنّه قال: هذا رجلٌ مضروبٌ وهذا رجلٌ

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص276.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص306.

مُكْرَمٌ وهذا رجلٌ مُهَانٌ ... وإِنَّمَا منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أَنَّهَا تمام الاسم ألا ترى أن قولك: مررت بريد الأحمر كقولك: مررت بزيد... فصار الأحمر كأنه من صلته<sup>1</sup>. فالصفة تمام الاسم أي موصوفها، وهي مشابهة في هذا لعلاقة الاسم الموصول بصلته من حيث كونها تماما للسام الموصول. ويقول أيضا: "فصار التَّعْتُ مجرورا مثل المنعوت لأتَّهما كالاسم الواحد"<sup>2</sup>. فاتَّضح أن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في التصرّف والإجراء.

عن علاقة المضاف بالمضاف إليه، يقول: "من قبل أن المضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ومنتهاه ومن الاسم"<sup>3</sup>. فالمضاف والمضاف إليه عند سيبويه كالاسم الواحد في التصرّف في بيئة الكلام. ويؤكد هذا الأمر حين يقول: "لأنّ المضاف من حدّ التَّسْمِيَةِ"<sup>4</sup>. فالمضاف داخل على هذا في الإطار المحدّد للاسم المميّز له عن سواه. ويقول أيضا: "وإنَّما هو (المضاف) داخل في الاسم وبدلٌ من التَّنوين فكأنَّه الألفُ واللامُ"<sup>5</sup>. وهو ما يوضّح الارتباط الكبير الذي يجمع المضاف بالمضاف إليه عند سيبويه.

وعن علاقة الجار بالمجرور: يقول: "لأنَّه قبيح أم تفصل بين الجار والمجرور لأنّ المجرور داخل في الجارّ فصار كلمة واحدة". وهذا نصّ من سيبويه في عدّه الحار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة في التصرّف والإجراء، فالعلاقة بينهما علاقة أجزاء الكلمة الواحدة فيما بينها من حيث البناء والتصرّف.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص45.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص210.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص323.

<sup>4</sup> - نفسه، ج2ص66.

<sup>5</sup> - نفسه، ج2ص68.

وعن علاقة الألف واللام بما يدخلان عليه: يقول: "وقال الخليل: ولولا أنّ (الألف واللام) بمنزلة (قد وسوف) لكانتا بناءً يُبنى عليه الاسم ولا يُفارقهُ، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هل وقد وسوف)، تدخلان للتعريف وتخرجان"<sup>1</sup>. وهذا نصّ من سيبويه في عدّ الألف واللام مع الكلمة التي يدخلان عليها واحداً من حيث التصرف والإجراء مع التنبيه إلى أنّهما غير داخليين في بنائها كما تدخل عناصرها الصوتية المبنية عليها، بل يصحّ خروجهما ودخولهما دون تفكيك بنية الكلمة، بخلاف العناصر الصوتية التي تتبني عليها الكلمة حيث تتلاشى الكلمة بفقد عنصر منها.

وعن الاسم الموصول: يقول: "والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد"<sup>2</sup>. وهذا نصّ من سيبويه في عدّه الاسم الموصول مع صلته كالاسم الواحد في التصرف والإجراء في الكلام، لكون الاسم الموصول لا يستغني أبداً عن صلته لأنّها من تمامه كاسم.

فيتضحّ لنا ممّا سبق:

- أنّ الاسم المفرد عند سيبويه تصاحبه عناصر تتمّمه ويكونان معاً وحدة واحدة، هي بمنزلة الاسم المفرد في التصرف والإجراء.

- أنّ تلك الوحدة -عنده- قابلة للزيادة يمينا وشمالا كما يتّضح ممّا قاله وقرّره.

- أنّ تلك الوحدة -عنده- تنفرّع من الاسم المفرد بزيادات تتمّ عليها سواء كانت الزيادة عن يمينها أو شمالها.

- أنّ تلك الوحدة -عنده- تشتمل على مواضع معيّنة تتمّ الزيادة داخلها من حيث المبدأ، إذ قد ترد تلك الوحدة من غير زيادة معيّنة بل ترد تلك المواضع فارغة.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2 ص64.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2 ص68.

- أن تلك الوحدة -عنده- لا تخصّ الاسم المفرد فحسب، بل تتعدّاه إلى الفعل بأنواعه (الماضي والمضارع والأمر)، إذ لكلّ واحد منهم عناصر تدخله وتصيّر وحدة في منزلة بين منزلتين. وسيأتي بيان ذلك فيما يأتي.

- أن تلك الوحدة هي اللفظة<sup>1</sup>، وهو الكلمة المفردة مع ما يصاحبها ممّا يدخل عليها ويصير معها شيئاً آخر فوقها وأقل من الجملة التامة.

وأهمّ ما نصل إليه فيما يتعلّق بما نريده هنا هو أنّ اللفظة مواضع اعتبارية في بنيتها تخصّها كلفظة، وهو المطلوب هنا.

## 2- الموضع في اللفظة بنوعها:

أشرنا سابقاً إلى أنّ اللفظة تشتمل على مواضع مخصوصة لكلّ ما يلحق الاسم المفرد من الزيادات سواء كانت تلك الزيادة على يمينه أو شماله، ونبّهنا إلى أنّ تلك المواضع الاعتبارية هي مواقع لعناصر معيّنة ترد فيها تارة وتختفي تارة ويبقى الموضع كما هو ذا علامة فارغة أو يبقى موضعاً خالياً، وهو مفهوم رياضي اعتمده سيبويه في أثناء تحليله الكلام كبنية مجردة.

وأشرنا أيضاً إلى أنّ اللفظة تنتوع إلى نوعين: لفظة اسمية ولفظة فعلية، ولكلّ منهما مواضع تخصّها كلفظة لا تشاركها فيها غيرها. وهنا سنورد خصائص كلّ واحد منها مركّزين على بيان المواضع فيهما لا غير، إذ هو المطلوب هنا. وليس القصد تتبع اللفظة من حيث حدودها الإجرائية وكيفية توليدها من تلك الحدود الخاصّة.

---

<sup>1</sup>- وقد أطلق عليها هذا الاسم الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أخذاً له من كلام الرضي الأسترآبادي وابن يعيش. انظر: البنى النحوية العربية، ص 81-82.

## 2-1- الموضع في اللفظة الاسمية:

قد بيّنا سابقا المقصود باللفظة كما يتصوّرها سيبويه، والقصد هنا بيان أمرين:

ماهية اللفظة الاسمية أولا، ومواقع عناصرها المكونة لها ثانيا:

فاللفظة الاسمية هي ما كانت نواتها اسما مفردا ودخلت عليه زوائد معيّنة مختصّة بالدخول على الأسماء لا على غيرها من الكلم.

أمّا مواقع العناصر الداخلة عليها فهي كما تمثلها الجداول الآتية، مع التنبيه إلى أنّ العناصر قد لا تجتمع معا، فالتتوين مثلا لا يلتقي مع الإضافة ولا يلتقي أيضا مع الألف واللام، ولا تلتقي الإضافة أيضا مع الألف واللام إلا إذا كانت الإضافة لفظية لا حقيقية كما يحصل الأمر بين الوصف العامل ومعموله:

**الجدول 1:** وهو جدول يبيّن مواقع عناصر اللفظة الاسمية مع التركيز على امتلاء تلك المواقع بعناصرها على وجه العموم من غير انتباه إلى كيفية تحققها من حيث التقاء بعض عناصرها أو لا<sup>1</sup>:

موضع حروف الجرّ	موضع أداة التعريف	موضع النواة (الاسم المفرد)	موضع علامة الإعراب	موضع التتوين	موضع المضاف إليه	موضع الصفة
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3	← 4

<sup>1</sup> - انظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج2ص14. وقد خالفناه هنا في إضافة خانة أخرى إلى الجدول (فصل موضع التتوين عن موضع المضاف إليه، إذ جعلهما هو معا بعبارة (أو) لأنهما لا يجتمعان معها) لأنّ القصد هو بيان مواقع العناصر بغض الطرف عن وجودها مجتمعة أو لا، وإلا فإنّ الجدول سيظهر على شكل مختلف تماما إذا نظرنا إلى حيثية الاجتماع والافتراق.

فهذه هي المواضع الاعتبارية للفظة الاسمية كما هي مجردة من غير تحقق.

### الجدول 2: التقيتُ بِالرَّجْلِ الْفَاضِلِ

موضع حروف الجرّ	موضع أداة التعريف	موضع النواة (الاسم المفرد)	موضع علامة الإعراب	موضع التنوين	موضع المضاف إليه	موضع الصفة
بـ	الـ	رَجْل	ـ	∅	∅	الفاضل
→2	→1	←0	←1	←2	←3	←4

لفظة (بالرَّجْلِ الْفَاضِلِ) متكوّنة من النواة (رجل) مع ما يصاحبها من الزوائد الممكنة الدخول مجتمعة، وما يُلاحظ هو غياب التنوين والمضاف إليه لكونهما لا يجتمعان مع الألف واللام.

### الجدول 3: التقيتُ بِرَجْلِ فَاضِلٍ

موضع حروف الجرّ	موضع أداة التعريف	موضع النواة (الاسم المفرد)	موضع علامة الإعراب	موضع التنوين	موضع المضاف إليه	موضع الصفة
بـ	∅	رَجْل	ـ	نْ	∅	فاضل
→2	→1	←0	←1	←2	←3	←4

لفظة (برجل فاضل) متكوّنة من النواة (رجل) مع ما يصاحبها من الزوائد الممكنة الدخول مجتمعة، وما يُلاحظ هو غياب الألف واللام والمضاف إليه لكون التنوين لا يجتمع مع الألف واللام، ولا مع المضاف إليه.

## الجدول الرابع:4:

### رأيتُ رَجَلِكُم الفاضلَ

موضع حروف الجرّ	موضع أداة التعريف	موضع النواة (الاسم المفرد)	موضع علامة الإعراب	موضع التنوين	موضع المضاف إليه	موضع الصفة
∅	∅	رَجَل	-	∅	كُم <sup>1</sup>	الفاضل
→ <sub>2</sub>	→ <sub>1</sub>	← <sub>0</sub>	← <sub>1</sub>	← <sub>2</sub>	← <sub>3</sub>	← <sub>4</sub>

فلفظة (رجلكم الفاضل) متكوّنة من النواة (رجل) مع ما يصاحبها من الزوائد الممكنة الدخول مجتمعة، وما يُلاحظ هو غياب الألف اللام والمضاف إليه لكون التنوين لا يجتمع مع الألف واللام، ولا مع المضاف إليه.

هذا فيما يخصّ المواضع على مستوى اللفظة الاسمية بمختلف أوجه تمظهراتها في واقع الخطابات المختلفة.

### 2-2- الموضع في اللفظة الفعلية:

قد بيّنا سابقا المقصود باللفظة كما يتصوّرُها سيبويه، والقصد هنا بيان أمرين: ماهية اللفظة الفعلية أولاً، ومواضع عناصرها المكونة لها ثانياً:

فاللفظة الفعلية هي ما كانت نواتها فعلاً ودخلت عليه زوائد معيّنة مختصّة بالدخول على الأفعال لا على غيرها من الكلم.

<sup>1</sup>- مع التنبيه إلى أنّ الكاف هي المضاف إليه أمّا الميم فللمجمع.

أمّا مواضع العناصر الداخلة عليها فهي كما تمثلها الجداول الآتية، مع التنبيه إلى أنّ العناصر قد لا تجتمع معا كما يتّضح بما يأتي. مع التنبيه أيضا إلى أنّ اللفظة الفعلية تتنوع إلى ثلاثة أنواع: الماضي والمضارع والأمر على النحو الآتي:

### أوّلا: مواضع اللفظة الفعلية الماضية

ونمّثلها في جدول يوضّح مواضع عناصرها إذ هو المطلوب هنا:

الجدول 1: لقد كتبت<sup>1</sup> الدرس

موضع النواة		موضع أداة التوكيد <sup>2</sup>	موضع أداة التوكيد <sup>1</sup>
تُ	كتب	قد	لـ
↔ <sub>0</sub>		→ <sub>2</sub>	→ <sub>1</sub>

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبدا.

الدرس كتبت<sup>2</sup> الجدول 2:

موضع المفعول	موضع النواة		موضع أداة التوكيد <sup>2</sup>	موضع أداة التوكيد <sup>1</sup>
به	تُ	كُتِبَ	∅	∅
← <sub>1</sub>	↔ <sub>0</sub>		→ <sub>2</sub>	→ <sub>1</sub>

<sup>1</sup>- مع التنبيه إلى أنّ علاقة الفعل مع فاعله الضمير هي علاقة بناء تامّ الاتّصال غير منفصل عنه أبدا لذلك نجد سيبويه يركّز دوما على هذه القضية "لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل" (الكتاب، ج1ص40). وهي ميزة جعلت الفاعل جزء من الفعل مكونان بنية واحدة هي النواة.

<sup>2</sup>- المفعول به إذا كان ضميرا فهو داخل في حدّ اللفظة لأنّه لا ينفصل عنها أبدا لعدم قيامه بنفسه بخلاف كونه اسما مظهرا.

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبداً.

### ثانياً: مواضع اللفظة الفعلية المضارعة

ونمثلها في جدول يوضّح مواضع عناصرها إذ هو المطلوب هنا:

#### الجدول 1: يمثّل الفعل المضارع المرفوع

الدرس الأستاذ يشرحُه

موضع المفعول به	موضع علامة الإعراب	موضع النواة الفعلية		موضع التوكيد أو حروف التنفيس أو أدوات النفي
هـ	ـ	∅	(ي)شرح	قد/السين/ سوف/لا/ما
← 2	← 1	← 0	← 0	→ 1

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبداً.

#### الجدول 2: يمثّل الفعل المضارع المنصوب أو المجزوم

الدرس الأستاذ لم/ن يشرحُه

موضع المفعول به	موضع علامة الإعراب	موضع النواة الفعلية		موضع أداة الجزم أو النصب
هـ	ـ/ـ	∅	(ي)شرح	لم/ن...
← 2	← 1	← 0	← 0	→ 1

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبداً.

**الجدول 3:** يمثّل الفعل المضارع المتّصل بنون التوكيد

الدرس الأستاذ ليشرحنّه

موضع التوكيد	موضع النواة الفعلية	موضع النون	موضع م به
ل	(ي)شرح	∅	هـ
←1	←0	←1	←2

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبداً.

**ثالثاً: مواضع اللفظة الفعلية الأمرية**

ونمثّلها في جدول يوضّح مواضع عناصرها إذ هو المطلوب هنا:

الجدول: وهو فيه بيان لمواضع هذا النوع من اللفظة الفعلية

الدرس أكتبه

موضع النواة الفعلية	موضع المف به
(ا)كتب	هـ
←0	←1

فظهرت لنا بهذا مواضع اللفظة الفعلية الماضية من حيث النواة الأصليّة وما يدخل عليها من الزوائد التي تتّصل وتتفصل أبداً.

## المطلب الرابع: الموضع على مستوى الكلام كبنية عند سيبويه

يعدّ هذا المستوى من مستويات التحليل عند سيبويه إلى المستويين الآخرين (مستوى الكلم ومستوى اللفظة) كما مرّ قبل هذا<sup>1</sup>، والذي نشغل على بيان المواضع فيه هنا هو مستوى الجمل التامة وهو مستوى ناتج عن تركيب المستوى الثاني على وفق قوانين معيّنة تخصّ اللغة العربية دون غيرها في كيفية إنشاء الجمل التامة. وهي قوانين اشتغلنا عليها في بحث تقنية العامل عند سيبويه.

نجد أنّ هذا المستوى عنده واضحة مواضعه عند سيبويه وضوحا يدعونا إلى التأمل فيما يقصده سيبويه بتلك المواضع داخله من حيث كونها مواقع خاصّة من ناحيتين: من ناحية الاعتبار المجرد، ومن ناحية التحقق الواقعي. إذ قد يختلفان كليًا فما يمثله الموضع كموقع اعتباري شيء وما يشغل ذلك الموضع في الواقع المحسوس شيء آخر كما مرّ التنبيه إلى هذا في مفهوم الموضع.

حيث يعتمد سيبويه على تقنية الموضع في تحليل الكلام بشكل كليّ فيما يتعلّق بمواقع اللفظ داخل مدرج الكلام في تحديد ماهيّتها النحويّة وفي تحديد وظيفتها داخل الجملة وفي تحديد علامتها الإعرابية. وأيضا في تحديد الفروقات الجوهرية بين ما يجب أن يكون في الموضع وبين ما هو فيه حقيقة وواقعا للاختلاف بين النظرتين<sup>2</sup>. مع توجيه كلّ خروج عمّا يجب أن يكون عليه اللفظ اعتدادا بتقنية الموضع لا غير كما سيّضح هذا الأمر هنا.

---

<sup>1</sup> - مع التنبيه إلى وجود مستوى آخر ثالث هو مستوى الخطاب وله قوانينه ومواضعه، غير أنّ هذا ليس داخلا فيما نريد بيانه هنا لاعتبارات منهجية. وذلك خشية اتّساع الأمر علينا، إذ ليس قصدنا الحصر والتتبع بل التدليل على هذا النوع من التقنيات البنوية المحضة. فالتفصيل يحتاج إلى دراسة خاصّة مفردة.

<sup>2</sup> - مثاله البسيط وقوع الجمل موقع المفردات (المقصود اللفظ لأنّه يمكن وجود كلمة مفردة إلا على شكل لفظة ولو خلت من أغلب زوائدها فإنّها لن تخلو من العلامة الإعرابية أبدا وهي عنصر مختصّ بها كلفة وليس ككلمة مفردة).

## 1- الموضع في بنية الكلام كتقنية تصنيفية للوحدات اللغوية<sup>1</sup>:

الملاحظ لتصرفات سيبويه في كتابه يظهر له جلياً أنّ سيبويه يعتمد تقنية الموضع على مستوى بنية الكلام استعمالاً عاماً شاملاً جاعلاً إيّاها مقياساً في الحكم على الكلام من جهات:

**الأولى:** أنّه يُدلّل بها على انتماء عناصر معيّنة إلى صنف من أصناف الكلام دون غيرها، ويتّضح هذا في قوله عن الأفعال المضارعة: "ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟"<sup>2</sup>. فنجد أنّ سيبويه حكم على كون الأفعال المضارعة - وإن شابته الأسماء من حيثيات عدّة- ليست بأسماء على الحقيقة، وحجّته في ذلك عدم وقوعها مواضع الأسماء مطلقاً.

وهي على وفق الجدول الآتي:

العامل	المعمول 1	المعمول 2
تركيب صحيح / إنّ	زيدا	فاعل
تركيب خطأ / إنّ	X يضرب	يأتينا <sup>3</sup>

فكلمة (يضرب) كفعل مضارع لا يمكن أن ترد في موضع المعمول 1 لـ(إنّ) وأخواتها أبداً في هذا التركيب. ولا يمكنها أن تقع موقع الأسماء مطلقاً أيضاً.

ومما يوضّح هذا الوجه تمام الوضوح مناقشة سيبويه لقضية (كاف الخطاب) هل هي اسم أو حرف؟ حيث يقول: "... وهذه الكاف التي لحقت إنّما لحقت لتبين

<sup>1</sup>- الموضع هنا في مقابل الاستعمال. حيث يتميّز الموضع باعتبارات خاصّة ويتميّز استعمال ذلك الموضع باعتبارات خاصّة، منها: اختلاف العناصر التي يشتمل عليها الموقع بين الموضع والاستعمال.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج1 ص8.

<sup>3</sup>- المعمول الثاني هنا جاء جملة في موضع الخبر.

المخاطَب المخصوص... توكيدا. فهذه (الكاف) لم تجيء علما للمأمورين والمنهيين المضمّرين، ولو كانت علما للمضمّرين لكان خطأ، لأنّ المضمّرين هنا فاعلون، وعلامة الفاعلين (الواو) كقولك: افعلوا، وإنّما جاءت هذه (الكاف) توكيدا وتخصيصا، ولو كانت اسما لكان (التّجاءك) مُحالا، لأنّه لا يُضاف الاسم الذي فيه الألف واللام. وينبغي لمن زعم أنّهم أسماء أن يزعم أنّ (كاف ذلك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكن بدّ من أن يزعم أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: ذاك نفسك زيد، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول إن كانت مجرورة: ذاك نفسك زيد، وينبغي أن يقول: أنّ تاء (أنت) اسم، وإنّما تاء (أنت) بمنزلة الكاف.

ومما يدلّك أنّه ليس باسم قولُ العرب: أرايتك فلانا ما حاله، فالتاء علامة المضمّر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحق الكاف كنت مستغنيا -كاستغنائك حين كان المخاطَب مقبلا عليك- عن قولك: يا زيد، ولحاق الكاف كقولك: يا زيد، لمن لو لم تقل له: يا زُد استغنيت. فإنّما الكافُ في (أرايت) والتّداء في هذا الموضع توكيدٌ. وما يجيء في الكلام توكيدا لو طُرِح كان مستغنى عنه كثير<sup>1</sup>.

وهذا من سيبويه توظيف لتقنية الموضع لمعرفة ماهية العناصر اللغوية من حيث تصنيفها ضمن الأصناف المعروفة (الاسم والفعل والحرف)<sup>2</sup>. و(كاف الخطاب) هنا هي حرف لا اسم كما قرّره اعتمادا على كونها واقعة في موضع يُستغنى عنها فيه، ولم توضع موضع الأسماء مطلقا، وهذا الموضع يبيّن العمليات التي قام بها سيبويه في إثبات حرفية (كاف الخطاب) ونفي اسميتها اعتمادا على تقنية الموضع لا غير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص124-125.

<sup>2</sup> - فما من عنصر لغوي دالّ إلا ويدخل تحت واحد من تلك الأصناف اعتمادا على مقاييس ومعايير شكلية لها أهميتها في تحديد ماهية كلّ عنصر منها.

<sup>3</sup> - فالقصد هو بيان اعتماد سيبويه على هذه التقنية كمقياس في الحكم على الكلم في بيان تصنيفها.

**الثانية:** أنه يدلُّ بها على كون بعض العناصر اللغوية خارجة عن التصنيف ضمن مقولات<sup>1</sup> نحويّة معيّنة داخل بنية جملة معيّنة، وذلك لعدم جريانها على موضع تلك المقولة النحوية على جميع الوجوه، ويوضّحه ما يلي:

يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنّهم آمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحا، لأنّه صفة ولا يكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعدا، أو فذهب صاعدا"<sup>2</sup>.

ففي هذا النصّ يقرّر سيبويه أنّ عنصرا لغويا معيّنا (صاعدا) لا يمكن أن يندرج ضمن مقولة نحويّة معيّنة وهي (الاسم المعطوف) على الاسم المجرور، فلا يُمكن أن يكون (صاعدا) معطوعا على (درهم) أبدا لأنّ المعطوف يجب أن يكون اسما لا صفة، فالموضع في حالة القول بالعطف يكون للاسم لا للصفة. فخرج (صاعدا) عن كونه ضمن مقولة (المعطوف) إلى مقولة (الحال) اعتمادا على الموضع، وهو المطلوب هنا التدليل عليه.

يقول سيبويه أيضا<sup>3</sup>: "واعلم أنّ ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالا ينتصبُ انتصابَ النكرة، وذلك أنّه لا يحسُنُ لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويل، ولا: هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنّه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك... ولو حسُن أن يكون هذا خبرا للمعرفة لجاز أن يكون خبرا للنكرة، فتقول: هذا رجلٌ سيّدٌ

<sup>1</sup> - الفرق بين هذا وبين الذي قبله، أنّ أصناف العناصر غير أصناف المقولات النحوية. فالأولى يُنظر إليها في ذاتها، أمّا الثانية فيُنظر إليها داخل البنية العاملة.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص146-147.

<sup>3</sup> - سنورد نصّا طويلا نسبيا ولكنّه يوضّح المطلوب بشكل تامّ وكافٍ.

النَّاسِ، من قبل أنَّ نصب (هذا رجلٌ منطلقاً) كنصب (هذا زيدٌ منطلقاً)، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حلاً للنكرة. فليس هكذا، ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة. ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً للنكرة، فيُلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَ الله، إذا كان عبدُ الله اسمَه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيثٌ موضوع في غير موضعه<sup>1</sup>. وإتّما تكون المعرفة مبنياً عليها أو مبنية على اسم أو غير اسم، وتكون صفة لمعروفٍ لتبينه وتؤكدّه أو تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر<sup>2</sup> الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل لتوضّح به المعرفة أو تُبين به. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المُخاطَب قبل ذلك. فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجره كما أجره، وضع كلُّ شيءٍ في موضعه<sup>3</sup>.

فلكلّ من النكرة والمعرفة موضع خاصّ في بنية الكلام لا تتجاوزها مطلقاً وإلا حُكم على الكلام بالخُبث أو القبح بحسب مرتبة المخالفة. وهنا يناقش سببويه مسألة وقوع الحال معرفة وحكمه بأنّ ذلك لا يصحّ مطلقاً وما وقع من ذلك من استعمال وإن سُمع عن العرب فخبثٌ لا يصحّ البناء عليه أبداً.

فعلى هذا لا يمكن أن تُصنّف تلك الكلمة (الطويل) في مقولة (الحال) لكونها معرفة، وموضع الحال لا يكون إلا للنكرة أبداً. فكلّ من مقولة (الصفة) ومقولة (الحال) موضع في بينة الكلام لا يصحّ مطلقاً أن يقع ما اختصّ بأحدهما موضع الآخر كما نجده هنا. فاتّضح المطلوب من اعتبار الموضع على ما نقصد هنا.

<sup>1</sup> - فيه إطلاق الخبث على استعمال لغوي معيّن، فيضَمّ إلى جملة الأحكام التي يُطلقها سببويه على الكلام من حيث الحسن والقبح وما بينهما من مراتب.

<sup>2</sup> - يستعمل سببويه الخبر بمعنى ما تحصل به الفائدة مطلقاً وهنا يُطلقه على الحال لكونه يجيء بفائدة لم تكن من قبل.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1ص272-243.

**الثالثة:** أنه يحكم بها على كثير من التراكيب النحوية بالقبح، وذلك لاختلالها بوقوع عنصر معيّن من عناصرها في موضع ليس له في التركيب المعيّن. والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة من كلام سيبويه:

يقول سيبويه: "... وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، و: كي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا"<sup>1</sup>.

هذا كما قلنا سابقا ونكرّر من الأبواب الأولى التي تعدّ مداخل مهمّة قدّمها سيبويه بين يدي كتابه لتكون كمقدمات توضيحية لقارئ كتابه. وهذا الموضع منه بالذات هو بيان ما يكون عليه الكلام من القبح إذا خالف المتكلم مواضع الكلام فجاء بعناصر معيّنّة في موضع ليس لها ولا يصحّ وضعها فيه أبدا. ويحكم سيبويه بهذا الاستعمال بالقبح لاختلال مواضع الكلام كما بيّنه الجدول الآتي:

ع (وهو هنا لفظة)	م 1	م 2
ع غ مو <sup>2</sup>		ع
قد	تُ	رأيتُ
كي	∅	يأتيك

فهذا الجدول بيّن بوضوح ما حدث لبنية الكلام من تغيير مواضع العناصر على نحو غير صحيح أبدا، إذ لم يرد عن العرب أبدا الفصل بين الفعل وما اتّصل به ممّا هو منه (وهو قد وكي هنا). فتبيّن أنّ القبح هنا لفظي بحت لا غير، وهو وضع العنصر المعيّن في موضع ليس له أبدا ولا يمكن أن يقع فيه أبدا حسب استعمال العرب. وهو المطلوب تبيانه هنا.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج 1 ص 8.

<sup>2</sup> - ع غ مو = المقصود بهذا الرمز عنصر في غير موضعه.

ويقول سيبويه أيضا: "واعلم أنّه لا تفصل بين (لا) وبين المنفيّ كما لا تفصل بين (من) وما تعمل فيه، وذلك أنّ لا يجوز أن تقول: لا فيها رجل، كما أنّه لا يجوز أن تقول في الذي جوابه: هل من فيها رجل؟، ومع ذلك أنّهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقُبِحَ أن يفصلوا بينهم عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر من الكلام لأنها مشبّهة بها"<sup>1</sup>.

يقرّر سيبويه هنا حكما من أحكام (لا) النافية للجنس، وهو منع الفصل بينها وبين منصوبها. حيث لا يصحّ أبدا قول أحدهم (لا فيها رجل) للاتّصال التامّ الذي تتميز به (لا) مع بمنصوبها حتى صارا كلمة واحدة أبدا. وقد شبّه سيبويه علاقة (لا) النافية للجنس بمنصوبها بعلاقة اللفظ (خمسَة عشر) في الاتّصال والاندماج فيما بينهما فلا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر ومن ثمّ فلا يصحّ بل يقبُح الفصل بينهما بأيّ عنصر كان. ويوضّح هذا الجدول الآتي:

ع	عنصر فاصل	م1	م2	خ
لا	فيها	رجل	∅	-

فلا يصحّ هذا أبدا هنا، ويقبُح وقوع المخصّص (فيها) فاصلا بين (لا) النافية للجنس ومنصوبها (رجل)، فاتّضح اختلال المواضع في هذا التركيب فحكّم سيبويه عليه بالقبح، وهو المطلوب هنا.

ويقول أيضا: "وتقول: إذن عبدُ الله يقول ذلك، لا يكون إلا هذا، من قبل أنّ (إذن) الآن بمنزلة (إنّما وهل)، كأنك قلت: إنّما عبدُ الله يقول ذلك. ولو جعلتَ (إذن)

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص345.

ههنا بمنزلة (كي وأن) لم يحسن، من قبل أنه لا يجوز أن تقول: كي زيدٌ يقول ذلك، ولا: أن زيدٌ يقول ذلك. فلما قبُح ذلك جُعِلت بمنزلة (هل وكأئما) وأشباههما<sup>1</sup>.

وهذا موضع آخر يحكمُ فيه سيبويه على تراكيب معيَّنة بالقبح لاختلال مواضع العناصر اللغوية فيه. ويتَّضح الأمر بجدولين:

ع	م 1	م 2	
∅	عبدُ الله	يقول ذلك	إذن
∅	عبدُ الله	يقول ذلك	إنَّما

فالفصل بين (إذن) وبين معمولها (الفعل المضارع) باسم (عبد الله) أبطل عملها، فاتَّضح أنّ اختلال المواضع له أثر معيَّن في علاقة العناصر ببعضها أوَّلاً. فصارت (إذن) بمنزلة (إنَّما) التي تدخل على الاسم والفعل ولا أثر لها من جهة. أمَّا الجهة الثانية في الحكم على الكلام بالقبح فتتَّضح بالجدول الثاني:

ع	م 1	م 2	
عنصر من اللفظة	عنصر فاصل	الفعل	
X إذن	عبدُ الله	يقولَ	ذاك
X كي	زيدٌ	يقولَ	ذاك
X أن	زيدٌ	يقولَ	ذاك

فاتَّضح بهذا الجدول أنّ الفصل بين هذه العناصر اللفظية (وهي عاملة النَّصب في الفعل المضارع) لا يصحّ أن يُفصل بينها وبين معمولها (الفعل المضارع) أبداً، ويقبُح ذلك لاختلال المواضع. يجب التنبيه إلى أن (إذن هنا تشبه ما النافية).

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص412.

فاتّضح بما قدّمنا أنّ سيبويه يحكم بالقبح على الكلام لاختلال مواضع عناصره على مستوى البنية العامليّة. وهو المطلوب.

## 2- الموضع في بنية الكلام كتقنية تحليلية عند سيبويه:

يوظف سيبويه تقنية الموضع في تحليل الكلام بالنظر إليه كجملة تامّة، حيث يقوم بتفسير مختلف الاستعمالات الواردة على البنية بالرجوع إلى الموضع دوماً، وكذلك في إسناد الوظائف المختلفة للعناصر اللغوية داخل البنية الجمالية أو العامليّة.

وما نريد بيانه تحت هذا العنصر اعتماد سيبويه على هذه التقنية كتقنية تحليلية للبنى اللغوية التي وردت عن العرب. وهذه بعض النصوص من الكتاب تدلّ على ما نريد:

يقول: "وإذا قلت: ما أنت بزيدٍ ولا قريبٍ منه، فإنّه ليس ههنا معنّى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرتَ (الكاف) تُمثّلُ. ويكون (قريباً) ههنا إن شئتَ ظرفاً. فإن لم تجعل (قريباً) ظرفاً جاز فيه الجرُّ على الباء والنصبُ على الموضع"<sup>1</sup>.

خ			م <sup>2</sup>		م <sup>1</sup>	ع
خخ	مط	ح نف	عط	م ل	ع ل	
منه	قريباً	لا	و	زيدٍ	بـ	أنت

حيث: ع = العامل. م<sup>1</sup> = المعمول الأوّل. م<sup>2</sup> = المعمول الثاني. خ = المخصّص.

ع ل = عامل لفظي. م ل = معمول لفظي. عط = حرف حطف. ح نف = حرف نفي.

مط = معطوف. خخ = مخصّص للمخصّص وهو مخصّص للمعطوف هنا.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص35.

وما نريد بيانه أن سيبويه يقوم بتحليل هذا التركيب بالاعتماد على تقنية الموضع. حيث رأى أن هذا التركيب يحتمل:

- أن يكون ظرفاً، وذلك بأن يُعربُ ظرف مكان منصوب، وهذا لا إشكال فيه.

- أن يكون معطوفاً على (زيد) المجرور لفظاً فيكون مجروراً مثله.

- أن يكون معطوفاً على موضع (زيد) لأنه منصوب على أنه خبر (لا) الحجازية، فموضع (زيد) على هذا النصب، و(قريباً) معطوف على ذلك الموضع بنية زوال الجارّ الزائد. فهذا التحليل الأخير مبني على تقنية الموضع، وهو المطلوب.

ويقول أيضاً: "هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتتبعه المخاطب ثم تستفهم بعد. وذلك قولك: (زيدٌ كم مرّة رأيتَه، وعبُدُ الله هل رأيتَه، وعمروُ هلاً لقيتَه)، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما لو قلت: (أرأيت زيدا هل لقيتَه)، كان (أرأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: (قد علمتُ زيدا كم مرّة لقيتَه)، كان (علمت) هو العامل، فكذلك هنا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره".<sup>1</sup> ففي هذا النص من الكتاب نجد مثالا لتحليل سيبويه الكلام بناء على تقنية الموضع على مستوى الكلام كبنية، ويبين هذا الجدول الآتي:

ع	1م	2م			
		ص	ع	1م	2م
∅	عبُدُ الله	هل	لقيت	تَـ	هـ
∅	عمروُ	هلاً	لقيت	تَـ	هـ
أ <sup>2</sup>	زيدا	هل	لقيت	تَـ	هـ

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص64.

<sup>2</sup> - هذا العنصر ينتمي إلى موضع آخر خارج حدّ البنية العاملة.

ويقول أيضا: "وإن قلت: (ما أنا زيدٌ لقيتهُ)، رفعت، إلا في قول من نصبَ (زيدا لقيتهُ)، وإن كانت (ما) التي هي بمنزلة (ليس) فكذلك، كأنك قلت: (لستُ زيدٌ لقيتهُ)، لأنك شغلت الفعل بـ(أنا)، وهذا الكلام في موضع خبره وهو فيه أقوى، لأنه عامل في الاسم الذي بعده، وألف الاستفهام و(ما) في لغة تميم يفصلن فلا يعملن، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى. وكذلك: (إني زيدٌ لقيتهُ، وأنا عمروُ ضربتهُ، وليتني عبدُ الله مررتُ به)، لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتدئ بعده، أو اسمٌ قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ بعده، والكلام في موضع خبره... وتقول: (كنتُ عبدُ الله لقيتهُ)، لأنه ليس من الحروف التي يُنصب ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء ولا ما شُبّه بها، ثم يُضمّ إلى الكلام الأول الاسمُ بما يُشرك به، كقولك: (زيدًا ضربتُ وعمرا مررتُ به)، ولكنه شيءٌ عمل في الاسم ثم وضعت هذا في موضع خبره مانعا له من أن ينصب، كقولك: (كان عبدُ الله أبوه منطلقًا). ولو قلت: (كنتُ أخاك وزيدا مررتُ به)، نصبت، لأنه قد أنفذ إلى مفعول ونُصب ثم ضممت إليه اسما وفعلا. وإذا قلت: (كنتُ زيدٌ مررتُ به)، فقد صار في موضع أخاك ومنع الفعل أن يعمل. وكذلك: (حسبتي عبدُ الله مررتُ به)، لأن هذا المضمَر المنصوب بمنزلة المرفوع في (كنتُ)، لأنه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في (كنتُ) واحتياج المبتدأ، فإنما هذا موضع خبره كما كان في موضع خبر (كان)، فإنما أراد أن يقول: (كنتُ هذه حالي، وحسبتي هذه حالي)، كما قال: (لقيتُ عبدَ الله وزيدٌ يضربه عمرو)، فإنما قال: (لقيتُ عبدَ الله وزيدٌ هذه حاله)، ولم يعطفه على الحديث الأول ليكون في مثل معناه، ولم يرد أن يقول: (فعلتُ وفعل)، وكذلك لم يرده في الأول، ألا ترى أنه لم يُنفذ الفعل في (كنتُ) إلى المفعول الذي به يستغني الكلام كاستغناء (كنتُ) بمفعوله، فإنما هذه في مواضع الإخبار وبها يستغني الكلام. وإن قلت: (زيدا ضربتُ وعمرا مررتُ به)، فليس الثاني في موضع خبر ولا تريد أن يستغني به شيءٌ لا يتم إلا به... مثل ذلك: (قد علمتُ

لعبدُ الله أضرِبُه)، فدخل اللام يدلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنها ليست مما يُضمُّ به الشيء إلى الشيء كحروف الاشتراك، وكذلك ترك (الواو) في الأوّل هو كدخل اللام ههنا.<sup>1</sup>

ويوضّح هذا الكلام الجدول الآتي:

2م						1م	ع	ص
2م		1م	ع	ص				
2م	1م	ع						
هـ	ثُ	لقيب	زيدٌ	∅	/	أنا	∅	/
هـ	ثُ	لقيب	زيدٌ	∅	/	أنا	∅	ما
هـ	ثُ	لقيب	زيدٌ	∅	/	ي	إد	/
به	تُ	مرر	عبدُ الله	∅	/	ي	ليتب	/
هـ	ثُ	لقيب	عبدُ الله	∅	/	تُ	كن	/
به	تُ	مرر	عبدُ الله	∅	/	ي	حسبتُ	/
أخاك						تُ	كن	/

ويقول سيبويه أيضا: "هذا باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى (يقصد أنّه يصير مبنيا على الاسم)، وذلك قولك: (يومُ الجمعة ألقاك فيه، وأقلُّ يوم لا ألقاك فيه، وأقلُّ يوم لا أصوم فيه، وخطيئةُ يوم لا أصيد فيه، ومكانكم قمتُ فيه)، فصارت هذه الأحرفُ ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكأنّك قلت: (يومُ الجمعة مبارك، ومكانكم حسن)، وصار الفعل في

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص74-75. وهو نصّ طويل نسبيا غير أنّه مهمّ من حيث اعتماد سيبويه فيه على تقنية الموضع بشكل لافت جدّا.

موضع هذا، وإنما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمارُ اليوم والمكان فخرج من أن يكون ظرفاً كما خرج إذا قلت: (يومَ الجمعة مباركٌ)، فإذا قلت: (يومَ الجمعة صمتهُ)، فـ(صمته) في موضع (مبارك)، حيث كان المضمر هو الأول كما كان المبارك هو الأول، ويدخل النصب فيه كما دخل في الاسم الأول، ويجوز في ذلك: (يومَ الجمعة آتيتك فيه، وأصوم فيه) كما جاز في قولك: (عبدَ الله مررتُ به)، كأنه قال: (ألقاك يومَ الجمعة)، فنصبه، لأنَّه ظرفٌ ثم فسّر فقال: (ألقاك فيه).<sup>1</sup>

يوضح مفهوم الموضع في كلام سيبويه الجدول التالي:

2م				1م	ع	
خ	2م	1م	ع	ص		
فيه	كَ	∅	ألقا	/	يومَ الجمعةِ	∅
فيه	كَ	∅	ألقا	لا	أقلُّ يومٍ	∅
فيه	/	∅	أصوم	لا	أقلُّ يومٍ	∅
فيه	∅	∅	أصيد	لا	خطيبتهُ يومٍ	∅
فيه	/	تُ	فُمُ	/	مكائكم	∅
/	هُ	تُ	ضَرَبَ		عبدُ اللهِ	∅
		مباركٌ			يومَ الجمعةِ	∅
		حَسَنٌ			مكائكم	∅

فاتَّضح لنا أنّ سيبويه يعتمد كلياً على تقنية الموضع في تحليله الكلام كبنية جمليّة أو عاملية. وهو المطلوب هنا بيانه.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص43.

## المبحث الثالث: الحمل البنوي عند سيبويه

نشتغل في هذا المبحث على تقنية ثالثة من تقنيات النظر البنوي إلى الكلام عند سيبويه، وهي ما أطلقنا عليه (الحمل البنوي)<sup>1</sup>. حيث نجد سيبويه يوظف هذه التقنية بشكل لافت جدًّا، إذ لا يخلو باب من أبواب الكتاب إلَّا وقد دخلته هذه التقنية كأداة تبويبية أو تحليلية للكلام باعتباره بنية لا اعتبار لشيء آخر معها، وبوظائف شتى.

ونضع لبيان هذه التقنية ثلاثة مطالب نراها كافية إلى حدٍّ ما في الكشف عنها وبيان ماهيتها وكيفية اشتغالها عند سيبويه موضّحين كلّ ذلك بجداول توضيحية تُقرب ما بعد إدراكه وتبسط ما غمض فهمه، مع التركيز على تبيان المستويات التي تدخلها وبيان وظائفها مع الاختصار غير المخلّ خشية أن يتسع البحث إلى حدٍّ كبير<sup>2</sup>.

### المطلب الأوّل: مفهوم الحمل كتقنية بنوية عند سيبويه

يوظف سيبويه تقنية الحمل بشكل كبير جدًّا في كتابه من غير أن يعطي مفهومها الكلّي أو يبيّن حقيقتها المفهومية كما جرت عادته فيما يوظّفه من تقنيات وآليات تحليلية<sup>3</sup>. وما نريده هنا هو تتبع تلك التوظيفات للوصول إلى إدراك ما يقصد بها كمفهوم تقني له وظيفة تحليلية للكلام منظورا إليه كبنية مغلقة لا غير. حيث نقوم بإيراد جملة صالحة من المواضيع من الكتاب نوضّح بها المقصود<sup>4</sup>:

---

<sup>1</sup> - لأنّه حمل لا يُراعى فيه إلَّا توافق البني لا غير. مع التنبيه إلى أنّنا فضلنا استعمال مصطلح (حمل) على مصطلح (قياس) لما دخل الثاني من التباس مفهومي كبير لما يحمل من دلالات كثيرة ومتنوعة من تخصص إلى آخر حتى أضحى لا يتضح مفهومه عند إطلاقه.

<sup>2</sup> - وهي طريقتنا في هذا البحث من أوله إلَّا آخره لئلا يتسع إلى ما لا يجمل به.

<sup>3</sup> - وما على الباحثين اليوم إلَّا تتبع تلك الإطلاقات والتوظيفات لإدراك المقصود بتلك المفاهيم والأسس والتقنيات والآليات.

<sup>4</sup> - وتلك المواضيع هي عيّنة من التّصوص المرجعية التي اعتمداها لرصد المفهوم وبيان المقصود منه.

1- يقول سيبويه: "فإذا قلت: (زيدٌ فاضربه)، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ فمنطلقٌ) لم يستقم، فهذا دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبتَه على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على (عليك) كأنتك قلت: (عليك زيدا فاقتله)"<sup>1</sup>.

هذا النقل فيه منع سيبويه لاستعمال تركيب معين عن طريق حمله على نظيره، فحين لم يَجُز في نظيره لم يُجِزه سيبويه هنا، ويوضحه الجدول التالي:

2م			1م	ع
2م	1م	ع	رابطة	
هـ	∅	اضرب	فـ	زيدٌ ∅ X
منطلقٌ			فـ	زيد ∅ X

فهذا الجدول يبيّن أنّ التركيب الذي على الشكل الأول (زيد فاضربه) لا يصح، نتيجة حمله على نظيره الذي هو على الشكل (زيد فمنطلق) غير الصحيح. فاتّضح من هذا النقل أنّ القضية بنوية لا مجال للمعنى فيها أبداً، وهو ما نريد بيانه هنا من أنّ الحمل البنوي<sup>2</sup> عند سيبويه هو نظر إلى بنية من خلال بنية أخرى لإثبات حكم ما أو نفيه أو تفسير عنصر ما<sup>3</sup>.

2- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: إِيَّاكَ أنتَ نفسُكَ أن تفعل وإِيَّاكَ نفسُكَ أن تفعل. فإن عنيّتَ الفاعلَ المضمرَ في النيةِ قلتَ: إِيَّاكَ أنتَ نفسُكَ، كأنتك قلتَ: إِيَّاكَ نَحْ أنتَ نفسُكَ، وحملته على الاسم المضمر في نَحْ. فإن قلتَ: إِيَّاكَ نفسُكَ تريد الاسم

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص69.

<sup>2</sup> - أطلقنا عليه الحمل البنوي تمييزاً له عن حمل من نوع آخر يوظفه سيبويه لتفسير الظواهر اللغوية معتمداً فيه على العناصر الدلالية والتداولية. وهو نوع جدير بالنظر والدراسة.

<sup>3</sup> - وهو تحديد أولي تقدّمه هنا كتعريف للحمل البنوي، وستتضح دلالاته أكثر فيما يأتي من إبراد لتوظيفات سيبويه.

المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحة رفع، وبدلًا على قبحة أنك لو قلت: اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول: أنت<sup>1</sup>.

فسيبويه هنا يوظف الحمل البنوي لبيان حكم تركيب من التراكيب التي يراها قبيحة في الاستعمال لاختلال شرط من شروطها البنوية وإن كانت سليمة من حيث التداول. هذا الشرط البنوي هنا هو وجوب اقتران التوكيد بإبراز الضمير المستتر المؤكّد مع فعل الأمر تقول: (اذهب أنت نفسك) ولا تقول: (اذهب نفسك) وعليه فلا يصحّ أن تقول: (إياك نفسك) على جعل (نفسك) توكيد للضمير المستتر في الفعل المحذوف (نح)، وبنى سيبويه هذا الحكم على الحمل البنوي بين الصيغتين البنويتين. ويبين هذا الجدول الحملي الآتي:

معمول 2 مقدّم	ع	م 1	خ 1	خ 2
إياك	∅	∅	أنت	نفسك
	اذهب	∅	أنت	نفسك

حيث حمل التركيب الأول على التركيب الثاني في امتناع مجيء التوكيد مع عدم إظهار الضمير المستتر في الفعل سواء كان الفعل ظاهرا أم مقدّرا. فيظهر من هذا أنّ الحمل تقنية من التقنيات البنوية التي يقيم عليها سيبويه تحليله، وأنّها تقنية بنوية بامتياز لا علاقة لها بدلالة ولا التداول، وهو المطلوب.

3- يقول سيبويه أيضا: "وزعم الخليل (رحمه الله) أنّه يَسْتَقْبَحُ أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم يجعل قائما مقدّما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيدا

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص140.

عمرّو، وعمرّو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ فيه أن يكون مقدّمًا ويكون زيدٌ مؤخرًا. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّمًا<sup>1</sup>.

يوظف سيبويه هنا كذلك الحمل كتقنية بنوية تحليلية للتراكيب العربية من حيث الحكم عليها بالقبح كما مرّ بنا قبل هذا. حيث ينقل عن الخليل قبح جعل (قائم) مبتدأ، بل الواجب جعله (خبرًا) مقدّمًا وهو المبني على المبتدأ عند سيبويه حملا له على التركيب الفعلي: (ضرب زيدا عمرّو). ويبين هذا الجدول الحملي المبين للعلاقة بين التقديم والتأخير في الجملة الاسمية والجملة الفعلية على ما قاله الخليل وتبعه سيبويه عليه:

ع	م 1	م 2		
∅	زيدٌ	قائمٌ	حدّ	الكلام
ضربَ	عمرّو	زيدا		
∅	زيدٌ	-	تغييرات على	البنية اللفظية
ضرب	عمرّو	-		

فيُتضح من هذا التوظيف للحمل البنوي أنّ سيبويه يعتبره تقنية بنوية من جهة، ويجعل التراكيب كلّها بُنى يُحمل بعضها على بعض لاكتشاف العلاقات بين الوحدات المكونة لها والحكم عليها من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص278.

## المطلب الثاني: مستويات الحمل البنوي عند سيبويه

ونقصد بهذا المطلب تتبع المستويات اللغوية التي يدخلها الحمل البنوي عند سيبويه من خلال تطبيقاته المنتشرة طول الكتاب. فوجدنا أنّ هذا الحمل يدخل مستويي الأفراد والتركيب على حدّ سواء، وهذا بيان ذلك:

### 1- الحمل البنوي على مستوى المفرد:

يوظف سيبويه الحمل البنوي على مستوى المفرد كتقنية تحليلية مستعملا إيّاه على نوعين اثنين. هما:

#### 1-1- الحمل البنوي التبويبي:

هذا هو النوع الأوّل من أنواع الحمل البنوي على مستوى المفرد عند سيبويه، حيث يستعمل هذه التقنية لجعل المفردات على شكل أبواب حملية ذات بنية مشتركة، ولا اعتبار لأيّ شيء آخر في تلك العملية التبويبية غير التوافق البنوي المحض. حيث وجدنا سيبويه يستعمل مصطلحين لهما الدلالة التي نريدها هنا بالحمل البنوي التبويبي، وهما مصطلحي: الباب والنظير مع ما بينهما من الاختلاف المنهجي من حيث إنّ الباب هو مجموع النظائر المشتركة بينها بنويًا<sup>1</sup>. أمّا النظير فهو عنصر من تلك العناصر في مقابل العنصر المشترك معه داخل الباب نفسه<sup>2</sup>، ويتضح هذا بما تقدّم هنا مثالًا واحدًا من كلام سيبويه توضيحا وتدليلا على ما نرى من توظيفه الحمل البنوي قصد التبويب والتصنيف البنوي باعتبار البنية المشتركة لا غير.

---

<sup>1</sup> - انظر لبيان هذا المنحى البنوي المحض كلام عبد الرحمن الحاج صالح في: منطق العرب في علوم اللسان،

ص134-137

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص137-139.

يقول سيبويه: "هذا بابُ بناء الأفعال التي هي أعمالُ تعدّك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرُها. فالأفعالُ تكون على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ، ويكون المصدرُ فَعَلًا، والاسمُ فَاعِلًا. فأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدرُه ف(قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا، والاسمُ قَاتِلٌ، وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا، والاسمُ خَالِقٌ، وَدَقَّه يَدُقُّهُ دَقًّا، والاسمُ دَاقٌ). وأما فَعَلَ يَفْعَلُ ومصدرُه والاسمُ فَنَحْوُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وهو ضَارِبٌ، وَحَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا وهو حَابِسٌ). وأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدرُ والاسمُ فهو: (لَحَسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا وهو لَاحِسٌ، وَلَقِمَهُ يَلْقِمُهُ لَقْمًا وهو لَاقِمٌ، وَشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ شَرْبًا وهو شَارِبٌ، وَمَلَجَهُ يَمْلِجُهُ مَلَجًا وهو مَالِجٌ)."<sup>1</sup>

هذا الموضوع في الكتاب يظهر فيه بوضوح جليّ العمليات الحملية التبويبية التي يقوم بها سيبويه في تصنيف الكلم العربية وفق بناء واحد مستمرّ على الغالب الأعمّ. وهذا بيان ذلك من خلال الجداول الحملية الموضّحة لتلك العمليات:

- (فَعَلَ - يَفْعَلُ - فَاعِلٌ - فَعْلٌ)<sup>2</sup>-

-فَعَلَ-

ل	ـَ	ـِ	ـِ	ف
ل	ـَ	ـِ	ـِ	ق
ق	ـَ	ـِ	ـِ	خ
ق <sup>3</sup>	ـَ	ـِ	ـِ	د

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص214.

<sup>2</sup> - نكتفي بتمثيل هذه الصيغة المطرّدة دون غيرها ممّا هو مثلها مكونا للباب تجنبنا للتكرار والتطويل، فقد اتضح المطلوب بهذا.

<sup>3</sup> - قمنا بفكّ الإدغام ليظهر لنا وجه الحمل الذي تم على مستوى هذا الفعل المضعف.

تظهر العمليات الحملية التبويبية واضحة من خلال هذا الجدول حيث تمّ تصنيف مجموعة من الأفعال ضمن بناء واحد هو (فَعَلَ) الماضي مع حفظ كلِّ من الحروف والحركات كلُّ في موضعه كما مرّ في مبحث الموضع.

### -يَفْعُلُ-

ل	ـُ	ع	ـِ	ف	ـَ	ي
ل	ـُ	ت	ـِ	ق	ـَ	ي
ق	ـُ	ل	ـِ	خ	ـَ	ي
ق	ـُ	ق	ـِ	د	ـَ	ي

تظهر لنا هنا العمليات الحملية التبويبية هنا لحمل كلِّ تلك الأفعال المضارعة على وفق بناء واحد هو (يَفْعُلُ) المضارع.

### -فَاعِلُ-

ل	ـِ	ع	ا	ـَ	ف
ل	ـِ	ت	ا	ـَ	ق
ق	ـِ	ل	ا	ـَ	خ
ق	ـِ	ق	ا	ـَ	د

وتظهر هنا العمليات الحملية التبويبية على مستوى بناء اسم الفاعل من الفعل المتقدّم تصنيفه على مستوى الماضي والمضارع.

### -فَعَلَ-

ل	ـِ	ع	ـَ	ف
ل	ـِ	ت	ـَ	ق
ق	ـِ	ل	ـَ	خ
ق	ـِ	ق	ـَ	د

وهنا أيضا تظهر العمليات الحملية على مستوى المصدر من الفعل المتقدّم تصنيفه على مستوى الماضي والمضارع وبناء اسم الفاعل منه.

ومّا يجب الانتباه له أنّ سيبويه يعقد عمليات حملية تبويبية بين مصادر كلّ تلك الأفعال التي ذكرها في كلامه ممّا تعدّى إلى المفعول فمصدره على بناء (فَعَل)، وهو الأمر الذي يتعدّى مجرّد التصنيف على وفق الجنس والفصل إلى التصنيف على وفق البناء لا غير، وهو المطلوب

### 1-2- الحمل البنوي التفسيري:

وهو نوع آخر من الحمل يوظفه سيبويه لتفسير البنى الإفرادية خاصّة ما خرج منها عن أصله وخالف بابه إلى بناء آخر، فيجتهد سيبويه في حمل ذلك الحرف على نظير ما خرج إليه مبيّنا علّة الخروج<sup>1</sup>.

ونورد هنا مثالين من الكتاب يتضح بهما المراد:

1-2-1- يقول سيبويه: "أمّا ما كان من الجوع والعطش فإنّه أكثر ما يُبنى في الأسماء على (فَعَلان) ويكون المصدرُ (الفَعَل)، ويكون الفعل على (فَعَل يَفْعَل). وذلك نحو: ظَمِيٌّ يَظْمَأُ ظَمًا وهو ظَمَانٌ... وقالوا: (غضبان و غضبي)، وقالوا: (عَضِبَ يَعْضَبُ عَضَبًا) جعلوه كـ(عَطِشَ يَعْطِشُ عَطَشًا وهو عَطْشَانٌ)، لأنّ الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش"<sup>2</sup>.

يتّضح في هذا النّص من كلام سيبويه أمران مهمّان:

<sup>1</sup>- والعلّة عند الخليل وتلميذه سيبويه "وصف يشغل صاحبه عن وجهه"، وليس كما استقر عند المتأخّرين المتأخّرين بعلل الفقهاء والمتكلّمين والمتمنطقين. انظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص331.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج2ص220-221.

الأول: بيان الأصل الذي يكون عليه الباب، وهو هنا لما كان من الأفعال دألاً على العطش والجوع كالعطش والظمأ والجوع ونحوهم.

الثاني: مجيء بعض الأفعال على مقتضى هذا الباب مع أنها لا تدلّ لا على الجوع ولا على العطش، فيعمل سبويه هذا المجيء بكون تلك الأفعال حُمِلت على معاني موجودة في الجوع والعطش كونهما يكونان معا في الجوف، ك(غَضِبَ).

ويوضّح هذا الجدول الحملي الآتي:

### أصلُ البابِ

ن	ا	ـَ	ل	ـِ	ع	ـَ	ف
ن	ا	ـَ	ش	ـِ	ط	ـَ	ع
ن	ا	ـَ	ء	ـِ	و	ـَ	ج

فهذا هو أصل الباب الذي عليه كلام العرب كما نصّ عليه سبويه. ولكن وردت كلمات عنهم على هذا الأصل مع كونها غير دالّة على ما يدلّ عليه الباب، وهي محمولة عليه لا غير. ويتضح بالجدول الآتي:

ن	ا	ـَ	ل	ـِ	ع	ـَ	ف
ن	ا	ـَ	ب	ـِ	ض	ـَ	غ

وورود هذه الكلمة على هذه الصيغة لكونها تدلّ على ما يدلّ عليه أصل الباب وهو كون تلك الأشياء تقع في الجوف، والغضب ممّا يقع في الجوف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - فهو حمل بنوي لكون العرب هنا يحملون صيغة على صيغة لعلّة ما (علّة دلالية هنا). فالحمل بنوي والتعليل دلالي. وسبويه هنا يفسّر مجيء تلك الكلمة على تلك الصيغة بكونها محمولة على أصل الباب، فتوظيفه الحمل هنا تفسيري.

1-2-2-2- يقول سيبويه: "هذا بابٌ ما لا يجوز فيه (مَا أَفَعَلَهُ). وذلك ما كان (أفعل) وكان لونا أو خلقة... وأما قولهم: في الأحمق (ما أَحْمَقَهُ)، وفي الأرعن (ما أَرَعَنَهُ)، وفي الأثوك (ما أَثَوَكَهُ)، وفي الألد (ما أَلَدَّهُ)، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفتنة، فصارت (ما أَلَدَّهُ) بمنزلة (ما أَمْرَسَهُ، وما أَعْلَمَهُ)، وصارت (ما أَحْمَقَهُ) بمنزلة (ما أَبْلَدَهُ)..."<sup>1</sup>.

هذا النص يوضّح النوع الثاني من نوعي الحمل البنوي على مستوى المفرد، وهو الحمل البنوي التفسيري. حيث يؤصّل سيبويه الباب المقصود هنا وهو ما لا يجوز أن يأتي منه التعجب، وهو الفعل الذي يكون الوصف منه على (أفعل) ويكون لونا أو خلقة. ولكن ورد عن العرب كلمات الوصف منها على (أفعل) وجاء منها التعجب. فيفسّر سيبويه ذلك الاستعمال بالحمل على ما يجانسها. ويوضّح هذا الجدول الآتي:

الوصف منه	أفعله	ما
أحمق	أحمقه	1- ما
ألدّ	ألدّه	2- ما

فيتضح أنّ هذه الكلمات لا يصحّ منها صياغة (التعجب) لكون الوصف منها على (أفعل)، ولكنّ العرب قد صاغت منها (التعجب). وذلك لكونها محمولة على:

محمول على	أفعله	ما
ما أبْلَدَهُ	أحمقه	1- ما
ما أَعْلَمَهُ	ألدّه	2- ما

فالحمل هنا حمل لبنية على بنية لتفسير استعمال العرب فيما ورد عنهم، وعلّة الحمل هنا دلالية لكون تلك الأفعال تدلّ على كما حُملت عليه.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2 ص250-251.

## 2- الحمل البنوي على مستوى التركيب:

يوظف سيبويه الحمل البنوي على مستوى الجملة كتقنية تحليلية مستعملا إيّاه على نوعين اثنين كما مرّ مع الحمل البنوي على مستوى المفرد. هما:

### 2-1- الحمل البنوي التبويبي:

هذا هو النوع الأوّل من أنواع الحمل البنوي على مستوى الجملة عند سيبويه، حيث يستعمل هذه التقنية لجعل الجمل على شكل أبواب حملية ذات بنية مشتركة، ولا اعتبار لأيّ شيء آخر في تلك العملية التبويبية غير التوافق البنوي المحض<sup>1</sup>. ويتضح هذا بما تقدّمه هنا من كلام سيبويه توضيحا وتديلا على ما نرى من توظيفه الحمل البنوي قصد التبويب والتصنيف البنوي باعتبار البنية المشتركة لا غير<sup>2</sup>.

2-1-1- يقول سيبويه: "هذا بابُ الفعل الذي تعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد<sup>3</sup>. فمن ثمّ ذُكر على حدته ولم يُذكر مع الأوّل، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجر في (ظننتُ) الاقتصار على المفعول الأوّل، لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّه... وذلك قولك: (كان، ويكون، وصار، ومادام، وليس)، وما كان نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر. نقول: (كان عبدُ الله أخاك)..."<sup>4</sup>.

هذا النص من كلام سيبويه فيه أمران:

الأوّل: أنّ سيبويه يعقد بابا لاشتراك مجموعة من الأفعال في بنية معيّنة مستمرة.

<sup>1</sup>- وقد مرّ معنا بيان مفهومي الباب والنظير عند سيبويه.

<sup>2</sup>- انظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص172-173.

<sup>3</sup>- وهي مجموعة الأفعال التي تُسمّى (كان وأخواتها).

<sup>4</sup>- الكتاب، ج1ص21.

**الثاني:** أنّ سيبويه يعلّل استمرار تلك البنية على هيئة معينة بعلّة تداولية<sup>1</sup>، وهي الاحتياج التداولي لاحتياج المخاطب للخبر وعدم اكتفائه بالاسم.

ويوضّح هذا الجدول الحملي الآتي:

ع	م 1	م 2	
كان	عبدُ الله	أخاك	/
يكون	عبدُ الله	أخاك	/
صار	عبدُ الله	أخاك	/
دام	عبدُ الله	أخاك	ما
ليس	عبدُ الله	أخاك	/

هذا الجدول يوضّح الحمل البنوي الذي قام به سيبويه لاكتشاف البنية المستمرة التي تشترك فيها تلك الأفعال وما كان نحوها من ذلك الاستمرار.

**2-1-2-** يقول سيبويه: "هذا بابُ الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعدها، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل... وهي: (أَنَّ، ولكنَّ، وليتَّ، ولعلَّ، وكأنَّ). وذلك قولك: (إنَّ زيدا منطلقاً، وإنَّ عمرا مسافراً، وإنَّ زيدا أخوك) وكذلك أخواتها..."<sup>2</sup>.

هذا النص من كلام سيبويه فيه أمران:

**الأول:** أنّ سيبويه يعقد باباً لاشتراك مجموعة من الحروف في بنية معينة مستمرة من حيث عملها الرّفْع في المبتدأ والخبر.

<sup>1</sup> - قد مرَّ أنّ هناك فرقا بين النظر إلى مجموعة من الأفعال مُكوّنة بنية حملية، وبين علّة مجيئها على تلك البنية.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص279-280.

**الثاني:** أنّ سيبويه يوظف حملاً آخر سنعالجه بعد هذا النوع، وهو الحمل التفسيري حيث يفسّر سيبويه استمرارها على بنية عاملية واحدة هو حملها على الفعل<sup>1</sup>.

وبوضّح هذا الكلام الجدول الحملي الآتي:

ع	1م	2م
إنّ	زيدا	منطلقٌ
أنّ	زيدا	منطلقٌ
لكنّ	زيدا	منطلقٌ
ليت	زيدا	منطلقٌ
لعلّ	زيدا	منطلقٌ
كأنّ	زيدا	منطلقٌ

هذا الجدول يوضّح ما قام به سيبويه من عمليات حملية تبويبية لاكتشاف بنية مشتركة بين تلك الحروف لكونها مستمرة على وفق بنية عاملية واحدة لا غير.

## 2-2- الحمل البنوي التفسيري:

وهو نوع آخر من الحمل يوظفه سيبويه لتفسير البنى التركيبية خاصّة ما خرج منها عن أصله وخالف بابه إلى بناء آخر، فيجتهد سيبويه في حمل ذلك التركيب على نظير ما خرج إليه مبيناً علّة الخروج.

ونورد مثالين يتّضح بهما المراد هنا:

<sup>1</sup> - حيث يعلل النحاة عمل (إنّ وأخواتها) بكونها محمولة على الفعل لوجوه كثيرة.

2-2-1- يقول سيبويه: "... وإن شئت قلت: (كان أخاك عبدُ الله)، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في (ضرب)، لأنّه فعلٌ مثله، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب) إلّا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ<sup>1</sup>.

هذا النصّ فيه تفسير سيبويه وتعليقه التقديم والتأخير الحاصل بين معمولي (كان وأخواتها) (أفعال ناقصة) بحمله على التقديم والتأخير الحاصل بين معمولي الفعل العادي (ضرب) كونهما فعلين مع مراعاة خصوصية (كان وأخواتها) في أنّ معموليها شيء واحد. ويتّضح الحمل بالجدول الآتي:

ع	م 2	م 1
كان	أخاك	عبدُ الله
ضرب	زيدا	عبدُ الله <sup>2</sup>

فيُتّضح أنّ سيبويه يفسّر هذا المجرى تفسيراً بنوياً محضاً بحمل بينة على بنية لاكتشاف ما حدث من تغيير عليها.

2-2-2- يقول سيبويه: "هذا بابٌ ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نُفي عنه ما أُدخل فيه. وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرو، وما رأيتُ أحداً إلّا عمراً)، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأوّل، فكأنّك قلتَ: (ما مررتُ إلّا بزيدٍ، وما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيّداً). كما أنّك إذا قلتَ: (مررتُ برجلٍ زيدٍ) فكأنّك قلتَ: (مررتُ بزيدٍ) فهذا وجه الكلام، أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنّك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأوّل. ومن ذلك قولك: (ما أتاني القومُ إلّا عمرو، وما فيها القومُ إلّا

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص21.

<sup>2</sup>- انظر: نفسه، ج1ص14-15.

زيدٌ، وليس فيها القومُ إلّا أخوك، وما مررتُ بالقومِ إلّا أخيك). ف(القوم) ههنا بمنزلة (أحد).<sup>1</sup>.

وهذا الكلام فيه:

- تفسير بنية تركيب بحمله على بيئة تركيب آخر، وليس القصد من هذا الحمل إلّا تفسير البنية لا غير.

- أن تفسير البنية هنا ببنية أخرى لا مجال فيه للدلالة أو المعنى بل هو بنوي محض لا غير.

ونوضّح مختلف العمليات الحملية في جداول تبين المطلوب:

الجدول الأول:

تفسير بنية استثنائية ملغاة بالحمل على بنية استثنائية أخرى ملغاة

ع	م 2 مقدّم	م 1	م 2	مستثنى	
أتانـ	يـ	أحدٌ		زيدٌ	إلّا
مرر		تُ	بأحدٍ	عمرو	إلّا
رأيـ		تُ	أحدا	عمرا	إلّا
<b>تلك التراكيب كلّها محمولة على ما يأتي مرتبة</b>					
ع	م 2 مقدّم	م 1	م 2		
أتانـ	يـ	زيدٌ			
مرر		تُ	بزيدٍ		إلّا
رأيـ		ـُ	زيدا		إلّا

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص360.

## الجدول الثاني:

### تفسير البنية الاستثنائية الملغاة بالحمل على البنية البدلية

ع	م1	م2	خ
مرر	تُ	بأحدٍ	إلّا زيدٍ
مرر	تُ	بزيدٍ	إلّا
مرر	تُ	بأحدٍ	زيدٍ
مرر	تُ	بزيدٍ	

حيث تكون البنية الاستثنائية الملغاة محمولة على البنية البدلية تفسيراً لها وبيان

لكيفية جريانها في كلام العرب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - فسيبويه ما هو إلّا مستكشف لبُنى الكلام وقوانينه ومفسّر ومعلّل لكلام العرب لا غير .

## المطلب الثالث: وظائف الحمل البنوي عند سيبويه

وللحمل البنوي عند سيبويه وظائف كثيرة، نذكر أهمّها<sup>1</sup>:

### 1- الحمل للإثبات:

والمقصود حمل بنية على بنية لإثبات ما للأولى للثانية عند التماثل. ونحن نورد هنا مجموعة من المواضع من كتاب سيبويه تبين المراد:

1-1- يقول سيبويه: "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: (كُسي عبدُ الله الثوبَ، وأُعطي عبدُ الله المالَ)، رفعتَ عبدَ الله هنا كما رفعتَه في (ضُرب) حين قلت: (ضُرب عبدُ الله)، وشغلت به كُسي وأُعطي كما شغلت به ضُرب، وانتصب الثوب والمال لأنّهما مفعولان تعدّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وإن شئتَ قدّمت وأخرت فقلت: (كُسي الثوبَ زيدٌ، وأُعطي المالَ عبدُ الله)، كما قلت: (ضرب زيدا عبدُ الله)، فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل".<sup>2</sup>

فالحمل في هذا الموضع يثبت به سيبويه أمرين:

الأول: حمل ارتفاع (عبد الله) في (كُسي، وأُعطي) على (ضُرب)، وهو ما يبيّنه

الجدول الحلمي التالي:

المعمول 2	المعمول 1	العامل
الثوبَ	عبدُ الله	1- كُسي
المالَ	عبدُ الله	2- أُعطي
∅	عبدُ الله	3- ضُرب

<sup>1</sup> - حيث لا نقصد هنا الإحاطة ولا نريدها بل ننبيه إلى التقنية ككلية تحليلية بنوية.

<sup>2</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص19.

فهذا الجدول يبيّن لنا التوافق البنوي الحاصل بين التركيبين (2.1) والتركيب (3)، وهو ما أدّى إلى التوافق في الحكم وهو الرفع.

**الثاني:** حمل تقديم الفاعل على المفعول في (كُسي، وأُعطي) على (ضُرب)،  
وبيّن هذا الأمر الجدولُ الحملي التالي:

المعمول1	المعمول2	العامل
زيدٌ	الثوبَ	1- كُسي
عبدُ الله	المالَ	2- أُعطي
عبدُ الله	زيدا	3- ضُرب

فهذا الجدول يبيّن لنا التوافق البنوي الحاصل بين التركيبين (2.1) والتركيب (3)، وهو ما أدّى إلى التوافق في الحكم وهو جواز تقديم المعمول2 على المعمول1.

**1-2-** يقول سيبويه في باب (كان): "وإن شئت قلت: (كان أخاك عبدُ الله)، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)، **لأنّه فعل مثله**، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب) إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. ونقول: (كناهم) كما نقول: (ضربناهم)، ونقول: (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم)، كما نقول: (إذا لم نضربهم فمن ذا يضرهم)".<sup>1</sup>

ويوضح عملية الحمل التي قام بها سيبويه، وهي حمل باب (كان) على (ضرب) ليثبت أمرين:

**الأول:** جواز تقدم المعمول الثاني على المعمول الأول، كما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1ص21.

ع	م2	م1
كان	أخاك	عبدُ الله
ضرب	زيدا	عبدُ الله

الثاني: ليثبت جواز أن يكون المعمول الثاني في باب (كان) ضميرا، كما

يوضحه الجدول التالي:

ع	م1	م2
كُنْ	نَا	هم
ضرب	نا	هم

هذا الحمل له وظيفة بنوية لا غير، وهي بيان جواز تقديم المعمول الثاني على المعمول الأول كما في الجدول الأول، وجواز اتصال المعمول الثاني في العامل في باب (كان).

2-3- يقول: "وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه، نقول:

(قد كان عبدُ الله، أي: قد خُلِقَ عبدُ الله. وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر، وقد دام فلان، أي: ثبت). كما نقول: (رأيتُ زيدا)، تريد رؤية العين، وكما نقول: (أنا وجدته)، تريد وجدان الضالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرّة بمنزلة (كان)، ومرّة بمنزلة قولك: (استيقظوا وناموا)... فمما جاء على (وقع) قولُ الشاعر وهو مَقَّاسُ العائذي:

فَدَى لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (ص21)

أي: (إذا وقع). وقال عمرو بن الشَّاس:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم. وسمعتُ بعض العرب يقول: (أشنعاً) ويرفع ما قبله، كأنه قال: (إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً).<sup>1</sup>.

ويبين أوجه الحمل المتعددة في نص سيبويه قصد الإثبات الجدول التالي:

ع	م 1	م 2	
كان	عبدُ الله	∅	1- قد
كان	الأمرُ	∅	2- قد
دام	فلانٌ	∅	3- قد
أصبح	بنو فلان	∅	4- ١
أمسى	بنو فلان	∅	5- ١
خُلِقَ	عبدُ الله	∅	1- قد
وقع	الأمرُ	∅	2- ١
ثبت	فلانٌ	∅	3- ١
استيقظ	ظوا	∅	4- ١
نام	وا	∅	5- ١
رأى	تُ	زيدا	أ- ١
وجد	تُ	هُ	ب- ١
رأى	تُ	هُ	أ- ١
وجد	تُ	الضالَّة	ب- ١

فهذا الجدول يبين مختلف الأوجه الحملية التي قام بها سيبويه لبيان أوجه (كان) من حيث طلبها للخبر أو اقتصارها على الفاعل فحسب. وبيان تلك العمليات الحملية التي أجراها لإثبات ذلك.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص21-22.

2-4- يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيدا درهما، وكسوتُ بشرا الثيابَ الجيادَ). ومن ذلك: (اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا)، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا، إذا أردت (دعوته) التي تجري مجرى سمّيته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر مهم لم تجاوز مفعولا واحدا.

ومنه قول الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لستُ محصيهُ ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أمرتكَ الخيرَ فافعل ما أمرتُ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: (اخترتُ فلانا من الرجال وسمّيته بفلان كما تقول: عرّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرفَ الجرِّ عملَ الفعل. ومن ذلك قول المثلّمس:

آليتَ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمه والحبُّ يأكله في القرية السَّوسُ

يريد: على حبِّ العراق، وكما تقول: (تُبِّئتُ زيدا يقول ذاك، أي: عن زيد.

وليستُ (عن) و(على) ههنا بمنزلة (الباء) في قوله عز وجل: (كفى بالله شهيدا)، وليس بزید، لأنَّ (عن) و(على) لا يفعل بهما ذاك ولا بـ(من) في الواجب...<sup>1</sup>.

يوضح هذه العمليات الحمليّة قصد الإثبات الجدول التالي:

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص16-17.

ع	1م	2م	3م
أعطى	عَبْدُ اللَّهِ	زيدا	درهما
اختر	تُ	الرجالَ	عَبْدَ اللَّهِ
أستغفر	∅	الله	ذنبا
اختار	موسى	قومه	سبعين
نُبِّئَ	تُ	زيدا	يقول ذلك
سَمِّيَ	تُ	هـ	زيدا
كُنِيَ	تُ	هـ	أبا عبد الله
دعو	تـ	هـ	زيدا

والجدول الموالي يوضح عمليات حمل من نوع آخر:

ع	1م	2م	3م	خ
اختر	تُ	الرجالَ	عَبْدَ اللَّهِ	
أستغفر	∅	الله	ذنبا	
نُبِّئَ	تُ	زيدا	يقول	
آلِيَ	تَ	حبَّ	ذلك	
أمر	تُ	العراقِ	/	
سَمِّيَ	تُ	الخيرَ	/	
كُنِيَ	تُ	هـ	فلانا	
		أبا عبد الله		
اختر	تُ	فلانا	/	من الرجال
أستغفر	∅	الله	/	من ذلك
نُبِّئَ	تُ	يقول ذلك	/	عن زيد
آلِيَ	تُ	/	/	على حبِّ العراقِ
أمر	تُ	كـ	/	بالخير
سَمِّيَ	تُ	هـ	/	بفلان

كَيْبُ	تُ	هـ	/	بأبي عبد الله
--------	----	----	---	---------------

2-5- يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: (حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدًا أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك)، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ). وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكًا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو، فإنا ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكًا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن، ومثل ذلك: (علمتُ زيدا الظريف، وزعم عبد الله زيدا أخاك). فإن قلت: (رأيتُ)، فأردت رؤية العين، أو (وجدتُ)، فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (ضربتُ)، ولكنك إنما تريد بـ(وجدتُ: علمتُ)، وبـ(رأيتُ ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيدا الصالح.

وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريد به إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه: (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)، فهي ههنا بمنزلة (عرفتُ) كما كانت (رأيتُ) على وجهين، وأما (ظننتُ ذاك) فإنما جاز السكوت عليه، لأنك تقول: (ظننتُ) فنقتصر كما تقول: (ذهبتُ) ثم تعمله في الظن، كما تعمل (ذهبت) في الذهاب. فذاك ههنا هو (18) الظن، كأنك قلت: (ظننتُ ذاك الظن). وكذلك قلتُ وحسبت. وبذلك على أنه الظن أنك لو قلت: (قلتُ زيدا وأرى زيدا) لم يجوز. وتقول: (ظننتُ به)، جعلته موضع ظنك كما قلت: (نزلتُ به، ونزلتُ عليه)، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل:

(كفى بالله) لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: (ظننتُ في الدار)، ومثله: (شككتُ فيه).<sup>1</sup>

وهذا جدول يبيّن العمليات الحملية التي قام بها سيبويه قصد إثبات ما للبيئة الأولى للبيئة الثانية:

ع	م1	م2	خ
علمتُ	زيدا	الظريف	/
زعم عبد الله	زيدا	أخاك	/
رأى عبد الله	زيدا	صاحبنا	/
ووجد عبد الله	زيدا	ذا الحفاظ	/
رأيتُ	تُ	زيدا (رؤية العين)	/
وجدتُ	تُ	الضالة	/
ضربتُ	تُ	زيدا	/
ظننتُ	تُ	/	ذاك
ذهبتُ	تُ	/	الذهب
ظننتُ	تُ	/	به
نزلتُ	تُ	/	به

2-6- يقول: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل، وذلك قولك: (أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضاربٌ له، وأعمرا أنت مكرمٌ أخاه، وأزيدا أنت نازلٌ عليه)، كأنك قلت: (أنت ضاربٌ، وأنت مكرمٌ، وأنت نازلٌ)، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه ويعمل

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص18-19.

في المعرفة كلّها والنكرة مقدّما ومؤخّرا ومظهرا ومضمرا. وكذلك: (آدارَ أنت نازلٌ فيها).

ونقول: (أعمرا أنت واجدٌ عليه، وأخالدا أنت عالمٌ به، وأزيذا أنت راغبٌ فيه)، لأنّك لو ألقيت (عليه، وبه، وفيه) ممّا هاهنا لتعتبر لم تكن لتكون إلا ممّا ينتصب، كأنّه قال: (أعبدَ الله أنت ترغّبُ فيه، وأعبدَ الله أنت تعلمُ به، وأعبدَ الله أنت تجدُ عليه)، فإنّما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه حال مسألتك.<sup>1</sup>

يقول السيرافي شارحا شرط عمل أسماء الفاعلين والمفعولين عمل فعلهم، مع أنّ سيبويه مع أنّ سيبويه أوجزه إيجازا: "اعلم أنّ أسماء الفاعلين الجارية على أفعالهم... تعمل عمل الفعل الذي جرت عليه، إذا كان الفعل للحال أو المستقبل وتنتصرف تصرّفه، تقول: (هذا ضاربٌ زيدا) كقولك: (هذا يضربُ زيدا)... فيجري مجرى الفعل ويعمل عمله...

فإن قال قائل: لم أعلمت هذه الأشياء، وهي أسماء عندكم؟

قيل له حمل الأسماء على الأفعال إذا كانت بينهما مشاكلة، وحمل الأفعال على الأسماء جائز، فمن ذلك أنّا حملنا الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع على الأسماء، فأعربناها للمضارعة التي بينها وبين الأسماء... ولم تكن في الأصل معربة، ولا مستحقة للإعراب، فبالمضارعة التي حملنا بها الأفعال على الأسماء، وأعربناها حملنا الأسماء على الأفعال فأعملناها، لأنّ العمل في الأصل للفعل. فإذا كان الاسم في معنى فعل ماض لم تُعمله، لأنّ ذلك الفعل الذي الاسم في معناه لم

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص55.

يضارع الاسم مضارعة تامة، فيُحمل عليه في إعرابه، وكذلك الاسم لم يضارعه فيُحمل عليه في عمله.<sup>1</sup>

ويبين سيبويه سبب إعراب الأفعال المضارعة فيقول: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: (إنَّ عبدَ اللهَ ليفعلُ)، فيوافق قولك: (فاعلٌ) حتى كأنك قلت: (إنَّ زيدا لفاعلٌ) فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق (فعل) اللام، وتقول: (سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك)، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة."<sup>2</sup>

فهذه المشابهة بينهما أعطت خاصية كل واحد منهما للآخر.

ونحن نضع جدولاً يبين العمليات الحملية:

خ	م <sup>2</sup>			م <sup>1</sup>	ع	م م ف
	م <sub>2</sub>	م <sub>1</sub>	ع			
/	م <sub>2</sub>	م <sub>1</sub>	ع			
/	/	∅	فعل	عبدَ الله	إنَّ	/
/	/	∅	فاعلٌ	عبدَ الله	إنَّ	/
/	زيدا	∅	ضاربٌ	هذا	∅	/
/	زيدا	∅	يضربُ	هذا	∅	/
/	هـ	∅	ضاربٌ	أنت	∅	أ زيدا
له	/	∅	ضاربٌ	أنت	∅	أ زيدا
/	أخاه	∅	مكرمٌ	أنت	∅	أ عمرا
عليه	/	∅	نازلٌ	أنت	∅	أ زيدا

<sup>1</sup>- شرح السيرافي، ج3 ص203-204.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج1 ص3.

/	هـ	∅	تضربُ	/	أنت	∅	أ زيدا
	له	/	تضربُ	/	أنت	∅	أ زيدا
/	أخاه	عمرا	تكرِمْ	/	أنت	∅	أ عمرا
	به	/	تتزلُّ	/	أنت	∅	أ زيدا

## 2- الحمل لغرض النفي:

والمقصود حمل بنية على بنية لنفي ما للأولى عن الثانية عند الاختلاف. ونورد مجموعة من الأمثلة من كلام سيبويه توضِّح هذا الغرض:

**2-1-** يقول: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب في قولك: (كسوتُ الثوبَ)، وفي قولك: (كسوتُ زيدا الثوبَ)، لأنَّه ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كأول. ألا ترى أنَّه يكون معرفة، ويكون معناه الثاني كمعناه أولاً إذا قلتَ: (كسوتُ)، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلتَ: (كُسي الثوبُ). وذلك قولك: (ضربتُ عبد الله قائماً، وذهب زيدٌ راكباً). فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو (عبد الله وزيد) ما جاز في (ذهبتُ) ولجاز أن تقول: (ضربتُ زيدا أباك، وضربتُ زيدا القائمَ)، لا تريد بالأب ولا القائم الصفة ولا البديل، فالاسم الأول المفعول في (ضربتُ) قد حال بينه وبين الفعل أن يكون بمنزلة، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في (ذهب) أن يكون فاعلاً، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وما بين الجار في قولك: (لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً، وكذلك ويحه فارساً)، وكما منعت (النون) في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرّاً إذا قلتَ: (له عليّ عشرون درهماً). فعمل الفعل ههنا فيما يكون حالاً كعمل: (لي مثله) فيما بعده، ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن هذا لا يكون إلا نكرة، ولو كان هذا الحال بمنزلة (الثوب) و(زيد) في (كسوتُ) لما جاز (ذهبتُ راكباً)، لأنَّه لا يتعدى إلى

مفعول كزيد وعمرو. وإنما جاز هذا لأتته حال وليس معناه كمعنى (الثوب) و(زيد)،  
فعمل كعمل غير الفعل، ولم يكن أضعف منه إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت لك من  
الأزمنة والمصادر ونحوه.<sup>1</sup>

هذا النقل فيه مسائل عدة، ونحن نأخذ منه ما نريد هنا، وهو قضية حمل بنية  
على بنية بغرض النفي، والجدول التالي يبين القصد:

ع	م1	م2	م3	خ
1- كَسَوُ	تُ	زيدا	الثوبَ	∅
2- ضَرَبَ	تُ	عبدَ الله	١	قائما
3- ذَهَبَ	زيدُ	∅	١	راكبا

فالملاحظ أنّ هناك توافقا بنويا بين التراكيب (2و3و4)، وليس هناك توافق بنوي  
بين تلك التراكيب والتراكيب (1). مما يبيّن أنّ (راكبا وقائما) ليسا مثل (الثوب) من  
حيث الموضع البنوي، وهو المطلوب.

وله تعليل ثان نورده في جدول ليتضح الحمل البنوي:

ع	م1	م2	خ
1- ذهب	تُ	١	راكبا
2- ضرب	تُ	زيدا	١

فالحمل البنوي الموضح في الجدول بيّن أنّ (راكبا) ليست في موضع (زيدا)،  
لأنّ الفعل ذهب لازم غير متعدي، فحصل التخالف الموضعي بين (راكبا وزيدا). وهو  
المطلوب.

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص20.

2-2- يقول: "وتقول: (ظننتُ به)، جعلته موضع ظنك كما قلت: (نزلتُ به، ونزلتُ عليه)، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عزَّ وجلَّ: (كفى بالله) لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: (ظننتُ في الدار)، ومثله: (شككتُ فيه)<sup>1</sup>.

ع	م 1	م 2	خ
ظننتُ	تُ		به
نزل	تُ		به
نزل	تُ		عليه
كفى	بالله		شهيذا

فكلمة (الله) في الآية الكريمة في موضع الفاعل، و(الباء) زائدة، ولو كانت (الباء) زائدة في (ظننتُ به) ما جاز أن يسكت عندها المتكلم لعدم تمام الفائدة، فلو قال القائل في غير القرآن مثلاً: (كفى بالله) ثم سكت لم يحسن لعدم تمام الإفادة. بخلاف (ظننتُ به) إذ يحسن السكون حيث تمت الفائدة. فوضح الفرق بين التركيبين بعملية الحمل التي بُيِّنت في الجدول.

2-3- يقول سيبويه: "ومما لا يكون فيه إلا الرفع: (أعبدُ الله أنت الضاربه)، لأنك إنما تريد معنى: (أنت الذي ضربه). فهذا لا يجري مجرى الفعل، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (ما زيدا أنا الضاربُ، ولا: زيدا أنت الضاربُ)، وإنما تقول: (الضاربُ زيدا)، على مثل قولك: (الحسنُ وجهها). ألا ترى أنك لا تقول: (أنت المائة الواهبُ)، كما تقول: (أنت زيدا ضاربُ). وتقول: (هذا ضاربُ)، كما ترى، فيجيء على معنى: (هذا يضربُ)، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: (هذا ضاربُ)، فيجيء على معنى: (هذا سيضربُ). إذا قلت: (هذا الضاربُ)، فإنما تعرّفه على معنى: (الذي يضربُ)،

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص18-19.

فلا يكون إلا رفعا. كما أنك لو قلت: (أزيد أنت ضاربه)، إذا لم ترد بـ(ضاربه) الفعل وصار معرفة، رفعت فكذلك هذا الذي لا يجيء إلا على هذا المعنى.<sup>1</sup>.

وبوضّح تلك العمليات الحملية قصد النفي الجدول الآتي:

2م			م مقدم	1م	م مقدم	ع	
2م	1م	ع					
الضاربه	أنت	∅	/	عبدُ الله	/	∅	أ
الذي ضربه	أنت	/	/	/	/	∅	/
(تقدم)	∅	الضاربُ	/	أنا	زيدا	∅	ما
(تقدم)	∅	الضاربُ	/	أنت	زيدا	∅	لا
وجها	∅	الحسن	/	أنت	/	∅	/
زيدا	∅	الضاربُ		أنا	/	∅	ما
زيدا	∅	الضاربُ		أنت	/	∅	/
(تقدم)	∅	الواهبُ	المائة	أنت	/	∅	/
(تقدم)	∅	ضاربُ	زيدا	أنت	/	∅	/

فهذا الجدول يبيّن لنا العمليات الحملية البنوية المختلفة التي بيّن بها سيبويه وجه

المنع من بعض التراكيب التي لا تصح بنويا.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص66.

### 3- الحمل البنوي المفسر بالبنية العميقة<sup>1</sup>:

نجد أنّ سيبويه يوظّف الحمل البنوي قصد الكشف عن العمليات الحملية على مستوى البنية العميقة حتّى ظهرت على الشكل السطحي المرئي. ونقدّم مجموعة من الأمثلة من كلام سيبويه توضّح المقصود:

**3-1-1** - يقول: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مَجْرَى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: (ما أحسن عبدَ الله). زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: (شيءٌ أحسنَ عبدَ الله)، ودخله معنى التعجّب.."<sup>2</sup>.

هذا الموضوع من كتاب سيبويه في شيء مهمّ يتقارب مع اللسانيات البنوية الغربية في شقها الأمريكي وبالضبط مع ما يقترحه تشومسكي في البنية العميقة والبنية السطحية. ويتحدّد مراد سيبويه جيّدًا بقوله: (وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به) فهذه هي البنية العميقة، إذ لا يمكن أن تخرج إلى السطح كما هي بل يقام عليها عمليات معيّنة حتى تصير على الشكل الظاهر على السطح. ويوضّح المراد الجدول التالي:

م2		م1		ع
عبدَ الله	∅	أحسنَ	ما	∅
عبدَ الله	∅	أحسن	شيءٌ	∅

فهذا الكلام من الخليل وهو الذي نقله سيبويه وسكت عنه رضّى به هو عين ما يقوم به تشومسكي من البنية العميقة التي يجعلها بنية لا يتكلم بها أي لا تظهر على السطح كما هي بل يُحدث المتكلم عليها أنواعا من التحويلات.

<sup>1</sup> - مع التنبيه إلى أنّه لا تماثل بين ما المقصود بها عند تشومسكي وبين ما وجدناه عند سيبويه على وجه الإطلاق، بل القصد توظيف ذلك المفهوم لقراءة تصرفات سيبويه.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص37.

3-2- يقول سيبويه: "وإذا نصبتَ (زيدا لقيتُ أخاه) فكأنه قال: (لابستُ زيدا لقيتُ أخاه)، وهذا تمثيل لا يُتكلّم به، فجرى هذا عليه قولك: (أكرمتُ زيدا)، وإنما وَصَلَتِ الأثرَةُ إلى غيره.<sup>1</sup>

وهذا الجدول يوضّح العمليات الحملية على مستوى البنية العميقة:

	ع	1م	2م	خ	
			ع	1م	2م
	∅	∅	زيدا	لقيتُ	أخاه
	لابستُ	لقيتُ	زيدا	لقيتُ	أخاه

المتأمل في هذه العملية الحملية يظهر له جليا كيف حمل سيبويه البنية السطحية على البنية العميقة، فما يظهر على سطح الكلام غير ما يتم من عمليات تحويلية على مستوى الباطن، وهو دائما يؤكد على أنّ البنية العميقة لا يمكن أن تظهر على السطح بتلك الحالة التي عليها، "وهذا تمثيل ولا يُتكلّم به". فما في الخانة الأولى البنية السطحية التي تظهر على سطح الكلام أمّا ما في الخانة الثانية فهي البنية السطحية، والأمر الذي دفع سيبويه إلى القول بهذه البنية العميقة هو عدم انسجام التركيب مع نظرية العمل، إذ لا يمكن أن نعتبر الفعل (لقي) مبنيا على (زيد) لأنّه ليس له في الظاهر هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا بدّ لـ(زيد) من ناصب، فلم يبق إلاّ التقدير، وهو البنية العميقة.

3-3- يقول: "وتقول: (أعبدُ اللهَ ضربَ أخوه غلامه)، إذا جعلت (الغلام) في موضع (زيدا) حيث قلت: (أعبدُ اللهَ ضربَ أخوه زيدا)، فيصير هذا تفسيرا لشيء رفع (عبدَ الله)، لأنّه يكون موقعا الفعل بما هو من سببه، كما يوقعه بما ليس من سببه،

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص43.

كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يُتكلم به: (أعبدُ اللهَ أهانَ غلامه، أو عاقبَ غلامه، أو صار في هذه الحال عند السائل وإن لم يكن ثمَّ فسّر.<sup>1</sup>)

وهذا الجدول يبيّن العمليات الحملية على مستوى البنية العميقة:

2م			1م	ع	ص	هذا الكلام حمل على البنية العميقة
2م	1م	ع				
غلامه	أخوه	ضربَ	عبدُ الله	∅	أ	
زيدا	أخوه	ضربَ	عبدُ الله	∅	أ	
غلامه	∅	أهان/عاقب	عبدُ الله	∅	أ	

حيث يقوم سيبويه ببيان ما وقع على مستوى البنية العميقة من عمليات حملية للوصول إلى ما هي عليه على مستوى السطح.

3-4- يقول: "وتقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو) إذا أشركتَ بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يُشرك بينه وبين مثله، وإن شئتَ نصبته على المعنى وتضمّر له ناصبا، فنقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا)، كأنه قال: (ويضرب عمرا، أو وضاربُ عمرا)<sup>2</sup>."

وهذا الجدول الحملي يوضّح العمليات الحملية على مستوى البنية العميقة:

2م			1م	ع	خ
2م	1م	ع			
زيدٍ	∅	ضاربُ	هذا	∅	وعمرا

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص53.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص86.

∅	هذا	يضرب	∅
---	-----	------	---

فالحمل هنا يبيّن العمليات التي حدثت على مستوى البنية العميقة لتظهر على ما هي عليه على مستوى السطح.

#### 4- حمل بنية على بنية لسعة الكلام:

وهو غرض آخر للحمل البنوي عند سيبويه حيث يوظفه سيبويه للكشف عن التصرفات التي يُمارسها مستعمل اللغة على البنية لا لقصد غير الاتساع والتنوع. ونكتفي هنا بمثال واحد يوضّح المقصود:

**4-1- يقول سيبويه:** "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى. وذلك قولك: (يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدارِ)، وتقول على هذا الحدّ: (سرقْتُ الليلةَ أهلَ الدارِ)، فتُجري (الليلةَ) على الفعل في سعة الكلام، كما تقول: (صِيدَ عليه يومان، ووُلِدَ له ستون عاما)، فاللفظ يجري على قوله: (هذا مُعطي زيدٍ درهما)، والمعنى إنّما هو: (في الليلة)، و(صِيدَ عليه في اليومين)، غير أنّهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام، وكذلك لو قلت: (هذا مُخرِجُ اليومِ الدرهمَ، وصائدُ اليومِ الوحشَ)".<sup>1</sup>

وهذا الجدول الحملي يبيّن ما قام سيبويه من توظيف تقنية الحمل البنوي لتفسير تصرفات المتكلم بلغته:

ع	1م	2م			خ
		ع	1م	2م	3م
يا	∅	سارقَ	∅	الليلةَ	أهلَ الدارِ
		سَرَقَ	تُ	الليلةَ	أهلَ الدارِ

<sup>1</sup>- الكتاب، 1ص89.

عليه	/	/	يومان	صِيد		
/	درهماً	زيد	∅	معطي	هذا	∅
/	درهماً	اليوم	∅	مُخْرَجُ	هذا	∅
/	الوحش	اليوم	∅	صائدُ	هذا	∅

ففي هذا المثال المثبت في الجدول قد تمّ حمل تلك البنية على المثال البنية التي بعدها في بناء الظرف على الفعل على أنّه مفعول به على جهة الاتساع في الكلام والاستخفاف فيهن مثلما حدث مع المثال الثالث الذي الأصل فيه أنّ (يومان) ظرف وليس نائب فاعل غير أنّهم بنوه على الفعل على أنّه نائب فاعل على جهة الاتساع والاستخفاف في الكلام. ومثله ما حدث في الأمثلة الموالية حيث بُني وأجري (اليوم) في المثالين الأخيرين على الوصف حملا على المثال الذي قبلهما حيثُ بُني (زيد) فيه على الوصف قبله.

## الباب الثاني

الأسس المعرفية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه

## الفصل الأول

### التداولية في الفكر الغربي الحديث

## المبحث الأول: مفهوم التداولية في الفكر الغربي الحديث

يرجع جل الباحثين في ميدان التداولية Pragmatique أول تحديد لها إلى اللغوي المشهور تشارلز موريس Charles Morris، الذي أوضح الفرق بين تخصصات ثلاثة هي: الدلالة والتراكيب والتداولية.

فرأى أنّ الدلالة هي دراسة علاقة العلامات بمرجعياتها. وأنّ التراكيب هي دراسة علاقة العلامات بعضها ببعض. وأنّ التداولية هي دراسة علاقة العلامات بمؤوليتها. هكذا فرق بين التخصصات الثلاثة بالنظر إلى نوع الدراسة التي تستهدف نوعا معينا من العلاقات بين العلامات وما يتعلق بها<sup>1</sup>.

وقد عُدّت التداولية سلّة مهملات اللسانيات (La poubelle de la linguistique) حقا طويلة من البحث اللساني ذي الطابع التجريدي البعيد عن دراسة الكلام في بعده الاستعمالي، والمقصود بذلك أنّ مهمّة التداولية كانت معالجة المشاكل التي لن تُعالجها اللسانيات، وتلك المشاكل التي أهملتها اللسانيات أيضا عمدا أو لم تستطع معالجتها<sup>2</sup>.

## المطلب الأول: إشكالية مصطلح (تداولية) في التلقي العربي

يستعمل كثير من الباحثين العرب مصطلح "تداولية" في مقابل المصطلح الغربي "Pragmatics" بالإنكليزية أو "Pragmatique" بالفرنسية، وهو المقابل الذي وضعه طه عبد الرحمن منذ سنة 1970م، حيث نجده يقول: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي "براغماتيقا"، لأنّه يوفي المطلوب

<sup>1</sup> - انظر: La Pragmatique, Françoise ARMENGAUD, que sais-je, P.U.F, 1985, p5-6

<sup>2</sup> - انظر: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Jacques moeschler et Anne Reboul, Edition de Seuil, Octobre 1994, p24.

حقّه، باعتبار دلالاته على معنيي "الاستعمال" و"التفاعل" معا<sup>1</sup>، وهي أحد التخصصات التي بينها موريس كما مرّ بنا، يقول طه عبد الرحمن: "...التداوليات: وهي الدراسات التي تخص بوصف -وإن أمكن بتفسير- العلاقات التي تجمع بين "الدوال" و"مدلولاتها" وبين "الدالين" بها"<sup>2</sup>، وإن كان بعض الباحثين يستعملون مصطلحات أخرى مثل: الذرائعية والبراغماتية والنفعية والوظائفية أو الوظيفية وعلم التخاطب أو التخاطبية والتبادلية والاستعمالية والفعليات... وغيرها من المصطلحات التي يجعلونها في مقابل المصطلح الغربي، ونحن نختار هنا المقابل (تداولية): لأمرين: الأول، أنه يحيل على مدلول المصطلح الغربي، وهو مفهوم La praxis، إضافة إلى كون التداول استعمال وتفاعل وحوار وتخاطب وتواصل، والتداولية هي دراسة الاستعمال والتفاعل والتخاطب والتواصل<sup>3</sup>. ثانياً، لشيوعه واشتهاره فلا يكاد يُعرف اليوم غيره، وهذا من أسباب اختيار المقابلات في علم المصطلح.

وقد وضع طه عبد الرحمن وجه اختياره للمقابل (تداولية) نورده هنا كما ذكره لأهميته من جهة، ولأننا نتبناه إلى حدّ بعيد من جهة أخرى، يقول: "من المعروف أنّ الفعل: (تداول) في قولنا: (تداول الناس كذا بينهم) يفيد معنى (تناقله الناس فيما بينهم)، ومن المعروف أيضاً أنّ مفهوم (النقل) ومفهوم (الدوران) مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال: (نقل الكلام عن قائله) بمعنى رواه عنه، كما يقال: (نقل الشيء عن موضعه) أي حرّكه منه،

---

<sup>1</sup> - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2007م، ص28.

<sup>2</sup> - نفسه.

<sup>3</sup> - انظر: تداولية الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، عالم الكتب الحديث -إربد، الأردن-، ط1، 2012م، ص49.

ويقال: (دار على الألسن) بمعنى جرى عليها، كما يقال: (دار على الشيء) بمعنى طاف حوله، ف"النقل" و"الدوران" يدلان بذلك، في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين، أو قل معنى "التواصل"، ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل على معنى "التفاعل"، فيكون التداول جامعا بين جانبيين اثنين هما: **التواصل والتفاعل**، فمقتضى التفاعل، إذن، أن يكون القول موصولا بالفعل<sup>1</sup>.

هذا ما أردنا بيانه هنا من حيث اختيارنا للمقابل (تداولية) للمصطلح الأجنبي (Pragmatique) مع بيان أسباب هذا الاختيار العلمية والموضوعية.

---

<sup>1</sup> - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي -الدار البيضاء، المغرب-، ط2: دتا، ص244.

## المطلب الثاني: مفهوم التداولية

تعددت وتنوعت التعاريف الاصطلاحية التي أُعطيت للتداولية في الوسط العلمي الغربي، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف وجهات نظر كلّ باحث والزاوية التي ينظر إليها من حيث المرجعية التي تُوَطر اشتغاله. وما نتبعه هنا تقديم جملة من تلك التعاريف والتحديدات مع بيان وجه اختصاصها وبؤرة اهتمامها، ثمّ نتبعه بما نرتضيه من تحديد في حدود ما وقفنا عليه من مجال اهتمام المشتغلين بها دون إقصاء جهد أو الغض من آخر، يكون تحديداً جامعاً لشتات ما تفرق بين كثير من المشتغلين بالتداولية كلّ وزاوية نظره.

1- أقدم تعريف وتحديد يرجع إلى شارل موريس كما مرّ معنا حين قال: "التداولية هي دراسة علاقة العلامات بمؤوليتها"، وهو أقدم تحديد مؤطر لمجال اشتغال البحث التداولي في اللحظة التي كان فيها إذ يرى أنّه دراسة للعلامة وليس للخطاب أو التلفظ أو الملفوظ أو غير ذلك من جهة، ومن جهة أخرى هو يعطي الأهمية للمتلقى بتركيزه على التأويل الذي هو فعل المتلقي لا المتكلم، مع أنّ البحث التداولي قد أعطى للمتكلم اهتماماً كبيراً بعد زمن موريس<sup>1</sup>.

2- التعريف الذي قدّمه جيوفري ليتش<sup>2</sup> Geoffrey Leech في إطار تحديده لمجال اشتغال التداولية، حيث ينطلق من تحديده لمصطلح جديد أطلق عليه (التداولية العامّة Pragmatique générale)، وما تعالجه -بحسبه-، وتشتغل عليه، هو

---

<sup>1</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية: قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورة التأويلية، دار كنوز المعرفة - عمان، الأردن-، ط1: 2018-1439، ص29.

<sup>2</sup> - وقد وضع كتابه لدراسة قضيتين مهمتين: 1- طبيعة اللغة الإنسانية بالمعنى الواسع. 2- قضية التداولية العامّة بالمعنى الضيق، وهي الموضوع الأساسي للكتاب.

السؤال التالي "كيف تُستعمل اللغة في التواصل"<sup>1</sup>. ثم يواصل تحديدها أكثر بقوله: "دراسة الدلالة في علاقتها بالمواقف الكلامية"<sup>2</sup>، وهو تعريف يقترب من جوهرها أكثر، إذ أنّ التداولية في جوهرها الأساس هي دراسة الكلام داخل الاستعمال. ثم نجده يقيم مقارنة بينها وبين السيمانتيقا - بعد أن نبين أنّ كليهما يهتم بالدلالة - لتتضح الرؤية أكثر ويتحدد مجال اشتغالها أكثر، يقول: "ذلك أنّ الدلالة في التداولية تتحدّد بالنظر إلى المتكلم أو المستعمل للغة في حين أنّ الدلالة في السيمانتيقا تتعرّف على نحو خالص كخاصية للعبارات في لغة معيّنة بغض النظر عن الموقف الخاص و المتكلمين أو المستمعين"<sup>3</sup>، مع تركيزه بشكل كبير على البعد الاجتماعي للدراسة التداولية في مقارنة موضوعها وما تتوسله من أدوات لذلك.

يُلاحظ على هذا التعريف أنّه يرتبط بشكل كبير بما يحيط بالفعل التلغفي أو الخطابى من معطيات غير لسانية من متكلمين ومتلقين ومقامات خاصّة مختلفة وملابس اجتماعية متنوعة، وهي نظرة لها أهميّتها في الفكر التداولي الغربي الحديث ومحاولة للاشتغال بجانب مهمّ من جوانبه الكثيرة.

3- التعريف الذي قدّمه جورج يول George Yule حيث ينطلق من اعتبار أنّ للتداولية أربعة مجالات مجتمعة، ويعتبر أنّ التداولية هي كلّ ذلك دون إقصاء واحد منها، وهي على التوالي<sup>4</sup>:

---

<sup>1</sup> - انظر: مبادئ التداولية، جيوفري ليتش، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق - المغرب، دط: 2013، ص9.

<sup>2</sup> - مبادئ التداولية، جيوفري ليتش، ص15.

<sup>3</sup> - نفسه.

<sup>4</sup> - انظر: التداولية، جورج يول، تر: قصي العنّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت، لبنان، ط1: 1431-2010، ص19-20.

**المجال الأول:** التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، بمعنى أنّها تُعنى بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب)، ويؤوله المستمع (أو القارئ)، لذا فإنّها مرتبطة بتحليل ما يعنيه النَّاسُ بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة، وما يلفت الانتباه في هذا التعريف هو الجمع بين شكلي الخطابات: المسموعة والمكتوبة.

**المجال الثاني:** التداولية هي دراسة المعنى السياقي، بمعنى أنّها تقوم بتأويل ما يقوله النَّاسُ في سياق معيّن وكيفية تأثير ذلك السياق المعين على ما يقولونه.

**المجال الثالث:** التداولية هي دراسة كيفية إيصال أكثر مما يُقال، بمعنى أنّها تقوم بدراسة ما يقوم به المتلقون والقراء من استدلالات منطقية ولغوية عمّا يريد المتكلمون أو الكتاب، عبر الكشف عمّا يريدون قوله ولو لم يصرحوا بذلك، فهي بذلك تشتغل على المعاني الضمنية غير المرئية.

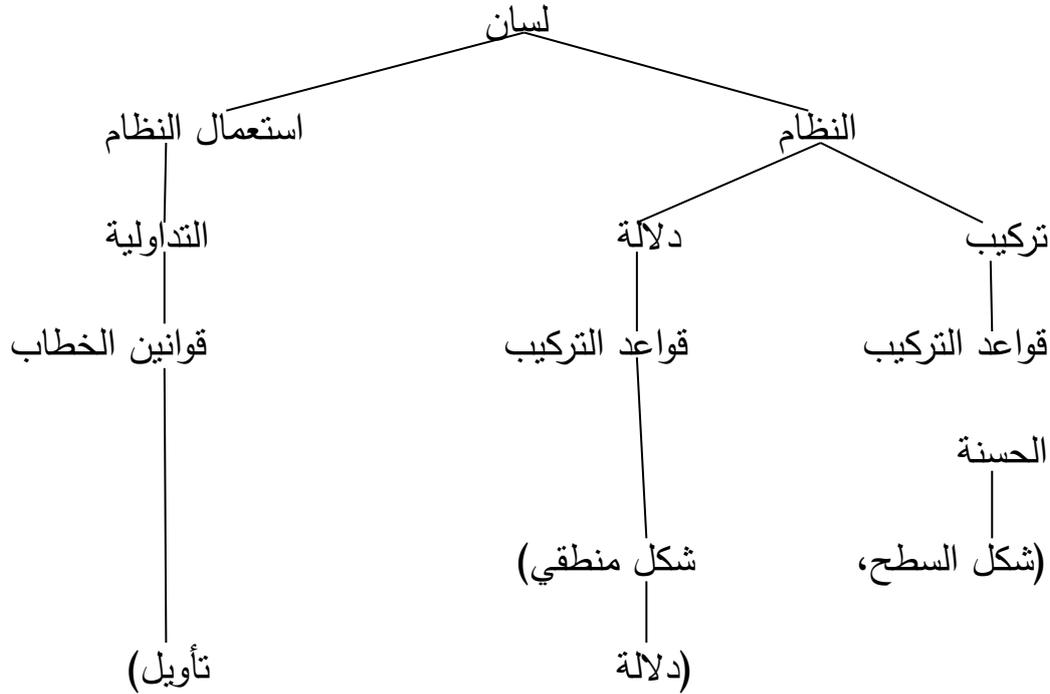
**المجال الرابع:** التداولية هي دراسة التعبير عن التباعد النسبي، بمعنى أنّها تُعنى ببيان ما يلزم أن يتصف به المستعملون للغة من خلفيات مشتركة عن الملابسات المحيطة بهم، وما يدور داخل مقام التواصل، وما يحمله كلّ واحد عن الآخر من خلفيات معيّنة تُساعده على إدراك ما يريد ضمناً.

4- وهو التعريف الذي يقدّمه كلّ من جاك موشلار وأن رويول (Jacques Moeschler et Anne Reboul) في قاموسهما الموسوعي، يقولان: "على جهة العموم، تُعرّف التداولية على أنّها دراسة الاستعمال اللغوي في مقابل دراسة النظام الذي تهتمّ به اللسانيات"<sup>1</sup>، فيؤكدان هنا على ما تتبع به الدراسة التداولية وما يميزها

---

<sup>1</sup> - Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p17

عن الدراسة اللسانية المجردة، وهو دراسة الاستعمال. ثم يوضحان طبيعة الاختلاف الذي استقرّ عندهما بين الدراستين على وفق المخطط التالي<sup>1</sup>:



فالفرق بين التركيب والدلالة من جهة، وبين التداولية من جهة أخرى هي إذن المقابلة بين نظام (اللغة) وبين استعمال ذلك النظام. ومهمة التداولية بحسب هذا المخطط السابق هي تقديم تأويل كامل للجملة التي وُجِدَت بفعل التلفظ، وذلك التأويل هو إسناد لعملية التلفظ قيمة هي القيمة تواصلية. يحاول هذا التعريف أن يكون أكثر شمولية من حيث تعميم مهمة التداولية في إسناد قيمة تواصلية للأفعال التلفظية من جهة، ومن جهة أخرى بيان الفرق بين التداولية وبين اللسانيات.

وما أردنا بيانه من جمع لكلّ تلك التعاريف هو:

- بيان غنى الفكر التداولي الغربي الحديث من حيث المقاربات المحددة لموضوع بحثه، لمجال اختصاصه، وسيظهر هذا أكثر مع بيان النظريات المؤسسة له.

<sup>1</sup> - Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p25-26

- بيان تنوع المقاربات التداولية، وذلك راجع لاختلاف مرجعيات كلّ مقارنة.
- بيان أنّ الدراسة التداولية دراسة تراكمية متتابعة تستوعب كلّ مقارنة جديدة.
- التداولية هي كلّ دراسة تُعنى بدراسة الفعل التلفظي وإسناد قيم تواصلية له.

## المطلب الثالث: أصول المقاربات التداولية في الفكر الغربي الحديث

نريد في هذا المطلب تحديد التيارات الكبرى، والأصول العامّة لمختلف المقاربات التنظيرية التداولية، أو ما سنبحثه فيما بعد<sup>1</sup> فيما يتعلقّ بالنظريات المؤسسة لهذا الميدان الجديد من البحث المتعلق باللغة. وما نقدّمه هنا هو توضيح المعمار الكليّ لتلك المقاربات أو النظريات التداولية بتبيين اندراجها تحت نوع من الأنواع الكبرى المقترحة بحسب ما قدّمه صاحبها القاموس الموسوعي للتداولية<sup>2</sup>.

حيث أرجعنا كلّ النظريات المقدّمة في هذا الميدان إلى ثلاثة أنواع كبرى، وهي:

### 1- النظريات الخطية *Théorie linéaire*:<sup>3</sup>

تعود أصول هذه النظريات إلى التقليد الإيجابي الجديد أو المنطقي في تحليل اللغة (بيرس 1931-1958، موريس 1938، كارناب 1942)، وهي ترى أنّ كلّ نظام من العلامات، أيّ كلّ اتجاه سيميائي يقوم على ثلاث مكوّنات، وهي: التركيب أي دراسة العلاقات بين وحدات اللغة، و الدلالة أي دراسة العلاقات بين العلامات ومراجعتها، التداولية وهي دراسة علاقة العلامات بمؤوليتها. وهذه التقسيمات ترجع إلى التحديدات التقليدية للمكونات الثلاثة: التركيب والدلالة والتداولية.

وبهذه التعريفات فقد وضعت هذه النظرة كلّ المكونات مكانة خاصة داخل التحليل اللغوي، حيث نجد التحليل التركيبي يسبق التحليل الدلالي، والتحليل الدلالي يسبق التحليل التداولي الذي يعطي للقول ما له من قيمة فعل الملفوظ ( *valeur* )

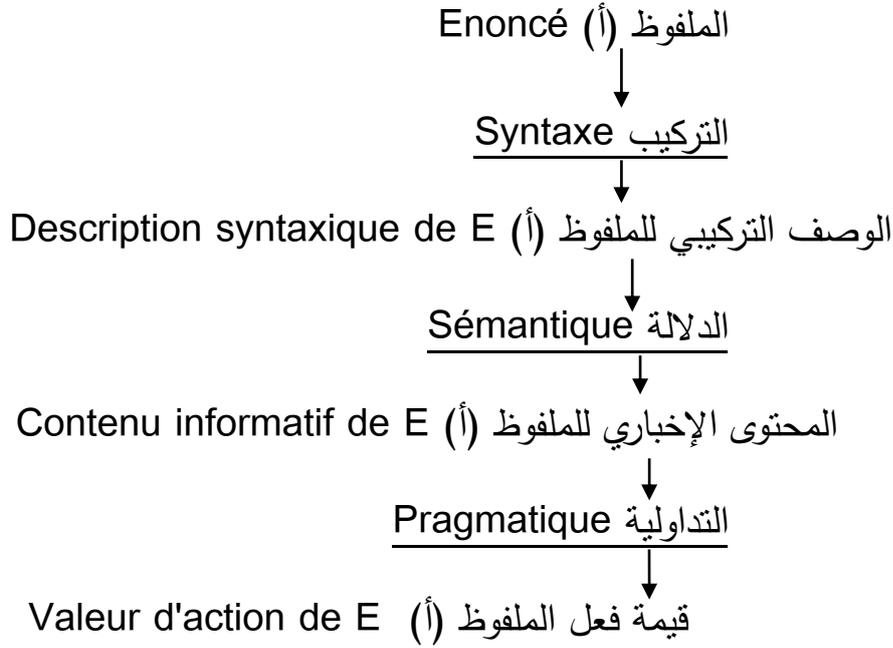
---

<sup>1</sup> - انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل.

<sup>2</sup> - انظر: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p36-41

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، p36-37

(d'action de l'énoncé). فعلى هذا يمكننا أن نصف هذا التوجه بالخطي نظرا  
للتابع تحليله خطيا، وتمثيلها على الشكل:



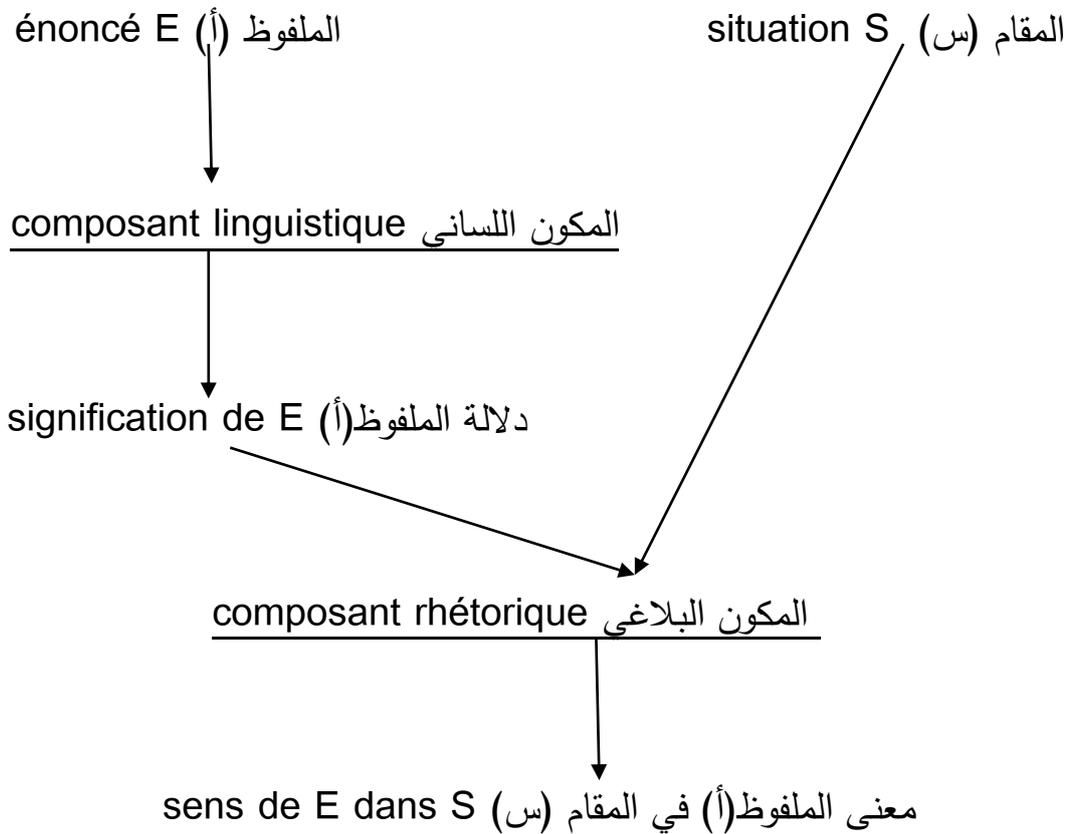
إذ كلّ مخرج فيها هو مدخل للآخر، فمخرج التركيب هو مدخل الدلالة، ومخرج  
الدلالة هو مدخل التداولية، ومخرج التداولية هو إعطاء قيمة لفعل التلفظ. وسميت  
خطية لكون المعالجة فيها مرتبة بشكل أساسي وهامّ، وكون كلّ مجال منها ذاتي  
ومستقل عن غيره.

## 2- النظريات ذات الشكل<sup>1</sup> Y:

تنقد هذه النظريات ما سبق من النظريات الخطية، حيث أقام كل من (ديكرو  
1983 Ductot وأنسكومبر Anscombe) ما يسمى بـ(التداوليات المدمجة) التي لا  
تعالج الملفوظ في خطيته، بل تعالجه تزامنيا للمعلومات اللسانية Linguistique  
(تنتمي للمكون اللساني)، والمعلومات الخارج لسانية Extralinguistique (تنتمي  
للمكون البلاغي Rhetorique). فالمكون اللساني هو محلّ تطبيق التعليمات المتعلقة

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p38-39

بالمورفيمات والوحدات المعجمية الأخرى، الوحدة المعالجة هي الموضع النظري (جملة)، وينتج عن الجمع المتزامن بين دلالة الجملة والمعلومات الخارج لسانية معنى الملفوظ، وهو مُخرج المكون البلاغي. وتمثيلها على الشكل:



ففي إطار هذه النظريات ذات الشكل Y لا يوجد ترتيب خطي بين التركيب والدلالة والتداولية، (فالتداولية أو البلاغة مدمجة في الدلالة).

### 3- النظريات المعرفية<sup>1</sup> : Théories cognitivistes

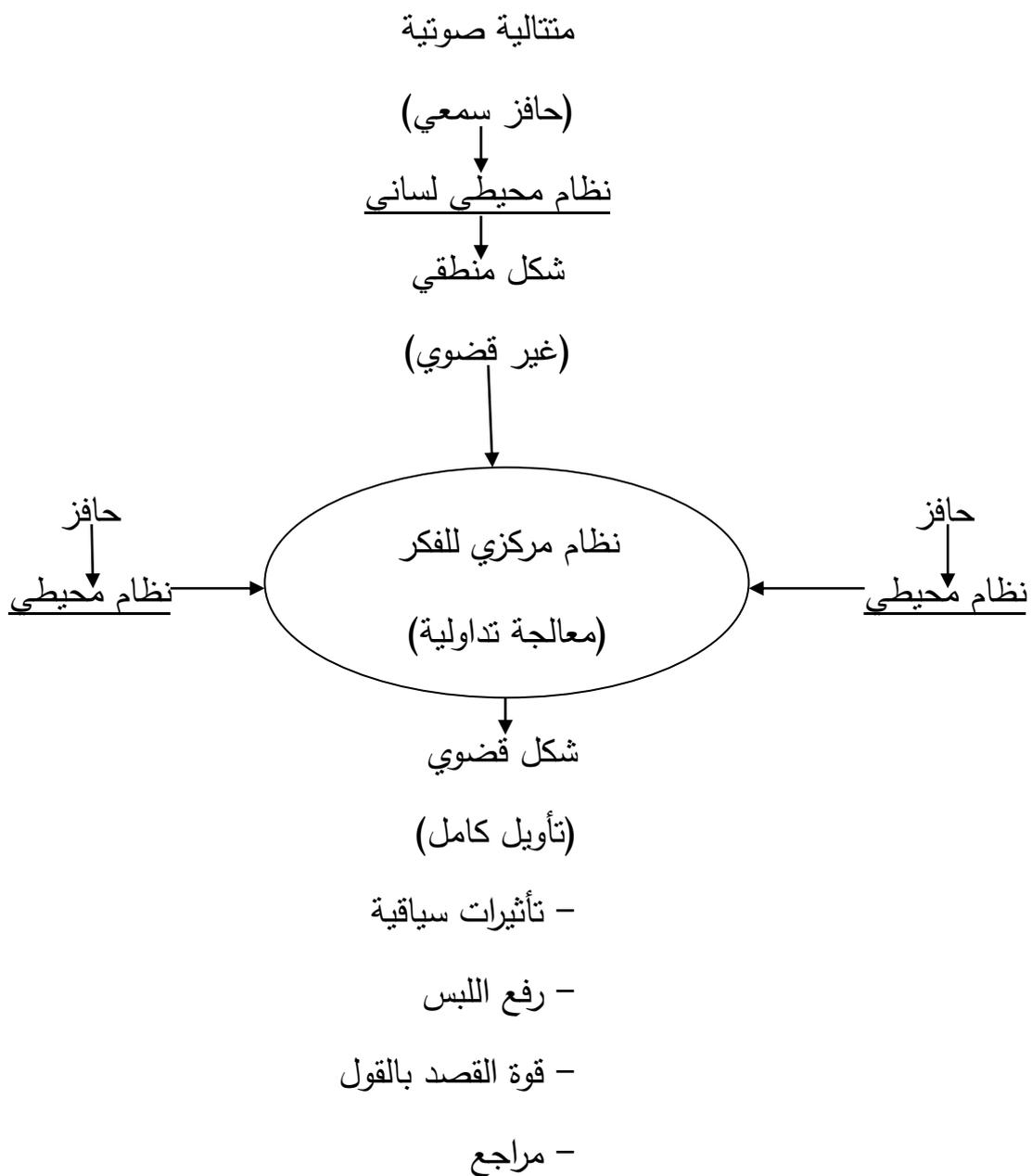
تعدّ هذه النظريات النوع الثالث من الأنواع الكبرى للتداولية ذات البعد المعرفي، وهي تقابل النظريات الخطية والنظريات ذات الشكل Y. والتداولية المعرفية هي صيغة من التداولية الجذرية التي أعطت مسلكين متوازيين: مسلك شكلي (متمثلة في أعمال

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p39-41

غازدار Gazdar وتعلق بالنظرية الخطيية)، ومسلك معرفي قالي متمثلة في أعمال سبرير وولسون.

وتتصل الفرضية النمطية بالنظرية المعرفية لفودور Fodor (1986)، الذي يميز نمطين في أنظمة معالجة المعلومة: أنظمة محيطية أو الطرفية، والمختصة، والقالبية. والنظام المركزي للفكر غير المختص وغير القالي، وهو محل الاستدلالات. وترى الفرضية المقدمّة من قبل كلّ من سبرير وولسن أنّ النظام المركزي هو محل المعالجة التداولية: فعمليات المعالجة التداولية ليست مختصة ولا مرتبطة بطبيعة النظام المحيطي أو الطرفي الذي يغذي النظام المركزي.

وتتملّ على الشكل:



فتأويل الملفوظ يمر عبر مجموعة من العمليات الذهنية المركزية والمحيطية.

## المبحث الثاني: روافد التداولية

يتميز الفكر التداولي بميزة وخاصة قلّما نجدها في غيره من الحقول المعرفية، وهي أنه يعتبر نقطة تقاطع معارف وعلوم وتخصصات مختلفة أسهمت كلّها في مدّه بالأدوات اللازمة لمقاربة موضوعه.

وسنحاول هنا بيان أهمّ التخصصات والحقول المعرفية التي أفاد منها هذا الفكر بشكل مباشر وواضح لتتضح لنا الرؤية تمام الوضوح.

### المطلب الأوّل: الفلسفة التحليلية والتأسيس للبحث التداولي

يعود فضل تأسيس الفكر التداولي إلى رواد الفلسفة التحليلية الذين كان لهم السبق في فتح أعين الناس على هذا الميدان الجديد في دراسة اللغة، والفلسفة التحليلية هي مظلة فلسفة اللغة التي عُنيت بالبحث والتفتيش في المشكلات اللغوية التي تعترض قارئ النص الفلسفي، وهذا البحث والتفتيش كان على وفق أسس ومبادئ وأصول الفلسفة التحليلية<sup>1</sup>.

فعلى هذا تعدّ فلسفة اللغة ميدانا من ميادين الفلسفة التحليلية، وفي تربتها نشأت وقد حازت السبق في النظر والتنظير للظواهر اللغوية بنظرة مغايرة تماما لما كان عليه الفكر اللساني آنذاك، فنتج عن هذه النظرة ما يُعرف بالفكر التداولي.

وسنحاول نحن هنا الوقوف عند نقاط معيّنة نوضح من خلالها المقصود بالفلسفة التحليلية والمقصود بفلسفة اللغة إلى غير ذلك من النقاط التي تمسّ بشكل مباشر من

---

<sup>1</sup> - انظر: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر الحديث والتراث العربي، رسالة دكتوراه، مسعود صحراوي، جامعة باتنة، سنة 2004، ص35.

يشتغل بالميدان الذي ننتمي إليه، وهو اللسانيات التداولية، وهذا بيانا للخلفيات المعرفية التي يبني عليها.

## أولاً: الفلسفة التحليلية

### 1- مفهوم الفلسفة التحليلية:

لقد حملت الفلسفة المعاصرة اتجاهات عدّة وتيارات متباينة، والذي يهمننا هنا من مختلف توجهاتها هو التوجه التحليلي الذي ساد خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ونظراً للطغيان الظاهر البارز لهذا التوجه في هذا العصر كان أحد الفلاسفة المشهورين - وهو مورتن وايت - يسميه (عصر التحليل)<sup>1</sup>.

فما المقصود بالفلسفة التحليلية؟ وما المقصود بالتحليل الذي تقوم عليه؟

نجد أنّ التحليل يفيد في اللغة العادية التقنيت والتجزيء، وهو ضد التركيب الذي هو ضمّ الأجزاء بعضها إلى بعض، ونجد كذلك أنّ التحليل لا يحمل معنى واحداً ضمن التوجهات الفلسفية المختلفة بل يحمل عدّة معانٍ متباينة فيما بينها، وجميعها كلها مفهوم التحليل في معالجة موضوعها، وهذه المعاني هي<sup>2</sup>:

أ- تحليل المفاهيم والأفكار قصد اكتشاف المبدأ الكامن خلفها، كالذي نجده عند سقراط وأفلاطون وأرسطو.

ب- تحليل المعرفة إلى أجزائها وعناصرها الحسية الأولية، كالذي نجده عند لوك وباركلي وهيوم.

---

<sup>1</sup> - انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر - بيروت، لبنان -، ط 1: 1993، ص 5-6.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 6.

ج- تحليل اللغة من حيث الدلالة والتركيب، وهو ما نجده عند أصحاب الفلسفة التحليلية أمثال مور وراسل وفتغنشتاين والوضعية المنطقية ومدرسة كامبرج ومدرسة أوكسفورد.

هذا هو مفهوم التحليل حسب ما وقفنا عليه من خلال تتبعنا لمسارات الفلسفة في رحلتها من اليونان إلى العصر الحديث والمعاصر. ومقصودنا هنا من التحليل هو النوع الثالث، وهو الذي عليه مدار الاهتمام في بيان روافد البحث التداولي المعاصر.

أمّا عن مفهوم الفلسفة التحليلية فقد تعددت وتشعبت اتجاهاتها إلى درجة عدم القدرة على إعطاء تعريف جامع مانع لها، وما في وسعنا إلا أن نستقصي بعض المميزات والخصائص التي تُعطي للفلسفة التحليلية قوامها الخاص بها<sup>1</sup>:

أ- اعترافها الكامل بدور اللغة الفعال في الفلسفة، فهي تقارب اللغة باعتبارها غاية في نفسها وليس باعتبارها أداة.

ب- تقوم على تفنيت المشكلات والقضايا الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءا جزءا، وغايتهم في ذلك تحقيق الدقة والإتقان.

ج- الخاصية المعرفية، والمقصود بها هو أنّ هذه الفلسفة تتجه نحو العالم الخارجي للكشف عنه، عن طريق فحصه، وأنّ هذه هي الطريق لتحصيل المعرفة.

د- معالجتها البين ذاتية Intersubjective لعملية التحليل، إذ تستخدم الفلسفة التحليلية نوعا من التحليل له معناه المشترك بين الذوات بالنظر إلى اللغة التي يتحقق فيها.

---

<sup>1</sup> - انظر: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، محمد مهران رشوان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1: 1984، ص145 وما بعدها. والمنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة -برتراند راسل نموذجاً-، جمال حمود، منشورات الاختلاف -الجزائر-، ط1: 1432هـ-2001م، ص29-32.

فهذه المميزات والخصائص تعطينا تحديدا ما لمفهوم الفلسفة التحليلية كما يمارسها أصحابها، وليتسنى لنا التفريق بينها وبين غيرها من الفلسفات.

## 2- اتجاهات الفلسفة التحليلية

بيننا فيما سبق الخصائص المشتركة والمميزات الجامعة بين أصحاب الفلسفة التحليلية، ومع هذا فقد وُجد بينهم كثير من الاختلافات فيما بينهم داخل فلسفة التحليل نفسها. وهنا سنقوم بعرض الاتجاهات والتيارات وبيان أوجه اختلافها في نظرها للغة العادية دون غيرها من المسائل الفلسفية، إذ ما يهمنا هنا -كلغويين- هو الموقف من اللغة العادية وكيف وجه البحث نحو ظهور الدراسات التداولية في شكلها الجديد.

### أ- مدرسة كامبرج:

تميز أبرز أعلام هذه المدرسة في المجمل بنقد الفلسفة المثالية التي بدأت تزحف آنذاك على الساحة الفلسفية الإنجليزية، والتأسيس لفلسفة خاصة بهم هي الفلسفة التحليلية وقصدنا -بالضبط- هو معرفة موقفهم من اللغة العادية. ونحن هنا سنتناول جهود ثلاثة أعلام من المؤسسين لهذه المدرسة الجديدة:

### 1- جورج مور<sup>1</sup>:

يُعتبر هذا الفيلسوف أول الفلاسفة الذين وجهوا البحث الفلسفي نحو (اللغة العادية)، فمشكلة الفلسفة عنده ليس (ماذا نعرف) بل المشكلة عنده (ماذا نعني بهذا الذي نقول إننا نعرفه)، فالفلسفة عنده ليس همها اكتشاف شيء جديد لم نكن نعرفه من قبل بل هي محاولة فهم القديم الذي ندّعي أننا نعرفه ومحاولة توضيحه أكثر.

---

<sup>1</sup>- انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 23-31.

ويُلجأ مور إلى اللغة العادية لكونها اللغة المعبرة بكل صدق عن التصورات  
والمفاهيم التي نتوصل بالحس المشترك<sup>1</sup>.

ويظهر اعتماده على اللغة العادية في الدفاع عن مفهومه فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- إظهار ما نعتقده جميعاً، فإذا كنا نؤكد على شيء ما جميعاً فمن المفروض  
أنا نعتقده جميعاً، وإذا كان كذلك فهو الحس المشترك الذي نريده.

ب- يؤكد مور دوماً على أنّ الاستعمال العادي هو المعيار لصحة العبارات  
اللغوية، وأنّ ما يتعارض مع هذا الاستعمال يكون غير صحيح. وله هنا مسلكان:  
الأول (ماذا يقوله معظمنا)، والثاني (كيف يتكلم معظمنا)، فبالأول نحكم على ما هو  
ذو معنى وما لا معنى له، وبالثاني نحكم على ما هو مقبول مشترك على أنّه صحيح.

ج- يرى أنّ اللغة العادية تستعمل كمعيار لاختبار النظريات الفلسفية:

- ينبغي عرض الحجج الفلسفية عن طريق اللغة العادية التي يستعملها الناس  
العاديون، وينبغي على الفلاسفة أن يعنوا بتلك التعابير ما يقصده كلّ شخص، ولا  
ينبغي أن تكون تعابيرهم خارجة عن استعمال العامة ولا أن تكون معارضة لها، وإلاّ  
فإنّها حجج غير مقبولة عند مور لكونها سخيفة.

- يرى مور أنّه كثيراً ما يُكتشف أنّ مذاهب الفلاسفة مخالفة للحس المشترك  
فالواجب هو التمسك بالحس المشترك وترك تلك المذاهب الفلسفية.

---

<sup>1</sup> - المقصود بالحس المشترك عند مور هو كلّ المعارف الأولية التي يشترك في العلم بها جميع الناس دون  
استثناء، وتكون هذه المعارف أوليّة لا يدخلها النقد الفلسفي ولا تحتاج إلى نظر فلسفي لإثباتها.

<sup>2</sup> - انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 28-30.

- يرى مور أنّ تلك التعارضات الموجودة بين المذاهب الفلسفية والحسّ المشترك يرجع إلى عبث الفلاسفة باللغة العادية وعدم اعتنائهم بها العناية اللازمة أو استعمالهم تعابير ومصطلحات أخرى من اختراعهم.

## 2- برتراند رسل<sup>1</sup>:

يرى المنتبع لفلسفة رسل أنّه مرّ بمراحل متباينة في نظرتة لطبيعة الفلسفة وطبيعة التفلسف وما يهمننا هنا هو نظرتة إلى قضيتين مهمّتين قضية الحسّ المشترك واللغة العادية لأنّها من الحسّ المشترك، والقضية الثانية هي قضية اللغة الاصطناعية.

### القضية الأولى: الحسّ المشترك واللغة العادية

#### \* الحسّ المشترك

نجد أنّ رسل يختلف قوله في الحسّ المشترك بين رأيين متناقضين بين القبول أولاً ثمّ الرفض أخيراً، ونجد أنّ رسل هو الذي يصرّح بنفسه في اعتباره بالحسّ المشترك وقوله به في أوّل أمره متابعاً لمور في ذلك، فيرى أنّ الحسّ المشترك الذي لم يتأثر بفلسفة أو لاهوت هو حسّ واعتقاد صحيح لأنّه واقعي.

غير أنّه عاد مرة أخرى ورفضه حيث اعتبر أنّه ليس بالضرورة أنّ ذلك الحسّ المشترك وتلك الاعتقادات صحيحة في نفس الأمر وراح ينتقد مقولة الحسّ المشترك التي قال بها مور وتابعه رسل في المرحلة الأولى من حياته.

---

<sup>1</sup> - انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 32-34. و: فلسفة برتراند رسل، محمد مهزان، دار المعارف بمصر، (د.تا)، (د.ط).

## \* اللغة العادية

نرى أنّ رسل قد تابع مور في اعتباره اللغة العادية محكّ اعتبار النظريات الفلسفية وعدم اعتبارها بحسب بعدها عنها وقربها منها بحسب ما مرّ بيانه في موقف مور من اللغة العادية.

أمّا في المرحلة الثانية من فلسفته فإنّنا نجده يعود ويلتف على هذه القضية رافضا اللغة العادية منتقدا لها من حيثيات كثيرة، نردها على وجه الإجمال، حيث يرى:

- أنّ اللغة العادية عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية.
- أنّ اللغة العادية كثيرا ما تضلل بنظامها التركيبي السيء وبألفاظها الملبسة.
- أنّ اللغة العادية مليئة بالغلط والخلط في مختلف استعمالاتها.
- أنّ اللغة العادية هي من بين الأسباب التي تعيق تقدم الفلسفة.

### القضية الثانية: اللغة الاصطناعية

نجد أنّ رسل يقترح لغة جديدة مصطنعة تكون بديلا عن اللغة العادية المغالطة ذات الالتباس المنطقي، وقد أطلق على هذه اللغة أسماء عدّة منها: اللغة الكاملة منطقيا، واللغة المنطقية الكاملة، واللغة المنطقية المثالية، واللغة منطقية، واللغة المثالية. وهي من خلال أسمائها يظهر الغرض من وضعها تماما فهي لغة تحاول أن تكون وعاءا صادقا شفافا لمسائل المنطق.

وقد عرف رسل هذه اللغة بأنّها نظام من العلامات أو الرموز (Symbole) تكون ذات صدق وشفافية في التعبير عن الفكر غير ذات مغالطات مما نجده في

اللغة العادية الطبيعية. فهي لغة تحاول أن تقول عن الفكر ما يريد من دون زيادة ولا نقصان ولا لبس.

غير أننا نجد رسل لا يقرّ بأنّ هذه اللغة موضوعة لتكون اللغة المثالية العامّة للفلسفة ولكل ميادين الفكر والمعرفة، بل نجده يعترف بأنّه وضعها لمجالات معينة ولتجاوز مشكلات معينة، فهو بهذا يقرّ بضرورة الرجوع إلى اللغة العادية مع ما فيها من غموض ولبس<sup>1</sup>.

### 3- فتغنشتاين<sup>2</sup>:

يجد المنتبع لفتغنشتاين أنّه مرّ بمراحل مختلفة في نظريته الفلسفية<sup>3</sup>، غير أنّ ما يهنا هنا هو ما تعلق بنظريته للغة العادية، إذ نجده لا يؤكد -خاصة في كتاباته المتأخرة- على أهمية اللغة العادية فحسب فهذا أمر قد بدأه قبله مور -كما مرّ بنا-، بل نجده يقرّ أنّ اللغة العادية هي المعيار الذي نحتكم إليه في صحة وبطلان ما نقول من عبارات لغوية. حيث يرى فتغنشتاين أنّ اللغة العادية جزء من التاريخ الطبيعي للإنسان، إذ اللغة الجارية جزء من الكيان العضوي الإنساني، حيث يؤكد على هذا الأمر كثيرا يقول: "إنّ الصور الأولى مثل إصدار الأوامر، وطرح الأسئلة، وسرد الأحداث، والثرثرة، هي جزء من تاريخنا الطبيعي (سيرة حياتنا) كالمشي والأكل والشرب واللعب"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: فلسفة برتراند رسل، محمد مهران، ص 372.

<sup>2</sup> - انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 34-36.

<sup>3</sup> - قد كانت أعمال فتغنشتاين الأولى محل خلاف بين الدارسين فيما أراه منها، فقد زعم بعضهم أنّه قد اهتمّ ببناء لغة مثالية أو كاملة منطقيا كما يرى رسل في تقديمه للرسالة المنطقية.

<sup>4</sup> - Philosophical investigations, Wittgenstein, L, translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963. Part1, P25.

ما يلفت انتباهنا أكثر أنّ فتغنشتاين قد ذهب بعيدا في اعتبار اللغة العادية حيث جعلها صحيحة تماما، وأنه لا يحق للفلسفة أن تتدخل في الاستعمال الجاري للغة العادية، بل يجب عليها وصفها كما هي دون تدخل أو حكم مخالف لما هو واقع، وأنّ معيار استخدام الكلمات والعبارات في اللغة هو كيفية استعمالها في اللغة العادية، إذ هي الحاكمة على جميع الاستعمالات. ومن هذا الاعتبار ظهر ما يُعرف عنده ب(لعبة اللغة)، و(صورة الحياة)، و(تشابهات العائلة)، وكلّ هذه الأفكار تدور حول فكرة مركزية قرّرها فتغنشتاين، وهي (أنّ معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة العادية)، فهو بذلك نزل بالكلمات من بعدها الميتافيزيقي عند الفلاسفة إلى بعدها الطبيعي في الاستعمال العادي اليومي بين الناس العاديين<sup>1</sup>.

#### ب- مدرسة أكسفورد<sup>2</sup>:

سنركز الكلام هنا على علمين من أعلام مدرسة أكسفورد، هما: أوستين ورايل وليس قصدنا هنا بيان ما جاء به الرجلان من أفكار أسست وفتحت المجال واسعا أمام ظهور التداولية الحديثة بل نريد بيان الخطوط العريضة لفكرهما الفلسفي على وجه العموم دون النظر إلى تفاصيل ذلك مع لفت الانتباه إلى المشكلات الفلسفية التي واجهاها في طريقهما للوصول إلى ما وصلا إليه<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>- انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 40 وما بعدها.

<sup>2</sup>- انظر: نفسه.

<sup>3</sup>- انظر: نفسه.

## جون لانجشو أوستين<sup>1</sup>:

نريد هنا بيان نظرة أوستين إلى اللغة على وجه العموم والإجمال، وبيان تصوره لها من خلال اعتماده على مبادئ تحليلية مختلفا بها عمّن سبقه من فلاسفة.

1- رفض أوستين لأفكار وتصورات أصحاب المنهج الدلالي الوصفي<sup>2</sup>، فرأى أنّ تحليل التلطفات الإنشائية يكشف عن وظائف أخرى تؤديها اللغة إضافة لما يقرّ به أصحاب المنهج الدلالي الصوري. هذه الوظائف هي التي عرفت فيما بعد بالأفعال الكلامية التي تُحدد بحسب سياقاتها الواردة فيها.

2- ربط أوستين الدلالة اللغوية بالاستعمال العادي، إذ ترتبط دلالة العبارات بحسب استعمالها في خطابات عادية معيّنة داخل سياقات ومقامات معيّنة. وهذا هو لب الفكر التداولي الذي استلهم ما جاء به أوستين تأسيساً لمبادئه وآلياته في التحليل والدراسة<sup>3</sup>.

3- اعتماده بشكل تام على السياقات التي ترد فيها العبارات اللغوية في الاستعمال العادي لتحديد دلالتها، وهو يصرّ على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بكلّ الحثثيات التي ترد فيها العبارات اللغوية في استعمالها الطبيعي من أجل الوصول إلى

---

<sup>1</sup> - انظر: الحسين ألدوش، مقال بعنوان (نظرية أفعال اللغة عند الفيلسوف أوستين: أسسها وحدودها الفلسفية)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بحث محكم (قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية)، 21 أكتوبر 2016.

<sup>2</sup> - هذا المنهج القائم على التفريق بين الفعل اللغوي باعتباره عبارة لغوية يمكن إخضاعها للتحليل المنطقي الصوري، وبين الأساليب الإنشائية منظورا إليها من زاوية التلطفات الأخلاقية التي لا يمكن إخضاعها لمعيارية الصدق والكذب.

<sup>3</sup> - وهذا ما فتح الباب واسعا أمام الدراسات التداولية لتقارب الخطاب في بعده العادي داخل الاستعمال الطبيعي.

دلالاتها الحقيقية في نفس الأمر، إذ تختلف دلالة العبارة اللغوية الواحدة بحسب اختلاف  
الحيثية التي قيلت فيها<sup>1</sup>.

4- ربطه العبارات اللغوية بأغراض ومقاصد أصحابها، فكلّ عبارة لغوية ناشئة  
في مقام خطابي معيّن وفي سياق تلفظي معيّن لها دلالاتها المعينة التي هي مقصودة  
لصاحبها وتعتبر غرضاً له. ومن هذا الأساس خرج معنيان تداوليان كان لهما الدور  
الخطير في الذهاب بالدراسات التداولية بعيداً، هما<sup>2</sup>:

الأول: هو أفعال الكلام المرتبطة بقصد وغرض منشئها

الثاني: هو بناء تحليل الخطاب على مقاصد وأغراض أصحابه لا على ما يقرؤه  
المتلقي ولا على ما يفهم من الخطاب دون الرجوع إلى صاحبه.

### جلبرت رايل<sup>3</sup>:

يعدّ من فلاسفة مدرسة أكسفورد ومن الذين تأثروا بأفكار الفلسفة التحليلية وفلسفة  
اللغة العادية من الفلاسفة المعاصرين لأوستين والذين ولهم جهود معتبرة في هذا  
المجال نحاول استجلاءها هنا على وجه الإجمال والعموم. ونحن هنا نقدم بعضاً من  
الأفكار التي كان لها دور في تطوير الفكر التداولي:

1- تحديده للمقصود بـ(اللغة العادية) حيث يعطي تفريقاً بين أشياء يقع الخط  
بينها فيما بين المشتغلين بدراسة وتحليل اللغة العادية، فيرى أنّ هناك تمييزاً بين ثلاثة  
أشياء:

---

<sup>1</sup> - وهذا ما يجعل الفرق واضحاً في تحليل العبارات بين المقاربة الدلالية البنوية والمقاربة التداولية من حيث القبض  
على الأغراض والقصود الحقيقية.

<sup>2</sup> - وهذان البعدان الجديان في مقارنة الخطاب العادي داخل الاستعمال الطبيعي هو لبّ المقاربة التداولية.

<sup>3</sup> - انظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 46-56.

- استعمال اللغة العادية: حيث يركز على كلمة (العادية) وهي اللغة المشتركة بين المستعملين العاديين بخلاف اللغة الخاصة (لغة التخصص واللغة الاصطلاحية).

- الاستعمال العادي للتعبير حيث يرى أنّ المقصود بالعادي هنا هو النمطي والمعيارى Standard، بخلاف غيره غير المعيارى مهما كان مشتركا أو خاصًا.

- العرف الاستعمالي Usage linguistique، حيث يركز على ضرورة كون هذا الاستعمال عرفا عامًا مشتركًا لدى المتعلمين العاديين للغة.

2- يرى رايل ضرورة دراسة الاستعمال العادي أو المعيارى للعبيرات اللغوية من أجل تجنب الارتباك والاضطراب المنطقي الذي يصيب الكلام العادي أو المتخصص على السواء.

3- يرى أنّ الكلمات ليس لها معانٍ ثابتة، بل تكتسب معانيها من خلال استعمالها الطبيعي في الوضعيات الخطابية العادية لا غير.

### ثانياً: فلسفة اللغة<sup>1</sup>

نحاول في هذا العنصر بيان المفهوم العام والإطار الشامل الذي تندرج تحته فلسفة اللغة، من خلال بيان ماهيتها على وجه التفصيل متتبعين ما يُقصد بها قديماً وحديثاً لما لها من تأثير بالغ الأهمية في نشأة وتطور الفكر التداولي الحديث.

إذ يعتبر ميدان فلسفة اللغة La philosophie du langage ميداناً جديداً نسبياً إذ لم يظهر الاشتغال عليه إلا في العصر الحديث. ويعدّ الفيلسوف بندتو

---

<sup>1</sup> - انظر: المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة: برتراند راسل نموذجاً، جمال حمود، ص 18-21.

كروشتهه (1866-1952) Benedetto Groce - حسب الزواوي بغورة<sup>1</sup> - أول فيلسوف استعمل مصطلح (فلسفة اللغة) في كتابه محاولات في الاستيعاب الصادر سنة 1919. وأول كتاب ظهر بعنوان (فلسفة اللغة) هو كتاب ألبرت دوزيه Albert Dauzet الصادر سنة 1920<sup>2</sup> يتناول فيه الخصائص المتنوعة للغة وغيره من الموضوعات المتعلقة باللغة<sup>3</sup>.

ويختلف الدارسون في بيان مفهومها وموضوع اشتغالها نظرا لاختلاف وجهات النظر إليها ولاختلاف الزوايا المنظور إليها من خلالها<sup>4</sup>. لذا نجد لها تعريفات متنوعة تحاول الإمساك بماهيتها، ونحن نعتد هنا الرأي القائم على تقسيم هذه التعاريف إلى مجموعات متجانسة داخليا لتوضيح المفهوم إلى حد ما.

إذا رجعنا إلى ما يقدمه القاموس الموسوعي لعلم اللسان فإننا نجد أنّ أصحابه قد رأوا أنّ لفلسفة اللغة معنيين اثنين<sup>5</sup>:

### المعنى الأول: معنى داخلي

والمقصود به أنّ فلسفة اللغة هي ذلك الميدان الذي يجعل اللغة موضوعا للبحث والدراسة، وهذا المعنى تنتحيه الفلسفة التحليلية مطلقا على نفسها مجموعة من

---

<sup>1</sup> - انظر: الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزواوي بغورة، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، لبنان -، ط1: 2005، ص195-196.

<sup>2</sup> - بعنوان: La philosophie du langage, Flammarion, Paris, 1920

<sup>3</sup> - انظر: الفلسفة واللغة، الزواوي بغورة، ص196.

<sup>4</sup> - La philosophie du langage, Sylvain AUROUX, Jacques DESCHAMPS et

Djamel KOULOUGHLI, PUF, Paris, 2004. P: 4-10.

<sup>5</sup> - انظر: Dictionnaire encyclopédique des science du langage, Oswald Ducrot et Jean-

Marie Schaeffer, SEUIL, PARIS, 1972. P: 202-209.

وقارن بين ما ذكرناه هنا وبين ما قدمه بغورة الزواوي في كتابه: الفلسفة واللغة، ص198.

التسميات المختلفة في اللفظ دون المعنى منها: الفلسفة اللغوية، الفلسفة اللغوية، فلسفة التحليل. وهي التي جعلت من اللغة موضوعا للدراسة والتحليل والنظر.

### المعنى الثاني: معنى خارجي

والمقصود به أنّ فلسفة اللغة هي ذلك الميدان الذي ينطلق من اعتبار اللغة موضوعا معروفا مسبقا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب النظر إلى العلاقات التي تربطها اللغة بغيرها من الموضوعات الأخرى من مثل تساؤله عن علاقة الفكر باللغة (هل لأحدهما الأفضلية على الآخر، وما هي تفاعلاتهما).

غير أنّ هذا التعريف المقدم من قبل أصحاب القاموس الموسوعي ليس بذلك التعريف والتحديد الدقيق لمفهوم فلسفة اللغة، وذلك لأمر مهمّة، هي<sup>1</sup>:

أ- إهمالهم الإسهام الكبير الذي قدّمه الاتجاه اللساني لهذا الميدان من العلم، خاصة ما نجده في النصف الثاني من القرن الماضي.

ب- إهمالهم التعرض للتيارين المتنازعين في مقارنة هذا الميدان، وهما اتجاهاً كبيران لا يمكن تجاهلهما: الاتجاه الظاهراتي، والاتجاه التأويلي.

ج- إهمالهم التعرض للنزاع القائم بين مدرستين كبيرتين جداً، هما: المدرسة الأنجلوسكسونية والمدرسة الأورروبية.

لذلك قدّم بغورة الزواوي رؤية جديدة تحاول جمع مختلف التوجهات والمدارس، وذلك بتقديم تعريفين جامعين لما سبق كلّهما<sup>2</sup>:

---

<sup>1</sup> - انظر: الفلسفة واللغة، الزواوي بغورة، ص 198.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 200-201.

## التعريف التقليدي أو العام:

هو مجمل الأسئلة التي طرحها الفلاسفة عبر تاريخ الفلسفة إلى القرن التاسع عشر، والمتعلقة بأصل اللغة والعلاقة بين اللغة والفكر والواقع ولغة الإنسان والحيوان. فاللغة على هذا ليست من اهتمامات الفيلسوف المركزية بل تدخل ضمن اهتماماته بصفة عامة، أي من جملة الأسئلة الثانوية التي يحاول النظر فيها وإعطاء الأجوبة لها.

وهذه الآراء والأجوبة هي التي ظهرت قبل أن يجعل الفلاسفة اللغة في مركز اهتماماتهم الأساسية للنظر في طبيعتها وفي علاقتها بما حولها من الواقع والإنسان والمنطق والفكر وإلى غير ذلك.

## التعريف الحديث أو الخاص:

وهي مجمل الأسئلة التي طرحها الفلاسفة بعد القرن التاسع عشر، والتي جعلت من اللغة محور اهتمامها ومجال نظرها خلافا لما سبق. وذلك بعد التطورات التي مست عدة مجالات منها ممارسة تحليل اللغة باعتبارها علما يستحق النظر والاشتغال به باعتباره قائما بذاته دون ارتباطه بغيره بشكل ثانوي إلى غير ذلك من المعارف ذات الاتصال المباشر باللغة.

ويظهر من خلال النظر إلى ما سبق أنّ هناك ثلاثة توجهات يركز عليها تعريف فلسفة اللغة بالمعنى الجديد، هي:

1- التعريف الذي يركز على ما تقدّمه عدة تخصصات مثل فقه اللغة والتفسير الديني والفلسفة الظاهرية وفلسفة التأويل وغيرها.

2- التعريف الذي يركز على ما تقدّمه الأبحاث المنطقية الجديدة وخاصة ما تقدّمه المدرسة الانجلوسكسونية التي تكون منها ما يُسمّى شباب فلسفة اللغة.

3- التعريف الذي يركز على ما تقدّمه الأبحاث اللسانية مثل ما تقدّمه المدرسة البنوية وما بعد البنوية والتوليدية التحويلية لتشومسكي.

فكلّ هذه التعاريف المرتكزة على نوع من الأبحاث والعلوم ذات الاهتمام المشترك باللغة كموضوع للبحث، والتي افتقرت عن الفلسفة السابقة التي نظرت للغة نظرة عامّة دون أن توليها الاهتمام اللازم والمنزلة اللازمة.

مع التركيز على أنّ ما تقدّمه الأبحاث اللسانية المعاصرة سواء ما تعلق بالبنوية أو ما بعدها أو ما تعلق التداوليات اللسانيات له خطورته المعرفية والمنهجية في توجيه البحث في فلسفة اللغة وفي إثراء مسائلها.

## المطلب الثاني: نظريات التواصل<sup>1</sup>

تُعتبر النظريات التواصلية من أهمّ الروافد التي أمدّت البحث التداولي بالكثير من الأدوات الإجرائية لمقاربة موضع دراسته، ونحن هنا نحاول أن نُقدّم مجموعة من هذه النظريات بحسب ظهورها زمنياً مبرزين ما تتميز به من آليات وأدوات لازمة لمقاربة الظاهرة اللسانية من الوجهة التواصلية، وهذه النظريات سنوردها في شكل نماذج منسوبة إلى أصحابها المؤسسين لها.

### 1- نموذج فردينان دي سوسير:

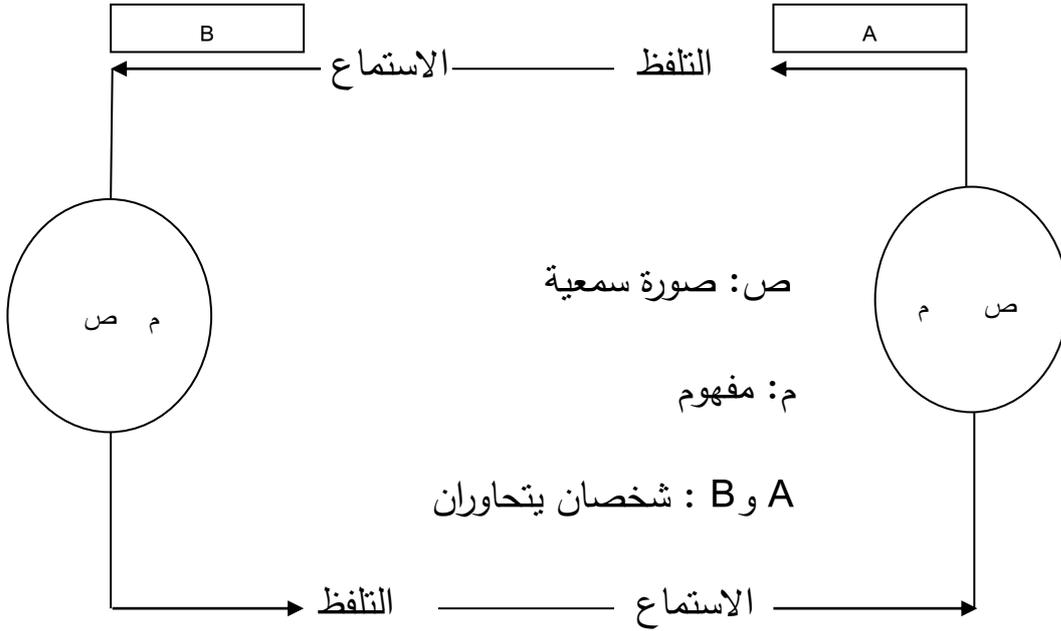
يقوم النموذج التواصلية الذي يقدمه سوسير على أهمّ شيء وهو تفريقه الصارم والحازم بين اللسان (Langue) وبين الكلام (Parole)، فالأول هو مجموعة منتظمة من الرموز تصطلح عليها الجماعة الناطقة ويشارك جميع أفرادها في استعماله. أمّا الكلام فهو التأدية الفردية للسان، إذ يأخذ كلُّ فرد ما يخصه من اللسان. وتوصّل إلى أنّ موضوع اللسانيات الوحيد والأوحد هو اللسان لا الكلام<sup>2</sup>.

حيث يقترح سوسير نموذجاً للتواصل البشري حيث لا يمكن هذا التواصل إلا بوجود شخصين على الأقل هما A et B على نحو تشاركي بينهما، وقدّم مخططاً يبيّن كيفية إنجاز عملية التواصل بينهما كما يلي:

---

<sup>1</sup> - انظر: اللسانيات ونظرية التواصل، عبد القادر الغزالي، دار الحوار للنشر والتوزيع -اللاذقية، سوريا-، ط: 2003، ص 23-39. واستراتيجية التواصل في البلاغ القرآني، ليلي جودي، دار الغيداء للنشر والتوزيع، -عمان-، ط: 2016، ص 41-46. والتداوليات: أصولها واتجاهاتها، جواد حتام، دار كنوز المعرفة -عمان، الأردن-، ط: 1437-2016، ص 51-58.

<sup>2</sup> - انظر: Cours de linguistique générale, Ferdinand de Saussure, P30-31. تغطت النظرة البنوية للسان على حساب النظرة الاجتماعية أو التداولية له بناء على أنّ موضوع اللسانيات هو اللسان وهو كل ما هو (شكل) وليس الكلام الذي هو (مادة). غير أنّ كثيراً من النظريات البنوية قد حاولت أن تتلافى هذا التهميش للكلام في نماذجها النظرية مثل ما نجده عند ياكوبسن وبنفينيست مثلاً.



هذا هو النموذج التواصلي الذي اقترحه سوسير<sup>1</sup>، وهو كما يظهر نموذج بسيط جدا، حيث يقوم على فرضية نشوء الحوار بين شخصين يقوم أحدهما بالتلفظ والآخر بالاستماع ثم يتبادلان الأدوار وهكذا.

وقد لاحظ اللسانيون الذين جاؤوا بعده أنّ هذا النموذج بسيط جدا وأنّه لا يتيح للدارس معرفة ما يتم فعلا في أثناء عملية التواصل المعقدة فاقترحوا نماذج أخرى تحاول توضيح ما يحدث بالفعل.

### 1- نموذج جاكوبسن<sup>2</sup>:

نجد أنّ جاكوبسن يقيم نموذجه على ستة عناصر يراها مهمة في عملية التواصل من حيث تمثيلها لما يتم فعلا في أثناء التواصل البشري، وهذا النموذج بعناصره الستة قدّمه في مخطط يوضح به كيفية اشتغال كل عنصر منه في عملية التواصل، ف جاء على النحو التالي:

<sup>1</sup> - انظر: Cours de linguistique générale, Ferdinand de Saussure, P27-28، والتداوليات:

أصولها واتجاهاتها، جواد حتام، ص51-52.

<sup>2</sup> - انظر: اللسانيات ونظرية التواصل، عبد القادر الغزالي، ص37-39.

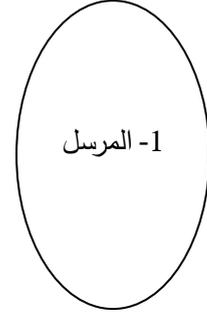


3- السياق

4- الرسالة

5- القناة

6- الوضع



هذا هو النموذج الذي قدّمه جاكوبسن كمحاولة منه لنمذجة عملية التواصل، وهو نموذج قد لقي مجموعة من الانتقادات ضمن تيار ما عُرف فيما بعد بالتأويليات<sup>1</sup>.

وقد بنى جاكوبسن على هذا النموذج الذي قدّمه ما يُعرف بوظائف اللغة الست التي اشتهرت بعده وأُخذت عنه وأُذيعت بين الأوساط العلمية ذات التخصصات المختلفة، وهي وظائف منطلقة من إعطاء كل عنصر من عناصر النموذج السابق دورا في عملية التواصل لتحقيق الغاية المرجوة منه<sup>2</sup>.

### 3- نموذج شانون وويفر<sup>3</sup>:

قدّم أيضا كلٌّ من كلود شانون ووارن ويفر هذا النموذج المعروف بـ(نموذج المرسل-المتلقي) اللذان سلّطا الضوء على التواصل الآلي، مقدّمين نموذجا رياضيا لهندسة التواصل سنة 1948.

---

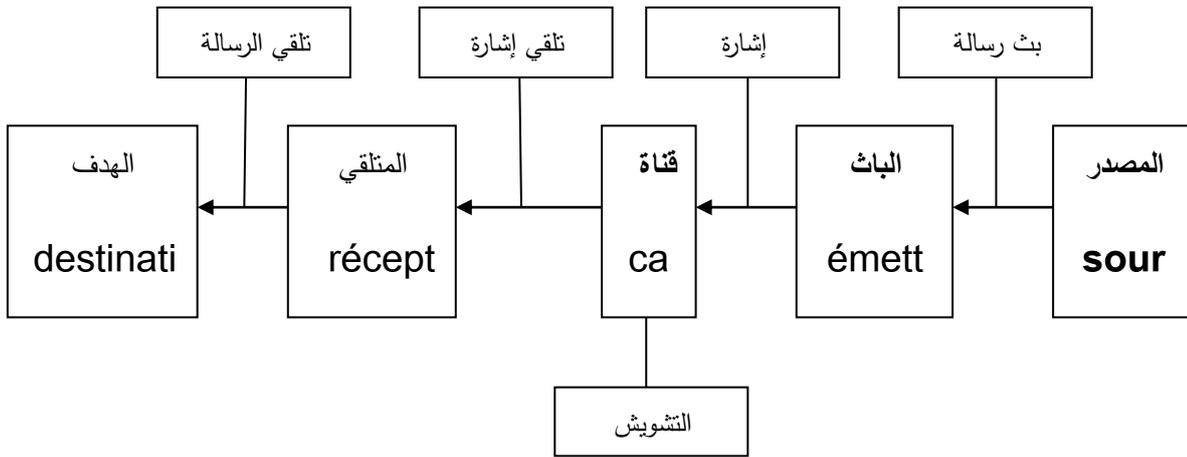
<sup>1</sup> - انظر: هناك دراسة في نقد هذا النموذج التواصلية الذي قدّمه جاكوبسن لأوريكيوني ضمن كتاب بعنوان: في التداولية المعاصرة - فصول مختارة-، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، دط: 2014، ص 41-82. حيث وجّهت له نقدا من جهتين: 1- تسليمه بشفافية اللغة، وهي قضية محل نظر كبير. 2- تجاهله لدور وكفاءة المتخاطبين التواصلية في إنجاز عملية التواصل.

<sup>2</sup> - للمزيد عن وظائف اللغة عند جاكوبسن انظر: اللسانيات ونظرية التواصل، عبد القادر الغزالي، ص 37-39.

<sup>3</sup> - انظر: Théorie mathématique de la communication, Claud Channon et Warren Weaver, C.E.P.L, 1976, 31.

قدّما في هذا النموذج خطاطة تُعطي تفصيلا لما يُسمى بالنظام العامّ للتواصل، وكانت الغاية من هذا العمل تحسين عمل أجهزة الاتصال الصوتية عن بعد، والحدّ من التشويش الذي يطرأ عليها فيُسبب تضييع المعلومات المرسلّة.

وقد جاء مخطط هذا النموذج كما يأتي:



هذه المخطط يُبيّن أنّ نجاح عملية التواصل لا تتمّ إلا بتضافر عدة مكونات مترابطة فيما بينها كما هو موضح في الشكل المُقدّم من المصدر إلى الهدف. حيث يعمل الباث على تشفير رسالة ما إلى متلقي معيّن عبر وسيط معين هو القناة، فيقوم ذلك المتلقي بفك الشفرة بناء على معطيات بينه وبين الباث<sup>1</sup>.

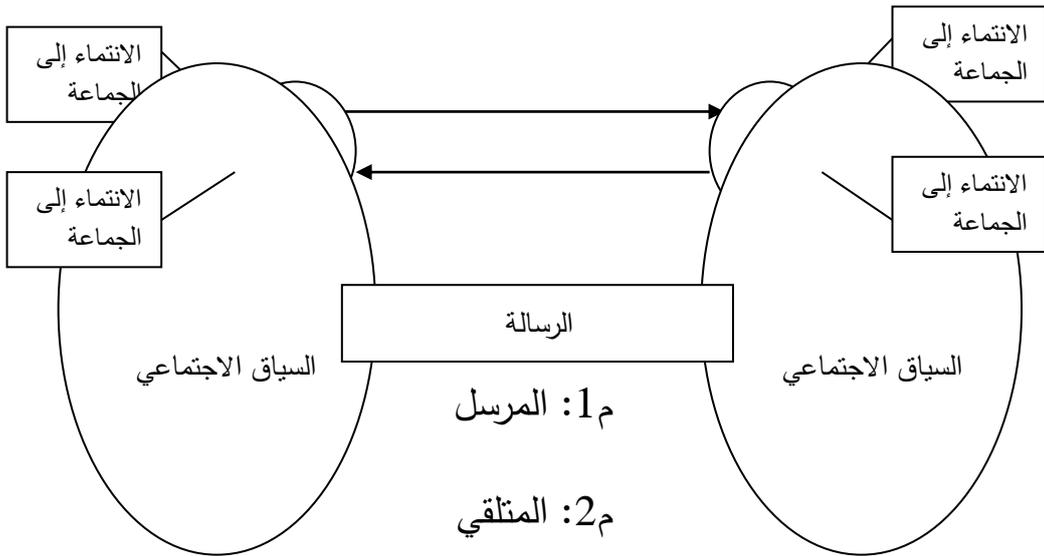
<sup>1</sup> - انظر: استراتيجية التواصل في البلاغ القرآني، ليلي جودي، ص 41-46. والتداوليات: أصولها واتجاهاتها، جواد حتام، ص 51-58.

#### 4- نموذج جون ريلي وماتيلدا ريلي<sup>1</sup>:

وهو النموذج الموصوف بالنموذج الاجتماعي لأن أصحابه يرون أن المرسل هو المعتمد، أما المرسل إليهم فهم الجماعات الاجتماعية مثل العائلات والجماعات المختلفة، وقد ظهر هذا النموذج سنة 1959.

وقد اعتمد هذا النموذج على المعطيات التي أمده بها علم الاجتماع الذي يُعنى بدراسة الجماعات الاجتماعية وطريقة تفاعلها فيما بينها، وطريقة نظرتها للأشياء داخل المنظومة المنتمية إليها، بل نستطيع أن نقول إنه ينتمي إلى علم النفس الاجتماعي لأنه ينظر إلى التواصل على أنه تفاعل نفسي اجتماعي بين أفراد الجامعة المكونة للمنظومة الاجتماعية المعنية.

وقد قدّم أصحاب هذا النموذج المخطط البياني التوضيحي التالي:



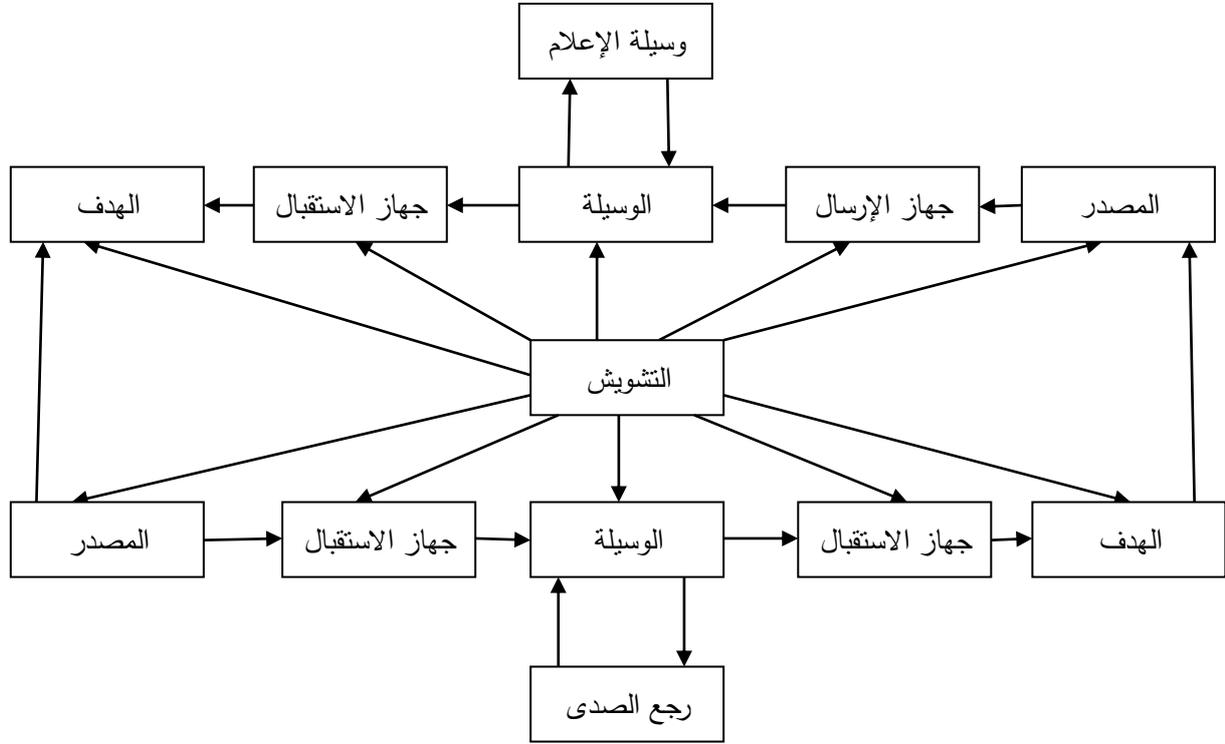
هذا النموذج دائما يحاول تفسير كيفية اشتغال عملية التواصل داخل المجتمع.

<sup>1</sup> - انظر : La science de la communication (que sais je), Judith Mazar, p114-115.

واستراتيجية التواصل في البلاغ القرآني، ليلي جودي، ص43.

## 5- نموذج دوفلور وباركو<sup>1</sup>:

قُدِّم هذا النموذج من قبل الباحثين سنة 1966، وقد عُرف باسم (نظرية بناء المعاني الاتصالية)، حاول فيه الباحثان أن يتداركا أكبر قدر من التشويش الذي يدخل عملية التواصل فيؤدي إلى إحداث خلل في الفهم والإفهام بين المتكلم والمتلقي، حيث قاما بحصر مختلف الأسباب التي تثير التشويش فرأيا أنّها تجرّع إلى حزم مختلفة منها: العوامل البيئية، والإعاقة الحسية، ومشكلات الدلالة، ومشكلات الإعراب، وغيرها الكثير، فدعيا إلى ضرورة التكيف مع التشويش الحاصل في العملية بإعطاء عناصر جديدة أهميتها اللازمة لإنجاح التواصل وتلافي التشويش الحاصل مثل الصدى الذي يمكنه إعطاء إشارة معينة بأنّ الفكرة قد وصلت كما ينبغي، وهكذا. وفق الشكل التالي:



هذه النماذج كانت عوناً على مدّ البحث التداولي بكثير من الأدوات اللازمة.

<sup>1</sup> - انظر: استراتيجية التواصل في البلاغ القرآني، ليلي جودي، ص44.

## المطلب الثالث: العلوم المعرفية

يعتبر ميلاد العلوم المعرفية نقطة تحول كبير في جميع ميادين المعرفة ومنها ميدان التداولية الذي نبين هنا واحدا من أهم روافده المهمة. ولنا في بيان هذا الرافد ثلاثة نقاط: مفهوم العلوم المعرفية ثم بيان علاقتها بالتداولية.

### أولاً: مفهوم العلوم المعرفية:

تعدّ العلوم المعرفية جملة من العلوم التي تدرس اشتغال الذهن والذكاء دراسة أساسها تضافر الاختصاصات تساهم فيها الفلسفة وعلم النفس والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب (علوم الدماغ) واللسانيات والأنثروبولوجيا. وتدرس العلوم المعرفية الذكاء عامّة والذكاء البشري وأرضيته البيولوجية التي تحمله وتعني كذلك بمنوّلتِه وتبحث في تجلياته النفسية واللغوية والأنثروبولوجية<sup>1</sup>.

ويعدّ منتصف خمسينيات القرن الماضي تاريخ النشأة الفعلية للعلوم المعرفية مع ظهور الحاسوب وما ارتبط به من تطوير مفاهيم وتقنيات معالجة المعلومات. وهي مجال جديد خلّص البحث العلمي مما سيطر عليه طويلا من الأفكار المرتكزة على الأفكار السلوكية، فانطلق البحث في ميدان أرحب هو ميدان الذهن<sup>2</sup>.

### ثانياً: العلوم المعرفية والتداولية:

ارتبطت التداولية بالعلوم المعرفية بشكل شديد كما يصرّح بهذا كلّ من جاك موشلار وأن روبول بالقول: "من المفيد أن نذكّر بأنّ نشأة التداولية توافقت تماما مع

<sup>1</sup> - انظر: نظريات لسانية عرفنية، الأزهر الزناد، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ص 15.

<sup>2</sup> - انظر: الموسوعة العالمية الفرنسية مدخل: العلوم المعرفية.

نشأة العلوم المعرفية"<sup>1</sup>. ويصرحان في موضع آخر أيضا: "يكاد تاريخ ميلاد العلوم المعرفية يتطابق وتاريخ ميلاد التداولية. فلقد ألقى أستين محاضراته (محاضرات ويليام جيمس) سنة 1955، وفي عام 1956 صدرت بعض المقالات المهمة التي شكلت انطلاقة العلوم المعرفية. وفي 11 سبتمبر 1956، وبمناسبة ندوة التأمّت في معهد مساشوستس للتكنولوجيا، قدّم ألان نيوال وهربرت سيمون مداخلة تضمنت أول إثبات آلي لمبرهنة رياضية. واقترح نعوم تشومسكي مقاربة توليدية للمسائل اللغوية، كما تقدّم جورج ميلر بنتائج تجاربه (غير السلوكية) حول الذاكرة... وفي الوقت نفسه أيضا (1957)، نشر فيلسوف آخر بول غرايس مقالا في الدلالة كانت له أهمية تاريخية. وبعد مرور عشر سنوات ألقى غرايس بدوره (محاضرات ويليام جيمس) التي نُشر جزء منها سنة 1979. وتكمن طرافة غرايس في تخصيصه حيزا واسعا للظواهر الاستدلالية بعدما أهملها منظرو الأفعال الكلامية. وفضلا عن ذلك، ارتكز غرايس بدرجة كبيرة على إمكانيّتين لم ينصفهما هؤلاء المنظرون: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها للآخرين"<sup>2</sup>.

فهذه النصوص التي نقلناها من كلام باحثينٍ لهما أثرهما الكبير في أوساط الفكر التداولي الغربي الحديث تبين بشكل واضح ارتباط الفكر التداولي بالعلوم المعرفية، بل يوضحان نقطة الالتقاء الأولى وهي غرايس.

---

<sup>1</sup> - التداولية علم جديد في استعمال اللغة، جاك موشلار وأن روبول، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة - بيروت، لبنان-، ط1: 2003، ص27.

<sup>2</sup> - نفسه، ص51-52.

## المبحث الثالث: نظريات مؤسسة للفكر التداولي الغربي الحديث

يتميز الفكر التداولي الحديث والمعاصر بالغنى الشديد من حيث الكمّ الهائل للنظريات المؤسسة لأدواته التحليلية وآلياته الإجرائية، وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي أولاه له الدارسون مع اختلاف مشاربيهم وتنوع مرجعياتهم الفلسفية واللسانية، هذا الغنى جعل كثيرا من الناظرين في هذا الفكر يصفه بـ(التداوليات) بصيغة الجمع بدل (التداولية) بصيغة الأفراد من جهة، وجعل مهمّة الإحاطة بكل تلك المقاربات من الصعوبة بمكان. لذا كلّ رأينا أن نعرض هنا منها ما له تماس مباشر بما نريد النظر معالجته في الجانب التطبيقي عند سيبويه دون توسيع الأمر لئلا ينقلب البحث إلى مجرد عرض لا علاقة له بالجانب التطبيقي من جهة، ومن جهة أخرى يخرجنا إلى نوع من الحشو الذي لا معنى له، إذ القصد هنا تقديم الأدوات الإجرائية التي تقدّمها لنا التداولية لمحاولة النظر في تصرفات سيبويه واكتشاف أسس<sup>1</sup> جرى عليها في تحليل الكلام على مقتضاها، وهو المطلوب هنا.

### المطلب الأول: القصدية والاستلزام الحوارية في الفكر التداولي الغربي الحديث

تعدّ القصدية ركنا أساسيا في الفكر التداولي الحديث لما لها من أثر بالغ في ربط عملية التحليل بما يريده المتكلم وليس بما فهمه المتلقي أو بما دلّ عليه الخطاب دونما رجوع إلى صاحبه. وهي من جملة الآليات والاستراتيجيات المهمة في مقارنة خطاب ما

---

<sup>1</sup> - فالقصد من العمل في الباب الثاني من البحث هو بيان الفكر التداولي عند سيبويه وإيضاح كثير من أدواته الإجرائية التي سار عليها في تحليل الكلام دون الحصر لها، بل محاولة التلليل بها على الأطروحة العامة التي تدّعي أنّ لسيبويه نظرتين: بنوية وتداولية.

مقاربة تداولية تتوخى الوصول إلى ما يريده صاحبه من مقصودات<sup>1</sup> من خلال عدّة عوامل وعدّة آليات أخرى موظفة توظيفاً مناسباً أهمّها المقام أو سياق الحال كما سيأتي بيانه قريباً.

ويُعدّ كذلك الاستلزام الحواري وضمناها قواعد الخطاب من الأسس الركيزة في الفكر التداولي الحديث لما له من علاقة مباشرة بما يجب أن يهتم به المتكلم في أثناء توجيهه الخطاب إلى متلقٍ معيّن، ومنه كيف نوظف هذه القواعد والقوانين في مقاربة الخطاب في أثناء عملية التواصل الطبيعي انطلاقاً من أنّ المتكلم قد سلّم ضمناً بتلك القواعد ومارسها في عملية الإنتاج.

ووجه جمعنا بهاتين النظرتين واضح من خلال اعتبار المتكلم في عملية الإنتاج والتلقي، إذ نرى أنّ القصد هو بحث عمّا يريده المتكلم حقّاً في خطابه دون تخمين أو ظن مجرّد، وأنّ الاستلزام الحواري يُساعد المتكلم على ضبط قصوده ومعانيه لتكون قريبة التناول لدى المتلقي في فهمه وتأويله الكلام على ضوءها.

### أولاً: القصدية في الفكر التداولي الغربي الحديث

تعدّ القصدية من أهمّ النظريات المؤسسة للفكر التداولي الحديث لما لها من تعلق مباشر بمحاولة الكشف عن أغراض المتكلم من خطابه والعمل على الكشف عن المضمون الدلالي له متوسّلة عدّة آليات واستراتيجيات لتحقيق غايتها.

والقصد في أبسط مفهوم له أنّ المتكلم المعين يريد إيصال معنى معيّن إلى متلقٍ معيّن في وضعية خطابية معينة، غير أنّ العبارة التي يستعملها المتكلم ليست بتلك

---

<sup>1</sup> - نستعمل مقصودات جمعاً لقصد بمعنى (المضمون الدلالي المراد من الخطاب) مشياً على ما وضعه وبيّنه طه عبد الرحمن في تفريقه بين معانٍ متشابهة في اللفظ مختلفة في الدلالة. انظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص 98.

الشفافية التي تسمح بعبور قصده بكل سهولة ويسر، لذا على المتلقي أن يحاول الوصول إلى قصده بتوسل مجموعة من الاستراتيجيات اللازمة للكشف والإيضاح، وهذا ما يجعل القصد من أهمّ المباحث التي عُنيت بها التداولية الحديثة لارتباطه بشكل مباشر بما يريده المتكلم.

ومما يجب التنبيه عليه أنّ التداولية نشأت واشتهرت كما مرّ بيانه في المجال التداولي الأنغلو سكوني سواء في الفضاء الإنجليزي أو الفضاء الأمريكي، لذلك وجب النظر في ذلك المجال دون غيره من المجالات الأخرى نظرا لما تقدّم بيانه وإيضاحه.

فلاحظ أنّ مفهوم القصد يرتبط في التداولية الأنغلو سكونية بفلسفة الذهن<sup>1</sup>، حيث نشأ هذا المفهوم في كنفها واشتهر وانتشر عن المشتغلين بإشكالياتها، لذلك ارتبط هذا المفهوم بطبيعة هذه الفلسفة واصطبغ بصيغتها. لذلك يقولون دوماً في تعريفه بناء على فلسفة الذهن بـ"نوع من حالة ذهنية موجّهة نحو فعل غالبا ما يكون فعلا ممكنا مستقبلا"<sup>2</sup>، وهذا تعريف واضح جدا بناؤه على فلسفة الذهن.

والملاحظ أيضا يرى أنّ مفهوم القصد في التداولية الأنغلو سكونية ينقسم إلى مقارنتين مهمّتين متباينتين فيما بينهما، نحاول هنا تتبعهما معا للوصول إلى إدراك وتصور هذا المفهوم على النحو اللازم، وهذا بيان ذلك<sup>3</sup>:

---

<sup>1</sup> - فلسفة الذهن La Philosophie de l'esprit هي فلسفة تهتم بالنظر والتحليل والتفسير لطبيعة العقل والوعي وما يتعلق بهما من أحداث ووظائف وخصائص وعلاقة كلّ ذلك بالجسد. انظر:

<sup>2</sup> - Key Terms in philosophy of mind, Mandic Pete, New York, Continum, 2010, print, p62.

<sup>3</sup> - وقد تبعنا في هذا التقسيم والتفريع توضيحا وبيانا ثروت مرسي في كتابه المعنون بـ(في التداوليات الاستدلالية)، ص 57-75، فقد أجاد وأفاد فأدأ فرأينا تتبع طريقه في ذلك.

## 1- القصدية في إطار نماذج التواصل الاستدلالية<sup>1</sup>:

قصدنا هنا بيان النظريات التداولية التي تقوم على اعتبار القصد في بناء نموذجها النظري في مقارنة الخطابات المنتجة من قبل المتكلمين، ولنا في بيان ذلك عناصر:

### 1-1- أوستين ونظرية أفعال الكلام العامة:

ترتبط نظرية (أفعال الكلام العامة) أوستين على مبدأ اعتبار القصد على شكل أساسي، إذ هي نظرية قائمة على اعتبار القصد في بناء نموذجها النظري في مقارنة أفعال الكلام، حيث ترى أن المتكلم حين ينتج قولاً معيناً فإنه ينجز عملاً معيناً، هذا العمل يتضمن ثلاثة أنواع من أفعال الكلام:

#### أ- فعل القول *Acte locutoire*:

والمقصود بهذا النوع من الأفعال هو كما يقول أوستين: "إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة"<sup>2</sup>.

حيث يرى أوستين أنّ هذا الفعل الكلامي يحتوي أفعال لغوية فرعية، وهي كما هو معروف في البحث اللساني تتمثل في المستويات اللسانية الثلاثة: المستوى الصوتي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي. وهذا المستويات يسميها أوستين أفعالاً كلامية فهي على التوالي: الفعل الصوتي والفعل التركيبي والفعل الدلالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص 58.

<sup>2</sup> - Quand dire c'est faire, J.L. Austin, traduction française de Gille Lane, Edition de Seuil, 1970, p109.

<sup>3</sup> - انظر: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر الحديث والتراث العربي، مسعود صحراوي، رسالة الدكتوراه، ص75.

## ب- فعل القصد بالقول<sup>1</sup> Acte illocutoire:

هو أساس نظرية أفعال الكلام التي وضعها أوستين، وهو الجديد الذي أضافه إلى الفكر اللساني الحديث، حيث يرى "أنه عملٌ يُنجز بقول ما"<sup>2</sup>.  
حيث يرى أوستين أنّ فعل القصد بالقول هو العمل الحقيقي وهو الإنجاز الحقيقي الذي تمّ بواسطة ذلك القول أو الكلام، وهو الذي أنتج المتكلم كلامه من أجل تحقيقه، وهو قصده من العبارة اللغوية بالأساس وهو غرضه من التلفظ به.

## ج- فعل التأثير بالقول Acte perlocutoire:

والمقصود بهذا النوع من الأفعال هو كما يرى أوستين أنّ المتكلم يقول بفعل كلامي ثالث مرتبط بالمتلقي، وهو "التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، والتضليل، والإرشاد، والتنشيط..."<sup>3</sup>.  
وما يهّمنا هنا هو النوع الثاني الذي يقوم على مبدأ القصد من الفعل الكلامي الذي أنتجه المتكلم، وهو فعل له تأثيره في المتلقي، إذ من دون معرفة المتلقي قصد المتكلم وإرادته له ما استطاع الامتثال ولا عرف وجهه.  
لذلك نجد أنّ هذا الفعل هو مبعث المتكلم على إنتاج القول وعلى توجيهه نحو متلقٍ معيّن، وهو بهذا يقصد مدلولاً معيّنًا وغرضاً مقصوداً، يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي، فحصل ارتباط القصد بهذا الفعل وانبناؤه عليه، وهو المطلوب

---

<sup>1</sup> - اخترنا هذه الترجمة للمصطلح تبعاً لثروت مرسى لمناسبتها لمقصود أوستين بالأساس ولمناسبتها لما نحن في معرض بيانه هنا من ارتباط القصد بنظرية (أفعال الكلام العامة)، انظر: التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسى، ص58.

<sup>2</sup> - Quand dire c'est faire, J.L. Austin, p114.

<sup>3</sup> - نفسه، p114.

## 1-2- جون سورل والقصدية<sup>1</sup>:

يرى المتتبع للقصدية أنّها قد عرفت تطورا كبيرا مع الفيلسوف الكبير سورل، إذ خصّص لها كتابين مهمّين: (القصدية: بحث في فلسفة اللغة)<sup>2</sup> سنة 1983، و(العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي)<sup>3</sup> سنة 1999. وهذا منه تعميقا للبحث الذي بدأه أوستين وخاصة ما تعلّق منه بالنوع الثاني من الأفعال وهو فعل القصد بالقول، فوصل به البحث والتفكير إلى بناء نظرية متكاملة البناء سمّاها (النظرية القصدية) محاولا بها تفسير ما يجري من عمليات ذهنية داخل عقل المتكلم في أثناء إصداره فعل الأمر قاصدا مدلولاً معيّن.

وقد نظر سورل إلى القصدية محاولا أن يعطيها تحديدا بناء على توجهه الفلسفي الذهني، فرأى أنّ "القصدية ملمح للعقل عن طريقه تتجه الحالات العقلية إلى حالات واقعية في العالم، أو تدور حولها أو تتعلّق بها، أو تشير إليها، أو تهدف إليها"<sup>4</sup>. وهنا نجد أنّ سورل قد فرّق بين مفهومين مهمّين، هما: القصدية والوعي، حيث يرى "أنّه ليست كل الحالات الواعية قصدية، وليس كل الحالات القصدية واعية، فإنّ هناك علاقة جوهرية، وهي أنّنا لا نفهم القصدية إلا في حدود الوعي. هناك حالات قصدية كثيرة غير واعية، ولكنّها نوع لشيء يمكن أن يكون واعيا على نحو احتمالي"<sup>5</sup>. وبناء على هذا التفريق أقام تقسيمه للقصدية، فهي عنده على نوعين<sup>6</sup>:

---

<sup>1</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص 62-63.

<sup>2</sup> - وقد نقله إلى العربية أحمد الأنصاري، وصدر عن دار الكتاب العربي اللبنانية في طبعته الأولى سنة 2009.

<sup>3</sup> - وقد نقله إلى العربية صلاح إسماعيل بعنوان (العقل) وليس (الذهن) ونحن نختر الذهن في ترجمتنا لـ (Mind)، وصدر عن دار عن المركز القومي للترجمة المصري في طبعته الأولى سنة 2011.

<sup>4</sup> - العقل واللغة والمجتمع، صلاح إسماعيل، ص 104، وانظر أيضا: نفسه، ص 121.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 104.

<sup>6</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص 62-63.

## أ- الأولى: القصدية الأصلية:

وهي عامّة يشترك فيها الإنسان والحيوان على حدّ سواء لا خلاف بينهما فيها، وهي قصدية غير قائمة على الملاحظة.

## ب- الثانية: القصدية المشتقة:

وهي مقدرة العقل على أن يكون متعلقا بشيء ما، وهي قدرة مشتقة من اتصال العقل بآخر، ومن ثمّ فهي ترتبط بالكلمات والصور والخطاطات والأشكال البيانية، فهي معتمدة على الملاحظة بخلاف الأولى، وهي غير موجودة إلا في علاقة مع الملاحظين والمستعملين، وأيّ نظام آخر يمتلك هذه القدرة هو نظام قصدي بامتياز.

ومن هذا التقسيم للقسم وصل سورل إلى اعتبار القصد في العرف اللساني التواصلية منتما إلى النوع الثاني، إذ يرى أنّ ما يعنيه المتكلم بقوله ما هو في الحقيقة أمر مرتبط بمقاصده لا غير، والمعنى صورة قصدية مشتقة، والمعنى في ذهن المتكلم هو الصورة الأساسية للمعنى اللغوي، إذ يعمد المتكلم إلى قوله ما يقصد معناها، ويقصد أن يوصل ذلك المعنى إلى المتلقي المعين، فهو قاصد أن يدرك المتلقي ذلك المعنى وفق شروط تخاطبية معيّنة. فوضح ارتباط العلاقة بين المتكلم والمتلقي على القصد، وأنّ ذلك القصد هو المعنى الذي يريد المتكلم من المتلقي إدراكه، فوضح القصد، وهو المطلوب.

## 2- القصد في إطار التوجه السوسيو-استدلالي<sup>1</sup>:

وهو توجه يمثله هربرت كلارك<sup>2</sup> (Herbret H. Clark)، حيث يرى أنّ العمل التواصلي اللساني تآزري يضم مجموعة من الأعمال التشاركية، وبعدّ القصد في نموذجة عنصرا معياريا (رائزا) بين ما هو فردي وبين ما تشاركي، ويقوم بتقديم نموذج تمثيلي لتوضيح هذا المقترح كما يلي:

- حين يقرر (أ) و(ب) أن ينخرطا في عمل تآزري (ع)، فإنّ ما سينخرطان فيه يعدّ عملا تشاركيا تآزريا، إذا وفقط إذا:

0- العمل التآزري (ك) يضم (أ) و(ب).

1- يقصد (أ) أن يقوم بما على (أ) أن يقوم به في (ع) معتقدا في (0).

2- يقصد (ب) أن يقوم بما على (ب) أن يقوم به في (ع) معتقدا في (0).

ففي الأعمال التآزرية يقوم (1) بدوره بدافع من اعتقاد راسخ متّصل أنّ (ب) سيقوم بدوره أيضا. وبناء على هذا فإنّ قصد المتكلم يكون قصدا انعكاسيا، بمعنى أنّ **قصد المتكلم يعتمد -حين إطلاقه-**:

**أولا:** على إدراك المتلقي لهذا القصد.

**ثانيا:** ومن ثمّ قيامه بدوره بما يقتضيه ما أدركه.

---

<sup>1</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص64-65.

<sup>2</sup> - يعدّ من علماء النفس اللساني، وله عدّة كتب وأبحاث يقدّم فيها رؤيته، منها كتاب بعنوان: ( Language use and language users ) سنة 1985. كتاب بعنوان: ( Using Language ) سنة 1966. وغيرها كثير من المقالات والبحوث المنفردة والمشاركة.

ومن هنا فإنَّ سيرورة العمل، من حيث إنَّ اللغة هي (عمل إنساني تآزري)، تبدأ بقصد المتكلم وتنتهي إليه، فيصبح المتلقي شريكا في القصد نفسه من حيث إنَّه شريك في إنجازهِ، والمتكلم شريك في الفهم والتأويل من حيث إنَّه شريك في توجيهه.

وتأسيسا على هذا اقترح كلارك مفهوم المحلِّ القصدي حيث يعتمد فهم المتلقي على قصد المتكلم، بناء على محلّات قصدية تشتغل على ضوء قصد المتكلم، وعلى تحليل تراتبية أهداف المتكلم، أي: تحديد تراتبية هذه الأهداف: الأساسي منها والفرعي، والسابق واللاحق. ويعتمد المتلقي في هذا على مصدرين أساسيين للمعلومات:

**أولهما: القولة نفسها.**

**وثانيهما: الخلفية المشتركة بين المتكلم والمتلقي.**

وقصد المتكلم لا يمكن أن يُستنتج إلا عن طريق الاستعمال التآزري لهذين المصدرين، وهذه الخلفية المشتركة، والاستعمال التآزري يشتملان على مختلف عناصر سياق الحال<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص 64-65.

## ثانياً: الاستلزام الحواري وقواعد التخاطب في الفكر التداولي الغربي الحديث

يعدّ الاستلزام الحواري وما تبعه من قواعد التخاطب من النظريات المهمّة في مسار الفكر التداولي الغربي الحديث لما لهما من التماس مباشر بالاستعمال الطبيعي والعادي للغة، إذ يقوم كلّ من المتكلم والمتلقي معا من توظيف مجموعة من المعطيات اللسانية وغير اللسانية لتحقيق التواصل الأمثل.

هذا، ويعدّ اللساني بول غرايس مؤسس هذه النظرية والمنشئ لها والمبيّن لماهيتها والمرتب لاستراتيجيتها، إذ ظلّ المشتغلون بالفكر التداولي مهتمين بنظرية الأفعال الكلامية إلى أن جاء غرايس ونبّههم إلى ضرورة الاشتغال بقضية ليس بأقل قيمة ولا أقل فائدة من نظرية أفعال الكلام، وهي نظرية الاستلزام الحواري وما انبنى عليها من قواعد التخاطب. وهذا بيان النظريتين:

### 1- الاستلزام الحواري في الفكر التداولي الغربي الحديث<sup>1</sup>:

نحاول هنا بالبيان والتوضيح نظرية الاستلزام الحواري التي وضع أصولها غرايس وواصل البحث فيها بالتعميق والتقويم اللسانيان ديردر وولسون فيما يُعرف بنظرية الحصافة كما سنرى فيما بعد. حيث أوضح غرايس في مختلف دراساته خاصة ما تعلّق منها بتحليل المحادثات الطبيعية العادية<sup>2</sup> أنّ عملية فهم العبارات وتأويلها لا

---

<sup>1</sup> - انظر : Logic and Conversation, Grice H.P, In Syntax and Semantics 3 speech arts, Cole and Morgan, 1975, p 41-58.

Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Jacques moeschler et Anne Reboul, p251-275.

<sup>2</sup> - لبول غرايس مجموعة من الأبحاث سواء كانت مقالات أو كتباً تتناول الظاهرة اللغوية ببعدها الاستعمالي بالنظر والتحليل محاولاً اكتشاف ما يقوم به كلّ من المتكلم والمتلقي معا في عملية التحوار مع ما يدور حولهما من اعتبارات أخرى غير لغوية سواء ما تعلّق بالمقام أو تعلّق بما يوجد في ذهن كلّ واحد منها. ونذكر من أهم أعماله: Logic and Conversation, 1975، ومقال مهم كذلك بعنوان: The Meaning, 1957.

يعتمد على دلالتها الطبيعية التواضعية فحسب بل يعتمد بشكل كبير أيضا على نوع آخر من الدلالة التي لا تنتمي إلى النوع الأول بل هي نوع جديد لا بدّ من الاهتمام به والنظر فيما يمكن أن يمدّنا به من آليات واستراتيجيات في مقارنة أي عبارة كانت من جهتين، هاتان الجهتان هما جهتا الدلالة كما يراها غرايس، وهما:

#### أ- الدلالة الطبيعية الوضعية المباشرة:

وهي الدلالة التي يعتمد المتلقي في الكشف عنها على العبارة نفسها، أي من الألفاظ التي تحتويها العبارة وبما تحمله العبارة نفسها من مدلول قضوي ومن مدلول حرفي لا غير.

#### ب- الدلالة غير المباشرة:

وهي الدلالة التي يعتمد المتلقي في الكشف عنها على غير العبارة نفسها، بل نجده يوظف آليات أخرى غير موجودة في العبارة نفسها، فيصل إلى مدلولات غير موجودة تصريحاً في العبارة وغير ظاهرة فيها، بل هي مدلولات يتم الكشف عنها بطرق غير مباشرة بل بطرق غير لسانية بل بطرق منطقية عقلية، حيث يعتمد المتلقي في الكشف عنها على مجموعة من المعطيات غير اللسانية من مثل المقام وما يميز المتكلم في أثناء عملية التواصل للوصول إلى ما يريده المتكلم وإن لم يصرّح له.

وما يهمنا هنا النوع الثاني من الدلالة، وهي الدلالة غير المباشرة إذ هي المقصودة هنا بالاستلزام الحواري، إذ يعتمد المتلقي على مؤشرات غير لسانية في كشف المدلول غير المصرّح به في عبارة المتكلم، مع العلم أنّ الاستلزام الخطابي منه ما هو منطقي يعتمد على مؤشرات منطقية عقلية في اكتشاف المدلول غير المصرّح

به، ومنه ما هو استلزام تخاطبي تحادثي يعتمد على مؤشرات مقامية والتواصلية في الكشف عن المدلول غير المصرح به<sup>1</sup>.

## 2- قواعد التخاطب في الفكر التداولي الغربي الحديث:

بُحث هذا الموضوع باستفاضة ابتداء بول غرايس فوصل إلى أنّ عملية التخاطب أو العملية التواصلية تتم وفق (مبدأ التعاون Cooperative principle)، فكلّ متكلم ينتظر من متلقيه معاونة معيّنة لتتجح عملية التواصل سواء بما صرّح به من مدلول أو لم يصرّح به بل يقوم المتلقي باكتشافه باعتماد مؤشرات غير لسانية منطقية أو مقامية. وقد أقام هذا المبدأ على مجموعة من القواعد التخاطبية اقترحها، وهي قواعد مشتقة من مبدأ التعاون موزعة على أربعة أصناف، هي<sup>2</sup>:

### 1- حِكْم الكَمّ Les maximes Quantité (تتعلّق بكم الخبر)، وهي مرتبطة

بكمية المعلومات التي يلقيها المتكلم إلى المتلقي، وتتضمن أصلاً:

- لتكن مساهمتك في المحادثة بقدر الحاجة من المعلومات.

- لتكن مساهمتك في المحادثة لا تتعدّى القدر المطلوب من المعلومات.

وقد أوضح غرايس أنّ خرق أي أصل من الأصولين الماضيين هو خرق لمبدأ التعاون سواء من حيث النقصان فيقع المتلقي في حيرة من أمره فلا تتجح العملية التخاطبية أو الزيادة فيشتغل بما هو غير مطلوب على الأساس فيضيع المتلقي في جزئيات ليست محلّ الفائدة.

---

<sup>1</sup>- انظر: التداولية، جواد حتام، ص 98-101.

<sup>2</sup>-انظر: Logic and Conversation, Grice H.P, p47

Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p152-153.

و: مبادئ التداولية، جيوفري لينش، ص 107 وما بعدها.

2- **حِكم الكيف Les maximes Qualité** (تتعلق بكيف الخبر)، وهي قاعدة تعتمد على مبدأ أساس هو: -تكن مساهمتك في المحادثة صادقة-، ولا يتحقق الوضوح المرجو إلا بتوفر أصليين مهمين:

- أن لا تقول ما تعلم كذبه.

- أن لا تقول ما تعوزك الحجة عليه.

3- **حِكم العلاقة أو المناسبة Les maximes Relevance** (تتعلق بعلاقة الخبر بالمتلقي):

- ليكن كلامك وثيق الصلة بالموضوع المتحدّث فيه.

4- **حِكم الجهة Les maximes de manière** (تتعلق بكيفية التعبير عن المدلول المراد تبليغه):

وأساسها - كن واضحا-، ولها فروع عنها، هي:

- ليكن تدخلك واضحا.

- ليكن تدخلك موجزا.

- اجتنب الغموض.

- اجتنب الالتباس.

وهي قاعدة متعلقة بكيفية إلقاء العبارة من قبل المتكلم اتجاه المتلقي المعين غرض إيصال مدلول معين، فيجب أن تكون هذه العبارة متسمة بما سبق بيانه من الوضوح في التعبير، والإيجاز في العبارة، والابتعاد كليا عن الغموض، وتجنب الالتباس في التعبير.

حيث يرى غرايس أنّ الغاية والغرض من هذه القواعد والأسس التخاطبية هي تحقيق الفعالية اللازمة لعملية التخاطب اللغوي بين المستعملين في مقام معين، من

غير أن يلغي غرايس الأغراض التخاطبية الأخرى كما هو مبين في نظرية أفعال الكلام<sup>1</sup>.

يرى غرايس أنه يمكن للمتكلم أن يخرق تلك القواعد والأسس التخاطبية -مع نجاح عملية التواصل- لأغراض كثيرة منها: الاستهزاء، أو التنكيت، أو الإبهام قصد التعمية على الآخرين إلى غير ذلك<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - وقد قام غيره بإضافة مبدأ آخر، هو مبدأ التأديب، وقد ساقوا له مجموعة من القواعد والأسس والإضافة ليكون أكثر ملاءمة لطبيعة الإنتاج اللغوي العادي وغير العادي. انظر: مبادئ التداولية، جيوفري ليتش، ص 139 وما بعدها.

<sup>2</sup> - وقد تنوعت أغراض الخرق وتباينت بحسب المقامات التواصلية المختلفة، وبحسب الأغراض المراد توصيلها من قبل المتكلم. انظر: التداولية، جواد حتام، ص 106-116.

## المطلب الثاني: نظرية الحصافة Théorie de pertinence

وهي نظرية جاءت بناء على نقد وتوجيه لنظرية بول غرايس في الاستلزام الحواري وقواعد التخاطب، إذ قام الباحثان دان سبيربر (Dan SPERBER) ودايردر ويلسن (Deirdre WILSON) بعمل استمر خمس عشرة سنة، وهي من النظريات التداولية ذات الصيت في مجال الدراسات التداولية الحديثة<sup>1</sup>. وقد ولدت هذه النظرية نقاشات واسعة وكانت مصدر تحفيز لكثير من الدارسين في مجالات مختلفة وقد أدرجها صاحبها المعجم الموسوعي للتداولية جاك موشلار وأن رويول، ضمن النظريات التداولية<sup>2</sup>.

"ترتبط هذه النظرية أساسا بتفعيل السياق في عملية التلقي أو بعبارة أخرى بالتركيز على دور السياق في عملية التلقي و حكم المتلقي على ما يتلقى. وهذا الحكم قد يكون بالحصافة أو بعدمها، غير أن هذا الحكم لا يتأتى له إلا بتوظيف مجموعة من المعطيات يكون قد خزنها في الذاكرة"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p91-103.

<sup>2</sup> - اخترنا ترجمة مصطلح (Pertinence) الفرنسي أو (Revenance) الإنجليزي، ونحن اخترنا ما شاع عندنا للدلالة على هذا المفهوم لكونه أقرب في تحقيق المقصود منه في لغته الأصلية، وهو: الحصافة، انظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف - الجزائر -، ط1: 2008/1428، ص93. و: الاتساق والانسجام في القرآن، مفتاح بن عروس، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2007، ص 172 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر: الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص172.

## أولاً: منطلق نظرية الحصافة<sup>1</sup>

ينطلق صاحباً النظرية من مجموعة من الملاحظات المتعلقة بطريقة تعامل المشاركين في الحدث التواصلي، فقاما بوضع مجموعة من الافتراضات كمنطلقات:

1- العلامة التي تميز التواصل الإنساني تتمثل في التعبير عن المقاصد والكشف عنها.

2- يقوم المتكلم ببث مقاصده وأغراضه من خلال تعابير معينة.

3- يقوم المتلقي بعملية ذهنية معقدة في أثناء كشفه عن مقاصد المتكلم وأغراضه، حيث يقوم ببناء مجموعة من الافتراضات الخلفية ثم يقوم بمعالجة الجديد بالتقديم وهكذا.

4- ينطلقون في التأسيس لهذا المنطلق على مفهوم مهم جداً هو (الأثر السياقي) (l'effet contextuel)، وهو مفهوم انبنت عليه النظرية بشكل جوهري.

هذا من حيث المنطلق الافتراضي الذي قدّمه صاحباً النظرية للبرهنة عليه فيما يستقبل من فصول كتابهما.

---

<sup>1</sup> - انظر: La pertinence Communication et cognitive, Dan Sperber et Deidre Wilson, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, les editions fe Minuit Paris, 1989. P181-188.

والانساق والانسجام في القرآن، مفتاح بن عروس، ص172-173. والتداولية، جواد حتام، ص122-123.

## ثانياً: مبادئ نظرية الحصافة

تتميز هذه النظرية باعتمادها على مجموعة من المبادئ والأسس لها بعد خاص بها من المرجعية الفلسفية ومن حيث الآليات الموظفة في وضع الاستراتيجيات التي يوظفها كل من المتكلم والمتلقي لإنجاح عملية التواصل، وهذه أهمها:

### 1- البعد المعرفي<sup>1</sup>:

تتأسس هذه النظرية مبادئ وأسس العلوم المعرفية الحديثة التي مرّ بيان الكشف عن بناء كثير من النظريات اللسانية والتداولية عليها، وهي مقارنة تحاول النظر على العملية التواصلية لا على أنها نشاط سلوكي بل على أنها نشاط ذهني يقوم به كل من المتكلم والمخاطب لإنجاح عملية التواصل.

وقد مهّدت دراسة بول غرايس لظاهرة الاستلزام الحواري الأرضية المناسبة لنمو هذه النظرية للنظر فيما يحدث داخل ذهن المتكلم والمتلقي من عمليات سواء في إنتاج العبارة من قبل المتكلم أو في تأويلها من قبل المتلقي. حيث بنت نظرية الحصافة على هذا ما جاءت به من النظر في مجمل العمليات الذهنية التي يوظفها كل من المتكلم والمتلقي في عملية بناء التواصل انطلاقاً من مجموعة من الافتراضات المسبقة التي يقيمها المتلقي للوصول إلى الكشف عن أغراض ومقاصد المتكلم كما سيأتي بيانه. حيث يقوم المتلقي بعمليات ذهنية من أعمال وحذف وإهمال الافتراضات مما لا ينسجم مع ما يأتي من معلومات.

---

<sup>1</sup> - انظر.: La pertinence, p182. حيث ينصّ مؤلفا الكتاب على اعتمادهما على علم النفس المعرفي.

## 2- استراتيجيات التواصل:

تقوم هذه النظرية على تقديم مجموعة من الاستراتيجيات تحاول بها تفسير ما يقوم بها كل من المتكلم والمتلقي في سيرورة عملية الكشف عن المضمون الدلالي للعبارة بشكل ناجح.

### 2-1- الأثر السياقي L'effet contextuel<sup>1</sup>:

يركز صاحبها نظرية الحصافة على الأثر السياقي في تفسيرهم لما يجري من عمليات إجرائية داخل أذهان المتواصلين من متكلم ومتلقي (le processus de compréhension verbale) أي تفسير ما يحدث إجرائيا في ذهن المتلقي من عمليات ذهنية لتمكن من فهم الخطاب<sup>2</sup>.

ويريان أنّ المتلقي يقوم تلك العمليات الإجرائية ذهنيا ليتحصّل على مجموعة من النتائج المرجوة من التخاطب الناجح، فكّما كان جهد المتلقي أقلّ عمليات تأويلية من مثل (الانتباه والتخزين والتحليل) وكانت النتائج المتحصّل عليها أكثر اتّصف التواصل بالحصافة، وكّما كان الجهد أقلّ اتّصف التواصل بعدم الحصافة<sup>3</sup>.

فالأثر السياقي لا يكون ولا يتحقّق إلى بوجود علاقة بين الفرضيات التي يقيمها المتلقي وبين ما يلقيه إليه المتكلم من الأقوال الجديدة، فإن لم يكن هناك علاقة بينهما أو علاقة بعيدة أو كان هناك تناقض بينهما فلا أثر سياقي هناك، ومن ثمّ فنحن أمام

---

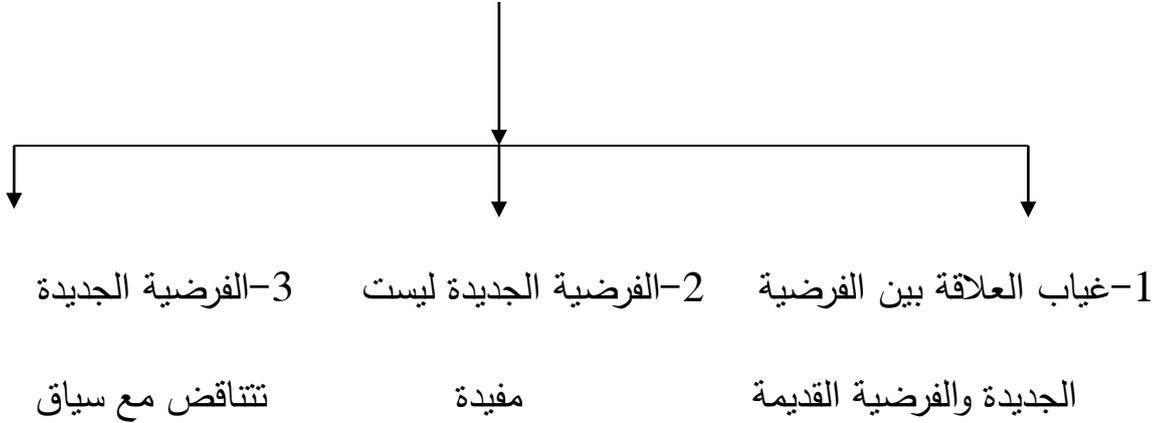
<sup>1</sup> - انظر p182، La pertinence، والاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، 173 وما بعدها.

<sup>2</sup> - انظر : : p182، La pertinence

<sup>3</sup> - نفسه: p182

تواصل غير حصيف وهكذا، فقد توصل صاحبنا النظرية إلى أنّ هناك ثلاث حالات لا يكون يتوفر فيها الأثر السياقي على النحو الذي مرّ، وهذا تمثيلها البياني<sup>1</sup>:

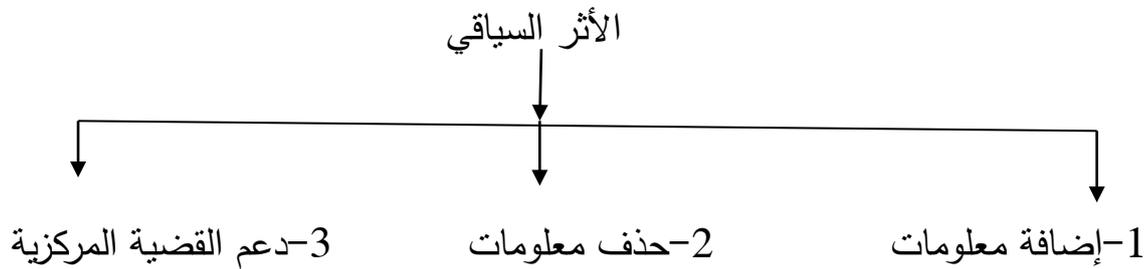
الحالات التي لا يتحقق فيها الأثر السياقي



المتلقي.

هذه هي الحالات التي بيّنها صاحبنا النظرية لأشكال غياب الأثر السياقي ومن غياب الحصافة عن أي تواصل كان. فغياب الأثر السياقي له بعده المهم في الحكم على تواصل ما بالحصافة أو بعدمها عند صاحبي النظرية، وهو المطلوب هنا.

مع التأكيد على أنّ الأثر السياقي ينقسم إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي<sup>2</sup>:



<sup>1</sup>- La pertinence, p183-185.

<sup>2</sup>- انظر : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p92

فالنوع الأول يكون بأن يضيف المتلقي إلى خزانة المعرفي معلومات جديدة لا عهد له بها من قبل، وتتم العملية عن طريق ربط القول بسياقه التواصلية.

أما النوع الثاني فيقوم فيه المتلقي بحذف القضية الأضعف عندما يقع تضارب بين المعلومة الجديدة التي تلقاها وبين ما يخزنه في ذاكرته.

أما النوع الثالث فيقوم فيه المتلقي بتدعيم القضية الأقوى المحتفظ بها في الذاكرة. وهكذا تتم معالجة القضايا داخل ذهن المتلقي انطلاقاً من الأثر السياقي الذي تحدثه كل معلومة داخله.

## 2-2- السياق:

يظهر جلياً -مما سبق في العصر السابق- اهتمام صاحبنا النظرية بقضية السياق في عملية الاستدلال والتأويل والقبول والرفض والتعديل، وهذا يقودنا إلى النظر في ماهية السياق المقصود عندهما وما طبيعته على وجه التحديد؟، وكيف يشتغل السياق في أثناء عملية التأويل؟<sup>1</sup>.

وفي هذا المعنى يؤكد صاحبنا النظرية على الدور المهم الذي يلعبه السياق في السيرورة الإجرائية للعملية الاستدلالية والتأويلية التي يقوم بها النظام المركزي لدى المتلقي، من مختلف الأدوات الإجرائية التي يمتلكها من مقام التواصل والمعرفة القبليّة التي تشكلت عنده من خلال تجاربه الحياتية إضافة إلى استثمار كل ما قام بتأويله من قبل من أقوام سابقة. وهذا كلّه يؤكد لنا الطبيعة المتغيرة والمتحولة للسياق الذي يقترحه صاحبنا النظرية إذ ليس هو معطلاً ثابتاً قاراً بل هو بناء يتم بطريقة مستمرة ويتم تعديله وتقويمه بحسب ما يتلقاه المتخاطبون وما يدور في محيطهم المعرفي، وهو محيط

---

<sup>1</sup> - انظر: الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص 178-185.

يساعد المتلقي على ترجيح فرضيات ثلاث ما هو بصدد تلقيه من جملة افتراضات يضعها للاختبار<sup>1</sup>.

وقد حدّد صاحباً النظرية المقصود بالسياق عندهم إذ يقولان: "مجموع المقدمات المنطقية المستعملة في تأويل الملفوظ<sup>2</sup> تكون ما نطلق عليه (السياق)"<sup>3</sup>، فالسياق عندهما قبل كلّ شيء مجموعة من المقدمات الأولى المنطقية التي يشتمل عليها ذهن المتلقي في أثناء تلقيه الملفوظات اللغوية في سياق تواصلية معيّن. ثم يزيد صاحباً النظرية في تحديد السياق إذ هو عندهما "بناء نفسي (Un contexte est une **instruction psychologique**)"<sup>4</sup>، فالسياق على ما مرّ بيانه في مجموع البناءات المنطقية الأولى ذات البعد النفسي الذهني لدى المتلقي. ويزيدون المفهوم إيضاحاً إذ يقولان إنّ السياق لإضافة لكونه -بناء نفسياً- هو "مجموعة فرعية من افتراضات المتلقي حول العالم والتي يقيّمها لتأويل الملفوظ، وليست هي الحالة الحقيقة للعالم"<sup>5</sup>، فالسياق على هذا هي مجموعة فرعية تقع تحت مجموع المقدمات السابقة يقيّمها المتلقي حول العالم يوظفها في تأويل وتفسير الملفوظات اللغوية التي يتلقاها من قبل متكلم معيّن. ويزيد صاحباً النظرية السياق تحديداً إذ "لا يحتوي السياق على المعلومات المادية المباشر حول المحيط أو على الملفوظات السابقة فحسب:

---

<sup>1</sup> - انظر: التداولية، جواد حتام، ص126.

<sup>2</sup> - اخترنا هنا ترجمة المصطلح الأجنبي (énoncé) بال(الملفوظ) والجمع ملفوظات. انظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، ص51. مع أنّ الدكتور مفتاح بن عروس اعتمد مصطلح (القول) في ترجمته لنصوص من كتاب (الحصافة) انظر: الاتساق والانسجام، ص179. واختيارنا لمصطلح (ملفوظ) راجع إلى معيار رفض الاشتراك في المصطلح لما لمصطلح (القول) من استعمالات أخرى. وترجمها الحاج صالح ب (الخطاب)، انظر: الخطاب والتخاطب، موفم للنشر -الجزائر-، دط، دتا، ص232.

<sup>3</sup> - Pertinence, p31

<sup>4</sup> - نفسه: p31

<sup>5</sup> - نفسه: p31

فالتوقعات، والافتراضات العلمية، والاعتقادات الدينية، والذكريات، والأحكام الثقافية، والتوقعات حول الحالة العقلية للمتكلم من المرجح أن تلعب دورا التأويل<sup>1</sup>. فالسياق ليس هو المعطيات المادية التي يملكها المتلقي حول المحيط الذي هو فيه بل هو مجموع كل ما مرّ بيانه في النقل عنهما، وكلها لها التأثير الكبير في عملية تأويل الملفوظات. (فالسباق على هذا عندهما هو: مجموع المقدمات المنطقية المستعملة في تأويل الملفوظ<sup>2</sup>، وهو بناء نفسي، وهو مجموعة فرعية من افتراضات المتلقي حول العالم والتي يقيّمها لتأويل الملفوظات، وليست هي الحالة الحقيقة للعالم، ولا يحتوي السياق على المعلومات المادية المباشرة حول المحيط أو على الملفوظات السابقة فحسب: فالتوقعات، والافتراضات العلمية، والاعتقادات الدينية، والذكريات، والأحكام الثقافية، والتوقعات حول الحالة العقلية للمتكلم من المرجح أن تلعب دورا في التأويل).

هذا عن تحديد السياق عند صاحبي النظرية وعن طبيعته عندهما، أمّا عن كيفية اشتغاله في أثناء عملية التأويل فهذا له تفسير يقوم على ما يجري في ذهن المتلقي عن عمليات إجرائية ذهنية من أعمال لسياقات ما وإهمال لسياقات أخرى. حيث عقد صاحبا النظرية بحثا خلال الفصل الثاني من كتابهما بعنوان (هل السياق معطى أو مختار)<sup>3</sup>، حيث بيّنا أن ذلك يتم وفق آلية الانتقاء السياقي Un choix de contextes<sup>4</sup>، وهي آلية تقوم على اختيار سياق معيّن وتفضيله وترجيحه على جملة أخرى من السياقات، ومعيار ذلك الانتقاء والاختيار هو حصافة السياق المنتقى أو المختار، إذ الحصافة هي المعيار لا غير.

---

<sup>1</sup> - Pertinence p31

<sup>2</sup> - نفسه p31 .

<sup>3</sup> - نفسه: p201

<sup>4</sup> - نفسه: p208

### المطلب الثالث: الإشارات في الفكر التداولي الغربي الحديث

تعتبر الإشارات Déixis من النظريات المؤسسة للفكر التداولي الغربي الحديث لما لها من أهمية في مقارنة الملفوظات اللغوية في بعدها الإحالي الخارجي، أي حين تحيل اللغة على الوقائع غير اللغوية، فهي فعل غير منفصل عن فعل التلفظ، إذ له ارتباط وثيق به.

هذا، وقد حازت هذه النظرية على اهتمام كبير من قبل الدارسين المشتغلين بالفكر التداولي في الوسط الغربي انطلاقاً من التحديد الذي وضعه شارل موريس للدلالة بأنها دراسة علاقة الدوال بما تحيل عليه. ونحن هنا نحاول أن نُعطي إطلالة تناسب ما نروم بيانه في الجانب المتعلق بما هو عند سيبويه.

#### أولاً: مفهوم الإشارات في الفكر التداولي الغربي الحديث

يُعتبر التأشير مصطلحاً تقنياً يستعمل لوصف إحدى أهم الأشياء التي نقوم بها في أثناء الكلام. والتأشير يعني الإشارة من خلال اللغة، ويطلق على أية صيغة تستعمل للقيام بهذه الإشارة مصطلح (التعبير الإشاري Expression déictique). وتعتمد هذه التعبيرات الإشارية في تفسيرها على متكلم ومنتقٍ يتشاركان في السياق ذاته. وتستعمل هذه التعبيرات بشكل أساس ومنتزاد في التفاعل المنطوق وجهاً لوجه face a face حيث يكون فهم لفظ منها مرتبط بالحضور المادي، أمّا الغائب فيتعذر عليه الفهم إلا بترجمة تفسر له وتنقل له المقام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - انظر: التداولية، جورج يول، ص 27.

وتعتبر هذه العناصر اللغوية عناصر لا تتحدّد مدلولات هذه العناصر أو تتعرّف إلا بالتلفظ، أي في وضعها في سياق ومقام تواصلية معيّن<sup>1</sup>. وهذا ما يعطيها الخاصية الدلالية التواصلية إذ لا تتضح دلالتها ولا تتميز إلا بجعلها ووضعها في التواصل الحقيقي، أمّا هي في ذاتها فدلالاتها مبهمّة.

وتقترن هذه العناصر اللغوية بفعل التلفظ في إطار زمني ومكاني معيّن، ومثالها ضمير المتكلم (أنا) يظل لفظا مبهما وعنصرا فارغا من الدلالة حتى يقترن ويمتلئ بمتكلم معيّن في زمن معيّن ومكان معيّن في مقام تواصلية معيّن. ومثله أيضا اسم الإشارة (هذا)، واسم الزمان (الآن)، وغيرها من العناصر ذات الإبهام الدلالي خارج الاستعمال التواصلية.

وقد نالت حظها من الدراسة والمعالجة في الوسط اللساني الغربي خاصة فيما كتبه إميل بنفينست في كتابه<sup>2</sup> (Problèmes de linguistique générale) حيث وصل في البحث فيها إلى بناء نظرية تُنسب إليه، هي نظرية التلفظ (Théorie de l'énonciation)<sup>3</sup>، وهي نظرية تدرس العناصر الإشارية في بعدها الاستعمالي لأنها لا تتحدّد دلالتها ولا يتحقق وجودها الدلالي إلا بالتلفظ بها، أي داخل الاستعمال المعيّن بين متكلم ومتلّق ومقام، وقد أخذ عنه البحث واشتغل به كثيرون.

---

<sup>1</sup> - Dictionnaire d'analyse du discours, sous la direction de Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Edition de Seuil, Paris, Février 2002, p158.

<sup>2</sup> - وقد عقد فيه عدّة فصول لمعالجة هذه الظاهرة اللسانية خاصة في عدد من فصول الكتاب، منها:

- La nature des pronoms (p251-257).
- De la subjectivité dans le langage (p258-266).
- La philosophie analytique et le langage (p267-276).
- Les verbes délocutifs (p277-285).

voir: Problèmes de linguistique générale, Emile Benveniste, Edition Gallimard, 1966.

<sup>3</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن الحاج صالح، ص231-232. وقد ترجمها بنظرية الخطاب.

## ثانياً: أنواع الإشارات في الفكر التداولي الغربي الحديث

تتنوع الإشارات أو العناصر الإشارية إلى ثلاثة أنواع بحسب العناصر المكونة لمقام التخاطب، فهي شخوص ومكان وزمان<sup>1</sup>. على هذا النحو نحاول في هذا العنصر تتبع تنوعاتها بحسب تلك القسمة الثلاثية ناظرين إلى ماهية كل نوع وتنوعاته إلى عناصر جزئية مكونة له.

### 1- الإشارات الشخصية (الضمائر):

وقع اختلاف بين اللسانيين في تحديد أنواع التقابل بين الضمائر، وهي (أنا وأنت وهو)، تجمع (ضمائر المتكلم، وضمائر المخاطب، وضمائر الغائب)، ويرجع اختلافهم إلى اختلاف وجهات النظر في القضية:

#### التقسيم الأول:

توقف بنفينست عند التمييز الذي تقيمه النظرية النحوية بين ثلاثة أنواع من الضمائر هي: المتكلم والحاضر والغائب، فرأى أنها ترجع من حيث التشارك إلى نوعين لا غير هما: ضمائر ذاتية (المتكلم والحاضر: أنا / أنت)، وضمائر موضوعية (الغائب: هو). ويعود مرجع هذا التقسيم إلى مبدأ خطابي لا غير، وهو المشاركة في العملية الخطابية وعدم المشاركة، فـ(أنا وأنت) هما المشاركان الأساسيان في الخطاب، وهما قطبا الخطاب، أمّا (هو) فخارج عن المشاركة في الخطاب. هذه نظرة بنفينست إلى المقابلة بين أنا وأنت / وهو.

فرأى أنّ المشاركين في الخطاب (أنا، أنت) تتميز اللغة فيهما بالذاتية في الطرح، وذلك عن طريق إقحام المتخاطبين نفسيهما داخل اللغة المتواصل بها. بخلاف (هو)

---

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire d'analyse du discours, p160

إذ هو ضمير يتميز بعدم الولوج داخل اللغة محل التشارك، فهو يتميز بنوع من الموضوعية لكونه خارج التشارك<sup>1</sup>.

### التقسيم الثاني:

وقد اعتمد غيره (دوبوا Dubois) نظرة مختلفة إلى المقابلة الحاصلة بين تلك الضمائر فرأى أنها ترجع إلى نوعين كذلك، ولكنّه اختلف في مع بنفينست في وجه التقسيم وعلّته، فوجه التقسيم هو (أنا، أنت، هو/هو)، وذلك راجع إلى أنّ معيار مقياس التقسيم عنده هو الإحالة وليس المشاركة كما مرّ مع بنفينست، لذلك فما أحال على ما في الواقع فهو عنده اسم شخص، وما أحال على ما هو لغوي فهو اسم ضمير، وعلى هذا فـ(أنا وأنت) تحيل على ما هو في الواقع، وأنّ (هو) على نوعين:

- تحيل على ما هو لغوي: جاء أبي فأكرّمته، فالهاء تعود على ما هو لغوي (أبي).

- تحيل على ما هو في الواقع: هل رأيت، فالهاء هنا تعود على شيء موجود في واقع الخطاب، وليس بلغوي ألبتة.

وعلى هذا فـ(هو الأولى) تشترك مع (أنا وأنت)، وكلّها تقابل (هو) الثانية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: Problèmes de linguistique générale, p251-257 وانظر أيضا: الاتساق النصي: دراسة لظاهرة العائد في العربية، مفتاح بن عروس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص43-47.

44-51

<sup>2</sup> - انظر: Elément de linguistique générale, Dubois. J, p228، وانظر: الاتساق النصي، مفتاح بن عروس، ص44-51.

هذا، ومما سبق نصل إلى أنّ الإشارات الشخصية أو الضمائر ما هي إلا وحدات فارغة لا يتحقق وجودها ودلالاتها إلا بوضعها في سياق تخاطبي معيّن، فتمتليّ بمن يستعملها وبما تحيل عليه. وهو المطلوب هنا.

## 2- الإشارات الزمانية<sup>1</sup>:

أخذ هذا النوع من الإشارات حيزا كبيرا من البحث والتقصي في الوسط الفكري التداولي الغربي لما له من ارتباط وثيق بزمن التواصل المعين انطلاقا مما أنجزه بنفينست فيما يخص الزمن المرتبط بالفعل التواصلية، حيث رأى أنّ زمن الفعل خاصة لا يتعلق بما يدلّ عليه الفعل في ذاته دون اعتبار لزمن التواصل. فقد فرّق بنفينست بين نوعين من زمن الفعل بين: الزمن المدلول عليه بالفعل في ذاته لا غير، والزمن المدلول عليه بزمن التلفظ. فيرتبط الزمن عنده بزمن التلفظ لا بزمن الفعل في ذاته اعتبارا على أنّ المتكلم هو محور الزمن في أثناء استعماله للفعل<sup>2</sup>.

هذا، ويثبت لظروف الزمان ما يثبت للفعل في الدلالة على الزمن، فيثبت لها زمن التلفظ بها لا زمن ما تدلّ عليه في ذاتها، ومثاله: الآن فهي ظرف زمان يدل على الحاضر على العموم، ولكن دلالتها على الحقيقة الخاصة لا تكون إلاّ زمن التلفظ، فالتلفظ هو الذي يثبت لها الزمن المقصود على الحقيقة التعيينية<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: التداولية، جواد حتام، ص 80-81.

<sup>2</sup> - انظر: Problèmes de linguistique générale, p256-266

<sup>3</sup> - انظر: نفسه.

### 3- الإشارات المكانية<sup>1</sup>:

قد أخذ هذا النوع أيضا حيزا كبيرا من البحث والتقصي في الوسط الفكري التداولي الغربي لما له من ارتباط وثيق بمكان التواصل المعين، وهي ظروف المكان خاصة.

وهذه الظروف لها ارتباط بالمكان المادي الذي يجري فيه التواصل بين أقطابه، ولا يكون لها مدلول إلا داخل ذلك المكان دون غيره، فهي في نفسها مبهمة الدلالة على المقصود المعين بها إلا حين ترد في مكان معين لا غير. فهي مرتبطة على الحقيقة بفعل التلفظ لا غير، ودلالاتها راجعة على التحقيق إلى ذلك المكان لا على أي مكان على العموم كما تدل عليه خارج فعل التلفظ.

هذا ما أردنا التنبية له فيما يخص نظرية الإشارات ودلالاتها وما تنطوي عليه من دقائق الفهم والإفهام وارتباطها في الدلالة على فعل التلفظ لا على ما تدلّ عليه على العموم، وأنها وحدات مبهمة فارغة من المدلول الخاص.

---

<sup>1</sup> - انظر: التداوليات، جواد حتام، ص 81.

## المطلب الرابع: المقام والخلفية المشتركة في الفكر التداولي الغربي الحديث

يعدّ المقام (أو سياق الحال أو السياق غير اللساني) من النظريات التي عرفت اشتغالا كبيرا وعملا مهما من قبل المشتغلين بالتداولية وتحليل الخطابات المختلفة. والمقصود به هنا هو ما ارتبط بفعل التلفظ من العناصر غير اللسانية الحاقّة بالملفوظ المعين بحسب تنوعات ذلك المقام وتمظهراته.

هذا، مع ضرورة الالتفات إلى ما يحمله كلّ أحد من أقطاب التواصل المتشاركين من خلفية مشتركة تمكنهما من إنجاز عملية التواصل وبيان ماهية تلك الخلفية المشتركة مع بيان منابعها وروافدها.

### أولاً: المقام في الفكر التداولي الغربي الحديث:

نستعمل مصطلح مقام خلافا لكثير من الباحثين الذين يطلقون مصطلح (السياق) للدلالة على هذا المعنى<sup>1</sup>، أو يستعملون سياق الحال كذلك<sup>2</sup>، أو غير ذلك من المقابلات المقترحة<sup>3</sup>. وما دفعنا إلى اعتماد هذا المصطلح هو موافقته لما يُقصد عند الغرب بـ (Situation de communication)<sup>4</sup>. وفيما يأتي بيان ما يُقصد به عندهم مع بيان تنوعاته.

---

<sup>1</sup> - انظر: استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت، لبنان، - ط1: مارس 2014، ص41. حيث نجده اختار مصطلح (السياق) للدلالة على هذا المعنى.

<sup>2</sup> - انظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع - عمّان، الأردن، - ط1: 1432-2011، ص21-22. حيث اختار سياق الحال على غيره من المصطلحات المقترحة كمقابل للمصطلح الأجنبي.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص21-22.

<sup>4</sup> - انظر: Dictionnaire d'analyse du discours, p533، مع تأكيد صاحبي المعجم على أنّ هذا المصطلح كثيرا ما يعادل مصطلح (سياق Contexte).

## 1- مفهوم المقام:

نرجع هنا لبيان مفهوم المقام إلى ما قدّمه صاحباً معجم تحليل الخطاب في تعريفهم لهذا المصطلح وتوضيحهم للمقصود به في الوسط التداولي وعند المشتغلين بتحليل الخطاب، ونورد هنا مقاطع مهمّة توضح جيّداً هذا المفهوم:

- يستعمل مصطلح المقام Situation على وجوه مختلفة، وغالبا ما يكون معادلا لمصطلح سياق Contexte، ومع ذلك فإنّه يميل إلى التميز عنه تحت تسميات مختلفة: مقام تواصل، مقام خطاب، مقام سياقي (أو سياق مقامي)، مقام تلفظ<sup>1</sup>.

- بوجه عامّ فإنّ هذا المصطلح يحيل على مجموع الظروف التي تحيط بإصدار فعل الكلام، وتسمح هذه الظروف بأمر منها: \* معرفة إحالة بعض الضمائر ونحوها من الإشارات، \* إزالة اللبس نهائيا عن الملفوظات متعددة المعاني، \* يكشف عن المعاني المضمرة Implicite التي تكون مخفية في أفعال الكلام يختلف عنها المعنى الصريح، \* يكشف عن معاني الملفوظات المتعلقة بالمواقف الإيديولوجية للمتلفظ. فيجب -لتأويل ملفوظ ما- الإحاطة بنسبة معيّنة من المعطيات السابقة التي تلعب دورا في التعليمات المقامية Instructions situationnelles، ومن غيرها هناك مخاطر الوقوع في سوء التفاهم أو عدم الفهم<sup>2</sup>.

- يقترح صاحباً المعجم مقترحا جديدا انطلاقا من الاختلاف المصطلحات الدالة على هذا المفهوم، وهو ضرورة تحديد كلّ مصطلح منها بمفهوم مقامي خاص<sup>3</sup>:

---

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire d'analyse du discours, p533

<sup>2</sup> - انظر : نفسه 534-533.p

<sup>3</sup> - انظر : نفسه p535.

\* **مقام التواصل:** نحيل به إلى المحيط الخارج لساني Extralinguistique حيث توجد المعطيات السابقة الذكر.

\* **مقام التلفظ:** نحيل به إلى عمليات Processus إنتاج الخطاب الذي يوسم بعلامات لغوية ذات قيمة إشارية Déictique أو إحالية Anaphorique أو فعل القصد بالقول illocutoire.

\* **مقام الخطاب:** نحيل به إلى معطيات المعرفة التي تجري بين الخطابات والتي تحدد بشكل أقصى ذوات التبادل اللغوي الشفوي Echange verbal.

هذا من تحديد المقام وبيان مهامه وتحديد الفروق بين المقامات المختلفة المصطلحات كل بحسب اختصاصه.

## 2- مكونات المقام:

يشتمل المقام على أنواع عدّة تحدد ما يدور خارج الخطاب من كل الظروف المحيطة المساهمة في عملية التواصل بشكل صحيح، وهي:

### أ- المتكلم<sup>1</sup>:

ويُعدّ من الركائز المقامية التي لها أهميّتها في إنجاز عملية التواصل، إذ لا يمكن فهم الخطاب حقيقة الفهم دون الرجوع إلى المتكلم وحاله خاصة ما تعلق منه بالإشارات التلفظية التي مرّ بيانها حيث نجد أنّ المتكلم يدخل ذاته داخل خطابه الذي أنتجه، ومن غير اعتباره في فهم الإحالة ما أدركنا حقيقة الخطاب كما يجب.

---

<sup>1</sup> - استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 45-47.

كما أنّ حال المتكلم وما يحمله من معارف وأفكار وما ويريده من مقاصد وأغراض له دوره في إنجاح عملية التواصل من حيث الفهم والتأويل لخطاباته المختلفة ذات التعلق بما يحمله مما مرّ. وهكذا فلا يمكن الاستغناء عنه ولا عن حاله في إدراك خطاباته المنجزة في زمن ومكان معيّن.

### ب- المتلقي<sup>1</sup>:

يعدّ المتلقي من العناصر التي لها أهميتها في المقام التواصلّي إذ نجده معتبرا جدّا في إنجاح عملية التواصل لما يقوم به من أدوار مهمة خاصّة ما تعلقّ منها بمبدأ التعاون على الوجه الذي يقدّمه المتلقي من مساعدات للمتكلم من معطيات تساعده على جعل خطابه ناجحا إلى أبعد الحدود، بل نجد أنّ المتلقي يدخل داخل خطاب المتلقي فيخرج على مقاسه هو لا يصلح لغيره.

فحال المتلقي وما يحمله من أفكار وما يمتلكه من معطيات عن موضوع الخطاب والتواصل، فينطبع بطابعه الخاص من حيث ما يحدث للخطاب من تغييرات لتكون مناسبة لهذا المتلقي لا لغيره.

### ج- الخلفية المشتركة:

وتعدّ هذه الخلفية أرضية مهمّة في إنجاح التواصل وبناء الخطابات الناجحة، وهي كلّ المعطيات الخارج لسانية المشتركة بين كلّ من المتكلم والمتلقي مما يكون عوناً لهما في إنتاج الخطاب وفهمه وتأويله. ولنا عودة لهذا المعنى فيما يأتي في العنصر الموالي.

---

<sup>1</sup> - استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 47-48.

## ثانياً: الخلفية المشتركة في الفكر التداولي الغربي الحديث:

تعدّ الخلفية المشتركة بين المشاركين في العملية التواصلية من الموضوعات ذات الاهتمام الكبير في الوسط التداولي الغربي الحديث، فقد أُعطيت حيزاً كبيراً من النظر والتحقيق والدراسة والتفتيش<sup>1</sup>. وننطلق هنا ممّا قدّمته الباحثة المتميزة أوركيوني Orecchioni في كتابها المهم المهم L'implicite، حيث قامت بدراسة مستفيضة جدّاً ننطلق منها هنا في تبين وتوضيح ما نقصده ونعتم على ما يخدم بحثنا هنا لا غير. مع التنبيه على ما جاء في معجم تحليل الخطاب لما له من نظرة عامّة موسوعية تجمع شتات الجهود من جميع الحقول المعرفية القريبة منا في بيان وتوضيح هذا المفهوم.

ونحن هنا ننظر في قضيتين لهما تعلق بما نريد بيانه هنا، وهما: المفهوم والروافد على النحو الآتي.

### 1- مفهوم الخلفية المشتركة:

يقدم المشتغلون بتحليل الخطاب والتداولية مجموعة من الكفاءات التي تكوّن في نظرنا الخلفية المشتركة التي نريد بيان ماهيتها، إذ هي خلفية تتميز بالتنوع والغنى لما تشتمل عليه من أنواع تتدرج تحتها لتكون حقيقتها. وهي في أبسط تعاريفها: مجموع الكفاءات التي يجب أن يشتمل عليه المتخاطبون ليكون التواصل ناجحاً على الوجه المطلوب، سواء ما تعلّق منها بعملية الإنتاج أو ما تعلّق بعملية الفهم والتأويل.

ولا تتحدّد الخلفية المشتركة تمام التحديد إلاّ بتعداد تلك الكفاءات، وهي كفاءات تتنوع إلى أربع على النحو التالي:

---

<sup>1</sup> - انظر: L'implicite, Catherine Kerbrat-Orecchioni, Armand Colin, Paris, 1998, p161

## أ- الكفاءة اللسانية :Compétence linguistique

وهي الكفاءة التي تتولى مسؤولية تحديد العناصر الدالة النصية والسياقية الحالية النصية، والدلالات خارج سياقية (أو على الأقل النطقية)<sup>1</sup>.

فالمعرفة الشاملة للسان وسيلة التواصل مهمة جدا في عملية الإنتاج والتأويل للمعطى اللغوي، فلا يمكن أن ينتج المتكلم بلسان غير لسان المخاطب، ولا يمكن له أيضا أن لا يراعي قدرته اللغوية أو كفاءته اللغوية، إذ الكفاءة اللغوية تختلف من شخص إلى آخر، وهكذا.

## 2-الكفاءة الموسوعية :Compétence encyclopédique

وهي كفاءة تمثل خزاننا رحبا من المعلومات خارج التلفظ مما يتصل بالسياق، وهي: مجموعة معارف ومعتقدات، ونظام تمثيلات العالم المرجعي وتأويلاته وتقويماته، وهي ما يُطلق عليها: (بديهيات اعتقادية)، و(المعارف الإدراكية)، و(المعلومات المسبقة)، و(المسلّمات الصامتة)، و(المعلومات الخلفية). هذا ولا يتمّ تحفيز الموسوعة كلّها بل يتمّ تحفيز جزء منها في العملية التواصلية<sup>2</sup>.

وهذه القدرة تنقسم إلى نوعين أساسيين هما<sup>3</sup>:

**الأول: القدرة الموسوعية العامة، وهي مجموع المعارف المقامية والأوضاع المختلفة التي تشترك فيها المجموعة البشرية الواحدة المنسجمة والمتعاضدة.**

---

<sup>1</sup> - L'implicite, p161

<sup>2</sup> - نفسه، p162

<sup>3</sup> - نفسه، p162-163

الثاني: القدرة الموسوعية الخاصة، وهي المعارف التي يشكلها المتكلم عن نفسه، وعن مخاطبه، وعن العالم الذي حوله، وتقابلها المعارف التي يشكلها المتلقي عن نفسه وعن مكلمه، وعن العالم الذي حوله.

### 3-الكفاءة المنطقية **Compétence logique**<sup>1</sup> :

وهي كفاءة تسمح للمتواصلين بالكشف عماّ تحتويه الخطابات الطبيعية من بنى منطقية طبيعية للمساعدة على بناء المعنى من غير ما يظهر له أثر على مستوى السطح اللفظي.

فالمتكلمون يُشغّلون مجموعة من العمليات المنطقية في أثناء ممارستهم للغة الطبيعية بشكل حدسي دون وعي منهم في أي تفاعل تواصلية، وهذه العمليات تنتمي إلى المنطق الطبيعي ذي خصائص تميّزه عن المنطق الصوري.

### 4-الكفاءة التخاطبية<sup>2</sup> **compétence discursive** :

وهي "الكفاءة التي تُشكّل مجموعة من المعارف التي يملكها المتكلم المتفاعل بشأن طريقة عمل هذه المبادئ الخطابية التي وإن لم تكن ملزمة بقدر قواعد التشكل النحوي الدلالي الجيد، إلا أنه لا مفرّ للراغب في لعب لعبة التبادل الكلامي بنزاهة من مراعاتها"<sup>3</sup>. ويطلق عليها (قواعد أو مبادئ تحادثية)، و(قوانين الخطاب)، و(مسلمات التحدث)، و(مسلمات التواصل السوي)، و(الكفاءة البلاغية التداولية التواصلية).

---

<sup>1</sup> - L'implicite, p165.

<sup>2</sup> - Dictionnaire d'analyse du discours, p113-114

<sup>3</sup> - L'implicite, p194، وتُطلق عليها أوركينيوني (الكفاءة البلاغية التداولية - Compétence rhétorico-pragmatique).

## 2- روافد الخلفية المشتركة:

وترجع روافد هذه الخلفية المشتركة إلى مجموعة من المصادر والمنابع تمدّها وتعززها، وهي كما حدّدتها كلارك<sup>1</sup>:

### الرافد الأوّل: المصاحبة الفيزيائية

وهي تجربة بصرية وسمعية وحسّية بصفة عامة، حيث يميل المتخاطبون إلى النظر إلى الظواهر الطبيعية العامّة، والحقائق الكونية الأساسية بوصفها خلفية مشتركة، فالناس عموماً يفترضون أنّنا نعيش في عالم يضمّ كائنات حيّة، وأخرى غير حيّة، وأنّها تخضع لقوّة الجاذبية، وقوانين نيوتن للحركة، وقوانين العليّة...، ويفترضون أنّ كلّ الناس يتشاركون بعض الحقائق الاجتماعية، من قبيل أنّنا -بوجه عام- نستعمل الألسن في التواصل، وأنّنا نعيش في جماعات بشرية، ونتبادل السلع والخدمات، ولنا أسماء، ونقوم بأدوار متنوّعة في مؤسسات مختلفة، وهكذا. وكلّ هذه المسلمات تعدّ من روافد المقام الفيزيائي، وهي أساس لكثير من الاستدلالات التواصلية.

### الرافد الثاني: المصاحبة اللسانية

إنّ المصاحبات اللسانية تتكئ على بيّنة رمزية لوجودهم المشترك، وهي تعتمد على ما أطلق عليه كلارك (المعجم المشترك)، إذ أغلب استدلالاتنا تعتمد على الجماعة اللسانية التي ينتمي إليها الشخص الذي نخاطبه، فكلّ مجموعة لسانية معجمها ومواضعاتها التي تستعملها في تواصلها، وتكون خلفية مشتركة بين أهلها.

---

<sup>1</sup> - انظر: في التداوليات الاستدلالية، ثروت مرسي، ص 126-128.

### الرافد الثالث: المصاحبة المجتمعية

في مفتتح كلّ عملية تخاطب يكون المتخاطبون على وعيٍ بانتمائهم إلى المجتمع نفسه، أو عدم انتمائهم إليه أيضا. سواء كان هذا المجتمع هو الجماعة البشرية، أم الثقافية أم العلمية أم الانتماء إلى مؤسسة واحدة أو مجال عمل مشترك. وهذا يجعل من الممكن بالنسبة إليهم أن يؤسسوا استدلالاتهم على العموميّات المشتركة المعروفة لدى هذا المجتمع، أو القدر المعين من المعرفة المشتركة الذي تنقاسمه الجماعة المعينة. ومما يميز به هذا الرافد هو الديمومة والثبات، إذ تعدّ العادات والمعايير والإجراءات الثقافية المشكلة للأنشطة التآزرية بوجه عامّ روافد للمصاحبات المجتمعية.

## الفصل الثاني

دعوى الفكر النحوي التداولي عند سيبويه

## المبحث الأول: مشروعية البحث التداولي في كتاب سيبويه

نحاول هنا البرهنة على دعوى نطلقها، وهي أنّ كتاب سيبويه يقوم على تحليلات تعتمد الأسس التداولية وتمارس التحليل التداولي. وللبرهنة على هذه الدعوى نقوم أولاً ببيان أننا لا نشتغل على ميدان مرفوض منهجياً ولا نقوم ببدع من القول بادعائنا هذه الدعوى، حيث نقوم هنا ببيان من اشتغل على ما اشتغلنا عليه من الباحثين المهتمين بالكتاب.

ونختار هنا دراستين متكاملتين من الدراسات التي قام بها الباحثون العرب ثم نثّلت بذكر مقال اشتغل صاحبه على بعض ما نريد هنا<sup>1</sup>. وذلك بتقديم مختصر جدّاً لبحوثهم لبيان ما امتاز به بحثنا عن بحثهم.

### المطلب الأول: دراسة عبد الرحمن الحاج صالح للفكر التداولي عند سيبويه

أنجز اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح دراسة بعنوان (الخطاب والتخاطب: في نظرية الوضع والاستعمال العربية)<sup>2</sup>، وجاءت الدراسة في ستة أبواب ناقش فيها قراءته لكتاب سيبويه في تحليله الكلام كخطاب.

---

<sup>1</sup> - نريد التنبيه إلى أمرين منهجيين ومعرفيين هنا: 1- أننا لم نورد هنا إلا الدراسات التي اتصفت بسمة الشمول والاستيعاب في دراسة الفكر التداولي عند سيبويه، أما المقالات فلن نورد إلا مقالا واحدا تدليلا على اشتغال الكثيرين بما نشتغل عليه. 2- ننوّبه إلى قضية مهمة جدّاً تخصّ بحثنا، وهي أنّ بحثنا هنا يتميز على غيره -لأننا لا نكرر من غير جديد- بما يلي: - أنّه اشتغال على التدليل على وجود نظريتين في كتاب سيبويه وهذا أصل الأطروحة، وهو أمر لم يشتغل عليه في دراسة واحدة جامعة قبلنا أحد -حسب علمنا-. - أنّه اشتغال على جوانب ما أعطاها غيرنا الأهميّة اللازمة، فهو على هذا تكميل وتنميط. - أنّه اشتغال على أسس وآليات قصّر في إعطائها غيرنا الأهميّة والعناية اللازمة. هذا والله الموفق.

<sup>2</sup> - طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية -وحدة رعاية- الجزائر-، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط، ودتا. لا بدّ من التنبيه إلى أنّ الحاج صالح يطلق (الخطاب) كمقابل لـ (Pragmatique).

## أولاً: إشكالية الدراسة<sup>1</sup>

يصرّح الباحث في مقدّمة دراسته الموضوع الذي يشتغل عليه، حيث يرى أنّ موضوع دراسته هو الخطاب والتخاطب، "أي هذا الجانب من الكلام الجاري بالفعل على الألسنة الذي تعرّض له العوارض لا على الإطلاق بل في إطار النظرية اللغوية العربية التي اختصّ بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيون. وأهمّ ما تتّصف به هذه النظرية هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب"<sup>2</sup>.

ثمّ يطرح الإشكالية المؤطرة لحدود الاشتغال وميدانه، وهي<sup>3</sup>:

على أي أساس يميز العلماء النحويون والبلاغيون بين اللغة كبنية وخطاب؟ وما هي المقاييس العلمية التي اعتمدها العلماء العرب في ذلك؟.

## ثانياً: قضايا الدراسة

قد اشتغل الباحث على الإشكالية السابقة مجيباً عنها في أبوابها الستة، ونحن نحاول تقديم خلاصتها هنا باختصار شديد<sup>4</sup>:

### الباب الأوّل: مفهوم الوضع اللغوي عند النحاة وعلماء الأصول<sup>5</sup>

- يرى أنّ سيبويه يفرق بين الكلام وأصل الكلام، فالأوّل هو ما جرى بالفعل كخطاب. والثاني هو الأصل الموضوع عليه الكلام.

---

<sup>1</sup> - يجب التنبيه إلى أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ سيبويه ينظر إلى الكلام نظرتين مختلفتين: نظرة بنوية، ونظرة تخاطبية. وهذا الكتاب قدّم فيه نظرة سيبويه الثانية للكلام.

<sup>2</sup> - الخطاب والتخاطب، ص 8.

<sup>3</sup> - لأنّ الباحث يفرّق بين النظر إلى الكلام كبنية مجردة وبين النظر إليه كخطاب وحدث إعلامي.

<sup>4</sup> - نقصد تقديم القضايا الكبرى مع ترك التفاصيل، فمن أردّها فليرجع إلى الأصل إذ لا غنى عنه أبداً، لأنّ قصدنا تمييز ما قدّمه صاحب الكتاب عمّا نريده نحن هنا.

<sup>5</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، ص 21-40.

- يرى أنّ هذا التمييز العلمي بين الكلام وأصل الكلام كان محلّ دراسات كثيرة من حيث ما يدخل الكلام من عوارض تخرجه عن أصله.

### الباب الثاني: الاستعمال في مقابل الوضع: الكلام ومكوّناته الخطابية<sup>1</sup>

- يرى أنّ سيبويه يهتم بالكلام من حيث دور المتكلم والمخاطب، وكيفية حصول التفاهم بينهما بالاعتماد على الأدلّة التي تقترب بها عملية التلفّظ بالكلام.

- يستعمل سيبويه ألفاظاً خاصة للدلالة على ما يقوم به كلّ من المتكلم والمخاطب وما يرتبط بما يدور داخل مقام التلفّظ، من مثل: الحديث. مع اعتباره على أنّ فعل المتكلم إلقاء القول، وفعل المخاطب فهمه وحمله على معنى يقصده المتكلم. وذلك لقيام التخاطب على دورة تشتمل على مشتركين ضرورة يتبادلان الأدوار.

- أنّ تحليل الكلام عند سيبويه يقوم على الاعتبار الكلّي لكل ما يدور حول دورة التخاطب سواء ما تعلّق بالمشاركين أو بمقام التلفّظ وغير ذلك من القرائن.

### الباب الثالث: الإبهام كصفة لازمة للأوضاع خاصة تنفرد بها اللغة عند

#### النحاة<sup>2</sup>

- يقصد الباحث في هذا الباب تقديم ما يجب تتصف به عناصر الوضع اللغوي لتأدية الأغراض في العملية، من حيث دلالتها على المعاني وما يجب أن تتصف به.

- يرى أنّ الإبهام يقوم بالألفاظ في أصل وضعها لتكون صالحة ليعبر بها المتكلم كيفما شاء.

<sup>1</sup>- انظر: الخطاب والتخاطب، ص43-74.

<sup>2</sup>- انظر: نفسه، ص77-108.

- قام الباحث بتعداد الألفاظ التي حكم سيبويه عليها بالإبهام، وجعل إفادتها مرتبطة بمقام التلفظ بالقول، مثل: أسماء الإشارة والضمائر وغيرها. ورأى أنّ من المبهمات أيضا الأفعال وحروف المعاني.

### الباب الرابع: اللفظ والمعنى في كل من الوضع والاستعمال<sup>1</sup>

- قد بيّن أن سيبويه يقابل بين اللفظ والمعنى، وذلك لكونهما مستقلين تماما من حيث الاستقامة وعدمها، فسلامة اللفظ لا تعني سلامة المعنى، والعكس صحيح.

- بيّن أنّ لكل من الوضع والاستعمال لفظا ومعنى. فلوضع لفظ ومعنى، وللاستعمال لفظ ومعنى.

- بيّن أنّ هناك فرقا بين الدلالة اللفظية والدلالة المعنوية. وبناءه على هذا مفهوم الإفادة عند سيبويه التي ترتبط بالمخاطب وجودا وعدما.

### الباب الخامس: الخبر والإنشاء كمعان للكلام وكأفعال للمتكلم في كلامه أو

بكلامه<sup>2</sup>

- بيّن أنّ المتكلم يستعمل الكلام لا لمجرد الإخبار بل لحمل المخاطب على فعل من الأفعال أو إثارة حال من الأحوال لديه.

- تمييز سيبويه بين ما يطلبه المتكلم، وبين ما يحدثه بكلامه زمن التلفظ. وهي أفعال للمتكلم بكلامه.

- بيّن الفرق بين ما جاء به سيبويه ومن معه وبين ما استقرّ عليه الأمر عند المتأخرين من النحاة والبلاغيين فيما يتعلّق بالخبر والإنشاء.

<sup>1</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، ص 111-162.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 165-197.

الباب السادس: نظرية الخطاب العربية والنظريات الغربية الحديثة في الخطاب:

### محاولة لمقارنة موضوعية وتوضيحية<sup>1</sup>

- هذا الباب هو دراسة مقارنة بين ما جاء به العرب القدامى في ميدان الخطاب

(التداولية)، وبين ما جاء عند المحدثين من الغربيين.

- يرى أنّ ثنائية لغة / كلام عند دي سوسير تشبه إلى حدّ بعيد ما جاء عند

العرب فيما يخص ثنائية الوضع / الاستعمال.

- بيّن أنّ دي سوسير وأتباعه قد أهملوا دراسة الكلام إلى أن جاء من بعدهم من

فلاسفة اللغة وغيرهم من اللسانيين الذين اهتموا به فيما اصطلح على تسميته

بالبراغماتيك. على العكس تماماً نجده ما حدث عند العرب، إذ قد تفتنوا لهذا الميدان

منذ زمن مبكّر جدًّا -سيبويه- وأولوه العناية اللازمة به.

- ثمّ بيّن مختلف الظواهر المتعلقة بما تدلّ عليه الألفاظ من حيث دلالتها

الطبيعية الوضعية أو دلالتها الطبيعية المنطقية قد نال حظه من الدراسة عند الغربيين

المحدثين.

- عقد مقارنة بين ما جاء عند العرب ممّا يتعلّق بالأفعال الكلامية، وبين ما جاء

عند العرب فيما يتعلّق بذلك فيما وضعوه تحت الخبر والإنشاء أو الإيقاع وعدمه.

---

<sup>1</sup>- انظر: الخطاب والتخاطب، ص 201-247.

### ثالثاً: ملاحظات عن الدراسة

نقدّم هنا مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذه الدراسة بناء على قراءتنا لها قراءة فاحصة ناقدة، وهي ملاحظات تحاول أن تقوم العمل وترى له أن يخرج في صفة أحسن ممّا خرج عليه بحسب رؤيتنا لا غير<sup>1</sup>:

1- تتميّز هذه الدراسة باستيعاب الكثير من الظواهر المتعلقة بدراسة الكلام كخطاب، أي دراسته في بعده التداولي، إلّا أنّها قد وقعت في ادّعاء الحصر والإحاطة بكلّ المظاهر التداولية في النظرية النحوية العربية (والبلاغية أيضاً)، وهذا أمر لم نجده فيها، إذ قد أغفلت كثيراً من الأسس التداولية كالقضايا المتعلقة بالإحالة التداولية لمختلف العناصر اللغوية.

2- يظهر جلياً حالة الاختصار والاقتراب أحياناً في هذه الدراسة، وهذا قد أثر عليها من جهة الفهم والإفهام، حيث لم تعط كثيراً من القضايا حقّها اللازم من النظر والاشتغال.

3- يظهر للقارئ أيضاً أنّ هذه الدراسة قد وقعت في كثير من التكرار من حيث التنويع لكثير من القضايا إلى أبواب مع أنّه يمكن دمجها في باب واحد، مثلما نجده في الباب الثاني والرابع، حيث يمكن دمجها في باب واحد.

4- تعدّ هذه الدراسة من أحسن الدراسات العربية التي اشتغلت على الفكر التداولي عند النحاة العرب القدامى بحسب ما وقفنا عليه.

---

<sup>1</sup>- يجب أن ننتبه هنا إلى مسألة مهمّة جدّاً تُعدّ مبدأً ننطلق منه في تقديم ملاحظتنا عن الدراسة، وهو أنّ صاحبها لم يصرّح بأنّه قصد التنبيه إلى الفكر التداولي عند سيبويه دون حصره لمجموع الأدوات والآليات في الكتاب، ممّا يجعلنا ننطلق من أنّه يريد الحصر والإحاطة. ومع التنبيه أيضاً إلى أنّنا لا نقصد تقديم كلّ ملاحظتنا المتعلقة بالدراسة مع أدلتها إذ لا يتسع المقام لذلك، بل نقصد التنبيه فقط.

## المطلب الثاني: دراسة إدريس مقبول للفكر التداولي عند سيبويه.

أنجز الباحث المغربي إدريس مقبول دراسة بعنوان (الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه)<sup>1</sup>، وجاء البحث في بابين كبيرين<sup>2</sup> ناقش فيهما قراءته لكتاب سيبويه. حيث جعل الباب الأول بعنوان: (الأسس الإبستمولوجية)<sup>3</sup>. أما الباب الثاني فجعله بعنوان: (الأسس التداولية). وما يهمننا هنا الباب الثاني من الدراسة لما لها من تماسّ مباشر وعميق بما نريد الاشتغال عليه عند سيبويه، وهو الباب الذي سنوضح إشكاليته وقضاياها مع إبداء ملاحظاتنا عليه.

### أولاً: إشكالية الدراسة

قدّمنا أننا سنُعنى هنا بالباب الثاني لا غير لما ذكرنا من أسباب سابقا، لذا فإننا سنقدّم الإشكالية التي توطر الاشتغال في هذا الباب دون الأول من الدراسة. وتتمثّل إشكالية الباب الثاني في الاشتغال على "النظر النحوي من حيث هو فعالية بنائية وخطابية نعيد بفضلها تنظيم منطق الخطاب النحوي على ضوء الدراسات التداولية الحديثة..."<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - طبعته دار عالم الكتاب للنشر والتوزيع -إريدّ، الأردن-، ط1: 2006.

<sup>2</sup> - ما يهمننا هنا هو الباب الثاني منهما لسببين: 1- أنه يتماسّ تماسا مباشرا بما نشغل عليه. 2- أنّ الباب الأول لا يعنىها هنا من قريب أو من بعيد.

<sup>3</sup> - وهو يريد منه البرهنة على دعواه أنّ سيبويه معتزلي الفكر، وهي فكرة استحوذت تمام الاستحواذ على ذهن الباحث إلى درجة أنه خصّص لها كتابا مفردا بعنوان: (سيبويه معتزليا: حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات -الدوحة، قطر-، ط1: 2015). وليس هذا موضع الكلام عن هذه القراءة، إذ سيكون لها موضع آخر لمناقشتها جملة وتفصيلا بإذن الله.

<sup>4</sup> - الأسس الإبستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص9.

فهي قراءة يقدّمها الباحث لكتاب سيبويه على ضوء ما استجدّ من أبحاث تداولية في الأوساط اللسانية الغربية، فهو يضع نصب عينيه ما أنجزوه في هذا الميدان مستضيئاً به في تفهّم ممارسة سيبويه لتحليل التراكيب اللغوية<sup>1</sup>.

### ثانياً: قضايا الدراسة

قد اشتغل الباحث على الإشكالية السابقة مجيباً عنها في أربعة فصول، نحاول تقديم خلاصتها هنا باختصار شديد<sup>2</sup>:

#### الفصل الأوّل: التداوليات درس لساني جديد<sup>3</sup>

وقد اشتغل فيه الباحث على الفكر التداولي في الدراسات الغربية الحديثة، حيث عقد فيه ثلاثة مباحث، هي مباحث تتعلّق بما يلي:

1- الكلام عن اللسانيات التداولية من حيث: بيان حقيقة التداولية بتعداد تعاريف أهمّ تعاريفها المشتهرة بين المشتغلين بها من الغربيين.

2- الكلام عن مسيرة التداولية التاريخية حتى وصولها إلى ما هي عليه اليوم من حيث: خروج التداولية من حيز الإهمال إلى حيز الاهتمام، وفي ذكر أهم اتجاهاتها مع تعداد الأصول الكبرى التي ترجع إليها مختلف نظرياتها.

3- ذكر من اشتغل بخلاف ما اشتغل عليه الباحث، أو بمثل ما اشتغل عليه.

---

<sup>1</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النّحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 259-261.

<sup>2</sup> - ويجب التنبّه دوماً إلى أنّ الفكر المستحوذ على ذهن الباحث هي اعتزالية سيبويه، فنجد لا يفتأ يقرّها كلّ حين. هذا، ونحاول هنا تقديم دراسته بشكل مقتضب جدّاً في بيان خطوطها العريضة ليتّضح للقارئ الفرق بين ما اشتغل عليه وما نشغل عليه.

<sup>3</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النّحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 262-278.

## الفصل الثاني: الأسس البنائية الواصفة<sup>1</sup>

وقد اشتغل الباحث على ثلاثة مفاهيم وضعها تفسيرا لما قام به سيبويه في كتابه،

وهي كالتالي:

### 1- اللّحن التّداولي<sup>2</sup>:

وقد استند الباحث في التأسيس لهذا المفهوم على باب من كتاب سيبويه هو (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، وهو باب يقَدّ فيه سيبويه أوجه الكلام الطبيعي على خمسة أوجه، بعضها مبني على البنية وبعضها مبني على التداول، وما يهَمّنا هنا النوع الثاني المتعلق بالتداول، إذ يعتمد سيبويه على أسس تداولية في الحكم على استقامة الكلام أو قبحه.

### 2- الإعراب التّداولي<sup>3</sup>:

يرى الباحث أنّ سيبويه يمارس إعرابا له تعلّق تامّ بالمستوى التداولي، فاقترح أنّ الإعراب -عند سيبويه- يراعي مستويين: الدلالي والتداولي.

نجد أنّ الباحث يقترح هذا المفهوم تفسيرا لكثير من تصرفات سيبويه في إعرابه وتفسيره لمختلف الظواهر التركيبية الطبيعية التي سمعت عن العرب، فيجربها سيبويه على اعتماد عناصر تداولية ليس لها أي وجود داخل البنية غير ما تُحدثه داخلها من تغييرات نحوية. وقدّم أمثلة كثيرة على ذلك من الكتاب تُراجع هناك.

---

<sup>1</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النّحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 279-325.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 279-287.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص 287-303.

### 3- السياق والتسييق<sup>1</sup>:

ينطلق الباحث هنا من دعوى أنّ سيبويه يعتمد سيبويه على السياق<sup>2</sup> في التحليل النّحوي، وأنّه يبني عليه في التأسيس للنّحو. واشتغل هنا على:

- بيان أنّ سيبويه ينقل سياق التلفظ للاعتماد عليه في التحليل، مع بيان توقف الدلالة والتفسير على السياق التواصلي.

- توضيح الانتقال من السياق إلى التسييق، والتسييق هو وضع العبارات والتلفظات في سياق معيّن لتحليلها.

- توضيح أنّ سيبويه يعتمد أشدّ الاعتماد على السياق في تحليله للظواهر اللغوية، ويظهر ذلك في استحضار كلّ ما له تعلق بالكلام في التحليل سواء كان ذلك السياق بصريا أم سمعيا أم لمسيا أم شمّيا أم ذوقيا.

### الفصل الثالث: الأسس البنائية التعليلية الشارحة<sup>3</sup>

وقد اشتغل الباحث فيه على عدد من القضايا -منطلقا من التعليل عند سيبويه من أهمّ المبادئ التي يقوم عليها النظر النّحوي عنده-، وهذا مجملها:

### 1- المتكلم والمخاطب<sup>4</sup>:

- ينطلق الباحث في هذه القضية من أنّ عنصري المتكلم والمخاطب من صميم البحث التداولي الحديث، وقد أولاهما سيبويه الاهتمام البالغ في تحليلاته للتركيب

---

<sup>1</sup>- انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النّحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص304-325.

<sup>2</sup>- نلاحظ أنّ الباحث يطلق السياق هنا على العناصر غير اللسانية.

<sup>3</sup>- انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النّحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص327-374.

<sup>4</sup>- انظر: نفسه، ص330-350.

النحوية، فهو دائم الربط بين المتكلم والمخاطب في تفسيره مختلف الاستعمالات اللغوية.

- يرى أنّ سيبيويه يعتمد في تحليلاته التداولية على حصول الفائدة، وهي تكاد توازي مفهوم القاعدة الإخبارية Loi d'informativité عند صاحبي نظرية الحصافة.

- يرى أنّ سيبيويه يعتمد على الخلفية المشتركة بين المتكلم والمخاطب وما يحمله في عملية التحليل للتركيب اللغوية مع إعطائه الأمثلة على كلّ ذلك.

- يرى أنّ سيبيويه يعتمد على مفهوم التباعد المكاني بين المتكلم والمخاطب في عملية التحليل والوصف والتفسير.

- يرى أنّ العلاقة بين المتكلم والمخاطب قائمة على الوضوح وعدم اللبس.

## 2- الإسناد والمهمّة التكمية<sup>1</sup>:

- ينطلق الباحث من الباب الذي عقده سيبيويه للإسناد في مقدّمات كتابه.

- يرى أنّ مفهوم الإسناد عند سيبيويه له تعلق بالنظرة التواصلية في بعدها التداولي، وذلك لتوقف تمام الفائدة على ذلك.

## 3- في التوجيه بالقصد<sup>2</sup>:

- ينطلق الباحث من إعادة الاعتبار لمفهوم القصد في التداولية الغربية الحديثة بعدما طال تهميشه وإقصاؤه.

---

<sup>1</sup>- انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النحوي عند سيبيويه، إدريس مقبول، ص350-354

<sup>2</sup>- انظر: نفسه، ص355-374. مع التنبيه دوماً إلى إتيان الباحث بأمثلة كثيرة من الكتاب تدلّ على ما ينسبه لسيبيويه.

- يرى أنّ سيبويه يعتمد اعتماداً تاماً على مفهوم القصد في مختلف تحليلاته.

## الفصل الرابع: من تداولية الاعتزال<sup>1</sup>

نقدّم هنا أهمّ القضايا التي اشتغل عليها الباحث في هذا الفصل:

### 1- الكلام في خلق القرآن والمنطق التداولي / التواصل في عند المعتزلة<sup>2</sup>:

- ينطلق الباحث دوماً من دعواه اعتزالية سيبويه، فيرى أنّ سيبويه متأثر بالمعتزلة في نفي الكلام عن الله -عزّ وجلّ- مستدلاً بموضع من الكتاب يزعم دلالاته على ما يريد. وأنّ سيبويه يعتمد على عوامل تداولية لنفي ذلك.

### 2- في تداوليات التجوّز والانتساع<sup>3</sup>:

- ينطلق من قيام تداولية سيبويه بشكل لافت على الانتساع والتجوّز<sup>4</sup>.  
- يرى أنّ ظاهرة الانتساع والتجوّز عند سيبويه تشمل جميع مستويات التحليل من المفرد إلى التركيب.

- يرى أنّ تداولية سيبويه تقوم على دراسة الاستعمال في أبعاده المختلفة.

- يرى أنّ تحليلات سيبويه تقوم على هذه الظاهرة بشكل غير خفي أبداً.

---

<sup>1</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 375-395. ونعيد تكرار الملاحظة السابقة من أنّ فكرة اعتزالية سيبويه تسيطر على ذهن الباحث بشكل لافت، حيث لا يتأخر أبداً في نسبته إلى مذهبهم.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 375-382.

<sup>3</sup> - انظر: نفسه، ص 382-395.

<sup>4</sup> - يرى الباحث أنّ الشافعي متأثر بسيبويه في هذا الباب، وأنّ الشافعي لم يصرح بذلك. وهو رأي عجيب جداً لأننا نرى أنّ العلوم الإسلامية متداخلة جميعاً، ولا يمكن أن ندّعي أخذ أحد عن أحد إلا بدلالة واضحة ظاهرة.

## ثالثاً: ملاحظات عن الدراسة

نقدّم هنا مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذه الدراسة بناء على قراءتنا لها قراءة فاحصة ناقدة، وهي ملاحظات تحاول أن تقوم العمل وترى له أن يخرج في صفة أحسن ممّا خرج عليه بحسب رؤيتنا لا غير، إذ نجد أنّ صاحب الدراسة<sup>1</sup>:

1- نرى أنّ أكبر مشكلة تواجه قارئ هذه الدراسة هي تصميم الباحث الكبير على اعتزالية سيبويه، ممّا يجعل القارئ أمام محاولة من الباحث للسيطرة الفكرية عليه.

2- نرى أنّ قضية اعتزالية سيبويه التي سيطرت على فكر الباحث أثرت بشكل كبير على دراسته، ممّا جعل البحث في شقّه التداولي يتأثر بشكل سلبي بذلك. فلم يعد الباحث همّه الاشتغال على تداولية سيبويه بقدر ما يريد إثبات اعتزاليته.

3- نرى أنّ الباحث قد اشتغل على الفكر التداولي عند سيبويه مع أنّه لم يعمل باستيعابها بشكل محكم وتامّ مع أنّه لم يقدم تنبيهها أنّه سيدرس بعض الجوانب منها.

4- نرى أنّ الباحث اشتغل على الفكر التداولي عند سيبويه من حيث بعض الآليات والأدوات ذات البعد التداولي غير أنّه لم يوفها حقّها من البحث العميق كاشتغاله على المتكلم والمخاطب مثلاً مع عدم استيعابه لما يقوم عليه اعتماد سيبويه عليهما كاستراتيجية تحليلية.

5- نرى أنّ الباحث اشتغل على مفهوم الإسناد عند سيبويه غير أنّه لم يدرك الفرق الذي يقيمه سيبويه بين الإسناد وبين البناء في كتابه.

---

<sup>1</sup>- يجب أن ننتبه هنا إلى مسألة مهمّة جدّاً تُعدّ مبدأً ننطلق منه في تقديم ملاحظتنا عن الدراسة، وهو أنّ صاحبها لم يصرّح بأنّه قصد التنبيه إلى الفكر التداولي عند سيبويه دون حصره لمجموع الأدوات والآليات في الكتاب، ممّا يجعلنا ننطلق من أنّه يريد الحصر والإحاطة. ومع التنبيه أيضاً إلى أنّنا لا نقصد تقديم كلّ ملاحظتنا المتعلقة بالدراسة مع أدلتها إذ لا يتسع المقام لذلك، بل نقصد التنبيه فقط.

## المطلب الثالث: مقال مختار اشتغل على الفكر التداولي عند سيبويه

نختار هنا مقالا واحدا اشتغل صاحبه على الفكر التداولي عند سيبويه<sup>1</sup>، مع التأكيد على أنّ طبيعة المقال الاشتغال على قضية واحدة في الغالب من قضايا الفكر التداولي، وبحث ما قدّمه سيبويه فيها من آليات واستراتيجيات تخص النظر إلى الكلام على أسس تداولية.

وهذا المقال هو للباحث السعودي علي بن موسى شبير بعنوان: (العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب في كتاب سيبويه -مقاربة تداولية-) <sup>2</sup>، وترجع أسباب اختيارنا لهذا المقال إلى:

1- أنّه مقال متعلّق أولاً بكتاب سيبويه مدونة الاشتغال المشتركة.

2- أنّه عالج قضايا نراها من صميم البحث التداولي عند سيبويه.

3- أنّه عالج القضية بالروح التي نشغل بها أيضا في هذه الدراسة.

### أولاً: إشكالية المقال

ينطلق صاحب المقال من أنّ بحثه "ينتظم في سلك الدراسات التداولية التي تُعنى في تفاصيلها بشأن طرفي الخطاب: المتكلم والمخاطب، ويروم الكشف عن العلائق والأحوال المشتركة بينهما، من خلال وصف تحليلي لها في كتاب سيبويه"<sup>3</sup>.

من خلال هذا الكلام التقديمي للبحث يظهر لنا أنّ إشكاليته هي:

---

<sup>1</sup> - اخترنا مقالا واحدا لأنّ الإطالة بعدد المقالات لا طائل تحته من حيث المبدأ، إذ ليس غرضنا التكاثر والتعداد، بل التنبيه إلى اشتغال غيرنا من الباحثين على هذه القضية.

<sup>2</sup> - نُشر بمجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، 2017، ص357-372.

<sup>3</sup> - نفسه، ص357.

كيف وصف وفسّر سيبويه في كتابه العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب؟.

هذا، مع أنّ صاحب البحث لم يطرح الإشكالية على شكل سؤال واضح المعالم يقدّم الموضوع المشتغل عليه، ويحدّد مجال البحث، ويبين حدوده.

### ثانياً: قضايا المقال

يناقش صاحب المقال إشكالية بحثه في أربعة محاور، نوردّها ملخصين ما أورده فيها من أسس ومبادئ بنى عليها سيبويه تحليله وتفسيره للظواهر اللغوية تداولياً:

#### المحور الأول: الحوارية بين المتكلم والمخاطب<sup>1</sup>

ينطلق الباحث من مسلمة قيام العملية التواصلية على مبدأ الحوار بشكل لا شكّ فيه مطلقاً، ومن ثمّ فإنّ العلاقة هنا بين المتكلم والمخاطب قائمة على الأخذ والعطاء في الكلام. ويرى أنّ سيبويه قد تنبّه إلى هذه الخاصية التواصلية وأقام على ضوئها عملية تحليل وتفسير الظواهر التركيبية بشكل واضح.

وجاء الباحث في هذا المحور بمجموعة من النماذج استخرجها من كتاب سيبويه ليبدّل بها على ما ينسبه لسيبويه من اعتماده على هذا المحور في التحليل والتفسير.

#### المحور الثاني: مراعاة موطن اللبس<sup>2</sup>

ينطلق الباحث في هذا المحور من أنّ سيبويه قد تنبّه لقضية خرق قاعدة من قواعد التخاطب، وهذا بناء على ما قدّمه في أول كتابه في باب (اللفظ للمعاني)، حيث منع وقوع اللبس سواء تعلق بالألفاظ أو التراكيب.

<sup>1</sup> - انظر: العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ص 358-360.

<sup>2</sup> - انظر: نفسه، ص 360-361.

ثم يعطي أمثلة من الكتاب تبين اعتناء سيبويه بهذا المحور تمام العناية، خاتماً أمثله لكلمة منهجية جامعة لكل ما مرّ، وهي كلمة سيبويه حين يصف المتعمد للإلباس بأنه "ملغزٌ تاركٌ لكلام النَّاس الذي يسبق إلى أفئدتهم".

### المحور الثالث: الأشكال التواصلية غير الشفهية<sup>1</sup>

يعدّ هذا المحور أكثر المحاور التي اعتنى بها الباحث من حيث التقسيم والتدليل والتمثيل والشرح والتوضيح. حيث ينطلق الباحث في اشتغاله على هذا المحور من مبدأ أنّ سيبويه يعتمد اعتماداً واضحاً على الأشكال التواصلية غير الشفهية في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها باستحضار مختلف تلك الأشكال. ورأى أنّ سيبويه شديد العناية بتلك الأشكال ويهتم بها كثيراً في تحليل التراكيب.

وقد ذكر الباحث لها أنواعاً عدّة بلغت ستة أنواع، هي: التواصل البصري، والتواصل السمعي، والتواصل اللمسي، والتواصل الشمي، والتواصل الذوقي، وسادسا الحركات الجسدية ودورها في إنجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب إضافة إلى حالتها الذهنية.

وقد استحضر الباحث مجموعة من الأمثلة استخرجها من كتاب سيبويه يدلّ بها على كلّ نوع من تلك الأنواع سابقة الذكر، مع التنصيص على أنّ سيبويه اعتبر تلك الأنواع جميعها في دراسته الظواهر التركيبية.

---

<sup>1</sup> - انظر: العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ص 361-366.

## المحور الرابع: المجال الزماني والمكاني<sup>1</sup>

ينطلق الباحث في هذا المحور من أنّ سيبويه قد استفاد كثيرا من هذا المجال في تحليلاته للتراكيب النحوية اعتمادا على مجال الزمان أو مجال المكان.

### 1- مجال الزمن:

وجد الباحث أنّ سيبويه يعتمد على الزمن المشاهد الحاضر حال التلفظ بالكلام في تحليل وتوجيه التراكيب النحوية. وجاء بمجموعة من الأمثلة التي استخرجها من كتاب سيبويه يظهر فيها بشكل واضح اعتماد سيبويه على هذا المجال في التحليل.

### 2- مجال المكان:

وجد الباحث أنّ سيبويه يعتمد على مكان فعل التلفظ من حيث بعد كلّ من المتكلم والمخاطب وقربهما في تحليل وتوجيه التراكيب النحوية. وقد جاء بمجموعة أمثلة استخرجها من كتاب سيبويه يظهر فيها بشكل واضح اعتماد سيبويه على هذا المجال في التحليل والوصف للظواهر اللغوية.

---

<sup>1</sup> - انظر: العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ص366-368.

## ثالثاً: ملاحظات على المقال

نحاول تقديم ملاحظات متعلّقة بالمقال قائمة على قراءتنا له قراءة فاحصة ناقدة، وهي ملاحظات تحاول أن تقوم العمل وترى له أن يخرج في صفة أحسن ممّا خرج عليه بحسب رؤيتنا لا غير، إذ نجد أنّ صاحب المقال قد<sup>1</sup>:

1- حصر تلك العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب في أربعة محاور، وهي في رأينا غير كافية ألينة لأنّ كثيراً من العلائق والأحوال المشتركة خارجة عن تلك المحاور، إذ لا تدخل في تلك الأطر التي وضعها الباحث<sup>2</sup>.

وعلى هذا فلا بدّ من زيادة محاور أخرى تحصر تلك الآليات غير الداخلة فيما أبداه الباحث، ممّا يساهم في الكشف عن الفكر التداولي عند سيبويه فيما يتعلّق بالمتكلم والمخاطب فحسب، ولا نقصد غير ذلك من الآليات التداولية<sup>3</sup>.

2- عدّ المحور الثاني من جملة المحاور مع أنّه يمكن أن ندرجه في المحور الأوّل المتعلّق بالحوار بين المتكلم والمخاطب، لما لظاهرة رفع اللبس من التعلّق بطبيعة الحوار الذي تنشأ بين المتكلم والمخاطب بناء على مبدأ الوضوح الذي هو من جملة مبادئ التعاون الحوارية بينهما.

---

<sup>1</sup> - يجب أن ننتبه هنا إلى مسألة مهمّة جدّاً تُعدّ مبدأً ننتقل منه في تقديم ملاحظتنا عن المقال، وهو أنّ صاحبه لم يصرّح بأنّه قصد التنبيه إلى تلك العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب دون حصره لها، ممّا يجعلنا ننطلق من أنّه يريد الحصر والإحاطة.

<sup>2</sup> - من مثل ما نجده فيما يتعلّق بيما يحمله كلّ من المتكلم والمخاطب من معارف موسوعية.

<sup>3</sup> - إذ لم نلزم الباحث إلا ما التزمه هو، وليس من شرطه الاشتغال على التداولية عند سيبويه بشكل كامل، بل ما تعلّق منها بالمتكلم والمخاطب.

3- أعطى المحور الثالث الحظ الأوفر من النظر والبحث والاشتغال أكثر ممّا أعطى لغيره من المحاور مع أهميّتها عند سيبويه من حيث الكم الهائل من تحليلاته المبنية عليها.

4- أهمل مبدأ من مبادئ التحليل التداولي له أهميته عند سيبويه لانبنائه على العلاقات والأحوال المشتركة، وهي الإشارات وما تعود عليه، وهو بحث يحتاج إلى الكلام طويل، ونظر عميق من قبل الباحثين المشتغلين بالتداولية عند سيبويه، لا نقصد أن يشتغل به تمام الاشتغال بل نقصد أن يشير إليه إشارة كافية.

5- أهمل مبدأ مهمًا ممّا له علاقة بكلّ من المتكلم والمخاطب هو الخلفية المشتركة بينهما ممّا يساهم في إنجاح عملية التواصل من حيث الفهم والإفهام، وهو مبدأ له أهميته في بناء مختلف العمليات التواصلية ومختلف الوضعيات التخاطبية.

## المبحث الثاني: مدونة سيبويه مدونة تداولية

نشتغل في هذا المبحث على التدليل على قضية تخصّ كتاب سيبويه في بعده التداولي، وهي مدونته التي أجرى تحليله عليها. إذ ندّعي أنّها ذات طبيعة تداولية، بمعنى أنّها ليست بمدونة تشتمل على مجموعة من الجمل اللغوية مبتورة من ملبساتها<sup>1</sup>.

ولنا للتدليل على هذه الدّعى عدّة مطالب: ننتقل أولاً من تحديد مفهوم المدونة في الفكر اللساني الغربي الحديث مروراً ببيان طبيعتها وصولاً إلى ما نريده من الكلام على مدونة سيبويه.

### المطلب الأول: مفهوم المدونة<sup>2</sup> Corpus في الفكر اللساني الغربي الحديث

إذا رجعنا إلى مختلف الكتابات المتعلقة باللسانيات في الفكر اللساني الغربي سواء في الكتب المخصصة لمسائل اللسانيات أو في المعاجم المخصصة للمصطلحات الموظفة في اللسانيات وتحليل الخطاب. وهنا سنحاول الرجوع إلى كليهما لنتبيّن مفهوم المدونة كما أراده أصحابها مع ضرورة التنبيه على أوجه الفرق بين المدونة كما يقدهم البنويون والمدونة كما يقدهم أصحاب تحليل الخطاب كما سنرى في المطلب الموالي فيما يخص طبيعة المدونة.

---

<sup>1</sup> - القصد من هذا المبحث هو التدليل على دعويين اثنتين: الأساسية المتمثلة في الدفاع عن ادّعاء كون مدونة سيبويه مدونة تداولية بامتياز، والفرعية المتمثلة في الدفاع عن ادّعاء الفكرة التداولية عند سيبويه.

<sup>2</sup> - نختر في ترجمة (Corpus) المقابل (مدونة) تبعاً للحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر - الجزائر، دط: 2012، ص 267. وليس (المتن) كما يترجمها غيره مثلما نجده عند مصطفى غلفان: انظر: اللسانيات البنوية، ص 81. مع أنّ عبد القادر الفاسي الفهري قد أورد المقابلين معاً مع إيراده المقابل (متن) على المقابل (مدونة)، معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتّحدة - بيروت، لبنان -، ص 64.

1- المدونة "هي مجموعة من النصوص جُمعت في مكان معيّن وزمان معيّن بغية وصفها الوصف العلمي من الناحية اللغوية"<sup>1</sup>.

2- "المدونة مجموعة معطيات لغوية مختارة ومنظمة وفق معايير لسانية تعبر عن عينة لغوية"<sup>2</sup>.

هذان التعريفان ينتميان إلى الأدبيات البنوية السلوكية ذات الطابع الوصفي المحايث Immanent المغلق، حيث تكون المدونة معطى لسانيا ذا طبيعة منفصلة عمّن أنتجها أو بملايسات الإنتاج، وتكون على هذا ذات بعد محسوس حيث يتمّ جمع معطيات لغوية حسية محدّدة ومعلومة.

4- "في بعض الأنحاء، منها التوليدية، تهدف إلى تقديم عدد غير منتهٍ من الجمل الممكنة، لا تتطلق من مدونة، التي لا تكون مشكلة، بل هي قواعد لإنتاج الجمل، تُراقب الملفوظات فيها من قبل الناطقين الفصحاء Des locuteurs natifs"<sup>3</sup>.

قد جننا بهذا التعريف لنتبين مفهوم المدونة كما تقدّمها النظرية التوليدية مع تشومسكي، إذ ليست ذات طابع ملموس محسوس موجود أمام الباحث كمعطيات مسبقة يجري عليها البحث، بل مجموعة من القواعد في ذهن المتكلم الفصيح بلغته، يتمّ من خلالها تشكيل ما لا يُحصى من النصوص وأيضا فهم ما لا يُحصى منها.

---

<sup>1</sup> - La description linguistique, Le langage, Encyc. De la Pléiade, Gallimard, Paris, 1968, p143.

<sup>2</sup> - Dictionnaire d'analyse du discours, p148

<sup>3</sup> - Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et autres, p123

3- "يتمّ إنشاء النّحو الوصفي للغة من مجموع الملفوظات Enoncés التي نقدّمها للتحليل والتي تُشكّل مدونة البحث"<sup>1</sup>.

4- "بالنسبة للمؤرخين واللسانيين المتعاونين على تحليل الخطاب في سنوات 70، المدوّنة هي مجموعة ملفوظات Enoncés منتظمة في سلسلة سيُخضعونها لإجراءات لسانية صارمة"<sup>2</sup>.

قد أتينا بهذين التعريفين لنوضّح التطور الذي حصل فيما بعد في ميداني اللسانيات وتحليل الخطاب، ممّا أدّى بدوره إلى تغيّر في مفهوم المعطيات المجموعة، فكما مرّ مع البنية اللسانية السلوكية كانت معطيات سكونية جاهزة معزولة عن ملابساتها، فأصبحت معطيات ذات طابع متحرّك آخذة في الاعتبار كلّ ملابسات الخطاب، إذ أصبحت ملفوظات متحرّكة بدل معطيات لغوية سكونية جامدة، بمعنى آخر أصبحت معطيات منظور إليها مع فعل التلفظ أي داخل الاستعمال، ممّا أعطاها البعد التداولي المطلوب.

يظهر لنا ممّا تقدّم التطور الذي حصل لمفهوم المدونة في الفكر اللساني الغربي انطلاقاً من المفهوم البنوي السلوكي، إلى المفهوم التوليدي الذهني، إلى المفهوم الخطابي التداولي.

---

<sup>1</sup> - Dictionnaire de linguistique, p123

<sup>2</sup> - Dictionnaire d'analyse du discours, p151

## المطلب الثاني: طبيعة المدونة في الفكر اللساني الغربي الحديث

حين نرجع إلى الكتابات اللسانية أو القواميس المصطلحية الخاصّة باللسانيات فإننا سنقف على مجموعة من الخصائص والمميّزات التي تميّز المدونة عند كلّ توجه مما مرّ بنا في المطلب السابق. حيث تنتوع إلى نوعين كبيرين، هما: الفكر ذو البعد البنوي، والفكر ذو البعد التداولي.

### 1- طبيعة المدونة في الفكر اللساني البنوي:

تتميّز المدونة في الأدبيات التداولية على حسب توجه أصحابها حيث نجدها تنتوع إلى نوعين كبيرين:

#### النوع الأول: طبيعة المدونة عند أصحاب البنوية السلوكية

تتميّز المدونة اللسانية عند المشتغلين باللسانيات البنوية ذات الخلفية السلوكية بميزتين اثنتين تحقّق لها طبيعتها المختلفة عن غيرها من المدونات ذات الخلفيات الأخرى.

#### الميزة الأولى: المدونة عندهم مجموعة علامات لا اتصال لها بمنتجها

ينطلق البنويون من الأساس الذي وضعوه إطارا مرجعيا لممارستهم تحليل العبارات اللغوية، وهو مبدأ المحايثة Immanent الذي يحيل على دراسة اللغة في إطار علاقاتها الداخلية دون أي اعتبار لملايسات فعل التلفظ كما نجده عند أصحاب تحليل الخطاب والتداولية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - Dictionnaire de linguistique, p240

هذا المبدأ كان له أثره الكبير في قضيتين مترابطتين: طبيعة التحليل البنوي، وطبيعة المدونة. وما نريد بيان حقيقته هنا هو تأثير هذا المبدأ على طبيعة المدونة عندهم، إذ هي ذات طبيعة محايدة، بمعنى أنّ جمع المدونة يكون بجمع النصوص والعبارات اللغوية من دون اعتبار لملاسات فعل تلفظها، أي دون ربط للألفاظ والعبارات بمقام التلفظ، أو بالمتلفظ، أو بالمتلقي، أو بما يدور في مقام التلفظ من اعتبارات غير لغوية. وهو المطلوب بيانه في هذا المبحث لا غير.

### الميزة الثانية: المدونة عندهم مغلقة

نجد أن البنوية باختلاف مدارسها تدعو إلى اعتماد مدونة مغلقة وترى ذلك ضرورة منهجية، إذ يحقق هذا المبدأ عندهم الموضوعية الضرورية ليكون الوصف اللغوي متسا بالعلمية المطلوبة، هذا هو الغرض المنهجي من اعتماد غلق المدونة.

أمّا عن تبريراتهم لاختيار غلق المدونة كمبدأ يحقق الموضوعية وعدم اختيارهم لمبدأ آخر فيرون أنّ ذلك يساهم في منع تدخّل ذاتية الباحث عن طريق التغيير في المعطيات اللغوية المجموعة سواء بالزيادة أو بالنقصان ليحقق أغراضا ذاتية غير علمية ولا موضوعية<sup>1</sup>.

هذا، وقد اشترطوا للمدونة أيضا شروطا تحقّق هذا المبدأ من حيث الشكل والمضمون والعناصر الواجب توفرها، وهي باقتضاب شديد<sup>2</sup>:

1- التمثيلية: أن تكون العينة ممثلة -على حسب الإمكان- للظاهرة المدروسة.

---

<sup>1</sup> - انظر: 2<sup>ème</sup> Eléments de linguistique générale, André Martinet, A.Colin, Paris, 1960, ed, 1967, p31.

<sup>2</sup> - انظر: Dictionnaire de linguistique, p123، حيث التمثيلية تقابل في الفرنسية Représentatif، والشمولية تقابل في الفرنسية Exhaustif.

2- الشمولية: أن تكون محتوية -على الأغلب- على الظواهر اللغوية الحقيقية.

3- غير مختلطة: أن تكون منسجمة داخليا منتمية لنوع واحد.

### النوع الثاني: طبيعة المدونة عند أصحاب البنية الذهنية

تتميز المدونة عندهم بكونها غير ذات طبيعة ملموسة محسوسة تُجمع جمعا من قبل باحثين من ناطقين فصحاء معينين في وقت معيّن ومكان معيّن، بل هي ذات بُعد ذهني عقلي، وهو ما نوضحه بما يأتي:

المدونة هي مجموعة من القواعد الذهنية تحكم على الاستعمال بالنحوية أو بغير النحوية، حيث يستند الباحث في الحكم على حدس Intuition الناطق الفصيح، ولا يستند إلى مدونة ذات معطيات لغوية موجودة سلفا<sup>1</sup>.

إذ نجد أنّ تشوسكي يعتمد في هذا على مبدأ مهم يبني عليه هذا الحكم، وهو أنّ الوصف عنده يقوم على الجانب الإبداعي اللغوي عند المتكلم الفصيح أو المثالي، هذا الجانب الذي يجعله قادرا على الإنتاج والحكم على ما لا يتناهى من الجمل بالنحوية أو بغيرها، ممّا يعطي لهذا الجانب صفة الحيوية والنشاط والحركية بخلاف الوصف المعتمد على المتن الجاهز ذي الطبيعة السكونية<sup>2</sup>.

هذا، وقد اقترح تشومسكي بدلا للمدونة اللسانية آلية اعتمدها في التنظير والتفسير للطبيعة الخلاقة والجانب الإبداعي اللغوي لدى المتكلم الفصيح أو المثالي، هي الاستبطان Introspection، إذ بحسبه لا يمكن الوصول إلى مجموع القواعد والأسس التي تقوم عليها تلك القدرة وذلك الجانب الإبداعي إلا باستبطان تلك القدرة،

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire de linguistique, p257

<sup>2</sup> - انظر : نفسه، p126

والتوسل بحدس المتكلم الفصيح أو المثالي للوصول إلى تلك القدرة التي تسمح له بالإنتاج والفهم على ما لا تنهى من الجمل بالصحة أو الخطأ، مع الحكم أيضا على ما لا تنهى من الجمل بالانتماء إلى اللغة محل الدراسة أو بعده<sup>1</sup>.

## 2- طبيعة المدونة عند المشتغلين بتحليل الخطاب:

قد رأينا ممّا مرّ معنا قريبا أنّه قد حدث تطور كبير في مفهوم المدونة مع المشتغلين بتحليل الخطاب والتداولية، حيث تتميز المدونة عندهم بميزات ذات طبيعة تواصلية كما مرّ، وهذا ما يدعونا إلى بيان تلك المميزات كما يلي:

### الميزة الأولى: المدونة عندهم ذات طابع تواصلية

ممّا يلفت الانتباه في تحديد المدونة عند المشتغلين بتحليل الخطاب هو إضافتهم مصطلح جديد للتعريف، هو مصطلح الملفوظ *Enoncé* ذو الطبيعة التواصلية<sup>2</sup>، فلا بدّ من التركيز على هذه الإضافة لبيان ما تتميز بها من بعد تواصلية وتداولية.

فالملفوظ لا يتحدّد على حسب كثير من الدارسين إلا من خلال تقابلات مع غيره من المصطلحات القريبة منه في الحقل المعرفي الواحد، وما يهّمنا هنا هو تقابل الملفوظ مع الجملة *Phrase* في ميدان التداولية، إذ الجملة عندهم هي بنية خارج الاستعمال يتوافق مع ملفوظات غير منتهية في سياق، حيث تُطلق الجملة غالبا على متوالية من الكلمات منظمة بالتوافق مع علم التراكيب، أمّا الملفوظ فهو تحقيق جملة في مقام محدّد<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire de linguistique, p214-215

<sup>2</sup> - انظر : Dictionnaire d'analyse du discours, p151

<sup>3</sup> - انظر : نفسه، p222.

فالتركيز على الطبيعة التواصلية من خلال ربط تحقيقه بالمقام المحدد مسبقا هو ما تتميز به المدونة عند المشتغلين بتحليل الخطاب.

### الميزة الثانية: انفتاح المدونة

يقرّ المشتغلون بتحليل الخطاب باستحالة غلق المدونة اللسانية عكس ما يشترطه البنيويون كما مرّ سابقا. إذ قد انتبه هؤلاء إلى ضرورة فتح المدونة على كلّ ما يدخل في تركيب المدونة من مختلف العلاقات بين الأشكال اللغوية والوضعيات الاجتماعية. مع الأخذ بعين الاعتبار استدلالات المتلقي في تركيب المدونة مثلما يقع في تأويلها، وهذا كلّه يفتح النصّ على سياق الاشتغال التأويلي.

هذا كلّه دعاهم إلى فتح المدونة على كلّ ملابسات إنتاج النصوص والخطابات والملفوظات: على المقام وعلى المتلقي وتأويلاته، وعلى علاقة النصوص أو الخطابات فيما بينها. حيث يخرجنا هذا كلّه عن أن نبقي سجناء الألفاظ والعبارات الظاهرة دون الغوص إلى ما وراء كلّ ذلك.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - انظر : Dictionnaire d'analyse du discours, p151-152.

### المطلب الثالث: المدونة عند سيبويه

نريد أن بيّن هنا مسألة نراها مهمّة، وهي بيان حقيقة المدونة عند سيبويه، وننطلق هنا من دعوى نبرهن عليها وهي: المدونة عند سيبويه مدونة تداولية بامتياز. إذ لا يفتأ سيبويه في كتابه من النقل عن كلام العرب مع نقل ما صاحبه من ملابسات تخص المتكلم أو السامع أو المقام.

وهو بهذا يخالف ما استقر من أدبيات تخص المدونة في أوساط أصحاب الاتجاه البنوي بمختلف مدارسه الذين ينظرون إلى الكلام بمعزل عن كلّ ملابساته، ويقرب إلى حد كبير بما استقر عند الأوساط المهتمة بما يصاحب الكلام وهم أصحاب التوجه التداولي، الذين يولون الملابسات المصاحبة للكلام الأهميّة الواجبة لها.

ونركز هنا على مسألة نراها مهمّة أيضاً، وهي أنّ هذه الممارسة من قبل سيبويه ومن قبله أو عاصره أو من جاء بعده هي ممارسة عن وعي تام وليست ممارسة اعتباطية غير واعية، ونحن بهذا ننطلق من أنّ كل ممارسة من قبل سيبويه لكلّ آلية من الآليات التي ننسبها إليه هي ممارسة واعية تمام الوعي بالأسس النظرية، وما علينا نحن إلا محاولة تتبع هذه الأسس لاكتشافها من خلال ممارسته التحليلية لكلام العرب المسموع منهم بما يلابسه من أحوال. ونحن هنا سنكتفي بنقل قول أول منظر لأصول الممارسة النحوية، وهو ابن جني في نص مهم بيانا لهذا الأساس وهو اعتبار الأحوال والملابسات في عملية التحليل النحوي، يقول: "أهل هذه اللغة جروا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس ... لأنّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبون الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده وبما تدل عليه الحال... وإتّما يُعتمد في تحديد الغرض بما يصحب الكلام من أوله إلى آخره أو بدلالة الحال فإن لها في إفادة

المعنى تأثيرا كبيرا وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها"<sup>1</sup>، هذا نص من النصوص المؤسسة للنظرية العربية للممارسة النحوية.

وما نزيده هنا هو بيان ما قام به سيبويه من الاعتماد على هذه الملاحظات الخارجية في جمع المدونة، يقول الحاج صالح: "ولا بدّ من التنبيه على أنّ السماع هو مشاهدة لا للكلام فقط بل لكل ما يجري في التخاطب من كلام وحركات وإيماء وكل ما يوجد فيه من قرائن في حال الحديث (Situation) كما يقول سيبويه. ثم الكلام هو ألفاظ ومعانٍ وأغراض، زيادة على ذلك، يقصدها هي بالذات المتكلم. وكل هذا يشاهده ويسجّله الباحث أو يستنتجه من حال الحديث والقرائن"<sup>2</sup>، فمن هذا النص المهم جدا نستنتج أنّ الحال المصاحبة للكلام عند سيبويه نوعان:

### 1- النوع الأول: الحال المشاهدة

وهي الحال التي نقلها سيبويه عن العرب الفصحاء مع الكلام الذي نقله عنهم مما شاهده هو أو شاهده غيره ممن شافهم من قبله أو ممن عاصره، وهو هنا ينقل هذه الحال خلال تحليله كلامهم وبيان ما يقصدون وما يريدون في مختلف مخاطباتهم الشفوية والكتابية (وهو ينزل المكاتبة منزلة المشاهدة). ومن خلال بيان الكيفية التي يحمل بها المخاطب أو السامع أو القارئ كلامهم على المعنى الحقيقي بالقصد من قبل المتكلمين حاضرين وغائبين.

---

<sup>1</sup> - المنصف شرح تصريف المازني، ابن جني، تحقق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم - مصر، - ط1: 1373-1954، ص255.

<sup>2</sup> - منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص97.

وقد اعتمد سيبويه في تحليلاته اللغوية المختلفة للعبارات اللغوية على ما شاهده من أحوال المتكلمين وما دار بينهم من ملابسات تساعد على التفهم الجيد لما يريدون مما يتخاطبون به. ونحن هنا نورد مجموعة من المواضع توضّح المقصود:

**1-1** - قد عقد سيبويه بابا في كتابه مبناه على المدونة التداولية التي نورد كلام سيبويه هنا توضيحا لاعتماده عليها في تحليله كلام العرب، وهذا الباب هو (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل)<sup>1</sup>، وهو باب بناه سيبويه على مفهوم المقام مستحضرا له في جميع تحليلاته للكلام معتمدا عليه في بناء تفسيراته على ما يجري في أثناء عملية التخاطب بين قطبيه. فنجد سيبويه يعتمد على الأحوال والمقام وملابسات الخطاب في تحليله الكلام، فهو يحلل الكلام في أثناء عملية التخاطب ناقلا المقام كما هو مستعينا به. وهو المطلوب هنا.

يقول سيبويه موضحا الباب: "وذلك قولك: (زيدا، و: عمرا، و: رأسه). وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعلمه، فقلت: زيدا، أي: أوقع عمالك بزيد. أو رأيت رجلا يقول: أضرب شرّ الناس، فقلت: زيدا. أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعته فقلت: حديثك. أو قديم رجل من سفر فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل بعمله أنّه مُستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه".<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص128.

<sup>2</sup> - نفسه.

فهذا الموضوع مهمّ في الكتاب يُظهر فيه سيبويه اعتماده اعتماداً كلياً على مفهوم المقام مستحضراً إياه في تحليله الكلام، فسيبويه هنا ينقل المقام الذي قيل فيه الكلام ليُوضح مكان الحذف فيه<sup>1</sup>.

وما يلفت الانتباه هنا أنّ سيبويه ينقل المقام كما هو في مقام التواصل، وهو ما أردنا بيانه هنا، وهو المطلوب.

**1-2-** يعتمد سيبويه على تحليل الكلام معتمداً على ما ثبت في مقامه من ملايسات، فهو ينقل المقام كما هو واعياً أهميته في عملية التحليل. وهذا كلّهُ يؤكد ما نريده هنا من أنّ مدونة سيبويه مدونة تداولية بامتياز، إذ لا يكتفي نقل الكلام غفلاً من مقامه بل ينقل مقامه معه.

وهنا نورد باباً آخر يعتمد فيه سيبويه على هذه الحقيقة، وهو باب (ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره من غير الأمر والنهي)، وهو باب يؤكد ما ننسبه لسيبويه هنا من كون مدونته كانت مدونة تداولية بامتياز.

يقول سيبويه موضحاً الباب: "وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مكة وربّ الكعبة. حيث زكّنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: تريد مكة والله. ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس فقلت: مكة والله، أي: أراد مكة إذ ذاك..."

أو رأيت رجلاً يُسدّدُ سهماً قبيل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي: يُصيبُ القرطاس. وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - ممّا يجب الانتباه له أنّ الممارسة التداولية عند سيبويه هي ممارسة تحليلية، أي أنّ سيبويه يرجع إلى المعطيات التداولية ليفسر ما حدث في البنية من تغييرات من قبل المتكلم.

ويواصل سيبويه في التمثيل للباب مستحضرا المقام التواصلي لتحليل الكلام الوارد عن العرب، مبيّنا ما حدث للكلام من تغييرات ضرورية نظرا للمعطيات التداولية المستحضرة في عملية التحليل.

**1-3-** هذا موضع مهمّ أيضا حيث نجد أنّ سيبويه يستحضر ما دار بين المتخاطبين في مقام التواصل من عبارات كان لها الأثر في خروج العبارة على ما خرجت عليه في الظاهر.

يقول سيبويه: "سمعنا رجلا منهم<sup>2</sup> يذكر رجلا، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل: (من أنت فلانا؟)"<sup>3</sup>.

هذا الموضع شديد الوضوح في اعتماد سيبويه على المقام اعتمادا تامّا حيث ينقل ما دار فيه من حوار بين أطراف الخطاب، فيجري على العبارة شكلا من التحليل والتوصيف بناء على ما بدر من أحد السامعين المشاركين في الحوار والتخاطب من غير أن يكون له أثر ظاهر في العبارة محلّ التحليل، بل يستدعيه سيبويه ليعتمد على ما قال في تأييد وجه تخريجه للعبارة تحليليا، وبيان ما حدث لها من تغيير أخرجها عمّا كان يجب لها في الحالة العادية.

**1-4-** نجد أنّ سيبويه يصرّح بوعي تامّ للقضية التي نحن بصدد التذليل عليها من كلامه، إذ يقرّر أنّ المشافهة هي المعتمد في إدراك الكلام ومعرفة خصائصه الإرادية والتركيبية انطلاقا من وصفه كلام العرب في أثناء الاستعمال، وهو المطلوب.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص130.

<sup>2</sup> - قصده بقوله: (منهم) أي: من العرب.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1ص148.

يقول سيبويه: "هذا باب الإشباع في الجرّ والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي فأما الذين يُشبعون فيمطّون، وعلامتها واوٌ أو ياءٌ، وهذا تُحكمه لك المشافهة"<sup>1</sup>.

مما يلفت الانتباه بشكل جدّي هو كلمة (المشافهة)، وهي كلمة لا تدع مجالاً للشكّ في بناء سيبويه مدونته على معايير تداولية، بل إلى أبعد من ذلك يرى أنّه لا يمكن وصف وتفسير كثير من الظواهر اللغوية إلّا بالوقوف على عناصر المقام وما يجري من ملابسات فيه سواء ما تعلّق منه بالمتكلم أو المتلقي. وهو المطلوب.

**1-5-** هذا الموضوع الأخير الذي ننقّيه من جملة غير قابلة للحصر من المواضع التي تنتمي إلى ما يصلح أن يكون برهاناً على ما نريد هنا.

يقول في موضع آخر الكلام نفسه: "وهذه الحروف<sup>2</sup> التي تمّمّتها اثنين وأربعين جيّداً وردّيها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتبيّن إلّا بالمشافهة"<sup>3</sup>.

وفي التركيز من جديد على قضية (المشافهة)، وهي من صميم الفكر التداولي بل هي أبعد من ذلك بكثير، إذ يشترط المشافهة ليتحقق الوصف والتفسير على الوجه المطلوب والكافي للكثير من الظواهر اللغوية.

## 2- النوع الثاني: الحال المستنتجة

وهي الحال المفهومة من الكلام ولم تُثقل حقيقة كما كانت في واقع الخطاب والكلام، بل يقوم المحلّ بتتبع الكلام وتبيّن ملابساته للوصول إلى تصوّر المقام الذي دار فيه الكلام.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج2ص297.

<sup>2</sup> - انظر في بيان المقصود بالحروف: الكتاب، ج2ص404.

<sup>3</sup> - نفسه، ج2ص404.

والمنتبع لمختلف تحليلات سيبويه في كتابه يجده يعتمد هذه الحال بكثرة، ويجده أيضا يصرّح في مواضع عدّة لبيّن ما حمل المتكلم على صوغه كلامه على وجه من الوجوه، فيستحضر المتلقي مقام التلّفظ بكلّ ملابساته ليصل إلى إدراك مقصود المتكلم، ويستعمل سيبويه لهذه العملية مصطلح عميق جدًّا، هو الاستدلال<sup>1</sup>. ونحن هنا نورد مواضع منها ليتضح المقصود:

2-1- هذا الموضع الأوّل الذي يطالعنا في كتاب سيبويه يظهر فيه جليًّا ما فيه من اعتماد سيبويه على استحضار ما يدور في ذهن المتلقي من استدلالات تعينه على بناء تصورات معيّنة عن المتكلم والمقام ليتضح له المقصود من الكلام.

يقول سيبويه: "هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتّى صار بمنزلة المثل. وذلك قولك: (هذا ولا زعماتك)، أي: ولا أتوهم زعماتك...أضمر (ولا أزعّم زعماتك، ولا أتوهم هذا) في قولهم: (ولا زعماتك)، ولم يذكر: (ولا أتوهم زعماتك) لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله بما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه... و: (كلُّ شيءٍ ولا شتيمةً حرًّا)، كأنّه قال: (كلُّ شيءٍ أممٌ ولا شتيمةً حرًّا)، وترك الفعل بعد (لا) لما ذكرت لك، ولأنّه يستدلُّ بقوله: (كلُّ شيءٍ) أنّه ينهاه."<sup>2</sup>

هذا موضع من الكتاب نراه مهمًّا إبستمولوجيا ومنهجيا في بيان ما يقوم به سيبويه إجراءات تداولية يتوصل من خلالها إلى توضيح ما أجراه المتكلم على بيئة الكلام من تغييرات داخلية بناء على أمرين تداوليين:

الأوّل: معرفة مقصود المتكلم، وهو الهدف.

<sup>1</sup> - لا يخفى على المنتبع ما لعلوم الحضارة العربية الإسلامية من اشتراك في كثير من الأسس الابستمولوجية والمنهجية، إذ نجد أنّ هذا المصطلح مرتبط أكثر بعلم أصول الفقه وما ارتبط به.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص141-142.

الثاني: ما يقوم به المتلقي من عمليات ذهنية استدلالية للوصول إلى إدراك ما يقصده المتكلم بناء على ما يستحضره من مقام وملابسات التلفظ.

وهذا ما يبيّن لنا ما يقوم به سيبويه من بناء مدونه على ملفوظات غير منعزلة عن ملابساتها التلفظية، وهو المطلوب هنا.

2-2- يضع سيبويه بابا مبناه على استحضار مقام التخاطب استنتاجا منه غير ناقل له على الحقيقة، وهو (باب ما يَنْتَصِبُ من الأسماء التي أُخِذت من الأفعال انتصابَ الفعل استفهمتَ أو لم تستفهم)<sup>1</sup>، وهو باب أقامه سيبويه على مفهوم المدونة التداولية بتخمين المقامات التي وردت فيها العبارات المدروسة.

يقول سيبويه: "وذلك قولك: (أقائمًا وقد قعد النَّاسُ؟، و: أقاعدا وقد سار الرّكبُ؟) وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: (قاعدا علم الله وقد ركب النَّاسُ، و: قائما قد علم الله وقد قعد النَّاسُ).

وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبّهه، فكأنه لفظ بقوله: أنقوم قائما؟ و: أتقعد قعودا؟ ولكنّه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.<sup>2</sup>

هذا الموضع واضح جدًا على استحضار سيبويه للمقام وملابساته لبناء تحليله العبارات التي أوردها معتمدا على آليات تداولية لبيان التغييرات التي يحدثها المتكلم على البنية الأولى حتى خرجت على هذه الحالة الظاهرة.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص171.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص171.

2-3- هذا الموضوع الثالث الذي نوردته هنا للتدليل على ما نريده من البرهنة

على بناء سيبويه مدونته على الجمع بين الملفوظ ومقام التلفظ وملابساته.

يقول سيبويه: "هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنى عليه مُظهراً

وذلك أنك رأيت صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: (عبدُ

اللهِ ورَّيِّ)، كأنك قلت: ذاك عبدُ اللهِ، أو: هذا عبدُ اللهِ، أو سمعت صوتاً فعرفت

صاحب الصوتِ فصار آيةً لك على معرفته فقلت: (زيدٌ ورَّيِّ). أو مسست جسداً، أو

شممت ريحاً فقلت: (زيدٌ، أو: المسكُ)، أو دقت طعاماً فقلت: (العسلُ)...<sup>1</sup>.

وهذا موضع آخر نضعه هنا للتدليل على ما نريده من بناء سيبويه تحليلاته على

مدونة تداولية بامتياز من خلال استحضار كلِّ ملابسات التلفظ ومقامات كلِّ ذلك،

ليبني عليها تفسير مختلف التغييرات التي يُجريها المتكلم على البنية الأصلية ليخرج

الكلام على ما هو عليه في الظاهر. وهو المطلوب هنا من هذا المبحث من الأساس.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص279.

### المبحث الثالث: العناصر المكونة لتداولية المسموع عند سيبويه

نشتغل في هذا المبحث على بيان العناصر التي تكون تداولية المسموع في كتاب سيبويه بعد أن أثبتنا بالأدلة على أنه يحتوي على بعد تداولي في مختلف تحليلاته النحوية للتراكيب اللغوية.

ووجدنا أنّ العناصر المكونة لتداولية المسموع عند سيبويه تتمثل في: المتكلم وما يتّصل به من مقصودات وأحوال، والمخاطب وما يتّصل به من أحوال، ومقام التلفظ وما يتّصل به من عناصر ذات علاقة.

حيث لا يني سيبويه ينقل الأحوال المتعلقة بكلّ ما يتّصل بالعملية التواصلية، أو ما يتّصل بمقام التلفظ، سواء تعلّق بالمتكلم أم المخاطب أم ما كان خارجا عنهما واتّصل بهما ممّا دار حولهما. وهذا ما نبرهن عليه هنا بتعداد هذه العناصر المكونة لتداولية المسموع عنده والتمثيل لها<sup>1</sup>:

#### المطلب الأول: المتكلم وما يتّصل به من مقصودات وأحوال

نجد أنّ سيبويه يعتمد في تحليله للعبارات اللغوية استحضار ما يتّصل دوماً بالمتكلم سواء ما تعلّق بما يقصده من معان وأغراض، أو ما يعتوره من أحوال في أثناء إلقائه كلامه للمخاطب المعين أو غير المعين، وللمخاطب الواحد أو للجماعة المخاطبة قاصداً لها جميعاً.

حيث يعتمد سيبويه على المتكلم كثيراً في أثناء تحليله للكلام، إذ تدخل أحوال المتكلم داخل خطابه من أجل الوصول إلى تحليل دقيق وعميق - حسب نظر سيبويه،

---

<sup>1</sup> - ما نقصده هنا هو بيان تلك العناصر والتمثيل لها من الكتاب، وليس قصدنا أبداً الاستيعاب والإحاطة هنا ولا في غيره من موضوعات الأطروحة، ولا ندّعيه أبداً. ويعدّ هذا المبحث كمقدمة للفصل الثالث من هذه الأطروحة.

فنقلها عنده واستحضرها من صميم المدونة عنده، وليست العبارات عنده معزولة عن ملابسات تلفظها. وهذه بعض المواضع تقي في التدليل على المقصود.

**1-** هذا النص الأوّل الذي نوردّه هنا للتدليل على استحضر سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يريده المتكلم وبنويه من المعاني والأغراض من خلاله خطابه، فيجئ كلامه على وجه دون آخر من وجوه التركيب.

يقول سيبويه -تحت باب (هذا الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)-: "وذلك قولك: (حسب عبد الله زيدا بكراً، وظنّ عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك). ومثّل ذلك: (رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ). وإثماً منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً وذكرت لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو. فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول في الشك أو تقيم عليه في اليقين... وإن قلت: (رأيت) فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنّما تريد بوجودت علمت وبرأيت ذلك أيضاً. ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: (رأيت زيدا صالحاً)"<sup>1</sup>.

يستحضر سيبويه -في هذا النص- نية المتكلم كعنصر تداولي غير لغوي في تحليله لهذه العبارة، وهي الفارق -عنده- بين معني الفعل (رأى) المعنى الأول أن تكون بمعنى (علم) أي الرؤية العلمية، فتتعدى إلى مفعولين، والمعنى الثاني أن تكون

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص18.

بمعنى (أبصر بعينه) أي الرؤية البصرية، فنتعدى إلى مفعول واحد، ويوضح هذا النص الموالي.

نرى أنّ هذه النية التي يستحضرها سيبويه كعنصر تداولي يعتمد عليها في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكتفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحقّها من العناصر غير اللغوية.

2- هذا النصّ الثاني الذي نورده هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يريده المتكلم وبنوّه من المعاني والأغراض من خلاله خطابه، فيجئ كلامه على وجه دون آخر من وجوه التركيب.

يقول سيبويه -تحت باب (الأفعال التي تستعمل وتلغى)، وهي ظنّ وأخواتها-: "فإنّ ألغيت قلت: (عبد الله أظنّ ذاهب)، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلّ عربي جيد... وإنّما كان التأخير أقوى لأنه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكّ، كما تقول: (عبد الله صاحب ذاك بلغني)، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشكّ أعمل الفعل قدّم أو أخر، كما قال: (زيدا رأيت، ورأيت زيدا)"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، ج1 ص61.

نجد في هذا النص أنّ سيبويه يستحضر (قصد المتكلم) كعنصر تداولي غير لغوي في تحليل ظاهرة نحوية، وهي إعمال (ظنّ وأخواتها) أو إهمالها، وفقا لما يريده المتكلم، فإن كان المتكلم شاكّا من مبدأ كلامه أعمل الفعل، وإن دخله الشك في أثناء حديثه جاز له أن يعمل أو أن يهمله، والمثال الموالي يوضح هذا توضيحا تامّا.

نرى أنّ استحضار سيبويه لقصد المتكلم كعنصر تداولي يساعد في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكتفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحفّها من العناصر غير اللغوية.

**3-** هذا النص الثالث الذي نوردّه هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقا من اعتباره هنا لما يريده المتكلم وبنوّه من المعاني والأغراض من خلاله خطابه، فيجئ كلامه على وجه دون آخر من وجوه التركيب.

يقول سيبويه -وهو يتحدّث عن مسائل التقديم والتأخير-: "ومثل ذلك: ما أدري أزيد ثمّ أم عمرو، وليت شعري أزيد ثمّ أم عمرو، فإنّما أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعته في الذي قبله (يعني في قولك: (أزيد عندك أم عمرو) لأنّ ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى في الأوّل. ألا ترى أنّك تقول: (ليت شعري أيّهما ثمّ، وما أدري أيّهما ثمّ) فيجوز أيّهما ويحسن كما جاز في قولك: (أيّهم ثمّ). وتقول: (أضربت زيدا أم قتلته) فالبدء ها هنا بالفعل أحسن، لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيّهما كان ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ها هنا أحسن كما كان البدء بالاسم ثمّ فيما ذكرنا أحسن كأنّك قلت: (أيّ ذاك كان بزید). وتقول:

(أضربت أم قتلت زيدا) لأنك مدّع أحد الفعلين: ولا تدري أيهما هو كأنك قلت: (أيّ ذاك كان بزید)<sup>1</sup>.

وهذا النصّ يعمّق اليقين أكثر بأنّ سيبويه يعتمد اعتمادا كلياً على استحضار العناصر التداولية المتصلة بالمتكلم وإرادته وقصده في أثناء تحليلاته للتراكيب النحوية، وهذا الأمر هو الذي ننسبه هنا إلى سيبويه من اعتماده على مدوّنة تداولية بامتياز قائمة على اعتبار العناصر غير اللغوية في جمعها وترتيبها ثمّ تحليلها وفقاً لتلك العناصر كما سنرى لاحقاً.

حيث نرى هنا أنّ عنصر قصد المتكلم يستحضره سيبويه دائماً كعنصر تداولي يعتمد في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحقّها من العناصر غير اللغوية.

---

<sup>1</sup> - الكتب، ج1ص482-483.

## المطلب الثاني: المخاطب وما يتّصل به من أحوال

نجد أنّ سيبويه يعتمد في تحليله للعبارات اللغوية استحضار ما يتّصل دوماً بالمخاطب سواء ما تعلّق بما يحمله من معارف متّصلة بموضوع الكلام الملقى عليه، أو ما يكون عليه من أحوال في أثناء تلقيه الكلام من قبل مخاطب معيّن يريد أن يفيدَه علماً لم يكن عنده.

حيث يعتمد سيبويه على المخاطب كثيراً في أثناء تحليله للكلام، إذ تتدخّل أحواله في تركيب كلام المتكلم على وجه دون وجه آخر. هذا الاعتماد من أجل الوصول إلى تحليل دقيق وعميق -حسب نظر سيبويه-، فنقل تلك الأحوال في تحليل العبارة واستحضارها من صميم المدونة عنده، إذ ليست العبارات عنده معزولة عن ملابسات تلفّظها. وهذه بعض المواضع تقي في التدليل على المقصود.

**1-** هذا النصّ الأوّل الذي نوردُه هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يحمله المخاطب وما يحتاجه من الأخبار وما ينتظره من الفائدة من الكلام، فيجئ كلام المتكلم على وجه من التركيب موافقاً لحال المخاطب، بل نجد أنّ سيبويه يستحضر المخاطب وما يحمله داخلاً في كلام المتكلم كعنصر من عناصر المدونة محلّ الدراسة.

يقول سيبويه: "واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب (باب كان وأخواتها) نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنّه حدّ الكلام لأنّهما شيء واحد...تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر، وذلك قولك: (كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد)، لا عليك قدّمت أمّ أخرجت...فإذا قلت: (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: (كان حليماً)

فإنّما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: (كان حليم أو رجل) فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس...<sup>1</sup>.

في هذا النص نجد أنّ سيبويه يستحضر حال المخاطب وما ينتظره من المتكلم، وما يستفيده وفقا للقاعدة التي مرّت معنا، وهي قاعدة الكمّ التي قرّرها غرايس، ومفادها أنّه يجب على المتكلم أن يعطي المخاطب القدر الكافي من المعلومات التي يجهلها، حيث تلزم هذه القاعدة المتكلم بإعطاء المخاطب المعلومة التي يجهلها لا أكثر ولا أقلّ، والتي تفيده فائدة ما مثل المثال الذي أورده سيبويه (كان زيد حليما)، فقد تحققت للمخاطب معرفة ما، وأنّه لا ينبغي أن يعطى ما يعلم، أو أن يعطى ما لا فائدة فيه مثل قوله (كان حليم أو رجل).

نرى أنّ هذه الحالة من الانتظار عند المخاطب يستحضرها سيبويه كعنصر تداولي يعتمد في تفسير العبارة، وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكتفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحقّها من العناصر غير اللغوية ممّا له علاقة بالمخاطب.

**2-** هذا النصّ الثاني الذي نوردّه هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقا من اعتباره هنا لما يحمله المخاطب وما يحتاجه من الأخبار وما ينتظره من الفائدة من الكلام، فيجئ كلام المتكلم على وجه من التركيب موافقا لحال المخاطب، بل نجد أنّ سيبويه يستحضر

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص22.

المخاطب وما يحمله داخلاً في كلام المتكلم كعنصر من عناصر المدونة محل الدراسة.

يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار. وذلك قولك: (متى سير عليه؟) فيقول: (مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر). فإنّما هو: (زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم)، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار... وإنّما أضمرنا ما كان مظهراً استخفاً، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: (لا عليك)، فقد عرف المخاطب ما تعني، أنّه لا بأس عليك..."<sup>1</sup>.

نجد أنّ سيبويه يعتمد في هذا النص على علم المخاطب، فلولا علم المخاطب ما جاز للمتكلم أن يستخف أو أن يتصرّف تصرفاً ما، إذ المتكلم الذي لا يعتبر المخاطبين في حديثه "ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"<sup>2</sup>، لذا فعلى المتكلم أن يراعي المخاطبين مراعاة تامّة في طريقة تركيبه للكلام وإلا فإنّه مرتكب خطيئة تواصلية، وتخل بمبدأ التعاون المقرّر سلفاً فيما بينهم، فالمتكلم ترك لفظه (بأس) لأنّ المخاطب يدركها وعارف بها، فإن لم يكن مدركها أو عارفاً بها فلا يجوز للمتكلم أن يتصرّف في التركيب بل يبقيه كما هو.

ففرى هنا أنّ علم المخاطب يستحضره سيبويه كعنصر تداولي يعتمد في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكتفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحقّها من العناصر غير اللغوية.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص114.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص156.

3- هذا النَّصُّ الثالث الذي نوردُه هنا للتدليل على استحضر سيبويه العناصر التداولية للعبارة محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقًا من اعتباره هنا لما يحمله المخاطب وما يحتاجه من الأخبار وما ينتظره من الفائدة من الكلام، فيجئ كلام المتكلم على وجه من التركيب موافقا لحال المخاطب، بل نجد أنّ سيبويه يستحضر المخاطب وما يحمله داخلا في كلام المتكلم كعنصر من عناصر المدونة محل الدراسة.

يقول سيبويه: "وأما قول الشاعر (وهو جرير):

يا صاحبيّ دنا الرّواح فسيرا لا كالعشية زائرا ومزورا

فلا يكون إلا نصبا، من قبل أنّ العشية ليست زائرا، وإنما أراد: (لا أرى كالعشية زائرا)، كما تقول: (ما رأيت كالיום رجلا)، فكاليوم كقولك: (في اليوم)، لأنّ الكاف ليست باسم. وفيه معنى التعجب كما قال: (تالله رجلا، وأنّ هذا الموضع إنّما يضمّر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه"<sup>1</sup>).

ومثله أيضا، يقول سيبويه: "واعلم أنّ (أن) لا تظهر بعد (حتى) و(كي) كما لا يظهر بعد (أما) الفعل في قولك: (أما أنت منطلقا انطلقت)...واكتفوا عن إظهار (أن) بعدها بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنّهما ليسا مما يعمل في الفعل وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أن)، ف(أن) ها هنا بمنزلة الفعل في (أما) وما كان بمنزلة (أما) مما لا يظهر بعده الفعل فصار عندهم بدلا من اللفظ ب(أن)."<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص353.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص408.

نجد في هذا النص سيبويه يستحضر معرفة المتكلم بأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضوع موضع أكثر الحذف فيه، وهذا يحيلنا على الكفاءة الموسوعية التي ينبغي أن يحملها المتخاطبون، فالمتخاطبون بمعرفتهم الموسوعية يدركون أنّ هذا الموضوع موضع حذف.

نرى أنّ هذه المعرفة الموسوعية يستحضرها سيبويه كعنصر تداولي يعتمد في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحفّها من العناصر غير اللغوية.

## المطلب الثالث: المقام وملابساته

نجد أنّ سيبويه يعتمد في تحليله للعبارات اللغوية استحضار ما يتّصل دوماً بعملية التلفظ سواء ما تعلّق بما يجري من عناصر متعلّقة بمكان التلفظ وحيز التخاطب، أو متّصلاً بزمان التلفظ، أو ما يشتمل عليه التلفظ من عناصر محيطية.

حيث يعتمد سيبويه على العناصر المقامية كثيراً في أثناء تحليله للكلام، إذ تتدخّل أحواله في تركيب كلام المتكلم على وجه دون وجه آخر. هذا الاعتماد من أجل الوصول إلى تحليل دقيق وعميق -حسب نظر سيبويه-، فنقل تلك الأحوال في تحليل العبارة واستحضارها من صميم المدونة عنده، إذ ليست العبارات عنده معزولة عن ملابسات تلفّظها. وهذه بعض المواضع تقي في التدليل على المقصود. وهذه مواضع من الكتاب ندلّل بها على دعوى بناء المدونة عند سيبويه على عناصر تداولية.

1- هذا النصّ الأوّل الذي نورده هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يحدث في مقام التلفظ من اعتبارات وملابسات لها اتّصال وثيق بعناصر ذات صلة بمقام التلفظ كما يتضح هنا.

يقول سيبويه: "وذلك قولك: (زيداً، وعمراً، ورأسه). ذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: (زيداً)، أي أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضرب شرّ الناس، فقلت: (زيداً). أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعته، فقلت: (حديثك). أو قدم رجل من سفر فقلت: (حديثك). استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص128.

هذا النص يعتمد فيه سيبويه على شيء مهم هو ما يسمى بـ(التسييق)، وهو ربط الكلام بسياقه النصي وبمقامه الذي قيل فيه حتى يتسنى تحليله تحليلًا دقيقًا. وهذا ما فعله سيبويه هنا بالضبط حيث حلل الكلام انطلاقًا من تسييقه، فهنا أرجعه إلى سياقه غير اللغوي من أجل اكتشاف ما حدث في بنيته السطحية من تغييرات بالحذف، فهناك سياق غير لغوي هو السياق البصري الخاص بالمتكلم اعتمد عليه سيبويه في تحليله للعبارة، وهناك سياق حركي خاص بالمشاهد، هذا المشهد دعا المتكلم إلى أن يدعو الفاعل إلى إيقاع الفعل بشخص بعينه هو زيد. فاستغنى المتكلم بالمشاهدة عن القول، فاستقام له التصرف في البنية السطحية كما يريد بالحذف.

ويقول سيبويه أيضا في هذا المعنى: "... ذلك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: (مكة ورب الكعبة). حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: (يريد مكة والله)...أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: (القرطاس والله)، أي يصيب القرطاس...أو رأيت ضربا فقلت على وجه التناول: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون..."<sup>1</sup>. "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبد الله وربي) كأنك قلت: (ذاك عبد الله أو هذا عبد الله)"<sup>2</sup>.

ففي هذا النص نجد سيبويه يفيض في تحليلاته المختلفة مستحضرا لعنصر على السياق غير اللغوي أو المقام في تعيين التغييرات التي لحقت البنية السطحية، معتمدا على حاسة البصر التي كانت هي أداة إدراك الموقف، واعتمادا عليها كعنصر تداولي تم الحذف. فالموقف الذي قيلت فيه هذه العبارات هو الكفيل بإيضاحها، ولو فصلت عن الموقف لما تم إدراك المراد بها. فسيبويه نجده يجمع المدونة على شكل عبارات

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص129-130.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص279.

حيّة داخل الاستعمال أو في أثناء عملية التواصل وليس بمعزل عن المقام الذي أنتجت فيه.

نرى أنّ هذا العنصر المقامي الذي يستحضره سيبويه كعنصر تداولي يعتمد في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحفّها من العناصر غير اللغوية.

2- هذا النصّ الثاني الذي نوردّه هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يحدث في مقام التلفّظ من اعتبارات وملابسات لها اتّصال وثيق بعناصر ذات صلة بمقام التلفّظ كما يتضح هنا.

يقول سيبويه: "...وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: (القرطاس والله)، أي أصاب القرطاس....ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: (الهلال ورب الكعبة)، أي أبصروا الهلال"<sup>1</sup>. "أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: (زيد وربي)"<sup>2</sup>. "ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: (عبد الله). كأنّ رجلاً قال: (مررت برجل راحم للمساكين بارّاً لوالديه)، فقلت: (فلان والله)"<sup>3</sup>.

نجد سيبويه في هذه النصوص يستحضر في تحليله للعبارات على حاسة السمع أو الرؤية أو غيره من ملابسات مقامية كعناصر تداولية لها أهميتها في بناء المدونة

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص130.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص279.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص279.

محلّ التحليل، إذ سماع المتكلم أو رؤيته أو لمسه أو شمّه أو غير ذلك يغني عن إدراجه في الكلام، فاستغنى المتكلم بتلك العناصر عن الذكر.

نرى أنّ هذه العناصر التداولية التي يستحضرها سيبويه كعناصر تداولية يعتمدها في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحفّها من العناصر غير اللغوية.

**3-** هذا النصّ الثالث الذي نوردّه هنا للتدليل على استحضار سيبويه العناصر التداولية للعبارات محلّ الدراسة والتحليل والتفسير، انطلاقاً من اعتباره هنا لما يحدث في مقام التلّفظ من اعتبارات وملابسات لها اتّصال وثيق بعناصر ذات صلة بمقام التلّفظ كما يتضح هنا.

يقول سيبويه: "أو مسست جسدا...فقلت: (زيد). أو شممت ريحا فقلت: (المسك). أو ذقت طعاما فقلت: (العسل)"<sup>1</sup>.

فسيبويه في هذا الموضع يستحضر عناصر مقامية تداولية، هي هنا اللمس أو الشمّ أو الذوق في بيان وجه تفسير العبارة، فالتكلم يستثمر كلّ ذلك ليتعرف على ما يباشر من أمور حياتية، فيقول مثلاً مباشرة: (زيد)، لأنّه استقرّ عنده لمسه، إذ قد سبق له مسه وإلا فلن يتمكن من معرفته، وهذا مشاهد في عالمنا اليوم من قبل المكفوفين. فنجد سيبويه من خلال هذا النصّ يعتمد اعتماداً كلياً على المقام ويجعله الأساس في أيّ تحليل يروم الوصول إلى الأغراض الحقيقية للكلام.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص279.

فنرى أنّ هذه العناصر التي يستحضرها سيبويه يعتمدها كعناصر تداولية في تفسير العبارة وتوجيه الدلالة. وهذا ما نريده هنا من كون المدونة عند سيبويه مدونة تداولية، بمعنى أنّها لا تكفي باستحضار العناصر اللغوية والعبارات المعزولة بل تجمع إلى ذلك كلّ ما يحفّها من العناصر غير اللغوية.

## الفصل الثالث

مفاهيم تقنية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه

## المبحث الأول: المستعملون عند سيبويه

يعتمد سيبويه بشكل كلي على المستعملين وأحوالهم في تحليله التراكيب العربية، واعيا تمام الوعي بهذا الأمر حيث لا يخلو باب من الأبواب من هذه التقنية إلا ما قلّ من مجموع أبواب الكتاب الكثيرة والمتعددة.

ومّا ينتبه له ابتداءً أنّ سيبويه يصرّح أنّه لا يمكن أن تحصل المخاطبة أو المحاورة إلا بين اثنين يقول: "واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: (كلمته فاه)، حتى تقول: (إلى في)، لأنك إنّما تريد: مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين"<sup>1</sup>. فهذا نصّ صريح في أنّ المخاطبة والمشافهة لا بدّ لها من فاعلين متعددين تحصل بهم وتتحقق بوجودهم، ولا يمكن أن تحصل مخاطبة من دونهم.

ولنا في بيان ذلك عند سيبويه مطلبان:

### المطلب الأول: المتكلم وأحواله عند سيبويه

نجد أنّ سيبويه يعتمد بشكل كلي على المتكلم في عملية تحليل التراكيب الواردة عن العرب أو ما يُقاس عليها، فيجعل المتكلم بما يريده ويقصده ويحمله وما تكون عليه حاله حين إنتاجه الخطاب وما يحصل لتراكيبه من الخفة والاختزال، كلّ ذلك مفسّر بالرجوع إليه هو لا غير.

ولنا لبيان فاعلية المتكلم وفاعلية قصوده وأحواله وإراداته في الخطاب المنتج منه عناصر نفرد لها له توضّح المقصود وتكشف تصرفات سيبويه في تحليل التراكيب بنظرة تداولية تعتمد المتكلم أولاً:

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص196.

## 1- مراعاة قصد المتكلم عند سيبويه:

أول ما نجد سيبويه يعتبره فيما يتعلّق بالمتكلم هو قصده في مختلف الخطابات الصادرة عنه في مختلف الوضعيات والمقامات التخاطبية. حيث يكون قصده مركز اهتمام سيبويه وعنايته في تفسير البنى التركيبية وبيان وجوه تصرف المتكلم فيها بمختلف وجوه التصرف المعروفة من حذف وذكر وتقديم وتأخير. ونحن نورد هنا مجموعة من النصوص من كلام سيبويه ندلّل بها على ما ننسبه إليه هنا:

1-1- يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: (حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدًا أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك)، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ). وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكًا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكًا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن، ومثل ذلك: (علمتُ زيدا الظريف، وزعم عبد الله زيدا أخاك). فإن قلت: (رأيتُ)، فأردت رؤية العين، أو (وجدتُ)، فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (ضربتُ)، ولكنك إنما تريد بـ(وجدتُ: علمتُ)، وبـ(رأيتُ ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيدا الصالح. وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريد به إلا علمَ الأول، فمن ذلك قوله تعالى: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه: (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)، فهي ههنا بمنزلة (عرفتُ) كما كانت (رأيتُ) على وجهين، وأمّا (ظننتُ ذاك) فإنما جاز السكوت عليه، لأنك تقول: (ظننتُ) فتقتصر كما تقول: (ذهبتُ) ثم تعمله في الظن، كما تعمل (ذهبت) في الذهاب. فذاك ههنا هو الظنّ، كأنك قلت: (ظننتُ ذاك الظنّ). وكذلك خلّت وحسبت.

ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت: (خلتُ زيدا وأرى زيدا) لم يجز. وتقول: (ظننتُ به)، جعلته موضع ظنك كما قلت: (نزلتُ به، ونزلتُ عليه)، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل: (كفى بالله) لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: (ظننتُ في الدار)، ومثله: (شككتُ فيه)<sup>1</sup>. في هذا النص الطويل نسبيا أصلا من مهمان من الأصول التداولية المرتبطة بقصد المتكلم، وهما:

- اعتبار قصده في تفسير البنى التركيبية.

- طريقة الكشف عنه قصده، وهي طريقة نطلق عليها مصطلح (الحمل

التداولي)<sup>2</sup>، ونقصد به حمل تركيب على تركيب لاكتشاف التماثل التداولي بينهما.

ع	م1	م2	خ
علمتُ	زيدا	الظريف	/
زعم عبد الله	زيدا	أخاك	/
رأى عبد الله	زيدا	صاحبنا	/
ووجد عبد الله	زيدا	ذا الحفاظ	/
رأيتُ	تُ	زيدا (رؤية العين)	/
وجدتُ	تُ	الضالة	/
ضربتُ	تُ	زيدا	/
ظننتُ	تُ	/	ذاك
ذهب	تُ	/	الذهب
ظننتُ	تُ	/	به
نزلتُ	تُ	/	به

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص18-19.

<sup>2</sup> - نقصد به ما يقوم به سيبويه من العمليات الحملية التداولية الاستعمالية للكشف عن قصد المتكلم لا للكشف عن بنية الكلام.

وهذا الجدول يوضّح ما قام به سيبويه من عمليات حملية تداولية كشف بها عن قصد المتكلم من مختلف استعمالاته للتركيب العربية.

1-2- يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيدا درهما، وكسوتُ بشرا الثيابَ الجيادَ). ومن ذلك: (اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثّل ذلك قوله عز وجل: (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا)، وسميته زيدا، وكنّيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا، إذا أردت (دعوته) التي تجري مجرى سمّيته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر مهم لم تجاوز مفعولا واحدا"<sup>1</sup>.

هذا النص الثاني الذي نورده هنا لبيان لاعتبار سيبويه قصد المتكلم في تحليل البنى التركيبية وبيان ما يدخلها من تصّرف من قبله اعتمادا على أغراضه وما يريده. وهذا الجدول يبيّن العمليات الحملية التداولية التي قام بها سيبويه للكشف عن ذلك القصد والغرض:

ع	1م	2م	3م
أعطى	عبدُ الله	زيدا	درهما
اختر	تُ	الرجالَ	عبدَ الله
اختر	موسى	قومه	سبعين
دعو	تـ	هـ	زيدا
سمّـي	تُـ	هـ	زيدا
كنّـي	تُـ	هـ	أبا عبد الله

فيتّضح جليّا أنّ سيبويه يعتبر بشكل مطلق على قصد المتكلم في تحليل البنى وتفسيرها.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص16.

1-3- يقول سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمنانهم ويعنيانهم"<sup>1</sup>. وهذا أصل تداولي مهم له عند سيبويه في تحليل الكلام وتفسير وجوه التصرف من قبل المتكلم في البنى.

يقول السيرافي شارحا هذا الكلام: "معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه به، كمثل ما يريد الناس من قتل خارجي مفسد في الأرض، ولا يبالون من قتله، فإذا قتله (زيد) فأراد مخبر أن يخبر بذلك قدّم الخارجي في اللفظ، لأنّ القلوب متوقعة لما يقع به من أجله، لا من أجل قتله، فنقول: (قتل الخارجي زيد). وإن كان رجل ليس له بأس، ولا يقدر فيه أن يقتل أحدا، فقتل رجلا، فأراد المخبر أن يخبر بهذا المستعد من هذا القاتل، كان تقديم القاتل في اللفظ أهمّ، لأنّ الغرض أن يعلم أنه قتل إنسانا، فيقال: (قتل زيد رجلا). وهذا الكلام إنما هو على قدر عناية المتكلم، وعلى ما يسنح له من وقت كلامه. وربما فعل هذا لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتى اكتفاء بدلالة اللفظ عليه."<sup>2</sup>

فالمتكلم يُخرج كلامه على وفق ما يقصده من غرض وما يعنيه ويهمّه ممّا يريد إيصاله للمخاطبين. فيقوم بتقديم ما يستحق التقديم ويؤخر ما يستحق التأخير بحسب غرضه وقصده لا غير.

1-4- يقول سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. فمن ثمّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الأوّل، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في (ظننتُ) الاقتصار على المفعول

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص14-15.

<sup>2</sup> - شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحق: رمضان عبد التواب، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط2: 2008/1429، ج2 ص274.

الأول، لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمه... وذلك قولك: (كان، وصار، وما دام، وليس)، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: (كان عبدُ الله أخاك)، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى<sup>1</sup>.

هذا الكلام من سيبويه فيه خروج بنية الكلام على حسب ما يقتضيه الأساس التداولي الذي هو أنّ الكلام مبنيّ على القصد والغرض وعلى المتكلم أن يخرج على وفق ذلك كلّه مراعيًا ما يقتضيه كل تركيب من اعتبار لذلك.

يقول السيرافي شارحا هذا الكلام: "يعني أنّ الفائدة في قولك: (كان عبدُ الله أخوك) الإخبار عن الأخوة، وكذلك الفائدة في كلّ اسم وخبر في الخبر دون الاسم. وقوله: (وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى)، يعني أنّ (كان) دلّت على الفائدة المستفادة بالخبر فيما مضى من الزّمان، وذكرت الاسم لتُعلم أنّه صاحب هذه الفائدة".<sup>2</sup>

وهذا المثال يظهر جليا اعتبار الإفادة في تحليل الكلام، وتحسينه وتقبيحه انطلاقا منها، فالتكلم غايته إعلام المخاطب وإفادته بما عنده ليستوي معه في الفائدة.

1-5- يقول سيبويه: "وأما قولُ امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلاً من المالِ

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص21.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2 ص361.

فإنّما رفع لأتّه لم يجعل القليل مطلوباً وإنّما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى.<sup>1</sup>

هذا النّص من كلام سيبويه فيه قضية مهمّة، وهي تفسير الكلام وحمله على وفق غرض صاحبه وقصده وأنّ أيّ تفسير وحمل بخلاف القصد والغرض فلا يصحّ تداولياً أبداً. فالشاعر هنا يقصد أنّ ما يسعى إليه ليس مجرد معيشة كفاه ما يطلبه من القليل من المال بل قصده أنّه يطلب أمراً عظيماً.

1-6- يقول سيبويه: "ومثّل ذلك: (عبدُ الله فارهُ العبدُ فارهُ الدّابة)، فالدّابة لعبد الله ومن سببه كما أنّ الرّجل هو عبدُ الله حين قلت: عبدُ الله نعم الرّجل، ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ولا عن دابة بعينها، وإنّما تريد أن تقول: إنّ في ملك زيد العبد الفاره والدّابة الفارهة إذا لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً بعينها"<sup>2</sup>.

هذا نصّ آخر من كلام سيبويه في اعتبار قصد المتكلم وغرضه في تحليل كلامه وتفسيره على وفقهما. حيث جعل العبد والدّابة اسم شائع في جنسه غير مقصود به عبد بعينه ولا دابةً بعينها، إذ لم يقصد المتكلم ذلك ولا هو من غرضه.

فاتّضح بهذا اعتناء سيبويه بقصد المتكلم وعنايته بغرضه في تحليله التراكيب وتفسيره للبنى اللغوية بناءً عليهما.

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص41.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص301.

## 2- الإفادة عند سيبويه:

المقصود أنّ الكلام عند سيبويه لا يمكن أن يكون لغوا أبدا بل يجب أن يحمل إفادة مطلقة في نفسه أولا على جهة العموم والإطلاق أو إفادة معينة لمخاطب معين في وضعية ومقام معينين. فالإفادة على هذا نوعان عند سيبويه:

### 2-1- إفادة دلالية:

ويوظف سيبويه هذا النوع من المفاهيم في دراسة وتحليل التراكيب من وجهة نظر مغلقة أي بالنظر إلى ما تعنيه في أنفسها بغض النظر إلى ما يحيط بها في أثناء الاستعمال. وأكثر ما نجدها في تحديد سيبويه الجمل التي يحسن السكوت عليها ممّا لا يحسن، فيكون الحسن وعدمه راجعا إلى كونها تحمل معنى تامّا في أنفسها، وعدم حسنها راجع إلى كونها ناقصة من حيث دلالتها على المعنى في أنفسها. هذا كلّه من غير نظر إلى ملابسات استعمالها داخل الخطاب.

ونورد هنا مجموعة من المواضيع من كلام سيبويه توضح المقصود بهذا النوع:

#### 2-1-1- يقول سيبويه: "أمّا قولهم: (داري خلفَ دارك فرسخا)، فانتصب لأنّ

خلف خبرٌ للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"<sup>1</sup>.

هذا النصّ الأوّل الذي نوردّه توضيحا وتدليلا على ما نقوله هنا من نسبتنا الإفادة الدلالية لسيبويه. حيث يعتمد سيبويه هنا في تقرير تمام الجملة وكمالها كونها دالّة على معناها في نفسها من غير اعتبار سيبويه لما هو خارجها من ملابسات المقام، فدالتها على معناها في حال انغلاقها على نفسها. فتكون مستغنية بنفسها داخليا من غير احتياج إلى شيء خارجا ولا بناء عليه.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص209.

2-1-2- يقول سيبويه: "وتقول: (إنّ فيها زيدا قائماً)، وإن شئت رفعتَ على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: (إنّ زيدا فيها قائماً وقائماً). وتفسير نصب القائم ههنا ورفع كتفسيره في الابتداء، وعبد الله ينتصب بـ(إنّ) كما ارتفع ثمّ بالابتداء، إلّا أنّ (فيها) ههنا بمنزلة (هذا) في أنّه يستغني على ما بعدها السكوت"<sup>1</sup>.

هذا النص الثاني الذي نوره توضيحاً وتديلاً على ما نقول وندّعي على سيبويه، حيث نجده يعتمد مقياس الاستغناء كمقياس لتحديد حدود الجملة وأنها جملة تامّة المعنى والدلالة، تامّة داخلياً أي بعناصرها الداخلية في حالتها المغلقة دون اعتبار لما لابسها من عناصر مقام التخاطب.

2-1-3- يقول سيبويه: "... ألا ترى أنّك لو قلت: (فيها عبدُ الله ) حسنُ السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسنُ واستغنيَ في قولك: (هذا عبدُ الله)، ونقول: (عبدُ الله فيها)..."<sup>2</sup>.

هذا النص الثالث من كلام سيبويه فيه عمله على تحديد حدود الجملة بكونها ذات دلالة داخلية ومعنى داخلي، فيكفي هذا في الحكم عليها بأنّها مفيدة أي: مفيدة لمعناها في نفسها.

فاتّضح بهذا النقل عن سيبويه اعتماده على الإفادة الدلالية في تحديد حدود الجمل بكونها تحمل معنى ودلالة في نفسها من غير نظر في شيء آخر.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص280.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص261.

## 2-2- إفاة اءاولة:

وإوظف سببوه هءا النوع من المفاهيم في ءرسة وءءللل الأركب ءاأل الاسءعمال، أي من وءهة نظر ءءاولفة ءءابفة. ونءء هءا النوع من الأءللل في نظر سببوه للءركب معءبرا ومعهءا بكل ما فءلط بها من ملباساء مءعلقة بالمسءعملن والمقام وءفرهما من العناصر الءءاولفة الأءرى. وففءلفف هءا النوع من الإفاة عن الأؤل بأءه ففظر إلفها باءءبار ما ففنظره المءاطب لا باءءبار ما ءحمل ءلك الءركب في أنفسها. فهو نظر إلفها مع ما فءففها وما أوءءها على هفة من الأركب ءون أءرى.

ونورء هنا مءموعة من المواضع من كلام سببوه ءوضء المقصوء بهذا النوع:

2-2-1- فقول سببوه: "ولا فءوز في (أءء) أن ءضعه في موضع (واءب)، لو قلاء: (كان أءء من آل فلان) لم فءز، لأنه وقع في كلامهم نفا فءامًا. فقول الرءل: (أءانف رءل)، فرفء واءءا في العءء لا اءنن فءقول: (ما أءاك رءل)، أي: أءاك أكءر من ءلك، ءم فقول: (أءانف رءل لا امرأة)، فنقول: (ما أءاك رءل)، أي: امرأة أنءك. وفقول: (أءانف الفوم رءل)، أي: فف قوؤه ونفاؤه، فءقول: (ما أءاك رءل)، أي: أءاك من الضعاء، فإءا قال: (ما أءاك أءء) صار نفا فءامًا لهءا كله، فأنما مءراه في الكلام هءا. ولو قلاء: (ما كان مءلك الفوم أءءا أو ما كان زفء أءءا) كنت ناقضا، لأنه قء علم أنه لا فءون زفء ولا مءله إلا من الناس. وإءا قلاء: (ما كان مءلك الفوم أءء)، فأنه فءون أن لا فءون في الفوم إنسانً على حاله، إلا أن ءقول: (ما كان زفء أءءا، أي: من الأءءن، وما كان مءلك أءءا على وءه ءصفره)، فنصفر كأنك قلاء: (ما ضرب زفء أءءا وما قءل مءلك أءءا). وءءقفم وءأءفر فف هءا بمنزلءه فف المءرفة وما ءكرء لك من الفعل، وءسءء ءنكرة ههنا فف هءا الباب لأنك لم ءءل الأءرف فف

موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأنّ المخاطب قد احتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك.<sup>1</sup>

وفي هذا المثال تأصيل مبدأ الإفادة التداولية، فلا يمكن للمتكلم أن يوجه كلاماً اتجاه مخاطب إلا إذا حمل ذلك الكلام شحنة معلومية لذاك المخاطب بعينه وفي حالته تلك. ونحن نضع جدولين يبينان العمليات الحملية التي قام بها سيبويه للحكم على الكلام بالحسن أو القبح: الأوّل للكلام الحسن والثاني للكلام القبيح:

#### الجدول الأوّل: العمليات الحملية الخاصة بالكلام الحسن:

ع	م1	م2	خ	
أنا	رجلٌ	ني		
أنا	رجلٌ	ك		
أنا	أكثرُ	ك	من ذلك	ما
أنا	رجلٌ	ني	اليومَ	
أنا	رجلٌ	ك	(بل ضعيف)	ما
أنا	أحدٌ	ك		ما
كان	أحدٌ	مثلك (م)	اليومَ	ما
كان	زيدٌ	أحدا		ما
كان	مثلك	أحدا		ما
ضرب	زيدٌ	أحدا		ما
قتل	مثلك	أحدا		ما

فالجدول الذي أمامنا يبيّن العمليات الحملية التي يقوم بها سيبويه لبيان وجه حسن الكلام على وجه دون وجه، ففي الخانة الأولى تصح العبارة الأولى لجواز

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص27.

التركيب الثالث، والعبارة الأولى في الخانة الثانية تصح لجواز العبارة التي بعدها، وفي الخانة الثالثة هو الأصل في (أحد) أن تكون منفية نفيًا عامًا، أمّا الخانة الرابعة فتحتوي على مجموعة من العبارات الصحيحة تداولياً، فالعبارة الأولى تصح لأنه لا يكون في الناس رجل كحاله، والعبارة الثانية تصح لأنّ معناها أنّ (زيداً) ليس أحداً من الأحدثين، والعبارة الثالثة تصح لأنها تفيد تحقير مثله وهو معنى تداولي صحيح. أمّا العبارتان الأخيرتان فهما ممّا حمل سيبويه العبارة الثالثة عليهما لذلك وضعناهما بعدها مباشرة.

### الجدول الثاني: العمليات الحملية الخاصة بالكلام القبيح:

ع	1م	2م	خ	
كان	أحدٌ	∅	من آل فلان	
كان	مثلك	أحداً	/	ما
كان	زيدٌ	أحداً	/	ما

فالعبارة الأولى لا تصح إذ لا فائدة إعلامية منها، أمّا العبارتان الأخريان فلا يصحان أيضاً لأنّ المخاطب لا يجهل أنه لا يكون زيد ولا مثله في الناس مطلقاً. وبذلك تكونان قد خرقتا القانون التداولي وهو الإفادة والقصد إليها.

2-2-2- يقول سيبويه: "... وذلك أنّه لا يجوز أن يقول الرجلُ: (رأيتَ عبد الله؟ فتقول: (منا؟) لأنه إذا ذكر عبد الله فإنّما ذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن تعرفه بعينه، فإنّما تسأله على أنّك ممن يعرفه بعينه، إلّا أنّك لا تدري الطويلُ هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟..."<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص403.

ففي هذا النَّص موضع آخر يعتمد فيه سيبويه على ملابسات مقام التخاطب للحكم على تركيب ما بالحسن وعدمه. فقصده المتكلم هو معيار الحكم على التركيب المعين بكونه سالما تداوليا أو غير سالم بحسب ما يُفیده من المعلومات غير المعينة عند المخاطب المعين الذي أمام المتكلم المعين.

فاتَّضح بهذا اعتبار سيبويه الإفادة التداولية في الحكم على التراكيب المعينة بالحسن أو بالقبح دون الاكتفاء بما تحمله من دلالة في نفسها.

## 2- مراعاة عادة المتكلم في الخفة والسعة عند سيبويه:

نجد أنّ سيبويه يعتمد في تحليل التراكيب وتفسير البنى على عادة المتكلم وقصده إلى الخفة والاتساع في الكلام. وهذه تقنية مبنوثة بكثرة في الكتاب من أوّله إلى آخره<sup>1</sup>، ونحن نورد منها ما يتّضح به المقصود وتقوم به الدلالة:

2-1- يقول سيبويه: "وأما قوله: (أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ) فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أَدْخَلَ فَاهَ الْحَجَرِ، كما قال: (أَدْخَلَتْ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوءَ)، والجيد: أَدْخَلَتْ فِي الْقَلَنْسُوءَ رَأْسِي..."<sup>2</sup>.

في هذا النَّص يعتدّ سيبويه بتقنية الخفة والاتساع في الكلام كعادة للمتكلم في تفسير البنية التركيبية لجملة (أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ) وأنها مبنوية على الاتساع والخفة حين عُرِفَ الكلام وفهم القصد منها.

2-2- يقول سيبويه: "وإنّما أضمر ما كان مُظهرا استخفافا، ولأنّ المُخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما نقول: (لا عليك)، وقد عرف المخاطب ما تعني أنّه

<sup>1</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 64-65.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج 1 ص 92.

(لا بأس عليك، ولا ضرر عليك)، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير (لا عليك)<sup>1</sup>.

في هذا النصّ يقوم سيبويه بتفسير البنية التركيبية اعتماداً على تقنية الخفة والاتساع باعتبارها عادة من عوائد المتكلم لها دورها في التحليل والتفسير. حيث يجعل حذف متعلّق اسم (لا) (بأس) مع بقاء متعلّق الخبر في قولهم (لا عليك) اعتماداً على كون المخاطب قد أدرك المقصود والغرض من التركيب، وأنّ ذلك الحذف لا يكون إلّا في هذا التركيب دون ما سواه كونه كثير الاستعمال في كلامهم وما كثر استعماله دخلته الخفة والاتساع.

2-3- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (لولا عبدُ الله كان كذا وكذا). أمّا (لكان كذا وكذا) فحديثٌ معلقٌ بحديث لولا. وأمّا عبد الله فإنّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر. وكأنّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنّه قال: (لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمن كذا وكذا)، ولكنّ هذا حذف حين كثر في استعمالهم إيّاه في الكلام... ولكنّهم حذفوا لكثرتة في الكلام... فحذف هذا لكثرة استعمالهم. وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ"<sup>2</sup>.

هذا النصّ الثالث الذي نوردّه من كلام سيبويه ممّا يعتمد فيه على تقنية الخفة والاتساع في تفسير البنى وتحليل التراكيب. حيث يعتمد على كثرة الاستعمال كسبب للتصرّف في البنية اتساعاً وخفة كما حذفوا هنا خبر المبتدأ الواقع في حيز (لولا).

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص114.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص279.

فاتّضح لنا جليًا اعتماد سيبويه على تقنية الخفة والاتساع من قبل المتكلم في التصرف في البنى التركيبية بشرط كثرة استعمال ذلك التركيب في كلامهم.

### 3- مراعاة حال المتكلم في أثناء خطابه:

نجد أنّ سيبويه يراعي عنصرًا آخر من العناصر ذات التعلّق بالمتكلم، وهو حاله وكيف هو في أثناء إنتاج الخطاب في المقام التخاطبي المعين. فيعتدّ بكلّ ما يكون عليه من أحوال في تفسير ما يقع داخل البنى التركيبية من تصرّفات تخرجها على غير ما هي عليه في بنيتها الداخلية في الإطار المغلق. وهذه مواضع توضّح ما نقصد وتدللّ على ما ندّعي:

3-1- يقول سيبويه في (باب ظنّ وأخواتها) عن الإلغاء: "وكلّما أردت الإلغاء

فالتأخير أقوى، وكلّ عربي جيد. وقال الشاعر، وهو اللّعين:

أبا الأراجيز<sup>1</sup> يا ابن اللّوم توعدني وفي الأراجيز خلت اللّوم والخور

أنشدناه يونس مرفوعا عنهم. وإنّما كان التأخير أقوى لأنّه يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشكّ، كما تقول: (عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني)، وكما قال: (من يقول ذاك تدري) فأخّر ما لم يعمل في أوّل كلامه. وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في بيته من الشكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر، كما قال: (زيدا رأيتُ ورأيتُ زيدا). وكلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك:

<sup>1</sup> - كذا في طبعة بولاق، وفي طبعة هارون، ج1ص120: (أبالأراجيز).

(زيدا أخاك أظنُّ)، فهذا ضعيف، كما يَصْغَفُ: (زيدا قائما ضربتُ)، لأنَّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا أُعمل. <sup>1</sup>.

هذا الموضع الأوّل من كلام سيبويه فيه الاعتبار بحال المتكلم في المقام التخاطبي المعين وما يجري عليه من الأحوال المتنوعة في حال الاستعمال. ويوضّح هذا النّص السيرافي.

يقول السيرافي شارحا هذا الباب ومبيّنا نكته: "اعلم أنّ هذه الأفعال (ظنّ وأخواتها) تدخل على جمل، هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشكّ أو اليقين في أخبارها، فلذلك لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك أنّك إذا قلت: (حسبتُ زيدا منطلقا)، فالمحسبة وقعت منك على انطلاق زيد، فلم يجز أن تقول: (حسبتُ زيدا) وتسكت، لأنّ المحسبة لم تقع على زيد فلا يجوز أن تأتي بما لم تقع عليه المحسبة، وتترك ما وقعت عليه المحسبة، ولا يجوز أن تقول: (حسبتُ منطلقا) وتسكت، لأنّ الانطلاق الواقع عليه المحسبة إذا لم يكن مُسندا إلى صاحب فلا فائدة فيه، ألا ترى أنّك تقول: (زيدٌ منطلقٌ)، فتكون الفائدة للمخاطب في الانطلاق، لأنّ المخاطب قد عرف (زيدا) ولا يجوز مع هذا أن تفرد أحدهما من دون الآخر، فتقول: (زيدٌ) أو تقول: (منطلقٌ)، لأنّك إذا قلت: (زيدٌ) فلا فائدة فيه إذ لم تُخبر عنه بخير. وإذا قلت: (منطلق) فلا فائدة فيه، إذا لم تذكر الذي له الانطلاق. <sup>2</sup>.

فيفسر ما يكون عليه المتكلم من الأحوال فيخرج الكلام بما يكون عليه، فإن كان شاكا خرج الكلام على الشكّ وإن كان متيقنا خرج الكلام على اليقين وهكذا.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص61.

<sup>2</sup> - شرح السيرافي، ج3 ص228.

3-2- يقول: "هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتتبعه المخاطب ثم تستفهم بعدُ. وذلك قولك: (زيدٌ كم مرّة رأيتَه، وعبدُ الله هل رأيتَه، وعمرو هلاً لقيتَه)، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء، كما لو قلت: (أرأيت زيدا هل لقيتَه)، كان (أرأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: (قد علمتُ زيدا كم مرّة لقيتَه)، كان (علمت) هو العامل، فكذاك هنا"<sup>1</sup>.

هذا نص آخر من كلام سيبويه فيه الاعتماد على حال المتكلم وما يدور في ذهنه في أثناء إنتاج الخطاب، فيقيم سيبويه تحليله على تلك الحال وتلك الذهنيات في نظره للتركيب في بعدها الاستعمالي. حيث يرى أنّ هذا التركيب خرج على نية قامت بذهن المتكلم فخرجت البنية على الشكل الظاهر.

3-3- يقول سيبويه: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: (عبدُ الله اضربه)، ابتدأت عبدَ الله ورفعته بالابتداء ونبّهت المخاطب له ليعرفه باسمه، ثمّ لميتَ الفعل عليه كما فعلتَ ذلك في الخبر"<sup>2</sup>.

وهذا نصّ آخر فيها اعتبار سيبويه بحال المتكلم وما يدور بذهنه من قصود غير مصرّح بها ظاهراً يستحضرها سيبويه لتفسير خروج البنية على الشكل الظاهر هنا. حيث يبتدئ المخاطب كلامه بتنبيه المخاطب ليحضر معه ويتعاونوا في إنجاز الخطاب.

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص64.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص69.

3-4- يقول سيبويه -في باب البدل-: "... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: (رأيتُ قومك)، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول: (تُليّهم، أو: ناسا منهم)"<sup>1</sup>.

3-5- يقول سيبويه: "... ومنه أيضا: (مررتُ برجلٍ مسلم وكافر)، جمعت الاسم وفرقتَ الصّفة. وإن شئتَ كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: (بأيّ ضربٍ مررتَ؟) وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: (فما هما؟) فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطبُ، لأنّه إنّما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألتّه"<sup>2</sup>.

وهذان نصّان فيهما اعتبار سيبويه كما مرّ بحال المتكلم وما دار في ذهنه لحظة إنتاج الكلام. حيث بنى في الأوّل على كون البدل قائما على تراجع المتكلم من حكم كليّ إلى حكم جزئيّ تنبيها وتحديدًا وتوضيحا، أمّا في الموضع الثاني فيقوم المتكلم بإخراج كلامه على وفق سؤال مقدّر متخيّل غير موجود. فاتّضح المطلوب والمقصود هنا بهذا الذي أبناه ودلّلنا عليه.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص75.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص215.

## المطلب الثاني: المخاطب وأحواله عند سيبويه

نريد في هذا المطلب النظر في توظيف سيبويه لمخاطب وما يتصل به من أحوال وملابسات في تحليل البنى وتفسير التراكيب.

### 1- علم المخاطب عند سيبويه:

هذا أول ملابس من ملابسات الخطاب المتعلقة بالمخاطب يوظفها سيبويه في تفسير البنى وفي توجيه خروج الكلام على وجه دون آخر. وهو على ثلاثة أنواع عنده:

#### 1-1- علم المخاطب الظرفي عند سيبويه<sup>1</sup>:

وهو علم المخاطب المتعلق بموضوع الخطاب المعين الآن في حين التخاطب المعين في الحين، حيث يعتمد سيبويه في تفسير البنى وفي الحكم على بنية بالحسن وعلى أخرى بالقبح. وهذه مواضع من كلامه تبين المقصود:

1-1-1- يقول سيبويه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب (باب كان وأخواتها) نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنه حدّ الكلام لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك: (ضرب رجلٌ عبد الله)، لأنهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء إذا قلت: (عبدُ الله منطلق)، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: (كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد)، لا عليك قدّمت أم أخرت... فإذا قلت: (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: (كان حليماً) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب

---

<sup>1</sup> - أطلقنا (مصطلح) الظرفي على علم (علم المخاطب) المتعلق بالكلام الآتي الذي يوجهه المتكلم المعين إلى المخاطب المعين وفق حالة معينة ظرفية دون النظر إلى ما يقع خارج ذلك الكلام من المعارف المتعلقة بالعالم وما فيه.

الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: (كان حليم أو رجل) فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس.

وقد تقول: (كان زيد الطويل منطلقا) إذا خفت التباس الزيدين، وتقول: (أسفياها كان زيداً أم حليماً؟ وأرجلا كان زيداً أم صبيها؟ تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده، كما تحدّثه عن خبر من هو معروف عندك. فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: (كان رجل منطلقا أو كان إنسان حليماً) كنت تلبس، لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه اللبس.<sup>1</sup>

يوضح السيرافي هذا الموضوع بقوله: "قال سيبويه: (واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب (باب كان وأخواتها) نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنه حدّ الكلام لأنّهما شيء واحد). يعني أنك إذا قلت: (كان زيداً قائماً)، فالوجه أن ترفع (زيداً) وتنصب (قائماً)، لأنّ (زيداً) و(قائماً) شيء واحد، و(زيد) هو معرفة، و(قائم) نكرة، وحدّ الكلام أن تخبر عمّن يُعرف بما لا يُعرف، لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه. والذي فيه الفائدة هو الخبر."<sup>2</sup>

فهذا النصّ يبيّن معاهد الكلام، وفيه بيان الأصل التداولي الذي ينبغي عليه الحكم على الكلام بالحسن والقبح، وهو الفائدة المرجوة للمخاطب المعين منه لا أي مخاطب، بل المخاطب المتحصل المتعين أمامك، فقد يصح الكلام على الإطلاق ولا

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1 ص47-48.

<sup>2</sup>- السيرافي، ج2 ص371.

يصح مع المخاطب الذي أمامك. وهذا هو مقصود سيبويه بحدّ الكلام هنا، وهو الكلام الذي يحمل الميزة التداولية.

يقول السيرافي شارحا هذا الموضوع من كتاب سيبويه: "قال (يعني سيبويه): (فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك). يعني ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، فإثما ينتظر الخبر الذي لا يعلمه وتستفيده<sup>1</sup>، فإذا قلت: حلّما، فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن يعلم، ولو قلت: كان حلّما، فقد استفاد وقوع حلم لا يُدري لمن هو، فإثما ينتظر صاحبه، فإذا قلت: زيد علم أنّ اللحم الذي استفاد وقوعه لزيد هذا المعروف، فهو جائز وإن كان مؤخرا في اللفظ."<sup>2</sup>

هذا البيان من السيرافي شاف كاف ويبين مدى فهمه لكلام سيبويه وقصده، ونحن نريد أن نركز في هذا النص على قوله: (فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن يعلم) فليس الإفادة هنا الإفادة الوضعية للتركيب بل المقصود الإفادة التداولية التي تتحدد بالمكان والزمان المخاطب المعين، فكم من فائدة تركيبية هي تحصيل حاصل عند كثير من المخاطبين، ولكنها فائدة جديدة عند مخاطبين آخرين وهكذا.

وبزيد السيرافي هذا الموضوع تجليةً: "ثم قال (يعني سيبويه): (وإن قلت: كان حلّيم أو رجل) فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس). يعني أنّ ابتداءك بالنكرة لتحدّث عنها غير مستقيم، لأنّ المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها<sup>3</sup>. وحكم الخطاب المفهوم أن يُساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به، فإذا قلت: (كان زيد عالما) فقد كان المخاطب عالما بزيد من قبل، وقد عرف علمه

<sup>1</sup> - كذا في الأصل، ولعلّ الصواب (يستفيده بالياء) أي المخاطب كما يوضحه السياق.

<sup>2</sup> - السيرافي، ج2 ص372.

<sup>3</sup> - وهذا أصل تداولي يحسن الكلام ويقبح بحسب قربه منه وبعده عنه.

الآن، لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعاً. وإذا قال: (كان عالم زيدا) فعالم منكور لا يعرفه المخاطب، ولم تجعله خبراً فيفيده... فمعرفة المخاطب بـ(عالم) غير واقعة، فلم يساو المخاطب المتكلم إذن، لأنّ المنكور في الإخبار ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه.<sup>1</sup>

نركز جيداً هنا على قول السيرافي: (لأنّ المنكور في الإخبار ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه)، فهذا أصل تداولي وهو التركيز في الإفادة على المخاطب على ما يعرفه المتكلم، وإلا لم تتجح عملية التواصل.

ونحن نضع جدولاً يبين الفروق الجوهرية بين قولنا: كان رجل حليماً، وضرب رجل عبد الله.

ع	م1	م2	م3
∅	عبدُ الله	منطلق	يصح
كان	زيد	حليماً	يصح
ضرب	رجلٌ	زيداً	يصح
كان	رجلٌ	منطلقاً	لا يصح
كان	إنسانٌ	حليماً	لا يصح

هذا الجدول يبين حقيقة القضية، فالخانة الأولى جاءت على الأصل التداولي، وهو الابتداء بالمعرفة فيما هو مبتدأ أو ما هو كالمبتدأ لأنّ الاسم والخبر فيهما لشيء واحد، فعبد الله هو المنطلق، وزيد هو الحليم، لم يقع أحدهما لغير الآخر. أمّا الخانة الثانية فالفاعل غير المفعول، فرجل غير زيد، فصح التقديم والتأخير، ويوضح هذا

<sup>1</sup> - السيرافي، ج2ص373.

الاختلاف الخانة الثالثة التي لا يصح فيها الكلام، لأنه أخلّ بالأصل التداولي، وهو الإفادة، إذ لا فائدة تداوليا من تلك العبارات، فالمخاطب لا يجهلها مطلقا بل يعلمها سلفا من رؤيته للعالم.

1-1-2- يقول سيبويه: "هذا باب تُخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: (ما كان أحد مثلك، وليس أحدٌ خيرا منك، وما كان أحدٌ مجترئا عليك). وإنما حُسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: (كان رجلٌ ذاهبا) فليس في هذا شيء تُعلمه كان جهله، ولو قلت: (كان رجلٌ من آل فلان فارسا) حُسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أنّ ذاك في آل فلان وقد جهله، ولو قلت: (كان رجلٌ في قوم فارسا) لم يحسن، ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح.<sup>1</sup>

وهنا يؤصل سيبويه أصلا تداوليا به يحسن الكلام وبه يقبح، وهو إفادة المخاطب شيئا كان يجهله، وجهل كل مخاطب بحسبه. فما هو مجهول عند مخاطب (أ) قد يكون معلوما عند مخاطب (ب) وهكذا. وهناك أصل تداولي لا يقل أهمية عن الأصل الأول هو معرفة العالم، يؤسس لهذا الأصل قول سيبويه الماضي: (لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم).

يقول السيرافي موضحا الأصل التداولي الذي وضعه سيبويه مبدءا للحكم على الكلام بالحسن والقبح: "قال سيبويه: (فعلى هذا النحو يحسن ويقبح). يريد: ما كانت فيه فائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن."

ويوضح هذا الأصل الجدول الحملي التالي:

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص26.

ص	ع	م 1	م 2 + خ
ما	كان	أحدٌ	مثلك (منك)
ما	ليس	أحدٌ	خيلا (عليك)
ما	كان	أحدٌ	مجترئاً
	كان	رجلٌ (من آل فلان)	فارسا
	كان	رجلٌ	ذاهباً
	كان	رجلٌ (في قوم)	فارسا

الجدول الذي أمامنا يحتوي على خانتين الأولى يصح فيها الكلام لاحتزامه الأصل التداولي، وهو إفادة المخاطب، أما الخانة الثانية فلا يصح فيها الكلام لإخلاله بالأصل التداولي، حيث لا فائدة يجنيها المخاطب منه.

1-1-3- يقول سيبويه: "هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: (ليس غيرٌ، وليس إلّا)، كأنّه قال: (ليس إلّا ذاك، وليس غير ذاك)، لكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني"<sup>1</sup>.

1-1-4- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا)، كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب"<sup>2</sup>.

وهذان موضعان من كلام سيبويه فيهما اعتباره بعلم المخاطب المعين في لحظة التخاطب في تفسير البنى وتوجيه عملية الإنتاج.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص375.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص327.

## 1-2- علم المخاطب العام عند سيبويه<sup>1</sup>:

وهو العلم الذي لا تعلق له بالخطاب الحالي زمن التخاطب أو زمن إنتاج الخطا وما لابسه، بل هو توظيف لكل ما يحمله المخاطب من معارف سابقة لها دور في تفسير البنى وتوجيه إنتاج الكلام على وجه دون آخر:

1-2-1- يقول سيبويه: "وتقولُ على قول السائل: (كَمْ ضَرْبَةٌ ضُرِبَ بِهِ؟) وليس في هذا إضمار شيء سوى كم، والمفعول كم، فنقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ، وَسِيرَ عَلَيْهِ سَيْرَتَانِ)، لآتِه أراد أن يُبَيِّنَ له العِدَّةَ، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضَّرْبَتَانِ لا تُضْرِبَانِ فَإِنَّمَا الْمَعْنَى: (كَمْ ضُرِبَ بِالسُّوْطِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الضَّرْبُ مِنْ ضَرْبَةٍ)، فَأَجَابَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ اتَّسَعَ وَاخْتَصَرَ. وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها، إنما تسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويختزل به الفعل اختصارا واتساعا. وقد علم المخاطب أن الضرب لا يُضرب<sup>2</sup>.

يوظف سيبويه في هذا النص علم المخاطب العام من أن الضرب لا يُضرب، وهي معرفة لا اتصال لها بالتخاطب المعين الآن فحسب بل لها تعلق بكل ما يعرفه المخاطب من خلاله تجاربه في الحياة العامة.

1-2-2- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء). وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل، ولم تُرد أن تخبر أنك مررت به في حال تعلم، ولا تفهم ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: (له حسبٌ

<sup>1</sup>- وهو ما يُطلق عليه بـ(معرفة العالم) في التداوليات الحديثة، وقد اعتمدنا مصطلح (علم المخاطب العام) ليكون شاملا عامًا لكل ما يمكن أن يُعرف ويُعتنى به من قبل المخاطب.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج1ص117.

حسبُ الصالحين)، لأنّ هذه الأشياء وما يشابهها صارت حلية عند الناس وعلامات<sup>1</sup>.

وهذا النصّ أيضا يوظّف سيبويه فيه علم المخاطب العامّ ومعارفه السابقة بكلّ ما له تعلّق بالخطاب ليفسّر به خروج البنية على هذا الشكل. حيث يعرف المتكلم أنّ تلك الصفات (الحلم والعلم والفهم) صارت حلية يتحلّى الناس بها ويتفاخرون فيها بينهم بها. فخرج الكلام على هذا الغرض والمقصد اعتمادا على ما يعرفه المخاطب معرفة عامّة.

1-2-3- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (له يدٌ يدٌ ثورٍ، وله رأسٌ رأسٌ

الحمار)، لأنّ هذا اسمٌ لا يُتوهم على الرجل أنّه يصنعُ يدا ولا رجلا، وليس بفعل<sup>2</sup>.

هذا موضع آخر من كلام سيبويه يبني فيه تحليله على علم المخاطب العامّ. حيث يوظّف علم المخاطب بكون الإنسان لا يستطيع صنع يد ولا رجل لإنسان آخر، فيفهم الكلام على غير هذا الفهم لخروجه عن القدرة والمُكنة.

فاتّضح اعتماد سيبويه على علم المخاطب العامّ وبنائه تحليل البنى والتراكيب على أساسه وأصله.

### 1-3- علم المخاطب اللساني:

اعتماد سيبويه على المعرفة اللسانية للمخاطب في تحليله الكلام وأنّه قد عرف أنّ وجه التركيب ووجه خروجه على ما هو عليه دون غيره من الوجوه. ونورد مواضع من كلامه تبين وتدلل على المقصود:

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص181.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص183.

1-3-1- يقول: "ومن ذلك قول العرب: (من أنت زيدا)، فزعم يونس أنه على قوله: (من أنت تذكر زيدا)، ولكنّه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره فإنّه قد علم أنّ زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ، ولا مبنيا على مبتدأ فلا بدّ من أن يكون على الفعل كأنّه قال: (من أنت)، معرّفا ذا الاسم ولم يحمل زيدا على من ولا على أنت. ولا يكون (من أنت زيدا)، إلا جوابا، كأنّه لما قال: (أنا زيد)، قال: (فمن أنت، ذاكرا زيدا)"<sup>1</sup>. يوضّح هذا النص توضيحا جيّدا نص آخر لابن يعيش، يقول: "ومما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم: (من أنت زيدا)، وأصله أنّ رجلا غير معروف بفضل تسمى بزید وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلمّا تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، فقيل له: (من أنت زيدا) على جهة الإنكار، كأنّه لما قال: (أنا زيد)، قيل: (من أنت تذكر زيدا، أو ذاكرا زيدا)"<sup>2</sup>.

ففي هذا النص نجد أنّ سيبويه اعتمد على معرفة المخاطب اللسانية، وهي علمه بأنّ (زيدا) في هذا التركيب (من أنت زيدا)، لا تحتل الصناعة أن يكون خبرا أو أن يكون مبتدأ أو أن يكون مبنيا على مبتدأ، فهذه المعرفة اللسانية اعتمد عليها سيبويه في تحليله لهذا التركيب، فإن قيل: هذا نص ليونس، قلنا: نقله سيبويه ولم يضعفه، وهذا ما يدلّ على تقبله إياه واعتماده.

1-3-2- يقول سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: (من أنت زيدا)، وزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا، ولكنّه كثر في كلامهم واستعمل، واستغنوا عن إظهاره بأنّه قد علم أنّ زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ، فلا بدّ من أن يكون على الفعل"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص292.

<sup>2</sup> - شرح المفصل، ابن يعيش، طبع إدارة الطباعة المنيرية، دط، دتا، ج2 ص28.

<sup>3</sup> - الكتاب، ج1 ص147.

هذا نصّ آخر يوظف فيه سيبويه المعرفة اللسانية للمخاطب في توجيه التراكيب وتفسير البنى وبيان وجه خروجها على ما خرجت عليه. حيث جعل المخاطب على معرفة وعلم بأنّ (زيدا) ليس مبتدأ ولا خبرا وأنّ النّصب لا يكون إلا بفعل فلا بدّ من أن يكون منصوبا بفعل مقدّر.

1-3-3-3- يقول سيبويه: "... كما قال: تالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنّما أراد: تالله ما رأيت رجلا، ولكنّه يترك إظهار الفعل استغناء، لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه"<sup>1</sup>.

وظّف سيبويه هنا المعرفة اللسانية للمخاطب بكون هذا الموضع ممّا يكثر فيه حذف الفعل، فاعتمده في تفسير الحذف الذي وقع على البنية الظاهرة.

1-3-3-4- يقول سيبويه: "واعلم أنّ (أن) لا تظهر بعد (حتّى وكَي) ... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أن يُحمل على (أن)..."<sup>2</sup>.

يوظّف معرفة المخاطب اللسانية في أنّ (حتّى وكَي) لا يعملان في الفعل مباشرة كونهما ممّا اختصّ بالعمل في الأسماء، فيكون الكلام مبنيًا على حذف (أن) التي نصبت الفعل على الحقيقة.

فاتّضح لنا توظيف سيبويه المعرفة اللسانية للمخاطب في تحليل البنى وتفسيرها بنما تقتضيه تلك المعرفة، وأنّ خروج البنى على ما خرجت عليه كان اعتمادا عليها.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص353.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص4.8.

## 2- حال المخاطب عند سيبويه:

يعتمد سيبويه على حال المخاطب وما يكون متصلاً به من الملابس ذات التعلق بالكلام وما خرج عليه وما اتصل بورود البنية التركيبية على ذلك الشكل دون غيره من الأشكال. ونورد مواضع من كلامه تبين وتدلل على المقصود:

2-1- يقول سيبويه: "وتقول: "إن ألفا في دراهمك بيض، وإن في دراهمك ألفا بيض)، فهذا يجري مجرى النكرة في (كان وليس)، لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه وهنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك: (ما كان أحدٌ فيها خيراً منك)"<sup>1</sup>.

هذا نصّ فيه توظيف حاجة المخاطب لأن يعلم شيئاً معيناً من الكلام في تفسير البنية وتوجيه مجيئها على وجه دون آخر.

2-2- يقول سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرر اسماً بعد ما تعلم أن من تحدّثه قد عرف من تعني أو ما تعني، وأنت تريد شيئاً بعينه"<sup>2</sup>.

وهذا نصّ آخر فيه اعتماد سيبويه على حال المتكلم وما هو عليه من المعرفة بما تضره من العناصر اللغوية، فيخرج الكلام على الإضمار اعتماداً على حال المتكلم وما قام به من صفة العلم والمعرفة المتصلة بما حذف.

فاتّضح أنّ سيبويه يعتمد على حال المخاطب وما اتصل بها من ملابس في تحليل الكلام وخروجه على وجه دون وجه آخر.

## 3- تجنب اللبس على المخاطب عند سيبويه:

يمنع سيبويه أن يخرج كلام المتكلم ملبساً على المخاطب غير تامّ البيان بمقصوده، فيورد المتكلم تراكيب تحتل أكثر من معنى فيفهم منها المخاطب غير ما يريده المتكلم حاملاً الكلام على ما عهده عند إطلاقه.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص285.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص220.

ونورد هنا مجموعة من المواضع من كلام سيبويه توضح هذا الأمر وتكون دليلاً عليه من تحليلاته:

3-1- يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقول: (بعثتُ داري ذراعاً) وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراعٌ. ولا يجوز أن تقول: (بعثتُ الشاةَ شاةً شاةً) وأنت تريد: بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول: (بينتُ له حسابَه باباً، فيرى المخاطب أنك أنما جعلت له حسابَه باباً واحداً غير مفسرٍ. ولا يجوز أن تقول: تصدقتُ بمالي درهماً، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد"<sup>1</sup>.

يعتمد سيبويه في هذا الموضع على أصل من أصول التخاطب وهو تجنب اللبس على المخاطب. حيث يوظف هذا الأصل في تحليل البنية التركيبية وأنها لا بد من أن تخرج على وجه دون وجه آخر لأن خروجها على الوجه الآخر فيه لبس على المخاطب واللبس ممنوع.

ثم يورد سيبويه اعتراضاً ويجب عنه بتقنية تداولية هي علم المخاطب ولها تعلق بما نريد هنا، يقول: "وأما قول الناس: (كان البرُّ قفيزين، وكان السمنُ متوين)، فإنما استغنواها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يُسعرُ عليه، فأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: (البرُّ بستين)، وتركوا ذكر الكُر استغناءً بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما سئلها هنا عن ثمن الكُر كما سأل عن ثمن الدرهم"<sup>2</sup>.

3-2- يقول سيبويه: "... ومن ذلك: (مررتُ برجلٍ لا امرأةً)، أشركتُ بينهما (لا) في الباء وأحقتُ المرورَ للأول، وفصلت عند من التبسا عليه فلم يدر بأيهما مررت"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص196.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص196-197.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص218.

يوظف سيبويه أصل تجنّب اللبس هنا تفسيراً لورود بنية على شكل معيّن (مررتُ  
برجل لا امرأة) حيث خرج هذا الكلام رافعا للبس وقع فيه مخاطب ما حيث لم يدر بمن  
مررت.

3-3- يقول سيبويه: "فكرهوا الالتباس ههنا... وكرهوا هذا في الالتباس..."<sup>1</sup>.

هذا تصريح من سيبويه باعتماده أصل تجنّب اللبس في تفسير البنى وتوجيهها  
وبناء الأحكام عليها من القبح والحسن.

فاتّضح لنا ما نريده ونقصده وننسبه لسيبويه من توظيف أصل تجنّب اللبس في  
التحليل والتوجيه والحكم.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص129.

## المبحث الثاني: المقام عند سيبويه

نشتغل في هذا المبحث بالتدليل والبيان والتوضيح على تداولية المقام التخاطبي عند سيبويه، وكيف أنه يعتبره ذا أهمية قصوى في تفسير البنى التركيبية من جهة، وكيف أن المستعملين تصرفون فيها بناء على هذا المقام.

ولنا في بيان ذلك هذا ثلاثة مطالب<sup>1</sup>:

### المطلب الأول: اعتبار المقام عند سيبويه

يجد المتأمل في مختلف تحليلات سيبويه في كتابه أنه يعتمد اعتمادا كلياً على تقنية المقام، فهو لا يفصل اللغة عن واقعها ومحيطها الخارجيين بل نجده يحللها داخل المقام الذي قيلت فيه، فتحليله على هذا تحليل ذو بعد تداولي عميق بل نقول إن تحليله يعدّ في صميم الدرس التداولي الحديث.

فسيبويه يقول بالمقام ويعي جيداً هذا الأمر ويصرّح به في كلامه:

1- يقول سيبويه: "... وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر"<sup>2</sup>.

هذا النص فيه تقرير واضح من سيبويه وتصريح باعتباره المقام (يسميه الحال)، فهو يعي تمام الوعي بقضية الاعتداد بكلّ ما له تعلق بالكلام ممّا ليس من عناصر

---

<sup>1</sup> - يطلق سيبويه مصطلح (الحال) على كلّ ما نريد النظر فيه باعتباره مقاماً، ولما في اختيارنا أسباب: 1- أنّ المقام أخصّ من الحال كون الحال يعمّ ما له علاقة بالمستعملين، 2- أنّ المقام له تعلق بكلّ ما اتّصل بزمن ومكان التلفظ بخلاف الحال الذي له تعلق أكثر بالمستعملين مع أنّ سيبويه يستعمل المقام والحال معاً، الحال تصريحاً والمقام تلميحاً، 3- أنّ المقام هو الأكثر توظيفاً في الدراسات الحديثة المتعلقة بالفكر التداولي من غيره من المصطلحات وأكثر دلالة على ما نريد هنا.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص138.

اللسان. فما ننسبه لسيبويه هنا من الاعتبار بالمقام وملابسات فعل التخاطب ليس تخميناً مآً بل وجدنا ذلك تصريحاً كما هنا أو تلميحاً كما نجده في غيره من المواضع من الكتاب.

2- يقول سيبويه: "وقولهم: (ولا زعماتك)، ولم يذكر: (ولا أتوهم زعماتك)، لكثرة استعمالهم إيّاه، ولا استدلاله بما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه"<sup>1</sup>.

وهذا نصّ ثانٍ يوظّف فيه سيبويه المقام ويعتبر به في تحليل الكلام في بعده التداولي الاستعمالي، تحليله داخل الفعل التخاطبي. حيث يوظف ما يراه المخاطب من حال المتكلم وقصده من كلامه، فيقدّر المحذوف بحسب ذلك كلّه، وما حذف المتكلم إلاّ ثقة في أنّ حاله وقصده واضحان عند المخاطب كما مرّ في المبحث الذي قبل هذا.

3- يقول سيبويه: "... وذلك أنّك ترى صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: (عبدُ الله ورَبِّي)، كأنّك قلت: (ذاك عبدُ الله، أو: هذا عبدُ الله)، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: (زيدٌ ورَبِّي). أو مسستَ جسداً، أو شممتَ ريحاً فقلت: (زيدٌ، أو: المسكُ)، أو ذقتَ طعاماً فقلت: (العسلُ)..."<sup>2</sup>.

وهذا نصّ ثالثٌ يعتبر فيه سيبويه عناصر المقام في تحليل التراكيب اللغوية، منطلقاً من الوعي التامّ بضرورة توظيف كلّ ملابسات التخاطب في عملية التحليل. حيث يعتبر الرؤية وما يخزّنه المتكلم من معلومات في ذهنه عن موضوع خطابه،

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص142.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص279.

ويعتبر أيضا بما تُدرّكه كلّ الحواس ممّا له تعلّق بموضوع التخاطب من سمع ومس وشمّ وذوق، وهذه كلّها لها دورها في عملية التحليل والدراسة للتراكيب اللغوية.

4- يقول سيبويه: "هذا باب الحروف التي يُنبّه بها المدعوّ. فأما الاسم غير المندوب فُنبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالآلف... إلّا أنّ الأربعة غير الآلف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان المُعرض عنهم، الذي يرون أنّه مُقبّل عليهم إلّا باجتهاد، أو النائم المستقل... ويجوز لك أن تستعمل هذه الأشياء هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريبا مقبلا عليك، توكيدا. وإن شئتَ حذفتهنّ كلّهن استغناء، كقولك: حارِ بنَ كعبٍ، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبّل عليه بحضرته يخاطبه"<sup>1</sup>.

وهذا نصّ رابعٌ يظهر فيه بوضوح اعتبار سيبويه لمقام التخاطب في عملية تحليل البنى اللغوية، وهو واعٍ بذلك تمام الوعي أي: يصرّح بذلك ويبين ما اعتبر به من العناصر المكوّنة للمقام، وهو هنا الرؤية والحضور. حيث يفسّر ما يُستعمل من أدوات النداء بحسب مقام التخاطب مقيما أوجه الاستعمال مبنية على أحوال مقام التخاطب، وما يكون من أحوال المخاطب من انصراف وإقبال.

5- يقول سيبويه: "هذا باب الإشباع في الجرّ والرّفْع وغير الإشباع، والحركة كما هي. فأما الذين يشبعون فيمطّون، وعلامتها واو وياء، وهذا تُحكّمه لك المشافهة"<sup>2</sup>.

هذا نصّ خامس يصرّح فيه سيبويه تصريحاً لا تلميحا باعتبار المقام وما اتّصل به من ملابسات تخاطبية (المشافهة).

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص320.

<sup>2</sup> - نفسه، ج2 ص297.

فاتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ سيبويه يعتبر في تحليل ودراسة البنى اللغوية على تقنية المقام بكلّ ما تحمله من عناصر محيطية بفعل التخاطب ممّا هو ليس بعناصر لغوية بل هي من جملة العناصر التداولية. وهو المطلوب.

### المطلب الثاني: أنواع المقام عند سيبويه

نجد سيبويه كثيرا ما يعتمد في تحليله للتركيب المختلفة يعتمد على استحضار مقام ما للوصول إلى اكتشاف ما تصرف فيه المتكلم، أو بحمل مقام على مقام من أجل اكتشاف الجامع بينهما من حيث التصرف في البنية، يتضح هذا بما يلي:

#### 1- استحضار مقام التراكيب<sup>1</sup>:

قد وجدنا أنّ سيبويه يقوم باستحضار المقام التخاطبي للتركيب محلّ التحليل والدراسة قصد الكشف عن العمليات التي قام بها المتكلم على البنية اعتدادا بكلّ ما يحف الخطاب من الملابس غير اللغوية. فيقوم سيبويه باستحضار كلّ الملابس معتّدا بها في التحليل والتفسير للبنى وما وقع عليها.

وهذه مجموعة من النصوص تبين ما نقصد وتدلل على ما ننسبه لسيبويه:

1-1- يقول سيبويه: "ومن ذلك قولهم: (مرحبا، وأهلا، وإن تأتني فأهلّ الليل والنهار). وزعم الخليل رحمه الله حين مثله أنّه بمنزلة رجل رأته قد سدّد سهمه فقلت: (القرطاس)، أي أصبت القرطاس، أي أنت عندي ممن سيصيبه. وإن أثبت سهمه قلت: (القرطاس)، أي استحق وقوعه بالقرطاس. فإنّما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو

---

<sup>1</sup> - المقصود أنّ سيبويه يستحضر مقاما معيّنا للتركيب

طالباً أمراً فقلت: (مرحباً وأهلاً)، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأنّه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت".<sup>1</sup>

هذا النّص الأوّل يظهر فيه جليّاً استحضار سيبويه لمقام التركيب قصد الكشف عمّا وقع فيه من تصرّفات من قبّل المتكلم، حيث قام بحذف عناصر من البنية التركيبية للكلام اعتماداً على المقام التخاطبي واعتداداً به. حيث حذف الفعل ولم يجرّ إلاّ بالمفعول به منصوباً بفعل محذوف مع فاعله دلّ عليها ما يشاهد من الملابس ذات التعلّق به. فيقوم سيبويه باستحضار ذلك المقام كما هو ليبين ما وقع على البنية من الحذف اعتماداً على المقام.

1-2- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (زيداً، و: عمراً، و: رأسه). وذلك أنّك رأيت رجلاً يضربُ أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: أوقع عملاًك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: (أضربُ شرّ النَّاسِ)، فقلت: زيذاً. أو رأيت رجلاً يُحدّثُ حديثاً فقطعه فقلت: (حديثك). أو قدِمَ رجلاً من فقلت: (حديثك). استغنيت عن الفعل بعمله أنّه مستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"<sup>2</sup>.

هذا النّص الثاني الذي تقدّمه توضيحاً وتدليلاً، حيث يقوم سيبويه في هذا الموضوع باستحضار مقام التخاطب قصد الكشف عن تصرّفات المتكلم في البنية التركيبية، حيث قام المتكلم بحذف الفعل والفاعل مع ترك المفعول منصوباً به اعتماداً على مقام التخاطب وما يرى المخاطب من ملابساته فيُدرك المحذوف ويُقدّره بحسبه.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص295.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص128.

1-3- يقول سيبويه: "... ومن ذلك قولُ العرب: (ضَعَهُ رُويدًا)، أي: وضَعًا رُويدًا. ومن ذلك قولُك للرجل تراه يُعالج شيئًا: (رُويدًا)، إنَّما تريد: علاجا رُويدًا، فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال"<sup>1</sup>.

هذا النَّصُّ الثالثُ الدَّالُّ والموضَّحُ على ما يفعله سيبويه من استحضار المقام التخاطبي للكشف عن تصرفات المتكلم في البنية التركيبية اعتمادا على المقام.

فاتَّضح بهذا التوضيح والتدليل على ما ندَّعي من أنَّ سيبويه يستحضر المقام التخاطبي قصد التفسير والكشف عن تصرفات المتكلم في البنية. وهو المطلوب.

## 2- استحضار حال المستعملين:

نجد أنَّ سيبويه يستحضر عنصرا آخر من عناصر المقام التخاطبي، وهو حال المستعملين. وأكثر ما يقع هذا في استحضار سؤال يرد على المتكلم فيكون كلامه جوابا عنه، فتكون حاله كحال من يجيب ويرد عن سؤال ما على الحقيقة.

وهذه نصوص من كلام سيبويه توضِّح وتدلُّ على ما نقصد وندَّعي:

2-1- يقول سيبويه: "... وأمَّا العقلُ فهو الرَّجُلُ الكامل، كأنَّه قال: هو الرجل الكامل العقلَ والرأي، أي: للعقل والرأي، وكأنَّه أجاب من قال: (لمَه) "<sup>2</sup>.

هذا النَّصُّ الأوَّل الذي نوردته توضيحا وتدليلا على ما نقصد وندَّعي على سيبويه من استحضاره أحوال المستعملين. حيث يقوم سيبويه في هذا الموضع باستحضار حال المتكلم وما يحدث في ذهنه من العمليات التي أخرجت البنية التركيبية على هذا الوجه، فيكون ما وقع في ذهنه من افتراض سؤال ثم الإجابة عنه ظاهرا دون خروج ذلك

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص124.

<sup>2</sup>- نفسه، ج1ص193.

السؤال إلى حيز التحقق بل يستحضره سيبويه ويوظفه في تفسير سبب خروج البنية على هذا الشكل الظاهر.

2-2- يقول سيبويه: "... ومنه أيضا: (مررتُ برجلٍ مسلم وكافر)، جمعت الاسم وفرقتَ الصِّفة. وإن شئتَ كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: (بأيِّ ضربٍ مررتَ؟) وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: (فما هما؟) فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطبُ، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه"<sup>1</sup>.

هذا النَّص الثاني من كلام سيبويه فيه استحضار حال المتكلم وما قام في ذهنه من عمليات ليخرج الكلام على ما هو عليه في الواقع التخاطبي، حيث افترض المتكلم سؤالا معينا دون التصريح به في ظاهر كلامه، بل أخرج كلامه على مقتضاه، فيستحضر سيبويه ذلك السؤال الذهني قصد الكشف عما قام به المتكلم من تصرفات على البنية الظاهرة للتركيب.

2-3- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (إنَّ زيدا منطلقُ العاقلُ اللبيبُ). فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المُضمر في (منطلق)، كأنه بدلٌ منه، فيصير كقولك: (مررتُ به زيدٍ)، إذا أردتَ جواب: بمن مررتَ؟ فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدُ العاقل اللبيبُ. وإن شئتَ رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جواب: من هو؟ فنقول: زيدٌ، كأنه قيل له: من هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ"<sup>2</sup>.

هذا النَّص الثالث الذي نوردُه هنا للتدليل على استحضار سيبويه حال المتكلم. حيث يستحضر السؤال الذي فرضه المتكلم ليُخرج كلامه على ما هو عليه في

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص215.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص286.

الظاهر. فالاستحضار هنا وظفه سيبويه للكشف والتفسير للعمليات التي وقعت على  
البنية من قبل المتكلم.

## المطلب الثالث: أشكال المقام عند سيبويه

هذا المطلب نورد فيه الأشكال التي وقع عليها اعتبار سيبويه للمقام، حيث اتّضح لنا أنّه يستعمل المقام بأشكال متعددة ومتنوعة<sup>1</sup>. ونحن نوردها مع التّليل عليها من كلامه:

**1- المقام البصري**، يقول سيبويه: "وذلك قولك: (زيدا وعمرا ورأسه). ذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: (زيدا)، أي أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلا يقول: أضرب شرّ الناس، فقلت: (زيدا). أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعته، فقلت: (حديثك). أو قدم رجل من سفر فقلت: (حديثك). استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما شبهه"<sup>2</sup>.

هذا النص يعتمد فيه سيبويه على شيء مهم هو ما يسمى بـ(التسييق)<sup>3</sup>، وهو ربط الكلام بسياقه النصي وبمقامه الذي قيل فيه حتى يتسنى تحليله تحليلا دقيقا. وهذا ما فعله سيبويه هنا بالضبط حيث حلل الكلام انطلاقا من تسييقه، حيث أرجعه إلى سياقه غير اللغوي من أجل اكتشاف ما حدث في بنيته السطحية من تغييرات بالحذف، فهناك سياق غير لغوي هو السياق البصري الخاص بالمتكلم اعتمد عليه سيبويه في تحليله للعبارة، وهناك السياق الحركي الخاص بالمشاهد، هذا المشهد دعا المتكلم إلى أن يدعو الفاعل إلى إيقاع الفعل بشخص بعينه هو زيد. فاستغنى المتكلم بالمشاهدة عن القول، فاستقام له التصرف في البنية السطحية كما يريد بالحذف.

<sup>1</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 308-309.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص128.

<sup>3</sup> - انظر: الأسس الإستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص 321-322.

وتحت هذا المقام يقول سيبويه أيضا: "ذلك قولك، إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: (مكة ورب الكعبة). حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: (يريد مكة والله)...أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: (القرطاس والله)، أي يصيب القرطاس...أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون..."<sup>1</sup>. "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبد الله وربي) كأنك قلت: (ذاك عبد الله أو هذا عبد الله)"<sup>2</sup>.

ففي هذا النص نجد سيبويه يفيض في تحليلاته المختلفة معتمدا على السياق غير اللغوي أو المقام في تعيين التغييرات التي لحقت البنية السطحية، معتمدا على حاسة البصر التي كانت هي الأداة التي بها أدرك الموقف واعتمادا عليها تمّ الحذف. فالموقف الذي قيلت فيه هذه العبارات هو الكفيل بإيضاحها، ولو فصلت عن الموقف لما تمّ إدراك المراد بها. فسيبويه نجده يدرس اللغة حيّة داخل الاستعمال أو في أثناء عملية الواصل وليس بمعزل عن المقام الذي أنتجت فيه.

**2- المقام السمعي،** يقول سيبويه: "...وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: (القرطاس والله)، أي أصاب القرطاس....ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: (الهلال ورب الكعبة)، أي أبصروا الهلال"<sup>3</sup>. "أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: (زيد وربي)"<sup>4</sup>. "ولو حدثت

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص130.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص279.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص130.

<sup>4</sup> - نفسه، ج1ص279.

عن رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: (عبد الله). كأنّ رجلا قال: (مررت برجل راحم للمساكين بارّاً لوالديه)، فقلت: (فلان والله)<sup>1</sup>.

نجد سيبويه في هذه النصوص يعتمد في تحليله للعبارات على حاسة سمع المتكلم، إذ سماع المتكلم يغني عن إدراجه في الكلام، فاستغنى المتكلم بالسمع عن الذكر، وما سمعه هو الذي سوغ له إلحاق تغيير البنية السطحية بالحذف.

فسيبويه في تحليلاته هذه يعتمد اعتمادا تاما على المقام الذي وردت فيه العبارات قيد التحليل، فالأول رأى جماعة من الناس يلتزمون رؤية الهلال غير أنّه بعيد لا يراهم رؤية واضحة، لكنّه سمع أصواتهم بالتكبير فعلم أنّهم قد رأوا الهلال فقال: (الهلال ورب الكعبة)، أي رأوا الهلال، فاستغنى بالسمع عن إيراد الفعل الناصب للهلال، إذ المقام قام مقامه.

أمّا المثال الآخر فسماع صوت من يعرفه قامت مقام المشاهدة، فقال: (زيد وربي)، فالمقام داخل في تركيب الكلام، وهو المسوغ للتصرف في البنية السطحية بالحذف.

### 3- المقام اللمسي، يقول سيبويه: "أو مسست جسدا... فقلت: (زيد)"<sup>2</sup>.

فسيبويه في هذا الموضع يعتمد على اللمس في بيان المقصود، فالمتكلم يمس جسدا فيتعرف على صاحبه فيقول مباشرة: (زيد)، لأنّه استقر عنده لمسه، إذ قد سبق له مسه وإلا فلن يتمكن من معرفته، وهذا مشاهد في عالمنا اليوم من قبل المكفوفين.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص279.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص279.

ف نجد سيبويه من خلال هذا النص يعتمد اعتمادا كليًا على المقام ويجعله الأساس في أيّ تحليل يروم الوصول إلى الأغراض الحقيقية للكلام.

**4- المقام الشمي،** يقول سيبويه: "أو شممت ريحا فقلت: (المسك)"<sup>1</sup>. ففي هذا النص نجد سيبويه يعتمد على الشّم في تعيين المحذوف، وهذا في صميم الدرس التداولي الحديث، إذ لا استثمار للمقام أكثر من هذا الاستثمار في التحليل اللغوي.

**5- المقام الذوقي،** يقول سيبويه: "أو ذقت طعاما فقلت: (العسل)"<sup>2</sup>. ففي هذا النص نجد سيبويه يعتمد في تعيين المحذوف على الذوق، وهذا كذلك في صميم الدرس التداولي.

---

<sup>1</sup>-الكتاب، ج1ص279.

<sup>2</sup>-نفسه، ج1ص279.

## المطلب الرابع: المقام التخاطبي كتقنية تحليلية للبنى عند سيبويه

نشتغل في هذا المطلب بالبيان والتدليل على اعتبار سيبويه المقام التخاطبي تقنية تحليلية وتفسيرية للبنى اللغوية. حيث وجدناه يعتمداً بشكل كبير جداً على المقام وما اتّصل به من ملابسات في تفسير البنى والكشف عمّا مارسه المتكلم من تصرفات بالحذف والتقديم والتأخير ذلك اعتماداً على ملابسات المقام لا غير<sup>1</sup>.

### 1- تصرف المتكلم في البنى التركيبية بناء على المقام التخاطبي:

يستعمل سيبويه تقنية المقام كأداة تحليلية لتفسير أوجه تصرف المتكلم في البنى اللغوية، حيث يبيّن ملابسات المقام التي وظفها المتكلم ليخرج كلامه على الوجه الذي خرج فيه مبيّناً ما قام به من تصرفات على البنية بناء على تلك الملابسات المقامية داخل الفعل التخاطبي.

وهذه مجموعة نصوص من كلام سيبويه تبين المقصود وتدلل على ما ننسبه لسيبويه من اعتبار المقام كتقنية تحليلية:

1-1- يقول سيبويه: "ومنه أن ترى الرّجل تُخبر عنه أنّه قد أتى أمراً قد فعله فنقول: (أكلّ هذا بخلا)، أي: أتفعل كلّ هذا بخلا، وإن شئت رفعتّه فلم تحمله على الفعل ولكّنك تجعله مبتدأ"<sup>2</sup>.

هذا النّص الأوّل من كلام سيبويه فيه اعتبار ملابسات المقام كتقنية تفسيرية لما قام به المتكلم من تصرفات على مستوى البنية لتخرج على ما هي عليه. فالفعل (ترى)

---

<sup>1</sup> - انظر: سياق الحال عند سيبويه دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، الأردن-، ط1: 2011/1432، فقد ألمّ بشيء ممّا نريده هنا.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص130.

محلّ الشاهد في كلام سيبويه، فالرؤية هي التي حملت المتكلم على أن يتصرّف في البنية بما يتناسب بما رآه في المقام.

1-2- يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل. وذلك قولك: زيدا وعمرا ورأسه). وذلك أنّ رأيت رجلا يضربُ أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من العمل أن تلفظ له بعمله..."<sup>1</sup>.

هذا النصّ الثاني من كلام سيبويه فيه بناء سيبويه على تصرّفات المتكلم في البنية التركيبية بناء على ملابسات المقام التخاطبي. حيث يعتمد المتكلم على ما يرى من حال المحدث عنه وما يقوم به من فعل الضرب أو الشتم أو القتل فيكتفي المتكلم بما يرى اعتمادا على الرؤية فلا يتلفّظ بالفعل استغناء، فيخرج الكلام على الحذف والتقدير اعتمادا على ملابسات مقام التخاطب.

1-3- يقول سيبويه: "هذا باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعملُ إظهاره من غير الأمر والنهي. وذلك إذا رأيت رجلا متوجّهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت: (مكّة وربّ الكعبة). حين زكنت أنّه يريد مكة، كأنك قلت: (يريد مكة والله)... أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: (القرطاس والله)، أي يصيب القرطاس... أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون..."<sup>2</sup>. "وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبد الله وربي) كأنك قلت: (ذاك عبد الله أو هذا عبد الله)"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص128.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص130.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص279.

هذا نصّ ثالث فيه يجعل سيبويه مقام التخاطب تقنية تفسيرية لتصرّفات المتكلم في البنية التركيبية. حيث قام المتكلم باعتبار ما يرى من فعل المُحدّث عنه فقام بالتصرّف في البنية بالحذف، فحذف الفعل الذي دلّ عليه مقام التخاطب ثقة في أنّه معروف وأنه كالمتلّفظ به.

فاتّضح هنا تمام الوضوح أنّ سيبويه يجعل المقام وملايساته تقنية لتفسير البنية وتفسير ما تصرّفات المتكلم فيها حذفاً وذكرًا وغير ذلك. وهو المطلوب.

## 2- تفسير البنى التركيبية بناء على المقام التخاطبي:

يستعمل سيبويه تقنية المقام كأداة تحليلية لتفسير البنى اللغوية، حيث ينقل ملايسات المقام الذي وردت فيه ليخرج الكلام على الوجه الذي خرج فيه مبيّنًا ما حدث من تصرّفات على البنية بناء على تلك الملايسات المقامية داخل الفعل التخاطبي.

2-1- يقول سيبويه: "ومثّل ذلك: (أهلك والليل)، كأنّه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنّما المعنى: أن يُحدّره أن يُدرّكه الليل. والليل محدّثٌ منه... وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرت في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر"<sup>1</sup>.

هذا النصّ الأوّل من كلام سيبويه نوره هنا توضيحًا وتدليلاً على ما نريد بهذا العنصر من أنّ سيبويه يوظف المقام وملايساته لتفسير البنى التركيبية. حيث يقوم هنا بتقدير المحذوف في بناء التركيب اعتماداً على ما هو ثابت في مقام التخاطب مصرّحاً بذلك واعياً تمام الوعي باعتبار ملايسات المقام في تفسير البنية التركيبية

---

<sup>1</sup>- الكتاب، ج1ص138. وجب الانتباه إلى أنّ الفرق بين تقدير المعنى وتقدير الإعراب، فالأوّل تقدير على ما يقصد المتكلم دون مراعاة ما تقتضيه البنية من العمليات التقديرية القياسية. أمّا الثاني فهو تقدير الكلام على وفق ما تقتضيه البنية العاملة من أسس. انظر: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مخلوف بلعام، ص176-178.

(واستغناء بما يرون من الحل) هذه الجملة تصريح واعٍ بتقنية ملابسات المقام في التحليل والتفسير للبنى.

2-2- يقول سيبويه: "وقد تقول: (إذا كان غدا فأتني)، كأنه ذكر أمراً إمّا خصومة وإمّا صلحا فقال: إذا كان غدا فأتني. فهذا جائز في كلّ فعل، لأتّك إنّما أضمرت بعد ما ذكرت الفعل مظهرا والأوّل محذوف منه لفظ المظهر"<sup>1</sup>.

هذا النصّ الثاني من كلام سيبويه فيه اعتماده على ملابسات المقام في تفسير البنى التركيبية. حيث يقوم بتقدير الكلام المحذوف بناء على ما يكون في ذهن المتكلم من الكلام الذي كان ينبغي ذكره، ولكنّه حذفه اعتمادا على المقام وأنّه ظاهر واضح لمن خاطبه.

2-3- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (أمّا أنا فأفعل كذا وكذا أيّها الرّجل، ونفعل نحن كذا وكذا أيّها العصابة)، وإنّما أرت أن تختصّ ولا تُبهم حين قلت: أيّتها العصابة، وأيّها الرّجل، أراد أن يُوكّد لأنّه قد اختصّ حين قال: أنا، ولكنّه أكّد كما تقول للذي هو مُقبلٌ عليك بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيدا"<sup>2</sup>.

هذا النصّ الثالث من كلام سيبويه فيه تفسيره البنى التركيبية بناء على مقام التخاطب. حيث قام بتفسير بنية الكلام بحملها على بنية مثلها في اعتبار مقام التخاطب، وجملة (الذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك) دليل ظاهر على ما ندّعي من اعتبار ملابسات المقام في التحليل والتفسير.

فاتّضح بهذا كلّهُ أنّ سيبويه يعتبر ملابسات مقام التخاطب أداة تقنية في تفسير البنى التركيبية. وهو المطلوب هنا.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص114.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص526.

### المبحث الثالث: المبهمات عند سيبويه

نشتغل في هذا المبحث على قضية من قضايا التحليل التداولي، وهي قضية المبهمات عند سيبويه. والمقصود بها هي تلك الأوضاع التي لا معنى لها متحققًا في أنفسها بل لا تحمل معنى متحققًا وواقعا إلا في داخل العملية الخطابية، أي داخل الاستعمال مطلقًا.

ولنا لبيان هذه القضية المحورية في تداولية الكلام عند سيبويه وما يتعلّق بكلّ ذلك من دراسة الكلام داخل الاستعمال ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول: المبهمات عند سيبويه

يستعمل سيبويه مصطلح (مبهم) في سياقات:

1- يستعمل سيبويه مصطلح (مبهم) كثيرًا في كتابه مقابلًا لمصطلح (المختصّ). فيكون المبهم على هذا هو ما لا اختصاص له في نفسه أو داخل الخطاب المعين داخل الاستعمال المعين. والمختص ما له معنى في نفسه أو ما حمل معنى معينًا داخل الاستعمال المعين ولا يمكن أن يشاركه فيه غيره. وهذه نصوص من كلام سيبويه تدل على هذا<sup>1</sup>:

1-1- يقول سيبويه: "المعرفة خمسة أشياء: ... والأسماء المبهمة... فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك"<sup>2</sup>. فالأسماء المبهمة مقابلة هنا للأسماء اللازمة المختصة، فالإبهام يقابل هنا عند سيبويه الاختصاص كما هو ظاهر في هذا النصّ.

<sup>1</sup> - انظر: الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن الحاج صالح، ص77-78.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1ص219.

1-2- يقول سيبويه: "... ذلك أنك إذا قلت: (لي مثله)، فقد أبهمت كما أنك إذا قلت: (لي عشرون)، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت: (درهما) فقد خصصت نوعاً"<sup>1</sup>. ففي هذا النص يظهر جلياً المقابلة التي عقدها سيبويه بين مصطلح (إبهام) وبين مصطلح (اختصاص).

1-3- يقول سيبويه: "... أنك إذا قلت: (ويحه) فقد تعجبت وأبهمت من أيّ الأمور تعجبت، وأيّ الأنواع تعجبت منه. فإذا قلت: (فارساً وحافظاً) فقد اقتصت ولم تُبهم، وبيّنت في أيّ نوعٍ هو"<sup>2</sup>. ففي هذا النص دليل آخر على أنّ سيبويه يقابل بين مصطلحي (إبهام) و(اختصاص).

فاتّضح بهذا أنّ (الإبهام) عند سيبويه هو ضدّ الاختصاص ونقيضه، فكلّ (مبهم) محتاج إلى (مخصّص) يخرج من حيز الإبهام إلى حيز الاختصاص والوضوح والتجليّ.

2- يستعمل سيبويه مصطلح (مبهم) أو (نكرة) في مقابل ما يطلق عليه ب(الواقع على معيّن) أو (المعرفة)، فالمبهم/النكرة ما ليس بواقع على معيّن وغيره ما هو واقع على معيّن. والواقع هنا له دلالة إجرائية خطابية تداولية، فلا يمكن الحديث عن الوقوع خارج الاستعمال وخارج العملية التخاطبية. وهذه نصوص من كلام سيبويه تدلّ على هذا:

2-1- يقول سيبويه: "المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمُضاف إلى المعرفة إذا لم تُرد معنى التّنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار. فأما العلامة اللازمة المختصّة فنحو زيد وعمرو وعبد الله، وما أشبه ذلك.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص298.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص299.

إنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تُضمّر اسما بعد ما تعلم أنّ من تُحدّثه قد عرف من تعني أو ما تعني، وأنّك تريد شيئا بعينه<sup>1</sup>.

ففي هذا النّص يظهر جليا أنّ المعارف ما يكون فيها المعرّف واقعا على شيء بعينه معروفا به عند المخاطب يتمايز به عن سائر أمّته. فيحصل التقابل هنا بين ما يكون (مبهما) غير معيّن أي غير واقع على شيء بعينه وبين ما يكون معيّنا واقعا على شيء بعينه. والمرجع في ذلك التعيين هو المخاطب.

2-2- يقول سيبويه: "وأما الألف واللام فنحو البعير والرّجل والفرس وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك إنّما أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: (مررتُ برجلٍ)، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررتُ بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلا بعينه يعرفه المخاطب"<sup>2</sup>.

فيكون المعيّن الواقع على الشيء بعينه هو المعرفة، ويكون غير المعيّن الواقع على أشياء من جنسه هو النكرة، والنكرة مبهما عند المخاطب، فهو المعيار في ذلك دوما وأبدا.

2-3- يقول سيبويه: "وبدلك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: (ربّ رجلٍ وزيدٍ)، ولا يجوز ل كان تقول: (ربّ أخيه) حتّى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة. ومثّل ذلك قولُ العرب: (كلّ شاة وسخّلتها)، أي: وسخلة لها، ولا يجوز أن حتّى تذكر قبله نكرة فيعلم أنّك لا تريد شيئا بعينه، وأنّك تريد شيئا من أمّة كلّ واحد منهم رجل"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص220.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص220.

<sup>3</sup> - نفسه، ج1ص244.

فاتّضح بهذا أنّ سيبويه يجعل النكرة (المبهم) واقعا على غير معيّن داخل الخطاب المعيّن، أمّا المعرفة المعين فهو ما وقع على معيّن في الخطاب المعين، ومعيار التعيين وعدمه هو المخاطب لا غير.

فاتّضح بهذا أنّ سيبويه يقابل بين (المبهم أو النكرة) غير الواقع على شيء بعينه معروفا عند المخاطب من جهة، وبين (المعرفة/الواضح والمبيّن) الواقع على الشيء بعينه معروفا عند المخاطب.

فالمبهم عند سيبويه ما ليس واقعا على معيّن معروف عند المخاطب المعين داخل الخطاب المعين. وأنّه يكون واقعا على معيّن في خطاب معيّن في خطاب معيّن موجها لمخاطب معيّن. مع التركيز والتنبيه إلى أنّ المعيار في كلّ ذلك هو علم المخاطب ومعرفته بما تعني وتقصد من المعينات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، محمّد الشاوش، جامعة منوبة كلية الآداب - منوبة، تونس-، ط1: 2001/1421، ج2ص1006. حيث يؤكد الباحث على أنّ قضية الإبهام والتعيين عملان متعلّقان بالمخاطب لا المتكلّم.

## المطلب الثاني: أنواع المبهمات عند سيبويه

نجد أنّها تنقسم عند سيبويه إلى أقسام عدّة باعتبارات مختلفة:

### 1- باعتبار الإشارة إليها:

تنقسم المبهمات عند سيبويه باعتبار طبيعة الإشارة إليها إلى نوعين اثنين:

#### 1-1- إشارة حسيّة:

حيث تكون الدلالة عليها عن طريق إشارة حسيّة من قبل المتكلم المعين للمخاطب المعين في مقام معين. وهذان نصّان من كلام سيبويه يدلّان على المطلوب:

1-1-1- يقول سيبويه: "إنّما المُبهم (يقصد هنا اسم الإشارة) بمنزلة المضاف

لأنّ المُبهم تُقرب به شيئاً أو تباعده، وتُشير إليه"<sup>1</sup>.

فهذا النصّ يدلّ على أنّ المُبهم (اسم الإشارة) إنّما يُشار به إلى شيء بعينه معروف عند المخاطب، وتكون الإشارة حسيّة حضورية يقصد المتكلم منها تقريب ذلك الشيء وتبعيده بحسب ما يستعمل من مفرداتها.

1-1-2- يقول سيبويه: "... لأنّ المُخبر أراد أن يقربَ به شيئاً ويُشير إليه

لتعرفه بقلبك وعينك دو سائر الأشياء... فلذلك صار (هذا) يُنعتُ بـ(الطويل) ولا يُنعتُ (الطويل) بـ(هذا)، لأنّه صار أخصّ من (الطويل) حين أراد أن تعرّفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص221.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص221.

هذا النَّص فيه الدليل الواضح على اعتبار الإشارة الحسيّة التي يوظفها المتكلم  
دالاً بها على ما يريد من المشار إليه في الواقع الحضورى.

فالإشارة هنا إشارة حسّية تُدرك بالعين المجرّدة يوجه بها المتكلم عناية  
المخاطب إلى الشيء المُشار إليه المعين في واقع الخطاب.

### 1-2-1 - إشارة ذهنيّة:

حيث تكون الإشارة ذهنية عقلية واقعة في ذهن المخاطب فيعتمدها المتكلم في  
الخطاب معيّنًا بها المبهمات داخل الخطاب المعين، فيكون ما في ذهن المخاطب هو  
قرينة التعيين ورفع الإبهام. وهذه نصوص من كلام سيبويه تدلّ على ما نريد:

1-2-1-1 يقول سيبويه: "وإذا قال: (الطويلُ) فإنّما يريد أن يُعرّفك شيئاً بقلبك ولا  
يريد أن يعرّفك بعينك... وإذا قال: (الطويلُ) فإنّما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه"<sup>1</sup>.

فيتّضح المراد من هذا النَّص أنّ التعريف وقع بالقلب لا بالعين، فتكون الإشارة  
هنا ذهنية لا حسّية، وهو المطلوب.

1-2-2-1 يقول سيبويه: " وأما الألف واللام فنحو البعير والرّجل والفرس وما  
أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأتّك إنّما أردت بالألف واللام الشّيء بعينه دون سائر  
أمّته، لأنّك إذا قلت: (مررتُ برجلٍ)، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررتُ بواحد ممن يقع  
عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلاً بعينه يعرفه المخاطب"<sup>2</sup>.

وهذا نصّ آخر ندلّ به على ما نريد من التدليل على اعتبار سيبويه الإشارة  
الذهنيّة. فتكون الإشارة من قبل المتكلم عقلية نفسية اعتماداً على يكون في ذهن وقلب

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص221.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص220.

وعقل المخاطب لا غير. ودليل الاعتبار هو الفعل (زعمت) و(أردت) ونحوهما الصادران عن المتكلم<sup>1</sup>.

1-2-3- يقول سيبويه: "واعلم أنّ المضمّر لا يكون موصوفاً، من قبل أنّك إنّما تُضمّر حين تُرى أنّ المُحدّث قد عرف مَنْ تعني"<sup>2</sup>.

وهذا نصّ آخر من كلام سيبويه فيه التدليل على اعتباره الإشارة الذهنية في تعيين المقصود بالمبهمات في الخطابات المعيّنة. ودليل الاعتبار (قد عرف من تعني) فيما يخصّ المخاطب، والمعرفة ذهنية عقلية.

فاتّضح بما لا مجال فيه للشكّ في اعتبار سيبويه الإشارة الذهنية في تعيين المبهمات وتحديد المقصود بها وتبينه للمخاطب المعين<sup>3</sup>.

## 2- باعتبارها في ذاتها:

وتتقسم المبهمات باعتبارها في ذاتها وما تدلّ عليه في نفسها أو ما يمكن أن تحمله من دلالات في داخل الاستعمال إلى:

## 2-1- الإبهام التركيبي:

حيث يكون الإبهام واقعا داخل تركيب معيّن من حيث كون لفظ منه لا تحقق له في نفسه بالدلالة بل لا يمكن أن تتضح دلالاته إلّا بما يفسّره ويوضّحه، وهو التمييز. وهو أنواع في ذاته:

---

<sup>1</sup> - انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص1014-1015.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1 ص223.

<sup>3</sup> - انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص1016-1017.

## 2-1-1-1- العدد:

نجد أنّ سيبويه يعتبر العدد لفظاً مبهماً في التراكيب الاستعمالية في الوضعيات الخطابية المعينة، حيث يكون العدد محتاجاً للإيضاح والتخصيص والتعيين عند المخاطب من قبل المتكلم. وهذه نصوص من كلام سيبويه تدل على ما نقول:

2-1-1-1- يقول سيبويه: "... ذلك أنك إذا قلت: (لي مثله)، فقد أبهت كما أنك إذا قلت: (لي عشرون)، فقد أبهت الأنواع، فإذا قلت: (درهما) فقد خصت نوعاً<sup>1</sup>.

ففي هذا النص دليل على أنّ الأعداد مبهمة تحتاج إلى تعيين من قبل المتكلم ليوضح المراد منها عند المخاطب، فإن قال القائل: (لي عشرون) فلا يمكن أن يعرف المخاطب ما يعني بعشرين حتى يوضحه له فيقول: درهما. فيكون (درهما) رافعا لإبهام (عشرون).

## 2-1-2- كناية العدد:

حيث يكون لفظ ما دالاً على عدد غير معين دالاً على الكثرة الكاثرة في نفسه من غير تعيين وتحديد لماهية تلك الكثرة. وهذا دليل ما نريد:

2-1-2-1- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (له كذا وكذا درهما)، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيته به في الأسماء، وكقولك: (كان من الأمر ذية وذية، وذيت وذيت، وكيت وكيت)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص298.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص297.

ففي هذا النَّص دليل على اعتبار سيبويه ألفاظاً معيّنة في باب التمييز مبهمة دالة على عدد غير محدّدة ماهيته عند المخاطب، فيجئ المتكلم بلفظ يحدّد به المقصود بذلك العدد على التعيين والتوضيح.

### 2-1-3- الألفاظ المبهمة في التمييز والنداء:

حيث نجد ألفاظاً معيّنة في التمييز والنداء مبهمة لا يتّضح المراد منها للمخاطب إلاّ بأن يقوم المتكلم بتعيينها وتوضيحها، وهذا نصوص سيبويه دالة على ما نريد:

2-1-3-1- يقول سيبويه: "... فكذلك (في الإبهام والتخصيص): (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسية، والعبيد. فإذا قال: (عبدا) فقد بيّن من أيّ أنواع المثل<sup>1</sup>."

ففي هذا النَّص نجد أنّ سيبويه يعتبر ألفاظاً معيّنة في باب التمييز مبهمة غير واضحة المراد منها على التعيين والتوضيح، فيأتي المتكلم بلفظ يوضحه وبيّنه (التمييز) في ذلك المقام المعين.

2-1-3-2- يقول سيبويه: "... وذلك قولك: (يا أيّها الرّجلُ، ويا أيّها الرجلان، ويا أيّها المرأتان)، فأيّ ههنا... كقولك: (يا هذا)، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا. وإنّما صار وصفه لا يكون فيه إلاّ الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أيّ، ولا: يا أيّها)، وتسكت، لأنّه مبهم يلزمه التفسير<sup>2</sup>."

وفي هذا النَّص دليل على اعتبار سيبويه ألفاظاً معيّنة في باب النداء ألفاظاً مبهمة وجب تفسيرها في المقام التخاطبي المعين.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص298.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص306.

## 2-2- الإبهام الإفرادي:

وهو كلّ ما لم يعرفه المخاطب من الأشخاص والأشياء بعينه، ولا يتحقّق معناه إلاّ بقريّة لفظية أو ذهنية تعيّن المراد منه للمخاطب.

وهو عند سيبويه ثلاثة أنواع<sup>1</sup>:

### 2-2-1- مبهم في الجنس:

وهو الاسم العامّ عند سيبويه، ولا يزول إبهامه إلاّ بعلامة في لفظه تُخرجه من حيّز الإبهام إلى حيّز الوضوح، ومثّل ذلك: رجل وحجر ودار. فهي وإن كانت مختّصة في الدلالة على جنس ما من الأجناس إلاّ أنّها مبهمة من حيث دلالتها على شيء لا على التعيين الواقع على الشيء بعينه.

- يقول سيبويه: "كان اسما عامّا لكلّ واحد من أمّته"<sup>2</sup>.

فتلك الحروف كلمات عامّة شائعة في جنسها لا تصدق على واحد ممّا تدلّ عليه بعينه، بل صالحة للدلالة على كلّ واحد من تلك الأفراد.

- ويقول أيضا: "إذا قلت: (مررتُ برجلٍ) فإنّك زعمتَ أنّك إنّما مررتَ بواحدٍ ممّن يقع عليه هذا الاسم ولا تريدُ رجلا بعينه يعرفه المخاطب"<sup>3</sup>. ف(رجل) يقع كلّ فرد من أفراد الرجال لا اختصاص له بواحد منهم، ففي هذا التركيب المعيّن (مررتُ برجل) لا يقصد المتكلم رجلا بعينه قد عرفه المخاطب قبلا وتحققه ليكون عنده معرّفا معيّنًا، بل يصدق على كلّ فرد. ويوضّحه كلامه اللاحق حين:

<sup>1</sup>- انظر: الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن الحاج صالح، ص 81-83.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج 1 ص 330.

<sup>3</sup>- نفسه، ج 1 ص 220.

- يقول أيضا في كلامه عن رجل:- "إنّما كان نكرة لأنّه من أمة كلّها له مثل اسمه... فاسمه يخلطه بأمتّه حتى لا يُعرف منها"<sup>1</sup>.

فالاسم العامّ أو اسم الجنس عنده هو ما يصدق على جميع ما يصلح له من الأفراد الصادق عليهم، وهو ليس مبهما إبهاما مطلقا لكونه محدودا من حيث دلالاته على جنس محدّدة أفراده على وجه الإجمال.

## 2-2-2-: مبهم في الوضع وليس في الاستعمال:

وهو ما لا يزول الإبهام عنه إلاّ بقريضة، وهو ما يسمّيه سيبويه بالدلائل المبهمة، وهي مبهمة وضعا حيث لا تنتمي إلى جنس معيّن، بل صالحة لأن تدلّ على كلّ ما يمكن أن نقول مقامه، وهي: الضمائر وأسماء الإشارة والظروف المبهمة.

- يقول سيبويه في هذا المعنى: "والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذاك، وذانك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وما أشبه هذه الأسماء"<sup>2</sup>. فيتحصّل لنا من هذا النصّ أنّ المبهمات نوعان هنا، هما: الضمائر، وأسماء الإشارة.

غير أنّ ما ينبغي التنبيه له هنا أنّ سيبويه أورد ضمائر الغائب مع أسماء الإشارة في جملة المبهمات دون سائر الضمائر، فهل يمكن أن نقيس ضمائر التكلم والخطاب على ضمائر الغائب في كونهما مبهمات وضعا؟ من جهة، وهل يمكن أن نقول إنّ سيبويه قصد من هذا التفريق بين ضمائر الغائب وضمائر التكلم والخطاب من حيث درجة احتمال اللبس وعدمه على المستوى الإجرائي؟<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص210.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص256.

<sup>3</sup> - انظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، 2009، ص86.

فمما يمكن أن يجاب به عن هذا الإشكال الواقع في كلام سيبويه<sup>1</sup>:

- أن سيبويه ميّز في هذا النص بين المتكلم والمخاطب من جهة، وبين الغائب من جهة أخرى. للحاق الالتباس بضمير الغيبة وأسماء الإشارة بخلاف ضميري التكلم والخطاب حيث تكون قرينة الحضور أقوى وأشدّ إبعادا للبس.

- أن سيبويه يرى أن احتمال فشل ضمير الغيبة في الاستعمال من حيث عدم زوال إبهامه أكثر من احتمال فشل ضميري التكلم والخطاب.

فسيبويه يطلق على أسماء الإشارة مسمّى (المبهمات) ويدخل معهم أيضا الضمائر، وبالخصوص ضمائر الغيبة هذا من جهة. ومن جهة أخرى نجده يُطلق هذا الوصف أيضا على:

### الظروف المبهمة:

وهي الظروف التي لا تحقق لها في نفسها بل لا بدّ لها أن تدخل في الاستعمال ليزول عنها إبهامها، فهي وحدات فارغة الدلالة المتحققة وإن كانت تحمل دلالة سديمية صالحة لكل ما يمكن أن تمتلئ به من الدلالات المتحققة.

يقول سيبويه: "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، وذلك لأنّها لا تضاف ولا تصرفُ صرفُ غيرها، ولا تكون نكرة. وذلك: (أين، وكيف، ومتى، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد). فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمة غير متمكنة..."<sup>2</sup>.

فيُطلق سيبويه في هذا الكلام مسمّى (المبهمة) على الظروف كونها لا تحمل دلالة متحققة في أنفسها وإنما دلالتها في داخل الاستعمال.

<sup>1</sup> - انظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، ص 86-87.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج2 ص44.

## 2-2-3- مبهم إبهاما مطلقا:

وهي نوع آخر تماما مختلف عن الأولين، حيث تكون وحدات مبهمة إبهاما مطلقا تاما من دون انضمامها واندراجها تحت جنس معين. وهي: مثل وغير ونحو وكلّ وبعض. فلا يزول إبهامها إلا بإضافتها إلى غيرها فمعناها ليس في نفسها بل في غيرها بشكل مطلق.

يقول سيبويه: "وأما الأسماء فنحو: (مثل، وغير، وكلّ، وبعض. ومثل ذلك أيضا الأسماء المختصة نحو: (حمار، وجدار، ومال"<sup>1</sup>.

فهذه الأسماء (مثل، غير، كلّ، بعض) غير دالة في نفسها على معنى معين بل لا يكون معناها إلا في غيرها على الحقيقة في الخطاب المعين في المقام الخاص المتعين.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص209.

## المطلب الثالث: المبهمات ذات بعد تداولي عند سيبويه

ندلّ في هذا المطلب على البعد التداولي الذي تميّز به المبهمات عند سيبويه من حيث إبهامها خارج الاستعمال وأنها لا تتوضّح ولا تتحدّد إلا داخل الاستعمال بين متكلّم معيّن ومخاطب معيّن ومقام معيّن. ولنا في بيان هذا عدّة عناصر:

### 1- البعد الحضوري للمبهمات:

تسمّ المبهمات عند سيبويه بالبعد الحضوري في رفع إبهامها وكشف الالتباس عنها، حيث لا يتحقّق معناها إلا بما يكون من الاستعمال ودلالة الحال المشاهدة بين المتخاطبين أو المختزنة في ذهن كلّ من المتكلّم والمخاطب. وهذه نصوص ن كلام سيبويه يقرر فيها البعد الحضوري التداولي للمبهمات داخل الاستعمال:

#### 1-1- يقول سيبويه: "واستغنوا بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر"<sup>1</sup>.

فسيبويه في هذا النصّ يعتمد بوضوح على دلالة الحال المشاهدة من جهة حين يقول (بما يرون من الحال)، وعلى دلالة الحال المختزنة في ذهن المستعملين اللغة من جهة أخرى حين يقول (وبما جرى من الذكر). فالرؤية حضور بالحواس أمّا الذكر فهو حضور بالقلب والذهن.

#### 1-2- يقول سيبويه: "إنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تُضمّر اسما بعدما

تعلم أنّ من تحدّثه قد عرف من تعني أو ما تعني، وأنّك تريد شيئا بعينه"<sup>2</sup>. وهذا النصّ الثاني الذي يقرر فيه سيبويه سمة الحضور للمبهمات. فالمبهمات عنده لا تتضّح إلا بما يكون بين المتخاطبين من عقد حضوري أو ذهني كما مرّ معنا في الإشارة الحسية والذهنية.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص138.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص220.

1-3- يقول سيبويه: "وقد يكون (هذا) وصواحيبه بمنزلة (هو)، يعرّف به، تقول: (هذا عبدُ الله فاعرفه)، إلّا أنّ هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك"<sup>1</sup>. وهذا نصّ آخر يقرر فيه سيبويه البعد الحضورى للمبهمات وأنها لا تتضح إلّا بالحضور الفيزيائي للمتخاطبين داخل الوضعية التخاطبية المعيّنة. فقله (أن تعرف شيئاً بحضرتك) يدل دلالة قطعية على ما نريد التذليل عليه هنا.

ويتّضح ممّا سبق من نصوص أنّ سيبويه<sup>2</sup>:

- يقرّر أنّه لا يمكن دراسة المبهمات (الضمائر هنا) إلّا من خلال الاستعمال وما يقوم من علاقة بين المتخاطبين.

- يقرّر أنّ معيار الاستعمال وعدمه هو المخاطب وما يعرض له من أحوال ومعارف يجب على المتكلم مراعاتها في الاستعمال وعدمه.

- يقرّر أنّ سمة الحضور العيني متأصلة في ضميري التكلم والخطاب وغير متأصلة في ضمير الغيبة فحضوره يكون عينياً وذكرياً.

## 2- المبهمات مبهمة وضعا معيّنة استعمالاً:

نجد أنّ المبهمات عند سيبويه تقوم على مفارقة من حيث دلالتها على ما تدلّ عليه، فهي من جهة مبهمة غير واضحة الدلالة، ومن جهة أخرى فهي ذات دلالة بيّنة وواضحة. ويمكن فهم هذه المفارقة بأنّ المبهمات تتميز بكونها:

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص256.

<sup>2</sup> - انظر: المشيرات المقامية، نرجس باديس، ص108-109.

## الميزة الأولى: مبهمة في الوضع

فهي مبهمة من حيث وضعها أي من حيث ما تدلّ عليه خارج الاستعمال، فهي على هذا لا تحمل معنى واضحا معينا في نفسها. بل لا بدّ لها من مفسّر ومبيّن وموضّح لتكون لها دلالة على ما جاءت لأجله.

## الميزة الثانية: معيّنة في الاستعمال

تقوم عملية التعيين ورفع الإبهام عن المبهمات بأنواعها داخل الاستعمال لا غير. حيث يقوم كلّ من المتكلم والمخاطب بعملية تبادلية تخاطبية ذات استراتيجيات معيّنة تُفضي إلى الكشف عما تعنيه تلك المبهمات وتحمله من دلالات تداولية.

وللكشف عن تلك الاستراتيجيات نوضّح ما يأتي:

### 2-1- حضور المتكلم في استعمال المبهمات عند سيبويه:

نجد أنّ المتكلم حاضر بقوة في عملية استعمال المبهمات بكلّ أنواعها، فهو من يوظفها في سياقها التداولي ومقامها التلظي قاصدا بها معنى معينا نتج عن تفاعل ما يريده بما يحمله المخاطب. ونورد نصوصا من كلام سيبويه تبيّن ما نريد التذليل عليه من حضور المتكلم في تداولية المبهمات:

2-1-1- يقول سيبويه: "وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: (أنت الهالك)، كما إذا ذكر إنساناً لشيءٍ قال الناس: (زيد). وقال النَّاسُ: (أنت)، ولا يكون على أن تُضمَر هذا لأنك لا تُشير إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تُشير له إلى غيره، ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: (هذا أنت)، لم يستقم"<sup>1</sup>. هذا نصّ أوّل من

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص71.

كلام سيبويه في التدليل على حضور المتكلم في عملية التخاطب بالمبهمات. حيث يقول سيبويه بتحليل تركيب فيه إبهام على أساس ما يريده المتكلم من الإشارة باستعمال اسم من أسماء الإشارة في تركيبه، فيعتمد سيبويه على ما يقوم به المتكلم من إشارات حسية حضورية بصرية في تحليل ذلك العنصر المبهم.

2-1-2- يقول سيبويه: "وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأَخ إذا أُضيف كان أخصّ، لأنّه مضاف إلى الخاصّ وإلى إضماره، فإنّما ينبغي لك أن تبدأ به، وإن لم تكف بذلك زدت من المعرفة ما يُزادُ به معرفة"<sup>1</sup>. هذا نصّ آخر فيه حضور المتكلم كأداة منهجية في تحليل المبهمات وتفسير التراكيب التي وردت فيها. حيث يعمد سيبويه إلى المتكلم وما يريده من المعاني التي يُحمّلها المبهم المعين ليُتضح المراد منه ويبيّن للمخاطب.

2-1-3- يقول سيبويه: "ومن الصفة: (أنت الرّجلُ كلُّ الرّجلِ، ومررتُ بالرّجلِ كلِّ الرّجلِ). فإن قلتَ: (هذا عبدُ الله كلُّ الرّجلِ، أو: هذا أخوك كلُّ الرّجلِ) فليس في الحسن كالألف واللام، لأنّك إنّما أردتَ بهذا الكلام: (هذا الرّجل المبالغ في الكمال)، ولم تُرد أن تجعل كلَّ الرّجل شيئاً تُعرّفه به ما قبله وتبيّنه للمخاطب"<sup>2</sup>. هذا نصّ آخر لسيبويه يبيّن حضور المتكلم في عملية تحليل المبهمات اعتماداً على ما يقصده وما يريده منها من دلالات تداولية أي دلالات ليس لها تحقق إلا داخل الفعل التخاطبي لا غير.

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص221.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص223.

فاتّضح ممّا سبق أنّ حضور المتكلّم في توضيح المبهّمات وإعطائها ما يلزم من دلالة تداولية جعلها ذات فائدة استعمالية دالّة على ما يريده المتكلم من الدلالات العديدة والكثيرة التي يمكن أن تحملها بحسب وضعيتها المقامية<sup>1</sup>.

## 2-2- حضور المخاطب في استعمال المبهّمات عند سيبويه:

نجد أنّ المخاطب حاضر بقوة في عملية استعمال المبهّمات بكلّ أنواعها، وحضوره مشروط بشرطين:

- حضور علمه وما يحمله من معارف لهما الدور البارز في بناء الدلالة التداولية للمبهّمات في مختلف الأوضاع التخاطبية المقامية.

- أنّه يجب على المتكلّم أن يعتدّ بما يعلمه المخاطب ويحمله من المعارف المتعلقة بموضوع التخاطب ليكون الاستعمال صحيحا من حيث التداول.

ونورد نصوصا من كلام سيبويه تبين ما نريد التداويل عليه من حضور المتكلم في تداولية المبهّمات:

2-2-1- يقول سيبويه: "وأما الألف واللام فنحو البعير والرّجل والفرس وما أشبه ذلك. وإتّما صار معرفة لأنّك إنّما مررت بواحدٍ ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تُذكّر رجلا قد عرّفه، فنقول: (الرّجل الذي من أمره كذا وكذا)، ليُتوهّم الذي كان عهده بما تُذكّره من أمره"<sup>2</sup>. هذا نصّ أول يظهر فيه جليّا اعتماد سيبويه على المخاطب ومعرفته وما يحمله عن

<sup>1</sup>- انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص1109-1110.

<sup>2</sup>- الكتاب، ج1ص220.

موضوع الخطاب في فكّ إبهام المبهمات وشرط ورودها في مختلف الخطابات ذات البعد التداولي لتكون مفيدة لمعناها غير مبهمة ومغلقة.

2-2-2- يقول سيبويه: "إنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تُضمّر اسما بعدما تعلم أنّ من تُحدّثه قد عرف من تعني أو ما تعني، وأنّك تريد شيئا بعينه"<sup>1</sup>. هذا النصّ الثاني لسيبويه نوره تدليلا على اعتباره المتكلّم وأنّ علمه ومعرفته وما يحمله من جهة، ومن جهة أخرى اشتراط أن يكون المتكلم يعرف ما يعرفه المخاطب وما يحمله عن الموضوع محلّ التخاطب ليصحّ الكلام تداوليا.

2-2-3- يقول سيبويه: "واعلم أنّ المُضمّر لا يكون موصوفا، من قبّل أنّك تُضمّر حين تُرى أنّ المحدث قد عَرَفَ مَنْ تَعْنِي"<sup>2</sup>. هذا التدليل الثالث نوره للدلالة على اعتبار سيبويه علم المخاطب في عملية التواصل التداولي شرطا لإنجاح التخاطب وجعله ذا فائدة مقامية تواصلية.

فاتّضح بهذا أنّ سيبويه يجعل المخاطب وما يعرفه عن موضوع التخاطب وما يحمله من معارف استراتيجية تحليلية للمبهمات وشرطا ضروريا تداوليا لنجاح العملية التواصلية مهما كانت<sup>3</sup>.

### 2-3- المبهمات وعلاقتها بأدوار التخاطب عند سيبويه:

تقوم استراتيجية التواصل بالمبهمات على مجموعة من الأدوار التخاطبية التي يقوم بها أقطاب التخاطب، حيث يكون الاستعمال لتلك المبهمات قائما على اعتبار هذه الأدوار في التواصل والتخاطب. وهذه نصوص لسيبويه دليلا على هذا:

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1ص220.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1ص223.

<sup>3</sup> - انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص1110-1111.

2-3-1- يقول سيبويه: "اعلم أنّ المضمّر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته (أنا)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال (نحن)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال (نحن)... وأما المضمّر المخاطب فعلامته إن كان واحداً (أنت)، وإن خاطب اثنين فعلامتهما (أنتما)، وإن خاطبت جميعاً فعلامتهم (انتم)... وأما المضمّر المحدّث عنه فعلامته (هو)، وإن كان مؤنثاً فعلامته (هي)، وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما (هما)، وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم (هم)، وإن كان جميع مؤنث فعلامته (هنّ)"<sup>1</sup>.

2-3-2- يقول سيبويه: "هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمّر المخاطب ولا علامة المضمّر المتكلم ولا علامة المضمّر المحدّث عنه الغائب..."<sup>2</sup>.

ففي هذين النّصين<sup>3</sup>:

- تصنيف المضمرات بحسب أدوار التخاطب بين المتكلم والمخاطب والغائب، فالتصنيف يعتمد على أساس تداولي، وهو حضور المتخاطبين مقام التواصل أو غيابهم عنه. ودليله النّص الأوّل.

- تقريره لوجوه من الامتناع عن توظيف المبهمات بعضها مكان بعض. ودليله النّص الثّاني.

---

<sup>1</sup> - الكتاب، ج1 ص377-378.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1 ص385.

<sup>3</sup> - انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص1116-1117.

خاتمة

## خاتمة:

الحمد لله وصلى الله وسلم على نبيه ومولاه، أما بعد:

فها نحن أولاء نصل إلى خاتمة هذا العمل بعد رحلة طويلة وشاقّة حاولنا من خلالها الإجابة عن إشكالية بحثنا مدّعين أنّنا نراها إجابة كافية بالمطلوب مبيّنة للمقصود. ونقدّم هنا النتائج التي توصلنا إليها بشكل إجمالي ثم نتبعه بتقديمها بشكل تفصيلي واضعين نصب أعيننا النتائج التي لها تماسّ مباشر بموضوع البحث وكانت إجابة عن سؤاله المركزي وأسئلته الفرعية.

## أولاً: النتائج الإجمالية:

1- أثبتنا في بحثنا هذا بما لا يدع مجالاً للشك أنّ سيبويه ينظر للكلام نظرتين مختلفتين في الأسس والإجراءات. وهو الغاية من البحث كلّه وموضوعه وأطروحاته التي ندافع عنها ونرافع من أجلها من أوّل البحث إلى آخره، وكل ما أوردناه فيه فله تعلق بها من قريب أو بعيد.

2- أثبتنا بالدليل والتمثيل النظرة البنوية لسيبويه في دراسته الكلام كبنية مغلقة تتاولها بآليات وإجراءات ذات بعد رياضي بامتياز. وأنّ هذه النظرة تمثّل نظرية عربية متكاملة لها خصوصيتها في دراسة اللغة في شكلها المغلق دون مراعاة لما يحدث في داخل الاستعمال وما يلابس ذلك بما له تعلق بالمستعملين أو بالمقام وغيره.

3- أثبتنا بالدليل والتمثيل النظرة التداولية لسيبويه في دراسة الكلام كحدث تخاطبي يجري داخل الاستعمال حيث بنى دراسته على أسس وآليات لها كفاءتها الإجرائية من جهة، ولها كفاءتها التنظيرية من جهة أخرى، ممّا يجعلنا ندّعي أنّ ما قام به سيبويه يؤسس لتداولية عربية أصيلة لها خصوصيتها الثقافية واللغوية والفكرية.

4- أثبتنا بالدليل والتمثيل خصوصية النظرية العربية في دراسة اللغة عند سيبويه

من جهتين:

**الجهة الأولى:** أنّها نظرة تجمع بين المنهجين البنوي والتداولي دون تغليب أحدهما على الآخر مع مراعاة كلّ واحد منهما لخصوصيته المعرفية والمنهجية في دراسة اللغة، وهذا ما لا يتوفر في كثير من الأنظار اللغوية الحديثة، إذ يُغلب أصحابها نظرة على أخرى مهملين مقابلها.

**الجهة الثانية:** أنّها نظرة تتداخل في تطبيقات سيبويه حتى تذوب الأطر بين المنهجين البنوي والتداولي ويصعب على الناظر إدراك الحدود التي تفصل بينهما في تحليلات سيبويه لكلام العرب، الأمر الذي دفع كثيرا من الدارسين إلى عدم الانتباه لوجود هذين النظرتين في كتابه.

5- أثبتنا بالدليل والتمثيل الأسس المعرفية والتقنيات التحليلية لكلّ نظرة من النظرتين البنوية والتداولية مع بيان الحدود بينهما وتحديد خصائص كلّ واحدة منهما تمييزا لهما وتفريقا بينهما.

## ثانيا: النتائج التفصيلية

### 1- في الباب الأوّل:

1-1- عالجتنا في الباب الأوّل النظرية الأولى للكلام عند سيبويه، وهي النظرية البنوية في إطارها المغلق مبيّنين الأسس المعرفية والتقنيات الإجرائية التي نظر بها سيبويه للكلام في هذا الإطار.

1-2- عرضنا في الفصل الأوّل من هذا الباب أهمّ المناهج الغربية ذات التوجه البنوي بمختلف تفرعاتها ابتداء بما أبدعه دو سوسير إلى ما وصل إليه الفكر البنوي

عند تشومسكي محاولين النظر إلى ما له علاقة وتماس بما نريد النظر إليه في الجانب التطبيقي من عملنا.

1-3-3-1- عالجا في الفصل الثاني عدة قضايا لها أهميتها فيما نريد الاشتغال عليه، وهي:

1-3-3-1- النظر في مفهوم النحو عند سيبويه فوجدنا أنّ النحو عنده ذو بعدين: بعد بنوي وتداولي. فلا يمكن أن يحكم بالنحوية على كلام ما من غير أن تتوفر فيه شرائط بنوية وشرائط تداولية.

1-3-3-2- النظر في موضوع النحو عند سيبويه فوجدنا أنّ موضوعه عنده هو الكلام هكذا من غير تحديد له ما اضطرنا إلى تتبع مختلف السياقات التي وردت فيها هذه الكلمة (كلام) في كتابه ناظرين إلى ما تعنيه في كلّ سياق فتوصلنا إلى تحديد معانيها بحسب ما ظهر لنا.

1-3-3-3- النظر في طبيعة التفكير النحوي عند سيبويه حيث وجدنا أنّ النظر النحوي عند يتميّز بمميّزات تحدد خصائصه وتعطيه خصوصيته في النظر والتحليل للكلام، مركزين على البعد الرياضي الذي نربهن به على النظرة البنوية محلّ نظر الباب الأوّل.

1-4-4-1- عالجا في الفصل الثالث بالنظر والدراسة تقنيات التحليل البنوي عند سيبويه فوجدنا:

1-4-4-1- أنّ سيبويه يعتمد تقنية العمل النحوي كأداة إجرائية لتحليل الكلام في شكله التركيبي، فنظرنا في مفهومه عنده موضّحين أنّ العمل لا يعدو أن يكون أداة إجرائية لتفسير الترابط بين عناصر التركيب وشدّها إلى عنصر واحد يوجّه تناسلها،

مركزين على ما لهذه التقنية من أسس وآليات داخلية تحقق وجودها وتضمن اشتغالها داخليا، ناظرين في أقوال من رفضها مبينين دليله وبديله ورادّين عليه أوهامه.

1-4-2- أن سيبويه يعتمد على تقنية الموضع في تحليل الكلام كبنية مغلقة فوجدنا أنّ الكلام عنده كلّه بنى سواء ما تعلّق منه بمستوى المفرد أو اللفظة أو التركيب، فنظرنا في مفهومه عنده فوجدناه مفهوما اعتباريا مجردا ذا بعد رياضي فالموضع شيء وما يمكن أن يحلّه شيء آخر، مثنين بالنظر إلى المستويات التي تدخلها تقنية الموضع كتقنية تحليلية فكانت موجودة في كلّ المستويات وناجعة في التحليل إلى أبعد حدّ في النظر البنوي.

1-4-3- أن سيبويه يعتمد على تقنية الحمل البنوي في دراسة الكلام فوجدنا أنّ الحمل البنوي يدخل مستويي المفرد والتراكيب وأنّه على نوعين:

**النوع الأوّل:** الحمل التبويي الغرض منه تصنيف الكلم والتراكيب ضمن أبواب نصرفية أو نحوية تجمعها بنية واحدة هي معتمد الحمل.

**النوع الثاني:** الحمل التفسيري الغرض منه تعليل ما خرج عن بابه بحمله على الباب الذي خرج إليه بيانا لعلّته.

## 2- في الباب الثاني:

2-1- عالجا في الباب الثاني النظرة الثانية للكلام عند سيبويه، وهي النظرة التداولية في إطارها الاستعمالي مبينين الأسس المعرفية والتقنيات الإجرائية التي نظر بها سيبويه للكلام في هذا الإطار.

2-2- عرضنا في الفصل الأوّل من هذا الباب الفكر التداولي الغربي الحديث مركزين على بيان مفهوم التداولية عندهم فكانت في مجملها لا تخرج عن فكرة دراسة

الكلام داخل الاستعمال، ثم نظرنا في أهم الروافد التي أمدت بالفكر التداولي بمفاهيمه التقنية وآلياته الإجرائية فكانت أهمها: الفلسفة التحليلية ونظريات التواصل والعلوم المعرفية الحديثة مبيّنين النظريات المؤسسة لهذا التوجه الحديث في دراسة الكلام عندهم، فكانت أهمها: القصدية والاستلزام الحواري مع غرايس، والأفعال الكلامية أوستين وسورل، ونظرية الحصافة مع كلّ من سبيرير وولسن، خاتمين لنظرتي الإشارات والمقام وما يستلزمانه من خلفيات مشتركة بين المستعملين.

## 2-3- عالجنا في الفصل الثاني مفاهيم نظرية لها تعلّقها المباشر بالفكر

التداولي عند سيبويه نوجز نتائجه في:

2-3-1- أنّ القول بالنظرية التداولية عند سيبويه لها مشروعيتها، من حيث سبق كثير من الدارسين قبلنا النظر فيها موضّحين ما تمتاز به دراسة بعض النماذج الرائدة منها موجّهين لها ما نراه من نقد يعطي خصوصية لعملها هذا ويضعه في إطاره الصحيح اللائق به.

2-3-2- أنّ مدونة سيبويه التي أقام عليه التحليل هي مدونة تداولية بامتياز نقل فيها سيبويه كلّ ما له تعلّق بتلك العبارات والتراكيب المراد دراستها وما صاحبها من ملاسبات تخصّ المستعملين والمقام التخاطبي، فهي مدونة حيّة بخلاف مدونات كثير ممّن جاء بعده من النحاة من جهة، وبخلاف ما نجده عند البنويين المدافعين على انغلاق المدونة.

## 2-3-3- تعداد العناصر المكونة لتداولية المسموع عند سيبويه، فوجدنا أنّها

ثلاثة: المتكلم والمخاطب والمقام وما يلبسهم جميعهم موضّحين كلّ ذلك بالأدلة والتمثيل من كلام سيبويه ونصوصه وتقريراته.

## 2-4- عالجنا في الفصل الثالث بالنظر والدراسة تقنيات التحليل التداولي عند

سيبويه فوجدنا:

### 2-4-1- أن سيبويه يعتمد على المستعملين وأحوالهم كتقنية تحليلية للكلام

ناظرا إليهم في كل من المتكلم والمخاطب وما يصاحبهما من ملابس ذات أهمية في تفسير البنى اللغوية، ناظرين إلى كل ذلك مركزين على كل واحد منهما وما يمكن له أن يمدنا به من آليات تحليلية على وفق نظر سيبويه من خلال تطبيقاته مدللين بنصوص من كلامه.

### 2-4-2- أن سيبويه يعتمد على تقنية المقام كتقنية تحليلية للكلام، فهو ينظر

للكلام كحدث تخاطبي يقع في مقام معين ذي زمن ومكان معينين، متتبعين تطبيقات سيبويه في ذلك مدللين على ما ننسبه إليه من اعتبار وإعمال للمقام من كلامه.

### 2-4-3- أن سيبويه يعتمد على تقنية المبهمات وما لها من دور في النظر إلى

الكلام في إطاره المفتوح على كل العناصر غير اللغوية خارج المعطيات اللغوية الضيقة، فلاحظنا إدخال كل عناصر التخاطب من مستعملين حاضرين أو غائبين أو ما يدور في المقام من شخوص وجمادات وغير ذلك، وهذا كله انطلاقا من أن المبهمات لا يتضح المراد منها ولا تمتلئ إلا داخل المقام التخاطبي.

هذا ما تمّ النظر فيه في هذا العمل وما تمّ التوصل إليه من نتائج، مع التنبيه إلى

أننا لا ندعي أننا قد بلغنا الكمال فيما يخص موضوع عملنا بل نوّكد ونكرّر إلى أنه لبنة فقط في بناء النظرية العربية الأصيلة لدراسة اللغة سواء من وجهة نظر بنوية أو من وجهة نظر تداولية، داعين الباحثين إلى بذل الجهد في البحث والتنقيب والدراسة والتمحيص لمختلف الأسس والآليات التي تتدرج ضمن واحد من النظرتين إذ لم يكن قصدنا أبدا حصرها والإحاطة بها بل قصدنا التدليل والتمثيل لكل نظرة من تلك

النظرتين للغة عند سيبويه لا غير. فالبحت ما زال قائما والميدان ما زال رحبا للتباري  
في جناباته.

هذا، والحمد لله أولا وأخيرا على ما أنعم وألهم.

## فهارس البحث

## فهرس المصادر والمراجع

### -الكتب العربية:

- 1- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، تر: سعد مصلوح ووفاء كامل، المجلس الأعلى للثقافة -القاهرة-، ط2: 2000.
- 2- استراتيجية التواصل في البلاغ القرآني، ليلي جودي، دار الغيداء للنشر والتوزيع، -عمان-، ط: 2016.
- 3- استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-، لعبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة-بيروت، لبنان-، ط1: مارس 2004م.
- 4- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه، إدريس مقبول، عالم الكتب-إربد، الأردن-، ط1: 2006م.
- 5- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، فؤاد بوعلي، عالم الكتب-إربد، الأردن-، ط1: 1432هـ/2011م.
- 6- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، جامعة منوبة كلية الآداب -منوبة، تونس-، ط1: 2001/1421.
- 7- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة-، ط1: 2006م.
- 8- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت-، ط3: 1417هـ/1996م.
- 9- الأفق التداولي: نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث-إربد، الأردن-، ط1: 1432هـ/2011م.

- 10- أهّم المدارس اللسانية، مجموعة باحثين، وزارة التربية القومية -المعهد القومي لعلوم التربية-، تونس، دط: مارس 1986.
- 11- البحث عن فرديناند دو سوسير، ميشال أرفيه، تر: محمد خير محمود البقاعي، درا الكتاب الجديد المتّحدة -بيروت، لبنان-، ط1: 2009.
- 12- بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر -الجزائر-، دط: 2007م.
- 13- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر -الجزائر-، دط: 2007م.
- 14- البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2016.
- 15- البنيوية، جان بياجيه، تر: عارف منيمنة ويشير أوبري، منشورات عويدات -بيروت، باريس-، ط4: 1985م.
- 16- التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع -الكويت-، ط1: 2007م/1428هـ.
- 17- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي -الدار البيضاء، المغرب-، ط2: دتا.
- 18- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر -بيروت، لبنان-، ط1: 1993.
- 19- التحليل النحوي: أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون -بيروت-، الشركة المصرية العالمية للنشر -القاهرة-، ط01: 2003م.

- 20- التداوليات (علم استعمال اللغة)، إعداد وتقديم: حافظ إبراهيم علوي، عالم الكتب الحديث-إربد، الأردن-، ط: 1432هـ/2011م.
- 21- التداولية، جورج يول، تر: قصي العتابي، دار الأمان-الرباط-، ط: 1431هـ/2010م.
- 22- تداولية الخطاب السردي: دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، محمود طلحة، عالم الكتب الحديث-إربد، الأردن-، ط: 1: 2012م.
- 23- التداولية علم جديد في استعمال اللغة، جاك موشلار وأن روبول، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة -بيروت، لبنان-، ط: 1: 2003.
- 24- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت، ط: 1: 2005م.
- 25- التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط: 1: 2007م.
- 26- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة -القاهرة-، ط: 1: 1410هـ/1990م.
- 27- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقق: محمد علي النجار، الخصائص، ابن جني، تحقق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دتا.
- 28- الخطاب والتخاطب، في نظرية الوضع والاستعمال العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط، دتا.

- 29- دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، السعيد شنوكة، عالم الكتب-القاهرة-ط1: 1430هـ/2009م.
- 30- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر-الجزائر-، دط: 2012.
- 31- سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع-عمّان، الأردن-، ط1: 1432-2011.
- 32- سيبويه: حياته وكتابه، خديجة الحديثي، منشورات وزارة الإعلام-الجمهورية العراقية، ط: 1975م.
- 33- سيبويه: إمام النحاة، تأليف: علي النجدي ناصف، عالم الكتب-القاهرة-، دط، دتا.
- 34- شرح الرضي على الكافية، تحقق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس-بنغازي-، ط2: 1996.
- 35- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأسترابادي، تحقق: محمد نور سيف وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان-، دط: دتا.
- 36- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقق: رمضان عبد التواب وآخران، دار الكتاب والوثائق القومية-القاهرة-، ط2: 2008.
- 37- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، مكتبة الخانجي-القاهرة-، دط، دتا.
- 38- الصاحبى، ابن فارس، تحقق: أحمد حسن بهدلي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان-، ط1: 1991.

- 39- علم النص: مدخل متعدد الاختصاصات، فان دايك، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب-القاهرة-، ط1: 1421هـ/2001م.
- 40- العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي، جون سورل، تر: صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة-مصر-، ط1: 2011.
- 41- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، تأليف: سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1: 1410هـ/1989م.
- 42- العوامل المئة النحوية في علم أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهرى، تحق: البدرأوي زهران، دار المعارف -القاهرة-، ط2: 1988.
- 43- فلسفة برتراند رسل، محمد مهران، دار المعارف بمصر، (د.تا)، (د.ط).
- 44- الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزواوي بغورة، دار الطليعة للطباعة والنشر -بيروت، لبنان-، ط1: 2005.
- 45- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي -الدار البيضاء-، ط3: 2007.
- 46- في التداوليات الاستدلالية: قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورة التأويلية، ثروت مرسي، كنوز المعرفة-الأردن-، ط1: 1439/2018.
- 47- في التداولية المعاصرة -فصول مختارة-، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، دط: 2014.

- 48- في الجبر المجرد، جون ب. فرالي، تر: مجموعة من المترجمين، مكتبة العبيكان -الرياض-، ط1: 1435هـ/2014م.
- 49- في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة -بيروت، لبنان-، ط1: 2010م.
- 50- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشر وأن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، دار سيناترا-تونس-، ط: 2008م.
- 51- القصديّة: بحث في فلسفة اللغة، جون سورل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي -لبنان-، ط1: 2009م.
- 52- كتاب سيوييه، المطبعة الأميرية ببولاق -مصر-، دط: 1316هـ/1900م.
- 53- كتاب سيوييه، لأبي بشر سيوييه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل -بيروت-، ط1: 1411هـ/1991م.
- 54- كتاب شرح أبيات سيوييه، أبي جعفر النحاس، تحق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب-بيروت-، ط1: 1406هـ/1986م.
- 55- كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحق: شوقي ضيف، دار المعارف -القاهرة-، ط2، دتا.
- 56- اللسانيات: اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، نعمان بوقرة، عالم الكتب-إربد، الأردن، ط1: 1430هـ/2009م.
- 57- اللسانيات النبوية: منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة-بيروت، لبنان-، ك1: 2013م.

- 58- لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر الحباشة، دار الحوار، ط: 2010م.
- 59- لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت-، ط: 1: 1991م.
- 60- اللسانيات ونظرية التواصل، عبد القادر الغزالي، دار الحوار للنشر والتوزيع -اللاذقية، سوريا-، ط: 2003.
- 61- اللغة العربية: معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب -القاهرة-، ط: 2: 1998-1418.
- 62- مبادئ في التداولية، جيوفري ليتش، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق -المغرب-، دط: 2013.
- 63- مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، محمد مهران رشوان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط: 1: 1984.
- 64- مشكلة البنية أو أضواء على البنية، إبراهيم زكريا، مكتبة مصر، دط: دتا.
- 65- المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي، 2009.
- 66- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، دط، دتا.
- 67- المضمرة، كاترين كيريرات - أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مراجعة: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة-بيروت، لبنان-، ط: 1: ديسمبر 2008م.

- 68- معجم تحليل الخطاب، بإشراف باتريك شارودو ودومينيك منغنو، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا-تونس-، ط: 2008م.
- 69- معجم المصطلحات اللسانية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة -بيروت، لبنان-، دط، دتا.
- 70- المعرفة اللغوية، نعوم تشومسكي، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1: 1992.
- 71- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان-، ط1: 1428-2007.
- 72- مقال عن المنهج، رينيه ديكارت، تر: محمود محمد الخضير، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر -القاهرة-، ط2: 1968.
- 73- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة-، 1399هـ.
- 74- المقدمة، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، دار الوعي-عين مليلة، الجزائر-، دط: 2009.
- 75- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيت بارثشت، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع -القاهرة-، ط1: 2004.
- 76- منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ، موفم للنشر-الجزائر، ط: 2012م.
- 77- المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة: برتراند راسل نموذجاً، جمال حمود، منشورات الاختلاف -الجزائر-، ط1: 1432هـ-2001م.

- 78- المنصف شرح تصريف المازني، ابن جنّي، تحقق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم-مصر-، ط1: 1373-1954.
- 79- المنهج الوصفي في كتاب سيوييه، نوزار حسن أحمد، منشورات جامعة قان يونس-بنغازي-، ط1: 1996م.
- 80- المنوال النحوي العربي، عز الدين المجذوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع -كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة-، ط1: ديسمبر 1998.
- 81- الموسوعة العالمية الفرنسية مدخل: العلوم المعرفية.
- 82- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، حققه وعلّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان-، ط1: 1412هـ/1992م.
- 83- نظريات لسانية عرفنية، الأزهر الزناد، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، دط، دتا.
- 84- النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة -بيروت، لبنان-، ط1: 2012.
- 85- نظرية الصلة والمناسبة: في التواصل والإدراك، دان سيرير وديديري ويسلن، تر: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة -بيروت، لبنان-، ط1: مارس 2016.
- 86- نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية"، مصطفى بن حمزة، ط1: 1425-2004.

87- النكت في تفسير كتاب سيويه وتبيين الخفي، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420هـ/1999م.

#### - الرسائل الجامعية:

1- الأبعاد النصية في إعراب القرآن: دراسة تحليلية تأصيلية، أمين قادري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2017.

2- الاتساق والانسجام في القرآن، مفتاح بن عروس، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

3- الاتساق النصي: دراسة لظاهرة العائد في العربية، مفتاح بن عروس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996.

4- الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر الحديث والتراث العربي، مسعود صحراوي، رسالة الدكتوراه، جامعة باتنة، سنة 2004

5- تحليلات سيويه النحوية: رؤية تداولية، محمد عثمان، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2014.

7- ظاهرة التقدير في كتاب سيويه، مخلوف بلعلام، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003.

8- علم الإعراب في التراث اللغوي عند العرب من القرن الثاني إلى القرن السابع الهجري، دراسة لسانية تاريخية، أحمد بلحوت، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004.

9- نظرية تشومسكي في العامل والأثر -محاولة سبرها منها وتطبيقا-، رسالة دكتوراه للباحثة: شفيقة العلوي، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، 2002.

10- نظرية العامل: نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب، مخلوف بلعام، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

#### - المخطوطات:

1- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، مصور عن مخطوط دار الكتب والوثائق القومية -القاهرة- رقم: 137/نحو.

2- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني، مصور عن مخطوط دار الكتب والوثائق القومية -القاهرة- رقم: 137/نحو.

#### - المقالات:

1- العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلم والمخاطب في كتاب سيبويه -مقاربة تداولية-، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، 2017.

2- نظرية أفعال اللغة عند الفيلسوف أوستين: أسسها وحدودها الفلسفية، الحسين أخدوش، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 21 أكتوبر 2016.

#### -المراجع الأجنبية:

1- A companion to the philosophy of language, Bob HALE, Crispin WRIGHT, and Alexander MILLER, Blackwell publishing, 2017.

2– Cours de Linguistique Générale, Ferdinand De Saussure, Edition critique préparée par Tullio de Mauro, Paris : Payot et Rivages, 1995.

3– De la sémantique lexicale à la sémantique de l'énonciation, Catherine Kerbrat-Orecchioni, thèse présentée devant l'Université de Lyon2 –le 13 Mai 1977–, service de reproduction des thèses, Université de Lille3, 1979. (trois tomes).

4– Dialogisme : langue, discours, Jacques Bres et autres, Edition scientifique internationales, Bruxelles, 2012.

5– Dictionnaire d'analyse du discours, sous la direction de Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Edition de Seuil, Paris, Février 2002.

6– Dictionnaire encyclopédique des science du langage, Oswald Ducrot et Jean-Marie Schaeffer, SEUIL, PARIS, 1972.

7– Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Jacques moeschler et Anne Reboul, Edition de Seuil, Octobre 1994.

8– Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et autres, Larousse-Bordas/VUEF, 2002, p240.

9– Eléments de linguistique générale, André Martinet, A.Colin, Paris, 1960, 2<sup>ème</sup> ed, 1967.

10– Grammaire générale et raisonnée de Port–Royal, Arnauld et Lancelot, de l'imprimerie de Munier à Paris, 1809.

11– Initiation à la linguistique: cours et application corrigés, Christian BAYLON et Paul FABRE, ARMAND COLIN, Paris, 2007.

12– Introduction à la philosophie du langage, Daniel LAURIER, MARGADA édition, 1993.

13– Introduction à la pragmatique, Nathalie Garric, Frédéric Calas Hachette Éducation, 19 sept. 2007.

14– Introduction à la pragmatique: les théories fondatrices : actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, Martine. Bracops, De Boeck Supérieur, 2006.

15– Key Terms in philosophy of mind, Mandic Pete, New York, Continuum, 2010, print,

16– La communication, Christian Baylon et Xavier Mignot, Edition Nathan/HER, 1999.

17– Language, L. Bloomfield, USA, 1933.

18– La description linguistique, Le langage, Encyc. De la Pléiade, Gallimard, Paris, 1968.

19– La linguistique cartésienne, Naom Chomsky, éditions de Seuil, Paris, 1969

20– La pertinence Communication et cognitive, Dan Sperber et Deidre Wilson, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, les éditions de Minuit Paris, 1989.

21– L'implicite, Catherine Kerbrat–Orecchioni, Armand Colin, Paris, 1998.

22– La pragmatique, Françoise ARMENGAUD, (que sais-je), PUF, 1985.

23– La philosophie du langage, Albert DAUZAT, PARIS, 1917.

24– La philosophie du langage, Sylvain AUROUX, Jacques DESCHAMPS et Djamel KOULOUGHLI, PUF, Paris, 2004.

25– L'énonciation, Catherine Kerbrat–Orecchioni, Armand Colin, Paris, 1997.

26– Le dire et le dit, Oswald Ducrot, Les éditions de Minuit, Paris, 1984.

27– Le marxisme et la philosophie du langage, Mikhail BAKHTINE, Paris, 1977.

28– Les interactions verbales, Catherine Kerbrat–Orecchioni, Armand Colin, Paris, (trois tomes : t1 :1998, t2 :1994, t3 :1998)

29– Les linguistiques contemporaines : repères théoriques, Catherine FUCHS et Pierre LE GOFFIC, Hachette, 1992.

30– Les actes de langage : essai de philosophie du langage, John R. Searle, traduit de l'anglais par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, 1972.

31– Linguistique générale: introduction à la linguistique théorique, John Lyons, traduction de F. Dubois–Charlier et D. Robinson, Librairie Larousse, Paris, 1970.

32– Logic and Conversation, Grice H.P, In Syntax and Semantics 3 speech arts, Cole and Morgan, 1975.

33– Philosophical investigations, Wittgenstein, L, translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963.

34– Pragmatique pour le discours littéraire, Maingueneau, Bordas, Paris, 1990.

35– Problèmes de linguistique générale, Emile Benveniste, Edition Gallimard, 1966.

36– Quand dire c'est faire, J.L. Austin, traduction française de Gille Lane, Edition de Seuil, 1970.

37– Sens et expression : études de théorie des actes de langage, John R. Searle, traduit de l'anglais par Joëlle Proust, Les éditions de Minuit, Paris, 1989.

38– Termes et concepts pour l’analyse du discours : une approche praxématique, dictionnaire édité par Catherine Détrie et autres, Edition Honoré Champion, Paris, 2017.

39– Théorie mathématique de la communication, Claud Channon et Warren Weaver, C.E.P.L, 1976

40– Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Armand Colin, Paris, 1996.

41– Trois modèles de description du langage, Noam Chomsky, in Langages, 3<sup>e</sup> année, n<sup>o</sup>9, 1968.

## فهرس الموضوعات

إهداء

شكر وعرفان

أ

مقدمة

- 1 الباب الأول: الأسس المعرفية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه
- 2 الفصل الأول: الفكر اللساني البنوي الغربي الحديث
- 3 المبحث الأول: البنوية في الفكر اللساني الغربي الحديث
- 26 المبحث الثاني: الفكر البنوي في النظرية الاستغرافية
- 45 المبحث الثالث: الفكر البنوي في النظرية التوليدية التحويلية
- 69 الفصل الثاني: مفاهيم نظرية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه
- 70 المبحث الأول: النحو عند سيبويه
- 89 المبحث الثاني: موضوع النحو عند سيبويه
- 113 المبحث الثالث: طبيعة التفكير النحوي عند سيبويه
- 132 الفصل الثالث: مفاهيم تقنية للفكر النحوي البنوي عند سيبويه
- 133 المبحث الأول: نظرية العمل النحوي عند سيبويه
- 176 المبحث الثاني: الموضوع عند سيبويه
- 215 المبحث الثالث: الحمل البنوي عند سيبويه

- 250 الباب الثاني: الأسس المعرفية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه
- 251 الفصل الأول: التداولية في الفكر الغربي الحديث
- 252 المبحث الأول: مفهوم التداولية في الفكر الغربي الحديث
- 265 المبحث الثاني: روافد التداولية
- 289 المبحث الثالث: النظريات المؤسسة للفكر التداولي الغربي الحديث
- 326 الفصل الثاني: دعوى الفكر النحوي التداولي عند سيبويه
- 327 المبحث الأول: مشروعية البحث التداولي في كتاب سيبويه
- 346 المبحث الثاني: مدونة سيبويه مدونة تداولية
- 363 المبحث الثالث: العناصر المكونة لتداولية المسموع عند سيبويه
- 378 الفصل الثالث: مفاهيم تقنية للفكر النحوي التداولي عند سيبويه
- 379 المبحث الأول: المستعملون عند سيبويه
- 410 المبحث الثاني: المقام عند سيبويه
- 426 المبحث الثالث: المبهات عند سيبويه
- 446 خاتمة:
- 454 فهرس المصادر والمراجع:
- 471 فهرس الموضوعات:

## RESUME

Cette œuvre inscrit parmi d'autres travaux qui explorent la lecture du patrimoine linguistique arabe antique. Une lecture qui tente de révéler ses fondements et ses origines théoriques dans l'étude des phénomènes linguistiques en indiquant sa spécificité d'une part, et de souligner son implication dans l'effort humanitaire mondiale dont les concepts théoriques qui sont importants pour la considération, la recherche et l'étude.

Notre travail découle de ce qu'a montré notre professeur Abderrahmane Elhaj Salah, que le livre de Sibawayh contient deux théories dans l'étude de la parole : la première est la théorie structurelle qui étudie la parole en tant qu'une structure fermée avec des instruments purement mathématiques. La seconde est la théorie pragmatique : elle étudie la parole en tant que discours pragmatique ; qui est étudié et analysé à l'intérieur de l'utilisation non à l'extérieur, car il ne peut être consulté sans prendre en considération, les circonstances extérieures de sa structure interne. Ces dires de notre professeur, nous ont amené à choisir ce thème pour réflexion des deux points de vue

- **Le premier** : considéré la validité des dires de notre professeur que le livre contient deux théories sur l'étude de la parole

- **le deuxième** : considéré les fondements cognitifs de chaque théorie avec ses différents préludes.

Dans notre travail, nous avons posé une question centrale qui représente le problème majeur auquel il tente de répondre dans toutes ses parties : Quels fondements cognitifs Sibawayh a-t-il mis en place pour étudier la parole comme une structure d'une part, et pour l'étudier comme un événement pragmatique

d'autre part ? De cela des questions partielles découlent dont les plus importantes sont :

-Qu'est-ce que la syntaxe pour Sibawayh ? Qu'elle est son sujet ? Qu'elle est sa nature ?

- Quelles sont les caractéristiques du point de vue structural de Sibawayh ? Quelles sont les concepts théoriques qu'il adopte pour étudier la parole en tant que structure ?

-Quels sont les outils techniques que Sibawayh utilise pour étudier la parole en tant qu'événement pragmatique ?

Nous avons démontré avec les preuves et les illustrations, la spécificité de la théorie arabe dans l'étude de la langue chez Sibawayh :

-**Premièrement** :C'est une théorie qui combine les deux approches structurelle et pragmatique sans la domination de l'un sur l'autre, en tenant compte des caractéristiques cognitives et méthodologiques dans l'étude du langage de chacun, ce que l'on ne trouve dans de nombreuses perspectives linguistiques modernes, que ces adaptes tendent un point de vue sur d'autres et en négligeant le point de vue opposé .

- **Deuxièmement** : C'est une théorie qui s'entremêle dans les applications de Sibawayh jusqu'à ce que les cadres entre les approches structurelle et pragmatique fondent, et qu'il soit difficile pour le spectateur de comprendre les limites entre elles dans les analyses de la parole arabe chez Sibawayh, ce qui a conduit de nombreux chercheurs à ne pas prêter attention à l'existence de ces deux théories dans son livre.